



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَتِ

الأحكام الصادرة من الرهينة العامة
للموارد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

السنة الثانية عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦١

مطبعة دار القضاء العالي الفرعية بالقاهرة

تطلب من صالة المبيعات ببيدات الأور

ثمان النسخة... .. ٤٠٠ مليم



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ الْقَضَائِ

الْمَكْتَبِ الْقَضَائِيِّ

مَجْمُوعَتِ

الأحكام الصادرة من المحكمة العامة
للموارد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

السنة الثانية عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦١

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦١

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية

طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : أحمد زكي كامل ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وحسن خالد ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد
النشاي ، وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٧)

الطلب رقم ٤٤ سنة ٢٨ ق ” رجال القضاء “ :

(١) أهلية ” ترقية “ .

لم يورد القانون تعريفا لدرجة الأهلية . فلهجات المختصة بإجراء الحركة القضائية أن تضع قواعد
لتقدير تلزمها صفة مطلقة بين القضاة جميعا .

(٢) تفتيش قضائي . ” تقدير درجة الأهلية “ .

لهس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية يجوز تقدير درجة الأهلية
مما أودع ملف القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كافية لذلك .

١ — لم يورد قانون استقلال القضاء تعريفا لدرجة الأهلية التي تتخذ أساسا
للترقية إلى وظائف القضاء فيما عدا وظائف القضاة من الدرجة الثانية ووظائف
النيابة من الدرجة الأولى (م ٢/٢١ م ق ١٨٨ سنة ١٩٥٢) ومن ثم كان للجهات
المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد لتلزمها عند تقدير
أهلية القاضي على أن يكون الترام هذه القواعد مطلقة بين القضاة جميعا وغير
مخالف للقانون . ولما كان مجلس القضاء قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز
أن يرشح للترقية لدرجة وكيل محكمة إلا من يكون حاصلا على تقريرين متوالين
استقرت حالته فبهما في درجة ” فوق المتوسط “ فإن القرار المطعون فيه إذ التزم
هذه القاعدة لا يكون قد خالف القانون .

٢ — ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية. وإذا كانت المادة السادسة من قرار وزارة العدل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٢ قد نصت على أن ينتقل المفتشون القضائيون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضي فإنه ليس هناك ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك من أن يكون ما في ملف القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كافية لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمئن إليه ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل في أن الطالب طعن بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ في القرار الجمهوري الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٨ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ طالبا الحكم بإلغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها وبأحقيقته لهذه الدرجة من تاريخ القرار المطعون فيه وبأن تكون أقدميته سابقة على زملائه الذين رقبوا بهذا القرار وبأحقيقته في فرق المرتب مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبني طعنه على سببين حاصل أولهما أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله لأن عددا من زملائه الذين يلونه في الأقدمية قدرقوا إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها في حين أنهم لا يفضلونه في الأهلية وذلك مخالف لنص المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء — وحاصل السبب الثاني أن إدارة التفتيش القضائي قد تهمت عدم فحص عمله خلال سبتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ وأن ذلك مخالف لما يوجب قانون استقلال القضاء من ضرورة التفتيش على أعمال رجال القضاء مرة في كل سنة . وكانت نتيجة ذلك حرمانه من الترقية . وقدمت وزارة العدل مذكرة أوردت فيها أن

هكذا الطعن تكملي لطعون سابقة لم يفصل فيها بعد ، وأن الطالب عند إجراء الحركة المطعون على القرار الصادر بها وكذا عند إجراء الحركات السابقة عليها لم يبلغ درجة الأهلية التي تؤهله للترقية ، وأن مجلس القضاء الأعلى قد قرر وجوب استقرار حالة المرشح للترقية في درجة " فوق المتوسط " في التقريرين الأخيرين حتى أن يكونا متوالين ، وهو ما لم يتحقق بالنسبة للطاعن ، و انتهت إلى التمسك برفض الطلب وإلزام صاحبه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقدمت النيابة العامة مذكرة قالت فيها إن عمل الطالب — على ما يبين من ملفه السرى — قد فحص بمعرفة التفتيش القضائي في الفترات من أول أكتوبر لآخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ ومن أول مارس إلى ٣١ مايو سنة ١٩٥٢ ومن أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ إلى ٣١ يناير سنة ١٩٥٤ ومن أول فبراير إلى آخر إبريل سنة ١٩٥٤ ومن أول مايو لآخر يونيه سنة ١٩٥٦ وقد قدرت كفايته في كل مرة بدرجة " متوسط " . وأن ما يقوله الطالب من أن قانون استقلال القضاء يحتم التفتيش على أعمال القضاة في كل سنة لا سند له . وأن الوزارة قد التزمت في الحركة المطعون على القرار الصادر بها القاعدة التي قررها مجلس القضاء من وجوب حصول المرشح للترقية على تقريرين متتاليين تكون حالته فيهما قد استقرت في درجة فوق المتوسط . وأن تقدير كفاية الطالب متروك للحكمة . وأن الطلب المائل مستقل عن الطعون السابقة التي كان الطالب قد تقدم بها طعنا على القرارات الصادرة بحركات قضائية سابقة والتي قد فصل في جميعها بالرفض بجلسة ٢٥ ماي سنة ١٩٥٧ . ومن حيث إن ما ينعاه الطالب في السبب الأول مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء قد نصت في فقرتها الأخيرة على أنه " فيما عدا وظائف القضاة من الدرجة الثانية ووظائف النيابة من الدرجة الأولى يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية " غير أن القانون لم يورد تعريفا للأهلية ومن ثم كان للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير درجة الأهلية على أن يكون إلزام هذه القاعدة مطلقا بين القضاة جميعا وغير مخالف للقانون . فإذا كان مجلس القضاء قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة وكل محكمة أو ما يعادلها إلا من يكون حاصله على تقريرين متوالين استقرت

حاليته فيهما في درجة "فوق المتوسط" فإنه يتعين على الوزارة أن تلتزم هذه القاعدة . ومتى كان ذلك وكان الثابت من مراجعة الملف السرى للطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أن كفايته قد قدرت في جميع المرات التي فحص فيها عمله بدرجة "متوسط" في حين أن البيانات المستخرجة من واقع السجلات السرية لزملائه الذين تخطوهم في الترقية كانت قد استقرت في درجة "فوق المتوسط" فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن السبب الثاني مردود أيضا بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل كل حركة وأنه وإن كانت المادة السادسة من قرار وزارة العدل الصادر بتشكيل إدارة التفتيش القضائي في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ قد نصت على أن "ينتقل المفتشون القضائيون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضى إلا أنه ليس ثمة ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك أن يكون ما في ملف القاضى من تقارير وبيانات وأوراق كافية لتقدير درجة أهليته تقديرا بظمان إليه — ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح . وإذا كان ذلك وكان سبب إغفال ترقية الطالب ما تبين من مقارنة أهليته بأهلية زملائه الذين تخطوهم في الترقية ولم يكن في ملفه ما ينقض ذلك فإن البنى يكون في غير محله .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : أحمد زكي كامل
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وحسن خالد ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد
الشاوي ، وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٨)

الطلب رقم ٤٨ سنة ٢٩ ق " رجال القضاء " :

إجراءات الطلب . " ميعاد رفعه " .

يرفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان
صاحب الشأن به .

تنص المادة ٢/٩٢ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية
على أن " يرفع الطلب (المتعلق بشأن من شئون القضاة) خلال ثلاثين يوما من
تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به " .
فإذا كان الطاعن لم يتقدم لوزارة العدل بتظلمه في القرار الخاص باستحقاقه
لعلو درجة إلا بتاريخ ١٩٥٧/٩/١٢ وبطلب الطعن في القرار المذكور أمام
الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض إلا بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥ مع أن القرار
المطعون فيه قد صدر في ١٩٥٢/١/٣٠ ، ولم الطاعن بصدوره موقور على وجه
التحقيق منذ أن صرف مرتبه الشهري على الأساس الذي لا يرتضيه عقب صدور
القرار سالف الذكر ، فإنه يكون قد جاوز ميعاد الثلاثين يوما المحددة للطعن
قانونا ويكون الطعن غير مقبول شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما أووده الطالب في طلبه — أنه بتاريخ ٢٠
ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر قرار وزاري بتعيين الطالب في وظيفة معاون نيابة

في الدرجة ذات المربوط الثابت وقدره ١٤٤ جنيا في السنة وقد باشر العمل بهذا المربط اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٩، وهو التاريخ الذي اعتبر بدء تعيينه في تلك الوظيفة، وفي ١٩٥٠/١/٧ صدر قرار بتعيينه مساعدا للنيابة في الدرجة ذات المربوط من ١٨٠ إلى ٣٠٠ جنيا سنويا مع منحه أول المربوط اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ ثم عدل مرتبه إلى مبلغ ٢٤٠ جنيا سنويا لإعمالا لحكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ اعتبارا من ١٩٥٠/٦/٣ ثم صدر مرسوم في ١٩٥٠/٩/١٣ بتعيينه وكيلا للنيابة من الدرجة الثالثة في الدرجة المسالية من ٣٠٠ إلى ٣٦٠ جنيا سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيا كل سنتين اعتبارا من ١٩٥٠/١٠/١٥ ثم وكيلا للنيابة من الدرجة الثانية في الدرجة المسالية من ٣٦٠ إلى ٤٨٠ جنيا سنويا بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٥١/١٠/١٥ وذلك اعتبارا من ١٩٥١/١٠/٢٧ وأنه بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٢ منح علاوته الدورية الأولى ثم منح علاوته الدورية الثانية في أول يناير سنة ١٩٥٤ واستطرد الطالب مشيرا إلى تدرج ترقياته وتطورات مرتبه إلى أن قال إن علاوته الدورية الأولى كان يتعين صرفها له اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥١ على أساس أنه في هذا التاريخ كان قد اقضى عليه حان في وظيفته طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ وبالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ وأن خطأ وزارة العدل بالنسبة لتاريخ استحقاق العلاوات قد نتاج مما فوّت عليه حقه في صرف الفروق التي بينها بالطلب والتي تمثل ما كان يجب صرفه له مع مرتبه لو احتسبت العلاوات الدورية على الأساس القانوني السليم وانتهى إلى طلب الحكم بتعديل تواريخ استحقاقه للعلاوات الدورية واعتبار أول يناير سنة ١٩٥١ تاريخ استحقاقه العلاوة الأولى وبأحقّيته في باقي علاواته الدورية كل سنتين على هذا الأساس وتعديل مرتبه تبعاً لذلك وصرف الفروق الناتجة عن الحساب الصحيح لتواريخ استحقاق العلاوات . وقد أودعت وزارة العدل ملف خدمة الطالب ومذكرة طلبت فيها رفض الطلب ، كما أودعت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطلب شكلا واحتياطيا ورفضه موضوعا .

وحيث إن النيابة العامة أسست دفعها على أن قرار صرف علاوة الطالب الدورية في ١٩٥٢/١/١ قد صدر وأنه صرف علاوته على هذا الأساس الذي لا يرضيه وحصل على علاوات لاحقة على نفس الأساس بناء على قراءات

وزارية بذلك وأن الطالب لم يتظلم إلى وزارة العدل إلا في ١٢/٩/١٩٥٧ . كما لم يطعن بتقديم هذا الطلب إلا في ١٥/١٢/١٩٥٩ وبذلك يكون قد جاوز ميعاد الثلاثين يوما المحددة للطعن قانونا .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان يبين من ملف خدمة الطالب أنه صدر قرار وزاري في ٣٠/١/١٩٥٢ بمنحه علاوة قدرها ثلاثة جنيهات اعتبارا من ١/١/١٩٥٢ وتلك هي العلاوة الدورية الأولى موضوع الطعن والتي ترتبت علاواته اللاحقة على أساسها وكانت المادة ٢/٩٢ من القرار بقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به وكان الطاعن لم يتقدم بالتظلم لوزارة العدل إلا في ١٢/٩/١٩٥٧ ولم يقدم طلبه بالطعن في ذلك القرار أمام هذه الهيئة إلا في ١٥/١٢/١٩٥٩ بينما علمه بصدوره موفور على وجه التحقيق منذ أن صرف مرتبه الشهري على الأساس الذي لا يرتضيه عقب صدور القرار المذكور فإنه يتعين قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطلب شكلا .

القسم الثاني

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد إبراهيم نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : فرج يوسف ، واحد زكي ،
واحد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السركي المستشارين .

(٨٨)

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٦ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح الاستثنائية " .

إجراء الاستهلاك الاستثنائي يقتضى وفقا للقانون أن يكون هناك ربح استثنائي وبيان للانشاءات
الجديدة توضع فيه الأصول المستعمدة مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء
كل منها .

الاستهلاك الاستثنائي - وفقا للسادة ٧ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ -
يربطه رابطان هما قيمة الأصول فمهما التي يجوز استهلاكها وما يوازي ٥٠٪
من الربح الاستثنائي ومن ثم فإن إجراء الاستهلاك الاستثنائي يقتضى أن يكون
هناك ربح استثنائي وبيان للانشاءات الجديدة بيانا توضح فيه الأصول المستعمدة
أصلا مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ أمام محكمة القاهرة
الابتدائية ضد مصلحة الضرائب تأسيسا على أنه يملك صيدلية ومستشفى ببلدة
قها وحددت المصلحة أرباحه التجارية عن الفترة من سنة ١٩٤٧ - والسنوات

من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٠ ورأس ماله المستثمر — بمبالغ متفاوتة — فطن في تلك التقديرات أمام لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتعديل تلك الأرباح وتأييد قرار المأمورية عن رأس ماله — وطلب في عريضة دعواه تعديل قرار اللجنة وتطبيق القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فيما يخص بسنة ١٩٤٨ ثم أضاف لذلك في مذكرة له طلب الحكم باعتبار ٥٠٪ من قيمة هذه المنشآت كاستهلاك استثنائي يخص من صافي الربح الاستثنائي عند حسابان الضريبة الخاصة.

وبتاريخ ٣٩/٥/١٩٥٣ حكمت المحكمة أولا — عن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بتأييد قرار اللجنة — ثانيا — عن ضريبة الأرباح الاستثنائية باعتبار خصم ٥٠٪ من قيمة المنشآت كاستهلاك استثنائي يخص من صافي الربح الاستثنائي عند حسابان الضريبة الخاصة — ثالثا — أعمال أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وجعل أرباح سنة ١٩٤٨ هي سنة القياس... إلخ.

فاستأقت مصاحبة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف المقيّد رقم ٤٠١ تجارى سنة ٧٠ ق طالبة بمذكرتها الختامية في الموضوع أصليا إلغاء حكم محكمة أول درجة في قبولها النظر والفصل في الطلب التخاص باعتبار خصم ٥٠٪ من قيمة المنشآت كاستهلاك استثنائي — واحتياطيا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عن ضريبة الأرباح الاستثنائية — وتأييد قرار لجنة الطعن عن قرة سنة ١٩٤٧ وعن سنة ١٩٤٨ ... إلخ .

وبتاريخ ١٥/٤/١٩٥٤ حكمت المحكمة في الموضوع أولا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عن ضريبة الأرباح الاستثنائية من اعتماد خصم ٥٠٪ من قيمة المنشآت كاستهلاك استثنائي يخص من صافي الربح الاستثنائي عند حسابان الضريبة الخاصة — ثانيا — برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك .

وفد طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم للسببين الواردين بالقرار وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على طلب رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على سببين محصل أولهما أن الحكم المطعون فيه وإن قرر أن الاستهلاك الاستثنائي يربطه رابطان هما قيمة الأصول التي يجوز استهلاكها استثنائياً وما يوازي ٥٠٪ من الربح الاستثنائي إلا أنه أخطأ في تطبيق هذا المبدأ على ما استخلصه من وقائع الدعوى — ذلك أن منشآت المباني للمستشفى والصيدلية أقامها الطاعن في سنة ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وموضوع الضريبة الخاصة كان معروضا برئته على اللجنة وطلبه الاستهلاك الاستثنائي لم يكن سوى وسيلة من وسائل الدفاع فيها إذ أن هناك أرباحاً استثنائية تسمح بالاستهلاك وأن عدم تقديمه طلب الترخيص في الميعاد المقرر باللائحة التنفيذية لا يسقط حقه في إجراء الخصم — ولم يفصح الحكم المطعون فيه عن مدى عدم انطباق شروط المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على طلب الاستهلاك الذي توافرت شروطه ولا تملك المصلحة أن بحرمه من الحق الذي منحه إياه القانون — ومحصل السبب الثاني قصور تسبيب الحكم المطعون فيه ومخالفته الثابت من وقائع الدعوى وذلك لما قرره من عدم توافر شروط تلك المادة مستنداً إلى عبارات غامضة واعتباره أن ضريبة الأرباح الاستثنائية لم يكن مطروحاً أمرها على المحكمة وأن أصول الاستهلاك غير معروفة مع أن هذه الأصول هي رأس مال المنشأة المستحدثة بعد أول يناير سنة ١٩٤١ وقد قلرته مصلحة الضرائب وكان محل جدل أمام لجنة الطعن .

وحيث إن هذا التمسك مردود في سببه بما قرره الحكم المطعون فيه من أن نص المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ” يدل على أن الاستهلاك الاستثنائي يربطه رابطان هما قيمة الأصول نفسها التي يجوز استهلاكها استثنائياً وما يوازي ٥٠٪ من الربح الاستثنائي “ ومن أن ” تلك الأصول غير معروفة لدى المحكمة ولا يجوز تأسيس الحكم على أمر مجهول “ .

وهذا الذى قررته الحكم لا خطأ فيه ولا قصور . ذلك أن إجراء الاستهلاك الاستثنائى يقتضى وفقاً للقانون أن يكون هناك ربح استثنائى وبيان للإنشاءات الجديدة بياناً توضح فيه الأصول المستحدثة أصلاً مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها — وليس فى أوراق الطعن ما يفيد هذا البيان ومن ثم يكون الطعن على غير أساس .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ،
وأحمد زكي محمد ، وأحمد الشامي ، ومحمد الحفيد السكوي المستشارين .

(٨٩)

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٦ القضائية :

ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ . ” وطاء الضريبة “ .

وبسبب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية متى كان الربط
لم يصبح نهائياً ولو كان محل الطعن من المول وحده . لا محل لتعدي بقاعدة أن الطاعن لا يضار
بطعنه .

متى كان المشرع قد رسم - بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ -
قاعدة تقدير وطاء الضريبة باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن
السنوات التالية فإن هذه القاعدة تكون هي الواجبة الاتباع ويتمين على مصلحة
الضرائب من تلقاء نفسها إعمالها من وقت سريانها على كافة الحالات التي لم يصبح
فيها الربط نهائياً . والمقصود بالربط النهائي هو الذي لم يعد قابلاً للطعن أمام
أية جهة من جهات الاختصاص ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة ” أن الطاعن
لا يضار بطعنه “ . ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون المول وحده دون
مصلحة الضرائب هو الذي طعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار
الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - فى أن مصلحة الضرائب أضافت النحوى رقم ٢٣٥٨ لسنة ١٩٥٢

تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبة إلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من تقدير أرباح المطعون عليهما عن سنوات ٤٨ ، ٤٩ ، ١٩٥٠ واعتبار أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليهما في تلك السنوات — وكانت مأمورية الضرائب قد قدرت أرباح كل منهما التجارية باعتبارها شريكاً في شركة تضامن بينهما بمبلغ ٢٣٣ و ٢٢٥ و ١٨١ جنياً على التوالي في السنوات من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٨ وقدرت للشركة مبلغ ٢٣٤ جنياً يخص منها المطعون عليه الأول ٢٠٤ جنياً و ٧٥٠ ملياً عن سنة ١٩٤٩ . والثاني مبلغ ٢٩ جنياً و ٢٥٠ ملياً عن المدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى ١٩٤٩/٢/٣١ حيث انقضت الشركة وأصبح الأول قائماً على استغلال المنشأة وحده اعتباراً من ١٩٤٩/٤/١ ، وقدرت المأمورية أرباحه عن سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٩٠ جنياً . فطعن المولان في هذه التقديرات أمام لجنة الطعن التي أيدتها بالنسبة للثاني — كما أيدتها بالنسبة للأول عن سنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . وعدلتها بالنسبة له إلى ١٧٦ جنياً في سنة ١٩٤٩ ومبلغ ١٧٠ في سنة ١٩٥٠ وذلك بقرارها الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٦ وبتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢١ قضت المحكمة بتعديل قرار اللجنة المذكور بالنسبة لأرباح المطعون عليه الأول عن ستي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وجعلها ٢٠٤ جنياً و ٧٥٠ ملياً و ١٩٠ جنياً على التوالي وتأييد القرار بالنسبة له فيما عدا ذلك . ورفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه بالنسبة للمطعون عليه الثاني فاستأنفت المصلحة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٨٢ سنة ٧١ ق طالبة إلغاء فيما قضى به من تقدير أرباح المستأنف عليهما . والقضاء باعتبار أرباح سنة ١٩٤٧ وقدرها ٤٥٠ جنياً أساساً لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٠ — وأثناء نظر الاستئناف تدخل المطعون عليه الأول بصفتهموكيلاً للدائنين في تقييصة هايك جاميكوتسيان وبتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف — وقد طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يقدم دفاعاً وصممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعة بنت طعنها على سبب واحد محصله أن الحكم المطعون فيه إذ لم يطبق مرسوم القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة لأرباح السنوات ١٩٥٠/٤٨ تأسيساً على أن هذا المرسوم بقانون لا يسرى على الحالات التي ربطت فيها الضريبة نهائياً، وأن المصلحة كانت قد ربطت الضريبة قبل صدوره على المولين عن هذه السنوات بما نال أقل من تقدير سنة ١٩٤٧ واعتراضاً على هذا الربط ولا يصح أن يضار طاعن بطعنه — يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه — ذلك لأن الربط لم يكن نهائياً لطنن المولين عليه ، ولأنه لا وجه لإعمال قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه لتعارضها مع أحكام ذلك المرسوم بقانون .

وحيث إن هذا النقيض في محله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ما دام أن المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة تقدير وعاء الضريبة ، فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان هذا المرسوم بقانون الذي نظمها ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال أحكامه وقت العمل به على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً. والمقصود بالربط النهائي الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها — وسواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائياً — ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين ولا محل في هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه (الطنن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٥ ق).

ولما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

بإشارة السيد محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد الشاشي ، وعبد المجيد السكري المستشارين .

(٩٠)

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) عمل . "مكافأة نهاية الخدمة" .

ليس العامل في العقد المحدد المدة الحق في المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء مدة العقد إذ لا يكون الفسخ صادرا من جانب رب العمل وفقا للقانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الملقى .

(ب) حكم "عيوب التدليل" . "تناقض" . "قصور" . "مالا يعد كذلك" .

انقضاء وصف التعسف عن فصل العامل . اعتبار أن ما اتخذته من إجراءات غير لائقة في حق رؤسائه مبررا لفصل . إيراد الحكم مبررات سائغة له كافية لحله . لا تناقض ولا قصور .

١ - لا يرتب القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي - خلافا لقانون العمل الموحد (م ٧ ق ٩١ سنة ١٩٥٩) - لصاحب العقد المحدد المدة حقا في المكافأة عند انتهاء مدته .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد تنفى وصف التعسف عن صاحب العمل في ممارسة حقه في فصل العامل - وهو تقدير موضوعي - واستبعد معه حق الطاعن في التعويض ثم أورد مبررات هذا الفصل وذلك لما اتخذته من إجراءات غير لائقة في حق رؤسائه ، وهى مبررات سائغة كافية لحله فإنه ينبغي تمييز الحكم التناقض وقصر البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن .
تتحصل فى أن الطاعن أقام ضد المطعون عليه الدعوى رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٤ عمال كلى القاهرة طالبا لإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٤٥٧ جنيها و ٩٠٢ م وقال شرحا لدعواه إنه التحق بخدمة بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى سنة ١٩٣٥ بوظيفة أمين شونة وأنه ظل يؤدى عمله إلى سنة ١٩٥٠ حيث بلغ مرتبه عشرة جنيهات شهريا مع إعانة غلاء قدرها عشرة جنيهات أخرى . وأنه بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٠ صدر قرار من البنك بفصله من عمله . وأنه لما كان هذا الفصل قد وقع تعسفيا وبغير مبرر فإنه يستحق قبل البنك مبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه قيمة مرتبه عن المدة الباقية له من عقد استخدامه وهى المبتدئة فى أول أغسطس سنة ١٩٥٠ والمنتية فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ ومبلغ ٣٢٠ جنيها مكافأة عن مدة خدمته طبقا للأئحة البنك ومبلغ ١٨٠ جنيها مكافأة لإعمالا لقانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ومبلغ ٢٨٢٠ جنيها كتعويض عن الفصل التعسفى إلى آخر ما جاء بطلباته . وبتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الدعوى وأقامت حكما على ما يخلص فى أن الطاعن كان يعمل بمقد حدد المدة وقد تجدد العقد أخيرا لسنة واحدة تبدأ فى أول يناير سنة ١٩٥٠ وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأن البنك قد احتفظ فى لأئحة التوظيف بحقه فى نقل موظفيه وعماله ، وأن الطاعن دأب فى المدة الأخيرة من عمله على الامتناع عن تنفيذ أوامر النقل الضادرة له ، كما أنه قد انقطع عن عمله فى الفترة من ٢٩ مايو سنة ١٩٥٠ لغاية ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ بدون إذن ، وأن تحقيقا إداريا قد أجرى معه فى شأن خطابات تهديد كانت قد وجهت إلى وكيل فرع طنطا وأمين شونة البنك بفرع دفره وقد انتهى هذا التحقيق بإجازة الطاعن بمخصم يوم من مرتبه عن شهر يوليه سنة ١٩٥٠ وأن قرارا صدر بنقله إلى قوص فسارع إلى طلب إجازة مرضية بعد أن تعلم من هذا النقل بسبب ضعف صحته كما وجه إنذارا

إلى البنك يحمله فيه مسئولية هذا النقل ، فأصدر البنك قرارا بفصله . وأن هذه الوقائع تدل على أن الطاعن أظن العصيان على أوامر رؤسائه وأن ذلك يعد منه إخلالا بالتزاماته الجوهرية الأمر الذى يبيح فسخ عقد استخدامه دون مكافأة أو تعويض تطبيقا لقاعدة ٦/٣٠ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٦٨٥ من القانون المدنى . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩١١ سنة ٧٢ ق طالباً بإلغاء والحكم له بطلانيته التى تقدم بها إلى محكمة أول درجة . وبمجلس ٦ مارس سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام البنك بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المناسبة لذلك عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أعقاب المحاماة وأعطت المستأنف من باقى المصروفات ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وأمسحت حكمها على أن الطاعن التحق بخدمة البنك فى سنة ١٩٣٥ بعقد ينتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٥ وأن هذا العقد ظل يتجدد إلى أن حرر عقد بين الطرفين فى أول يناير سنة ١٩٥٠ مدته سنة واحدة وأن البنك نسب إلى الطاعن أمورا كانت سببا لمجازاته كما أسند إليه أنه لم يأتخر بأوامر رؤسائه مما استتب فصله . وأن هذه الأمور فى نظر المحكمة وإن كانت لا تبرر التعويض على أساس الفصل التعسفى إلا أنها لا تعد إخلالا بالتزامات الجوهرية وأن ما اتخذته الطاعن فى حق رؤسائه يبرر وضع حد للعلاقة التعاقدية القائمة بين الطرفين وأن الطاعن موظف بعقد ينتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ فلا يلزم البنك بأن يدفع له مكافأة عند نهاية عقد استخدامه تطبيقا لأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولكنه وقد فسخ العقد قبل نهاية مدته دون أن يتقاضى الطاعن مرتبة عن المدة الباقية وقدره مائة جنيه فإنه يكون من حقه أن يقضى له به . وطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض طالبا نقضه . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بمجلس ١٥ أبريل سنة ١٩٦٠ حيث قررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بمجلس ٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها ترفع وكيل الطاعن وأصر على طلباته ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم دفاعا ، وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما فى النعى على الحكم المطعون

فيه بالخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قرر أن العلاقة التعاقدية بين الطرفين قد فسخت وأنه بذلك يحق للطاعن اقتضاء حقوقه الناشئة عن عقد العمل . ولكنه أخطأ عندما انتهى إلى أن القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا يلزم صاحب العمل بدفع مكافأة للعامل عند انتهاء مدة خدمته ، لأن المادة ٣٣ من هذا القانون تقضى باستحقاق العامل للمكافأة بحيث لا تزيد عن أجر تسعة شهور .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من "أن القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي تخضع له العلاقة بين الطرفين لا يلزم البنك بدفع أية مكافأة للعامل عند انتهاء مدة خدمته . وأن الطاعن موظف بعقد يتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأنه لم يتقاضى مرتبه منذ أول أغسطس سنة ١٩٥٠ وأن ما يستحق له هو مرتبه لآخر مدة العقد" ، ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه اعتبر عقد استخدام الطاعن بمحدد المدة — وهو اعتبار لم يكن محل نعي من الطاعن في تقرير الطعن — وكان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا يرتب لصاحب العقد المحدد المدة حقاً للمكافأة عند انتهاء مدة خدمته ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من هذا النظر ما أضافه الطاعن في مذكرته الشارحة من أن عقد استخدامه أصبح غير محدد المدة بتوالى تجديده إذ المعول عليه ما يكون وارداً بتقرير الطعن ذاته مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه وقصورها ، لأن الحكم قرر أن الأمور التي تنزع بها صاحب العمل لتبرير الفصل لا يمكن اعتبارها إخلالاً بالتزاماته الجوهرية . فكان لزاماً عليه أن يقرر حق الطاعن في التعويض . كذلك فإنه بعد أن أورد هذا الذي استخلصه من واقع ، لم يطبق النتائج المترتبة عليه ومن ثم جاء قاصر البيان .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من "أن الأمور التي نسبها للطاعن . . ولو أنها لا تبرر التعويض على أساس الفصل التعسفي (م ٣٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤) . إلا أنها لا يمكن اعتبارها إخلالاً بالتزاماته الجوهرية ، وأما أن الطاعن كان يتخذ إجراءات غير لائقة في حق

رؤسائه فهذا مما لا شك فيه يبرر وضع حد للعلاقة التعاقدية القائمة بين الطرفين“. وبين من هذا الذي قرره الحكم أنه بعد أن قى وصف التعسف عن صاحب العمل في ممارسته حقه في فصل العامل وهو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقدير موضوعي يدخل في سلطة المحكمة التقديرية واستبعد معه حق الطاعن في التعويض لم يفضل إيراد مبررات هذا الفصل وذلك . لما اتخذ الطاعن من إجراءات غير لائقة في حق رؤسائه، وهى مبررات سائفة وكافية لجملة مما يفتنى معها تمييز الحكم بالتناقض وقصر البيان ومن ثم يتعين رفض هذا السبب أيضا .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد الشاوي ، وعبد الحميد السكري المستشارين .

(٩١)

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٧ القضائية :

(أ) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . سريان التشريع المستحدث .

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام في ظل القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ . التعديل الذي تم به تشريع مستحدث لا يسرى على الضرائب المستحقة قبل تاريخ مبرايته .

(ب) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " المهن غير التجارية " .

مهنة كاتب محامي . عدم خضوعها لضريبة المهن غير التجارية طبقاً للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ .

١ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠) هي ضريبة القانون العام إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا القانون على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .

٢ - تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ (قبل تعديلها) على سريان أحكام ضريبة المهن غير التجارية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعلم والمحاسب والخير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية . تعين بقرار من وزير المالية . ومؤدى ذلك أن رخصة القياس على المهن سالفة الذكر مقصورة على وزير المالية الذي خول وحده حق إضافة مهن أخرى وإذن

فتم كانت مهنة الكتّاب العمومى ليست من المهن المنصوص عليها بالمادة ٧٢ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عكس ذلك فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيموسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح المطعون عليه من كل من السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥١ عن عمله كسمسار وكتّاب عمومى فطعن فى التقدير أمام لجنة الطعون بأنها طعنه على أنه لم يحترف السمسرة وأن عمله ككتّاب عمومى لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية لأنه من المهن الحرة غير التجارية ودفع بسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم عن الضريبة المطلوبة عن سنة ١٩٤٧ فقررت اللجنة اعتبار عمله ككتّاب عمومى من المهن غير التجارية التى لا تخضع لضريبة الأرباح التجارية وأيدت تقدير المأمورية بالنسبة لعمله كسمسار وقبلت الدفع بسقوط حق المصلحة بالنسبة للضريبة المستحقة عن سنة ١٩٤٧ بالتقادم فطعن الممول فى هذا القرار وقيد طعنه برقم ٩ سنة ١٩٥٥ القاهرة طالبا إلغائه فيما قرره من اعتباره سمسارا وإلغاء تقديرات المأمورية فى هذا الشأن ، كما طعنت مصلحة الضرائب فى قرار اللجنة وقيد طعنها برقم ١٢ سنة ١٩٥٥ القاهرة طالبة لإلغاء فيما قرره من اعتبار عمل الممول ككتّاب عمومى من الأعمال غير التجارية وقررت محكمة القاهرة ضم الطعنين وأصدرت فيهما بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٥ حكما واحدا يقبولها شكلا وفى الموضوع أولا فى الطعن المقدم من الممول بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من اعتبار الطاعن سمسارا وإلغاء تقديرات المأمورية المترتبة على هذا الاعتبار . وثانيا . فى الطعن المقدم من مصلحة الضرائب برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وقضت المحكمة فى المصروفات والأتعاب ، فاستأنفت المصلحة هذا الحكم وطلبت إلغاءه بشقيه والحكم برفض طعن الممول وتأيد قرار اللجنة فى الضرائب المستحقة عن عمله كسمسار وفيما يتعلق بالطعن المقدم من

المصلحة بإلغاء قرار اللجنة فيما قرره من عدم خضوع أرباح المول من مهته ككاتب عمومي لضريبة الأرباح التجارية وتأييد تقدير المأمورية في هذا الشأن تقضت محكمة الاستئناف في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المصلحة بالمصروفات وبمقابل أتعاب المحاماة وأطن هذا الحكم في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ للمصلحة فقررت الطعن فيه بطريق التقض في ١٠ يناير سنة ١٩٥٧. وعرض على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب تقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم دفاعا وصممت النيابة على طلب تقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى شرائطه القانونية فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أخضع أرباح المطعون عليه من مهته ككاتب عمومي في سنى التراجع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نص في المادة ٣٠ منه على فرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمؤسسات التجارية والصناعية والمتعلقة بالحرفة بغير أى إستثناء إلا ما ينص عليه . ونص في المادة ٣٢ على أن هذه الضريبة تسرى على كل مهنة أو مشاة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها كما فرض هذا القانون في المادة ٧٢ منه ضريبة سنوية على أرباح مهن ذكرها وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية، ومفاد ذلك أن كل ما نخرج من المهن عما نص عليه في المادة ٧٢ ولم يصدر به قرار من وزير المالية تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية باعتبار أنها هي الأصل العام وأن ما يخضع لضريبة المهن غير التجارية قد ورد على سبيل الحصر ولما كانت مهنة الكاتب العمومي غير واردة في المادة ٧٢ كما لم يصدر بها قرار من وزير المالية فهي تخضع إذن لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وقد أخطأ الحكم إذ لم يعتبرها كذلك .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كانت هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا القانون على سريان هذه الضريبة

على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها ثم نصت المادة ٧٢ منه على أحكام ضريبة المهن غير التجارية وأنها تسرى على أرباح مهنة المحامى والطبيب والمهندس والمعلم والمحامى والخير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية ودلالة هذا النص أن رخصة القياس على المهن الواردة فيه مقصورة على وزير المالية الذى خوله وحده أن يضيف إلى المهن الواردة فيه مهناً أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأى فى حقيقة هذه المهن ، ولما كانت مهنة الكاتب العمومى ليست من المهن التى نصت عليها المادة ٧٢ المذكورة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن وكان التعديل الذى أدخله المشرع بموجب القانون سالف الذكر هو تشريع مستحدث يسرى من أول يناير سنة ١٩٥١ ولا يسرى على الضرائب المستحقة قبل هذا التاريخ فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عكس ذلك وتأييده قرار اللجنة فيما قضى به من خضوع أرباح المطعون عليه عن نشاطه ككاتب عمومى لضريبة المهن غير التجارية عن السنوات السابقة على سريان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه نقضاً جزئياً فى هذا الخصوص .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قزوه جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فراج يوسف ، وأحمد زكي محمد ،
وأحمد الشامي ، وعبد المجيد السكري المستشارين .

(٩٢)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية" . "وعاء الضريبة" .

اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة من السنوات التالية ولو كانت
صاحبات الممول متغيرة .

تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة
بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم في السنوات التالية ولو كانت حساً باتهم
في تلك السنوات متغيرة . ولا يمنع من ذلك أن يكون تقدير أرباح سنة ١٩٤٧
على نزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة
بطريق التقدير وطالما أنه صدر قرار من لجنة التقدير بربط الضريبة بطريق
التقدير في تلك السنة فإنه يتعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن
يصدر حكم على خلافه (م ٥٣ و ١٠١ ق ١٤ سنة ١٩٣٩) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وباتر أوراق الطعن —
تتحصل في أن ميشيل باسيل رباط وشركاه المظنون عليهم أقاموا الدعوى
رقم ١٦٣٢/٢٧٨ لسنة ١٩٥٣ تجاري كلي طعناً ضد مصلحة الضرائب بالاطعن في قرار

لجنة طعون الضرائب بطنطا الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٦ وذلك فيما قضى به من إعمال أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بالتخاذ أرباحهم المقدرة عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ وقدرها ٩٨٠ ج أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات ١٩٤٧/١٩٤٨ ، ١٩٤٨/١٩٤٩ ، ١٩٤٩/١٩٥٠ ، والفترة من أول يولييه إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ وتقدير أرباحهم في هذه السنوات وقفا لما جاء بأقراراتهم ودفاترهم التجارية مع إلزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من اتخاذ أرباح الطاعنين (المدعين) عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات ١٩٤٧/١٩٤٨ ، ١٩٤٨/١٩٤٩ ، ١٩٤٩/١٩٥٠ وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف ومبلغ ثلاثمائة قرش أتعابا للعامة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد استئنافها هذا برقم ٤٣ سنة ٥ قضائية . وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يقدموا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بإلغاء قرار اللجنة فيما قضى به من اتخاذ أرباح المطعون عليهم عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات ١٩٤٧/١٩٤٨ ، ١٩٤٨/١٩٤٩ ، والفترة من أول يولييه إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ تأسيسا على أنهم كانوا في خلال هذه السنوات يسكنون دفاتر منتظمة، وأن أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ ما زالت محل نزاع ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أنه يبين من

نصوص المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية أن نية الشارع انصرفت إلى مريان أحكامه على جميع المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ واتخاذ أرباحها أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ حتى وإن كانوا يمسون حسابات منتظمة عنها وهو ما أكدته القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانون رقم ٢٠٦ سنة ١٩٥٠ وقد استثنى من قاعدة التقدير الحكمى المولين الذين يمسون حسابات منتظمة عن السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ (وثانها) أن ما عول عليه الحكم من أن أرباح سنة ١٩٤٧ مازالت محل نزاع لم يفصل فيه ولم يحسم بحكم قضائى ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير ، يتعارض مع ما نصت عليه المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن تحصيل الضريبة يكون على مقتضى قرار اللجنة وقد أصدرت اللجنة قرارها باعتبار المطعون عليهم من المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ وهذا القرار واجب الاتباع إلى أن يصدر حكم يخالفه .

وحيث إن هذا النعى فى محله وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه تقخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم فى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وإن كانت حساباتهم فى تلك السنوات منتظمة (الطن رقم ٣٠٧ سنة ٢٦ ق) ولا يمنع من ذلك كون أرباح سنة ١٩٤٧ محل نزاع لم يحسم أمام القضاء ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير طالما أن دفاتر المطعون عليهم لم تعتمد وصدر قرار من لجنة التقدير بربط الضريبة عليهم بطريق التقدير فى تلك السنة وهذا القرار بتعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه طبقا للسنتين ٥٣ و ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما قلم يتعين إلغاء الحكم المتنازع ورفض الدعوى .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القناصى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خاله ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد الحليف مرمى المستشارين .

(٩٣)

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) حق المؤلف . التشريع الخاص .

اعترف المشرع فى القانون المدنى القديم بحق المؤلف على مصنفاته وإن ترك تنظيمه
لتشريع خاص .

(ب) حق المؤلف . "الاعتداء على هذا الحق" . "مصلولية تقصيرية" .

الاعتداء على حق المؤلف فى استغلال مصنفه ماليا بعد عملا غير مشروع وموجب
للمسئولية التقصيرية .

(ج) دعوى . "أساس الدعوى" .

إقامة المسئولية على أساس قانونى . لا موجب لمناقشة باقى الأسس التى ركن إليها
الدعى فى الدعوى .

١ — إذ نص الشارع فى المادة ١٢ من القانون المدنى القديم على أن "يكون
الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف فى ملكية مؤلفاته على حسب القانون المنصوص
بذلك" ، وإذ جاء فى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧
بنصوص فى المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ لحماية هذه الحقوق عن طريق فرض
عقوبات جنائية على من يعتدى عليها فإن ذلك يدل على أنه قد اعترف بحق المؤلف
على مصنفاته ووصف هذا الحق بأنه حق ملكية — مع ما فى هذا الوصف من
تجاوز — وإذ كان التشريع الخاص بتنظيم حماية هذا الحق والذى أشارت إليه
النصوص المتقدمة لم يصدر إلا فى سنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤

مما أدى إلى تعطيل نصوص قانون العقوبات في هذا الشأن فإن ذلك لا ينفي اعتراف الشارع بحق المؤلف وكل ما في الأمر أنه ترك تنظيمه للتشريع الذي وعد بإصداره وذلك على ما قصده النص الفرنسي للسادة ١٢ من القانون المدني الملتقى .

٢ — للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بالطريقة التي يراها فلا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق بغير إذن منه وإلا كان عمله عدوانا على الحق الذي اعترف به الشارع للمؤلف وإخلالا به وبالتالي عملا غير مشروع وخطأ يستوجب مسؤولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه طبقا للسادة ١٥١ من القانون المدني القديم .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر القاعدة القانونية الصحيحة المنطبقة على الواقعة قد أقام مسؤولية المطعون ضده عن الاعتداء على حق المؤلف على أساس من المسؤولية التقصيرية — فلا تثريب عليه إن أخفل مناقشة نظرية الإثراء بلا سبب التي جعلها الطاعن من بين الأسس التي أقام عليها طلب التعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكالية .

وحيث إن وقائعه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أنه في ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٥ أقام الطاعن وثلاثة آخرون الدعوى رقم ٢٦٣٩ سنة ١٩٤٥ كلى القاهرة ضد المطعون عليه طالبين الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٧٠٤٠٠ جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية مع المصاريف والأتعاب وقالوا إن المبلغ المطالب به هو قيمة ما يستحقونه من تعويض في ذمة المطعون عليه نظير ما لحقهم من أضرار بسبب نشره ما ألفوه

من أغان وأزجال بغير إذن منهم وذلك في مجلته (الراديو والعوكة) التي انتشرت بين الطبقة الشعبية انتشارا واسع النطاق منذ درجت على هذا النشر ولم يقف المطعون عليه عند هذا الحد بل أعاد نشر تلك الأغاني والأزجال في مجموعات بيعها للناس تحت اسم "أشهر الأغاني" "وأغاني الأفلام". وذكر المدعون أن الأضرار التي أصابهم تمثل فيما ضاع عليهم من ربح وهو يقابل ما عاين المطعون عليه من الربح بسبب هذا النشر بعد خصم ثمن الورق ومصاريف التوزيع لأنه كما يقولون إنما أترى على حسابهم باستغلاله مجهودهم الفني والأدبي لحساب نفسه.

وبتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٤٧ أصدرت محكمة القاهرة الابتدائية حكما أوردت في أسبابه أن المشرع المصرى اعترف بحق المؤلف في ملكية مؤلفاته في المادة ١٢ من القانون المدنى وأن هذا الحق هو حق ملكية مطلق لا يشاركه فيه مشارك طول حياته وأن القضاء المصرى الأهل والمختلط جرى على حماية هذه الحقوق تطبيقا للقواعد القانونية العامة وأخذوا بقواعد العدل ومبادئ القانون الطبيعى وأن هذه الحماية تستند في أساسها إلى نص المادة ١٥١ مدنى (قديم) التي تقرر المسؤولية المدنية على أساس الخطأ أو العمل غير المشروع فيما ارتكبه المدعى عليه من اعتداء على ملكية المدعين لأغانيهم وأزجالهم عن طريق نشرها والاتجار فيها دون أن يدفع لهم ثمنا ورأت المحكمة أن العناصر الموجودة في الأوراق لا تكفى لتقدير التعويض فقضت بحكمها المذكور بندين بخير حسابي لتقدير التعويض على هدى الخبوط التي رسمتها له وأثناء قيام الخبير بمأموريته تنازل المدعون فيأعدا الطاعن عن دعواهم وقصر الخبير عمله على تقدير ما يستحقه الأخير من تعويض وقد قدره بمبلغ ٣٩٤ جنيها وأخذت المحكمة بهذا التقدير وقضت في ١٥ من مايو سنة ١٩٥١ بإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن هذا المبلغ والمصاريف المناسبة وقد استأنف المطعون عليه الحكم الأول القاضي بتعيين الخبير وذلك بالاستئناف رقم ٣٨٤ سنة ٦٤ ق القاهرة ثم استأنف الحكم القطعى بالاستئناف رقم ٣١ سنة ٦٩ ق وضمت محكمة استئناف القاهرة الاستئناف وقضت فيهما بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بقبولهما شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف (المطعون عليه) بكافة طرق الإثبات أن نشر أزجال المستأنف عليه كان بناء على طلبه ورضاه وأن المرفع الصحفى جرى على أن يسعى أصحاب الأغاني إلى نشر أغانيهم للدعاية

وأن يدفعوا أجرا على ذلك لأصحاب الصحف وصرحت الطاعن بنفى هذه الوقائع . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده (الطاعن) مع إلزامه بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش أتعابا للحاماة عنهما . وأقامت المحكمة قضاها على أساس أنه ثبت لها عدم حصول ضرر للمستأنف ضده من جراء قيام المستأنف بنشر أغانيه . وقد طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بالإحالة إلى التحقيق وذلك بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة رأيا انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ٢ مارس سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيا السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب بنى الطاعن في السببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وذلك من ناحيتين (الأولى) أن محكمة الموضوع بدرجتها جعلت أساس التعويض المادة ١٥١ من القانون المدنى القديم الخاصة بالمسئولية التقصيرية ونبتت المحكمة الابتدائية خيرا لتقدير التعويض ثم حكمت بما قدره الخبير وجاءت محكمة الاستئناف فأصدرت حكما بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ركني الخطأ والضرر ثم انتهت إلى إلغاء الحكم الابتدائي على أساس انعدام ركن الضرر ووجه الخطأ في هذا - على ما يقول الطاعن هو أنه أسس دعواه كما هو ثابت من صحيفتها ومن مذكراته المقدمة لمحكمة الموضوع - على نظرية الإثراء بلا سبب وهي الأساس القانوني الصحيح لاستحقاقه التعويض الذي طلبه ، ولو أن الحكم المطعون فيه التزم هذا الأساس لما انتهى إلى رفض الدعوى لاستتفاء الضرر - (الناحية الثانية) أن محكمة الاستئناف أخطأت إذ أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أن العرف الصحفى جرى على أن يسعى أصحاب الأغاني لنشر أغانيهم للدعاية وأن يدفعوا أجرا على ذلك لأصحاب الصحف . وإذا قضت برفض الدعوى على أساس ثبوت هذا العرف لما ذلك أنه لا يجوز اللجوء إلى العرف في المنازعات المدنية إلا حيث ينم القانون والفقه فلا يسعفان القاضى في

الفصل في النزاع ، ولقد كان القانون العام كفيلا بحماية حقوق المؤلف قبل أن يصدر القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ المنظم لهذه الحماية ذلك أن الشارع اعترف من قبل صدوره بحق المؤلف في ملكية مؤلفاته وأجمع الفقه والقضاء على أن هذا الحق هو حق ملكية حقيقي تحميه القواعد القانونية العامة قواعد العدل ومبادئ القانون الطبيعي بناء على المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والماسدين ١١ من المجموعة المدنية المختلطة ، ٣٤ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وقد جاء القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ منظما لهذه الحماية لا مفسدا لها وتبعا لذلك ما كان يجوز قبل صدور هذا القانون نشر الكتب والمؤلفات بغير رضا مؤلفيها وإذا كانت نصوص القانون كافية لحماية حق المؤلف في مؤلفاته فإنه ما كان يجوز للحكمة أن تلجأ بعد ذلك إلى العرف فإن العرف الخاطئ لا يضيع الحق على صاحبه مادام القانون يحميه .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأن الشارع إذ نص في المادة ١٢ من القانون المدني القديم على أن " يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته على حسب القانون المخصوص بذلك " وإذ جاء في قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بنصوص في المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ لحماية هذه الحقوق من طريق فرض عقوبات جنائية على من يعتدى عليها فإن ذلك يدل على أنه اعترف بحق المؤلف على مصنفاته وقد وصف هذا الحق بأنه حق ملكية مع ما في هذا الوصف من تجوز وإذ كان التشريع الخاص بتنظيم حماية هذا الحق والذي أشارت إليه النصوص المتقدمة لم يصدر إلا في سنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ مما أدى إلى تعطيل نصوص قانون العقوبات في هذا الشأن فإن ذلك لا ينفي اعتراف الشارع بحق المؤلف وكل ما في الأمر هو أنه ترك تنظيمه للتشريع الذي وعد بإصداره وذلك على ما يفيد النص الفرنسي للمادة ١٢ من القانون المدني صراحة حيث ورد به .

La propriété littéraire et artistique est réglée par une loi spéciale

ومؤدى هذا الحق أن يكون للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بالطريقة التي يراها فلا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق بغير إذن منه وإلا كان عمله عدوانا على الحق الذي اعترف به الشارع للمؤلف وإخلالا به وبالنسبة

يعتبر عملاً غير مشروع وخطأ يستوجب مسؤولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه طبقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني القديم، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه المحكمات المطعون فيهما في خصوص الأساس القانوني الذي تقام عليه مسؤولية المطعون ضده قد التزم هذا التكيف القانوني فإن هذين الحكمين لا يكونان قد خالفا القانون في هذا الشأن وليس عليهما بعد أن قررا القاعدة القانونية الصحيحة المنطوقة على الواقعة أن يناقشا نظرية الإثراء بلا سبب التي جعلها الطاعن من بين الأسس التي أقام عليها طلب التعويض .

وحيث إن النعي في شقه الثاني مردود بأن محكمة الموضوع على ما يبين من حكمها المطعون فيهما لم تلجأ إلى العرف كمصدر من مصادر القانون تستقي منه حكماً تطبقه على الواقعة وإنما لجأت إليه للتثبت من واقعة وأنها مشبعة في تحقيق منصر الضرر اللازم لقيام المسؤولية التقصيرية هذه الواقعة هي ما إذا كان مؤلفو الأغاني جروا على السعى لدى أصحاب الصحف لنشر أغانيهم بقصد الدعاية لها وأنهم يدفعون لهم أجراً على هذا النشر . وإذ ثبت للحكمة من التحقيق الذي أجرته محبة هذه الواقعة استخلصت منها انتفاء حصول ضرر للطاعن من جراء نشر أغانيه في مجلة المطعون عليه ، ولما كان هذا الاستخلاص ليس محل نعي فإن النعي في خصوص ما ورد عليه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثالث على الحكم القطعي المطعون فيه خطأ في الاستناد وقصوره في التسبيب ذلك أنه جاء في فقرته الأخيرة وقسم المؤلفات بحسب طبيعتها إلى مؤلفات تستحق الحماية القانونية وأخرى لا تستحقها وجعل من الأولى المؤلفات العامة التي لها قيمة في ذاتها وتظل حيصة كتب وأسفار خاصة يتعذر الإلمام بها على غير طبقة معينة من الناس تقتلها وجعل من الثانية الأزجال الغنائية فقال إنها ليس لها قيمة تذكر في ذاتها ولم تعد طبيعتها للاستغلال عن طريق الكتب والمجلات وأنها تستند الفرض الاستغلالي منها بظهورها في الروايات المسرحية والسينائية أو بإداعتها بمعرفة الفنانين حيث تصبح معروفة للكافة فنشرها بعد ذلك مقترنة بأسماء مؤلفيها في المجلات كما هو الحال في هذه الدعوى فيه ترويج ودعاية للأغاني وإعزاز لأصحابها بذئوع صيتهم وهو ما يفيدهم بطريق التبعية . وتلك التفرقة التي أوردها

الحكم لا أصل لها في القانون أو في الوقائع مما يعتبر في نظر الطاعن خطأ في الاستناد كما شاب الحكم قصور في التسيب لإغفاله الرد على ما قدمه الطاعن من مستندات قاطعة في الدعوى تتضمن آراء كبار رجال الأدب والحكم في مصر وكلها تجمع على أن أغانيه قطع من الأدب الرفيع .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن ما ورد في الفقرة الأخيرة من الحكم القطعي المطعون فيه مما هو محل للنعي هو على ما يحمله الحكم نفسه استطراد زائد على حاجة الدعوى ، ولما كان الحكم يستقيم بدونه فإنه لا يعيبه ما اشتمل عليه هذا التريد من خطأ قانوني .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالة ، ومحمود توفيق اسماعيل
وأحمد شمس الدين حل ، ومحمد عبد الحليف مرسى المستشارين .

(٩٤)

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) شهر عقارى . طلب شهر المحرر مؤقتا .

لم يرتب الشارع حقا لصاحب الشأن فى الطعن المباشر فى قرارات مأمور الشهر العقارى
بإستيفاء بيانات أو مستندات منطقة بطليات الشهر . جواز طلب الشهر مؤقتا .

(ب) إستئناف . القرار بإبقاء الرقم الوقفى للحرر أو بإلغائه . التظلم منه .
الطعن فى الحكم الصادر فى التظلم . جوازه .

الحكم بقبول التظلم من قرار قاضى الأمور الوقفية بإبقاء الرقم الوقفى للحرر أو بإلغائه إستئنافا
لسادة ٣٥ من ١١٤ لسنة ١٩٥٧ . الطعن فيه بالإستئناف أمام محكمة الاستئناف جائز
وإن كان القرار محل التظلم لا يقبل الطعن فيه بأى وجه من الوجوه .

١ - مفاد نص المادة ٣٥ من القانون ١١٤ سنة ١٩٥٧ ان الخاص بتنظيم الشهر
العقارى أن المشرع لم يرتب لصاحب الشأن حقا فى الطعن المباشر فى القرارات
التي تصدرها مأموريات الشهر العقارى باستيفاء بيان أو استحضار مستند يتعلق
بطلب الشهر بل جعل من القضاء مرجعا للتظلم منها عن طريق غير مباشر وذلك
بطلب شهر المحرر شهرا مؤقتا إلى أن يقول قاضى الأمور الوقفية كلمته فيه بإبقاء
الرقم الوقفى أو بإلغائه .

٢ - لا يعتبر القرار الصادر من قاضى الأمور الوقفية بإبقاء الرقم الوقفى أو بإلغائه
استنادا للسادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٧ من قبيل الأوامر على المراض
التي يصدرها قاضى الأمور الوقفية طبقا للسادة ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون المرافعات

بل هو قرار يحسم به قاضى الأمور الوقتية جميع أوجه الخلاف القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر العقارى بخصوص شهر المحرر . وهذا القرار لا يقبل الطعن بأى طريق كان ومن ثم فلا يصح إعادة طرح النزاع من جديد على أى وجه من الوجوه . وإذا كان الحكم الابتدائى قد خالف هذا النظر بقبول التظلم من القرار سالف الذكر والقضاء فى موضوعه ، جاز الطعن فيه بطريق الاستئناف أمام محكمة الاستئناف طبقا للقواعد العامة باعتبار أنه صادر من قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهما تقدما إلى مأمورية الشهر العقارى بالسيدة زينب بطلبات من شراء أرض كائنة بناحية دار السلام بمحوض الجزيرة فصل ثان ضمن القطعة رقم ١١ تبلغ مساحتها ٣ ف و ٨ ط و ١١ ص ، وقد أعادت إليهما المأمورية هذه الطلبات بتاريخ ١٩٥٣/٧/١٩ بنظم ” صالح للشهر ” مع رفض البيع على التحديد لأنها رأت أن يكون البيع على الشيوخ ما لم تقدم إليها عقود مسجلة أو ثابتة التاريخ قبل سنة ١٩٢٤ تفيد أن ملكية المتصرف فيها على التحديد ، ولما لم ير المطعون عليهما وجها لاستيفاء هذه الأوراق فقد قدما طلبا بتاريخ ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ إلى أمين مكتب الشهر العقارى بالقاهرة موضحا فيه الأسباب التى يستندان إليها فى ذلك وصرقا به المستندات التى تؤيد وجهة نظرهما وطلبا منه شهر المحررات شهرا مؤقتا ورفع الأمر الى قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية ليصدر قراره ببقاء الرقم الوقتى بصفة دائمة كنص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى . وقد عرض الأمر فعلا على قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة المذكورة فأصدر قرارا فيه بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بالغاء أرقام الشهر

المؤقت ، فرغ المطعون عليهما نظاما من هذا القرار الى نفس القاضى قد برقم ٣٩٩٧ سنة ١٩٥٣ نظمات مدنى كلى مصر طلبا فيه الحكم بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم منه وإبقاء الأرقام المؤقتة للحررات وجعلها دائمة ، فدفع الحاضر عن مصلحة الشهر العقارى بعدم قبول التظلم تأسيسا على أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر لا تجيز الطعن فى القرارات التى تصدر من قاضى الأمور الوقتية على هذا الوجه بأى طريق . وبتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدر قاضى الأمور الوقتية حكمه وهو يقضى برفض الدفع وبقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم منه وإبقاء الأرقام الوقتية للحررات وجعلها دائمة ، وقد أقام قضاءه برفض الدفع على أن مراد الشارع من الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ هو عدم جواز الطعن بطريق الاستئناف فى القرارات التى تصدر من قاضى الأمور الوقتية فى هذا الشأن ، أما التظلم منها فهو ليس طعنا فيها وإنما هو مجرد عرض دفاع الطرف الذى لم يكن حالما بوجود العريضة على القاضى الأمر عندما أصدر الأمر المتظلم منه ، وخلص من ذلك إلى أنه يصح التظلم من القرارات المذكورة لنفس القاضى الأمر وفقا للمادة ٣٧٥ مرافعات . استأنفت مصلحة الشهر العقارى (الطاعنة) هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٧ سنة ٧١ ق طلبت فيه إلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول التظلم لعدم جواز الطعن فى القسور المتظلم منه ولانعدام ولاية قضاء الأمور الوقتية على نظر النزاع بعد صدور القرار المتظلم منه ، ومن باب الاحتياط الحكم برفض دعوى المطعون عليهما . وقد دفع هذان الأخيران بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من قانون الشهر العقارى تمنع الطعن بطريق الاستئناف فى الحكم الذى يصدر فى التظلم من الأمر الذى يصدره قاضى الأمور الوقتية بإبقاء أو إلغاء الأرقام الوقتية . وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف بقبول الدفع وعدم جواز الاستئناف . وبتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ قررت مصلحة الشهر العقارى بالظن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة خصص الطعون بجلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على مذكرتها التى طلبت فيها قض الحكم ، فقررت دائرة الفحص فى نفس الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وحدد لنظره جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها أضرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بقضائه بعدم جواز الاستئناف المرفوع منها ، وفي بيان ذلك تقول إن القرار الذى يصدر من قاضى الأمور الوقتية طبقا للمادة ٣٥ من قانون الشهر العقارى لا يعتبر من قبيل الأوامر على العرائض التى يصدرها القاضى الأمر وفقا لقانون المرافعات . بل هو يختلف عنها كل الاختلاف ، لأنه طبقا لقانون المرافعات يصدر القاضى أمره بعد الاطلاع على العريضة المقدمة إليه من الطالب دون علم الخصم الذى صدر عليه الأمر ، والحال غير ذلك بالنسبة للقرارات التى تصدر من قاضى الأمور الوقتية وفقا للمادة ٣٥ فهو يصدر قراره بعد الاطلاع على دفاع الطالب وخص مستنداته واعتراضات مصلحة الشهر العقارى . وهذا القرار غير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه طبقا للفقرة الأخيرة من المادة المذكورة ، أما الحكم المستأنف فهو صادر فى دعوى التظلم من قرار القاضى وهو حكم لم يرد نص بعدم جواز الطعن فيه ، وهو أيضا صادر فى مسألة تتعلق بولاية المحكمة فى نظر التظلم ، ومن ثم يجوز استئنافه طبقا للقواعد العامة فى قانون المرافعات ولا يدخل فى نطاق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ ساقفة الذكر .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٧ انحصار بتنظيم الشهر العقارى تنعى على أنه لمن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجهها له أن يتقدم بالمحرر نفسه فى خلال عشرة أيام من وقت إبلاغ قرار الاستيفاء إليه ويطلب إلى أمين الشهر العقارى للأسباب التى يستند إليها وبعد إيداع كفالة قدرها نصف فى المائة من قيمة الإلتزام الذى يتضمنه المحرر على ألا يزيد مقدار هذه الكفالة على عشرة جنيهات ، إعطاء المحرر رقما وقتيا ، وفى هذه الحالة يجب على أمين المكتب إعطاء المحرر رقما وقتيا فى دفتر الشهر المشار إليه فى المادة ٣١ ودفاتر الفهارس ، وعليه "أمين المكتب" أن يرفع الأمر إلى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها المكتب ، ويصدر القاضى قراره على وجه السرعة بإبقاء الرقم الوقتى بصفة دائمة أو بإلغائه تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التى يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر . ولا يجوز الطعن فى القرارات التى تصدر على هذا الوجه بأى طريق . ومفاد هذا النص ، كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ، أن المشرع لم يرتب لصاحب الشأن حقا فى الطعن المباشر فى القرارات

التي تصدرها مأمورات الشهر العقاري باستيفاء بيان أو استحضار مستند متعلق بطلبات الشهر ، بل جعل من القضاء مرجعا للتظلم فيها عن طريق غير مباشر ، وذلك بطلب شهر المحرر شهرا مؤقتا إلى أن يقول قاضي الأمور الوقفية كلمته فيه بإبقاء الرقم الوقفي أو إلغائه — والقرار الذي يصدره القاضي على هذا الوجه غير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، لما كان ذلك فإن هذا القرار لا يعتبر من قبيل الأوامر على المراض التي يصدرها قاضي الأمور الوقفية طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ مرافعات ، بل هو قرار يحسم به قاضي الأمور الوقفية جميع أوجه الخلاف القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر العقاري بخصوص شهر المحرر ، وهذا القرار لا يقبل الطعن بأي طريق كان . ومن ثم فلا يصح إعادة طرح النزاع من جديد بأي وجه من الوجوه — ولما كان الحكم الابتدائي قد خالف هذا النظر بقبوله التظلم والقضاء في موضوعه وكان هذا الحكم مما يجوز استئنائه لدى محكمة الاستئناف طبقا للقواعد العامة ، باعتباره صادرا من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، وعبد الحليم مرسي المستشارين .

(٩٥)

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) تقادم مكسب . لإتزام الضمان فى البيع .

لأى فى القانون ما يمنع البائع أو ورثته من كسب ملكية العين المبيعة بوضع اليد
المدة الطويلة متى توافرت شروط التقادم المكسب قانونا .

(ب) إعلان . أوراق المحضرين .

إذ قال المحضرات لم يتم وجود المطلوب لإعلانه يترتب عليه بطلان ورقة الإعلان .

١ — إن الأساس التشريعى للتملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قرينة
قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد . وليس فى القانون
ما يمنع البائع من كسب ملكية العين المبيعة بوضع اليد المدة الطويلة بعد البيع
إذا ما توافرت لديه الشروط القانونية لهذا التملك وهو ما يتحقق به قيام السبب
المشروع . ومن ثم فإن القول بأن تمسك ورثة البائع بهذه الملكية يعتبر تعوضا
من جانبهم لا يتفق وواجب الضمان المفروض عليهم قانونا هو قول مخالف
لل قانون .

٢ — الأصل فى إعلان أوراق المحضرين وفقا للسنتين ١١ و ١٢ مرافعات
أن تسلّم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو فى موطنه فإذا لم يجد المحضر
الشخص المطلوب لإعلانه فى موطنه جاز أن تسلّم الأوراق إلى وكيله أو خادمه
أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه ، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم
وجود المطلوب لإعلانه فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان طبقا
للسادة ٢٤ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن واقعة الدعوى تحصل - حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى ٢٩ سنة ١٩٥٠ كلى مصر ضد المطعون عليهم وطلبوا الحكم بثبوت ملكيتهم إلى العقار الموضح بالصحيفة والفناء البيع الصادر من المطعون عليه الخامس عن نفسه وبصفته وكيلاً عن كل من أنيس يوسف الهنود ومارى يوسف الهنود إلى المطعون عليه الأخير واعتباره كأن لم يكن وبحو كافة التسجيلات على العقار المذكور وقال الطاعنون شرحاً للدعوى إنه بمقتضى عقد مؤرخ فى ١٩٠٧/٣/٢٢ وثابت التاريخ فى ١٩٠٧/٤/١٨ تحت رقم ٦٠٢٨ بمحكمة مصر المختطة باع مورث المطعون عليهم هذا الأخير إلى مورثهم قطعة أرض فضاء مساحتها ٦٠٣ م شيوخاً فى ١٢٠٧ م ثم ابتاع مورثهم أيضاً من نفس البائع القدر المكمل للقطعة كلها ووضع يده عليها وضعا هادئاً مستمرا ظاهراً واستغلها بالتأجير للغير دون منازعة بيد أن التكليف ظل باسم البائع لاهمال التسجيل إلى أن عثر الورثة - الطاعنون - على العقد بعد وفاة مورثهم فحضرروا عنه محضر ايداع رسمى بقلم رهون محكمة مصر المختطة فى ١٩٤٧/١٠/١٦ وشهر تحت رقم ٨٤٣٤ إلا أن المطعون عليه الخامس تصرف للمطعون عليه الأخير فى مقدار ٤٩٤,٤٠ متراً من القطعة المذكورة بمقتضى عقد بيع رسمى شهر تحت رقم ١٨٩٥ سنة ١٩٤٩ اعتماداً على أن التكليف مازال باسم البائع . ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٥٤/١/٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات وضع يد الطاعنين ومورثهم من قبلهم على القدر المبيع بمقتضى العقد وعلى القدر الآخر وضعا مكسباً للكلية على أن يكون للدعى عليه الأخير النفى . وبعد أن سمعت المحكمة الشهود حكمت فى ١٦ مايو سنة ١٩٥٤ برفض الدعوى تأسيساً على ثبوت الملكية للبائع وورثته بوضع اليد المدة الطويلة بالنسبة للقدر المبيع وعلى أن وضع يد المدعين على القدر الأخير لم يتأيد .

استأنف - الطاعنون - هذا الحكم بالاستئناف برقم ٩٢٣ سنة ٧١ ق بمحكمة استئناف القاهرة طالبن الحكم بقبول الاستئناف شكلا وأصليا بطلان الحكم الابتدائي واحتياطيا بإلغائه بكامل أجزائه وأسسوا طلبهم انخاص بطلان الحكم الابتدائي على قوهم أنه صدر في غيبة أحد المدعين - السيد أرنت شهاب - دون إعداره وفي غيبة أحد المدعى عليهم - السيد نصرى يوسف - دون إعداره أيضا . وفي الموضوع نعموا على الحكم المستأنف إعداره لعقد سنة ١٩٠٧ وهو عقد ناقل لللك طبقا للمادة ٢٩٦ مدنى قديم بالنسبة للقدر المبيع وبالنسبة للقدر الأخير نعموا عليه الأخذ بأقوال شهود المطعون عليه الأخير دون بيان لأساس الترجيح وقضت محكمة الاستئناف في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفع بطلان الحكم المستأنف وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وبتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٦ قرر وكيل الطاعنين بالطن بالقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بمجلسه ٢٣/١٠/١٩٦٠ وبها صممت النيابة على رأيها المبسدى في مذكرتها طالبة رفض الطعن فقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، ونظر الطعن بمجلسه ١٢/١٠/١٩٦١ وفيها صممت النيابة على الدفع الذى أبدته في مذكرتها الأخيرة ببطلان إعلان المطعون عليها الثالثة لإعلانها في مواجهة ابنها دون أن يثبت المحضر غيابها وأصررت على رأيها الميذى بمذكرتها الأولى .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن الأصل فى إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ و١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلاناه فى موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أوصاهه فإذا أخفل المحضر لإثبات عدم وجود المطلوب لإعلاناه فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان طبقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

ولما كان يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذ توجه لإعلان المطعون عليها الثالثة أعلنها مخاطبا مع أخيها الذى تسلم صورة الإعلان ولم يثبت فى محضره عدم وجود المطلوب إعلانها فإنه يترتب على عدم مراعاة هذا الإجراء عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليها المذكورة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يعنى الطاعنون فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من ناحيتين الأولى — أنه بنى قضاءه على جواز تملك البائع لمورث الطاعنين للعقار المبيع بالتقادم وفى هذا عجاجة للتطبيق القانونى السليم لأن الثابت أن مورث المطعون عليهم قد باع قطعة الأرض موضوع الدعوى لمورث الطاعنين بمقتضى عقد أصبح حجة على الكافة بإيداعه مكتب الشهر العقارى سنة ١٩٤٧ الأمر الذى لا يقوم معه وضع يد المورث لأنه بائع ملتزم بضمان التعرض — كما أخطأ الحكم فيما يخص بتغيير السند حين قال أن التزام التسليم سقط بفوات ١٥ سنة تبدأ من ١٩٠٧/٤/٨ دون المطالبة به وليس ثمة مانع من تحويل وضع يد البائع إلى وضع يد مقترن بنية التملك من ١٩٢٢/٤/٨ اليوم التالى على سقوط التزام التسليم ووجه الخطأ أن التزام التسليم ليس هو مناط الفصل فى النزاع وإنما المقاطع هو الالتزام بالضمآن .

والثانية — أن الحكم خالف المادة ٩٧٢ مدنى التى تقضى بأن ليس لأحد أن يكسب التقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك وذلك بفعل إيجابى يوجه من البائع ضد المشتري وليس للقاضى أن يحكم بحصول التغير فى سند الحيازة كما حدث من الحكم المطعون فيه بالرغم من خلو الأوراق من دليل عليه وبالرغم من عدم تعرض محكمة أول درجة له .

وحيث إن الأساس التشريعى للتملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد وليس فى القانون ما يمنع البائع من كسب ملكية العين المبيعة بوضع اليد المدة الطويلة بعد البيع إذا ما توافرت لديه الشروط القانونية لهذا التملك وهو ما يتحقق به قيام السبب المشروع وهذا ما جرى به قضاء هذه المحكمة ومن ثم كان القول بأن تمسك ورنة البائع بهذه الملكية يعتبر تعرضاً من جانبهم لا يتفق وواجب الضمان المفروض عليهم قانوناً هو قول مخالف للقانون ، ولما كانت محكمة الموضوع قد حصلت تحصيلاً سائفاً فى حدود سلطتها الموضوعية توافر الشروط القانونية لتملك البائع

وورثته من بعده للعين موضوع النزاع بالمدة الطويلة وكان لاجل للاستناد
للادة ٩٧٢ من القانون المدنى المقابلة للادة ٧٩ من القانون المدنى القديم
الذى يحكم الواقعة لأتهما تعنيان الحياة العارضة مما لا ينطبق على واقعة الدعوى
فإن هذا النعى بشقيه يكون غير سديد .

وحيث أن الطاعنين ينعون في السببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه
بطلانه إذ تمسكوا فى الاستئناف ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم حضور
الطاعن الأخير — أو من يمثله كما أنه لم يعذر طبقا للادة ٩٤ مرافعات وكذلك
لعدم اصدار المطعون عليه الخامس طبقا للادة ٩٦ مرافعات ورغم تمسكهم بهذا
البطلان فإن رد الحكم المطعون فيه جاء على خلاف الثابت بالأوراق التى خلت
من الدليل على اصدار الطاعن الرابع ومن الدليل على سلامة إعلان المطعون ضده
الخامس فى المهجر فى العنوان الذى حددته وزارة الخارجية اللبنانية حينما أصدر
فى لبنان كما لم تستظهر المحكمة الاستئنافية الدليل على صحة الإصدار والإعلان
بالنسبة لهما الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور المبطل .

وحيث إن هذا النعى يرمته مردود بما أثبتته الحكم المطعون فيه فى أسبابه
من أن المدعين (الطاعنين) فى هذه الدعوى قد اتخذوا جميعا محلا مختارا لهم
بالقاهرة مكتب الأستاذ أيوب عبد الملك الذى حضر عنهم جميعا بالجلسات
وترافع عنهم وقدم المذكرات باسمهم وأن الحكم المستأنف أشار فى ديباجته إلى
اتخاذهم مكتب الأستاذ المترافع المذكور محلا مختارا للطاعنين .

وبما أثبتته الحكم المطعون فيه أيضا من أنه خلافا لما ذهب إليه المستأنفون
فى صحفتهم فإن السيد نصرى يوسف قد تم إصداره على وجه قانونى بتأريخ
٢٧ يونيو سنة ١٩٥١ — ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يثبت مخالفة هذه
الوقائع التى أثبتتها الحكم للثابت بالأوراق فإن النعى يكون حاريا عن الدليل .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين كل ، ومحمد عبد الحليم مرمرى المستشارين .

(٩٦)

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٧ القضائية :

شفعة . وجوب إيداع الثمن قبل رفع الدعوى . ميعاده .

لم تحدد المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدعى فاصلا زمنيا معينا بين الإيداع ورفع الدعوى .
لا يشترط حصول الإيداع في اليوم السابق على رفع الدعوى .

تضمن نص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدعى شرطين أولهما : أن يودع
الشفيع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان
الرغبة . والثاني : أن يكون هذا الإيداع سابقا على رفع الدعوى . وقد هدف
المشرع من حصول هذا الإيداع قبل رفع الدعوى إلى ضمان الجدية في طلب
الشفعة ولم يحدد فاصلا زمنيا معينا بين الإيداع ورفع الدعوى فاشتراط حصول
الإيداع في اليوم السابق هو قيد آخر لا يمتثل له النص ولا يتفق مع فكرة التيسير
في الميعاد التي أخذ بها الشارع . أما التعدي بالمادة ٢٠ من قانون الموافقات
لمردود بأن القانون قد اشترط ميعادين أحدهما محدد بالأيام له بداية ونهاية والثاني
غير محدد بالأيام وإنما بفواصل زمنية غير محدد وهو مجرد الأسبقية أو التولية
على رفع الدعوى مما لا محل معه لإعمال حكم تلك المادة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقعة حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل
في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٥٥ مسدنى كلى بنى سوفى ضد

المطعون عليهم طلب فيها الحكم بأحقية في أخذ فدان واحد وه قراريط
و١٧ سهم بالشفعة مقابل الثمن الحقيقي وقدره ٢٢٠ جنيه أو الثمن الذى تظهر صحته
استنادا الى أنه يجاور الأطنان المشفوع فيها من جهتين وله حق ارتفاق عليها .
وقد دفع المطعون عليهما الأولان هذه الدعوى بسقوط الحق في الشفعة لأن
الشفيع أودع الثمن الذى سماه للقدر المشفوع فيه في يوم ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٤
وهو نفس اليوم الذى أعلنت فيه صحيفة دعوى الشفعة مخالفا بذلك حكم المادة
٩٤٢ من القانون المدنى وهى توجب اتمام الإيداع قبل إعلان صحيفة الدعوى
وأصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بقبول هذا الدفع
وسقوط حق المدعى (الطاعن) في الأخذ بالشفعة — واستأنف الطاعن هذا
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة في الدعوى رقم ١٣٤ سنة ٧٣ ق قضى بتأييده
في ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٦ ، وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وذلك
بتقرير مؤرخ ٩ مايو سنة ١٩٥٧ — وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة
مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجملة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ فأصدرت
قرارها بإحالة الطعن الى هذه الدائرة — وتاريخ أول ديسمبر ، ٣ ديسمبر
سنة ١٩٦٠ أعلن الطاعن تقرير الطعن الى المطعون عليهم مؤشرا عليه بقرار الاحالة .
ثم أودع أصل ورقة اعلان الطعن والمذكرة الشارحة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠
ولم يرد المطعون عليهم . وأودعت النيابة العامة مذكرة تكميلية أشارت فيها الى صحة
لإجراءات الطعن وأحالت فيها على رأيها السابق الذى صممت عليه بجملة المرافعة .

وحيث أن ما يمتنع الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون
وتأويله ذلك أنه رد على الإنذار الموجه إليه باعلان رغبته في الأخذ بالشفعة في
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه الإنذار أى في يوم ١٦ أغسطس
سنة ١٩٥٤ وأودع الثمن في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤ في الميعاد القانونى وأثبت رقم
قسمة الإيداع في عريضة الدعوى التى أعلنت في ذلك اليوم بعد حصول الإيداع ،
ولكن الحكم المطعون فيه رغم هذه الوقائع الثابتة أخطأ في قضائه بسقوط حق
الطاعن في الأخذ بالشفعة استنادا الى أنه لم يودع الثمن قبل رفع الدعوى .

وحيث أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن ما اشترطته المادة ٢/٩٤٢ مدنى من وجوب ايداع كل الثمن الحقيقي خزانة المحكمة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة ومراعاة أن يكون هذا الايداع قبل رفع دعوى الشفعة وإلا سقط الحق فيها ، لم يتقرر ذلك لمصلحة الباع وحده بل لمصلحة من يكون له حق فى الثمن المذكور كله أو بعضه عندما يثبت حق الشفعة بحكم نهائى ، وحتى يكون كل منهم على بينة من الإجراءات ليستطيع إن شاء أن يتفادى رفع الدعوى وإذا ما وجب أن يكون الايداع قبل رفع الدعوى — وكان القانون فى صدد تحديد الميعاد بالأيام ، فلا يلتفت عند احتسابه إلى الساعات وتكون القبلية منصبة على اليوم الذى رفعت فيه الدعوى بحيث يتم الايداع فى اليوم السابق على يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ مابين السابعة صباحا والحادسة مساء والقول بغير ذلك فيه خروج بالنص عن المعنى الذى تحمله عباراته وتعديل للميعاد الذى أمر به الشارع ويكون تركيد الشارع بقوله مع مراعاة أن يكون الايداع قبل رفع دعوى الشفعة لغوا ، هذا وهو الذى بنى عليه الحكم قضاءه غير صحيح فى القانون ذلك أنه يبين من الرجوع للأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجديد أن لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ أيدت فكرة إيداع الثمن بدلا من عرضه ، واتجهت إلى تقييد الشفعة للتوفيق بين رأى القائلين بإلغاء نظام الشفعة والقائلين بإبقائه . ورأت هذه اللجنة أن مدة الخمسة عشرة يوما التى كانت مفتوحة لتمام الإيداع فى خلالها هى مدة قصيرة ، فجعلتها ثلاثين يوما توخيا للتيسير حتى يكون لدى طالب الشفعة مدة معقولة ووضع نص المادة ٩٤٢ مدنى على هذا الأساس متضمنا شرطين أولهما : أن يودع الشافع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اعلان الرغبة والثانى : أن يكون هذا الإيداع سابقا على رفع الدعوى . وقد هدف المشرع من حصول هذا الإيداع قبل رفع الدعوى إلى ضمان الجدية فى طلب الشفعة ولم يحدد فاصلا زمنيا معينا بين الإيداع ورفع الدعوى فاشتراط حصول الإيداع فى اليوم السابق هو قيد آخر لا يمتلئه النص ولا يتفق مع فكرة التيسير فى الميعاد

التي أخذ بها الشارع ، أما التحدى بالمادة ٢٠ مرافعات فردود بأن القانون قد شرط ميادين أحدهما محدد بالأيام له بدايته ونهايته . والثانى غير محدد بالأيام وإنما بفاصل زمنى غير محدد وهو مجرد الأسبقية أو القبلية على رفع الدعوى مما لا محل معه لأعمال حكم تلك المادة — لما كان ذلك وكان الثابت أن الإيداع قد سبق رفع الدعوى التي أعلنت للطعون عليهم في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤ قبل مضى الثلاثين يوما من إعلان الرغبة بدلالة الإشارة في عريضتها إلى رقم قسيمة الإيداع فإن شروط المادة ٢/٩٤٢ مدنى تكون قد توفرت . وإذا جرى الحكم المطعون فيه على سقوط حق الطاعن في الشفعة تأسيسا على وجوب حصول الإيداع في اليوم السابق على رفع الدعوى بالأقل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسمايل ،
وأحمد شمس الدين على ، وعبد عبد الطيف مرسى المستشارين .

(٩٧)

الطنن رقم ٣١١ لسنة ٢٧ القضائية :

إعلان . "كيفية الإعلان" "الاعلان في مواجهة النيابة" . نقض .
"إعلان تقرير الطنن" .

لا يصح إعلان الخصم في مواجهة النيابة بالأوراق القضائية إلا بعد القيام بعمليات كافية عن محل
إقامته وعدم الاعتناء إليه .

إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الاعلان لشخص أو محل إقامة
المعلن إليه إنما أجازاه القانون على سبيل الاستثناء . ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا
قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد حسن النية للتقصي
عن محل إقامة المعلن إليه وأثبت أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يهتد
إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه . ولا يكفي أن ترد الورقة بنبر إعلان لبسلك
المعلن هذا الطريق الاستثنائي . وإذن متى كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن
المطعون عليهم يقيمون في محل آخر غير الذى وجه لهم فى الاعلان ولم يبين الطاعن
سبب اعتراضه عن توجيه الاعلان إليهم فيه وليس فى الأوراق ما يدل على أنهم
تركوه فإن إعلانهم بالطنن فى النيابة يكون قد وقع باطلا .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطنن شكلا لأن الطاعن
وجه إعلان الطنن إلى المطعون عليهم فى مواجهة النيابة فى ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٠

استنادا إلى أن موطنهم بالجمهورية العربية المتحدة غير معلوم وأنهم كانوا مقيمين أصلا برقم ١٣ شارع سلفاجو قسم باب شرق بالأسكندرية وأنه لما توجه المحضر لإعلانهم به في نفس اليوم وقبل إعلانهم للنيابة تبين أنهم تركوا ذلك الموطن ولم يستدل على موطنهم الجديد مع أن إعلان المطعون عليهم للنيابة لا يصح إلا إذا أثبت طالب الإعلان أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يهتد إلى معرفة موطن المراد إعلانه وإنه لم يثبت ذلك بل ثبت أنه أهمل إعلانهم في موطنهم الموضح بالحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن هذا الدفع صحيح ذلك لأنه يبين من الإطلاع على الأوراق أنه رغم ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه من أن المطعون عليهم يقيمون برقم ٢٨ شارع عرفى بأسورتنج بالأسكندرية فإن الطاعن لم يحاول إعلانهم في العنوان المذكور بل وجه الإعلان إليهم يوم ١٩/١٠/١٩٦٠ بالمزتل رقم ١٤٢ شارع الأمير إبراهيم محطة أسبورتنج الصغيرة رمل الأسكندرية ، ولما رد الأصل بدون إعلان لإجابة بواب المنزل بأنهم تركوا مسكنهم في ذلك العنوان منذ مدة طويلة عاد الطاعن ووجه الإعلان إليهم يوم ٢٢/١٠/١٩٦٠ بالمزتل رقم ١٣ شارع سلفاجو قسم باب شرق بالاسكندرية - فلما أعيد الأصل بدون إعلان لإجابة البواب كذلك بأنهم تركوا ذلك السكن وأنه غير مستدل على محل إقامتهم ، اكتفى طاعن بتوجيه الاعلان إليهم في نفس اليوم في مواجهة النيابة .

ولما كان إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الاعلان لشخص ومحل إقامة المعلن إليه إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح الجهوء له إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد حسن النية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه وأثبت أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه الأمر الذي لم يثبت في حالة الطاعن ، ولا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك الطاعن هذا الطريق الاستثنائي لا سيما إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه كما تقدم أن المطعون عليهم يقيمون في محل آخر غير الذي وجه إليهم في الاعلان ، ولم يبين الطاعن سبب إعراضه عن توجيه الاعلان إليهم فيه وليس في الأوراق ما يدل على أنهم تركوه .

لما كان ذلك فإن إعلان المطعون عليهم بالطعن في النيابة يكون باطلا ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد زواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي
عبد ، وأحمد أحمد الشاوي ، ومحمد عبد الحميد السركي المستشارين .

(٩٨)

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض ” إعلان تقرير الطعن “ .

بيان صفة من استلم صورة إعلان تقرير الطعن . إجراء جوهرى يترتب على اغفاله
بطلان الإعلان .

(ب) نقض ” الخصوم فى الطعن “ .

اختصاص من لم يكن خصما فى النزاع أمام محكمة الموضوع ، غير جائز .

١ — بيان صفة من استلم صورة إعلان تقرير الطعن لإجراء جوهرى أوجبته
القانون يترتب على اغفاله بطلان الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات
ومن ثم فيكون الطعن باطلا * .

٢ — انحصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفا
فى النزاع الذى حسمه الحكم المطعون فيه بحيث إذا اختصم فى الطعن من لم يكن
خصما فى النزاع أمام المحكمة التى أصدرته كان الطعن بالنقض بالنسبة له غير
مقبول شكلا .

* نفس المبدأ مقررا بالقاعدة رقم ٥٤ جلسة ١٩٦١/٤/٢٠ العدد الثانى من السنة الثانية عشر
من مجموعة المكتب الثانى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن النقابة المطعون عليها تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل ضد الشركة الطاعنة طالبة تقرير حق العمال في عدة مطالب ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وديا فأحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة . وقيد بحسب دوما تحت رقم ٥٩ سنة ١٩٥٣ . وبجلسة أول يولييه سنة ١٩٥٣ أصدرت الهيئة قرارها في هذا النزاع . ثم تقدمت النقابة إلى هيئة التحكيم طالبة تفسير القرار سالف الذكر فأصدرت الهيئة قرارها المفسر بجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ . وطعن الشركة على هذا القرار الأخير أمام محكمة القضاء الإدارى بالدعوى رقم ٦٩٢٥ سنة ١٩٥٤ طالبة إلغائه واختصمت في دعواها كلا من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية ورئيس هيئة التحكيم ورئيس النقابة . وبجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ وقوت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦١ حيث أصدر وكيل الطاعنة على طلباته وتمسك وكيل المطعون عليهم الثلاثة الأول بالدفع بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهم وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها من دفع ودفاع .

ومن حيث إن المطعون عليهم الثلاثة الأول وكذا النيابة العامة دفعوا بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليهم سالفى الذكر لأنهم لم يختصموا أمام هيئة التحكيم وإنما اختصموا لأول مرة في هذا الطعن .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تجوز إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذى حسمه الحكم المطعون فيه . ولما كان يبين من الأوراق أن المطعون عليهم

الأول والثاني لم يكونا مختصمين في النزاع الذي صدر في شأنه القرار المطعون فيه وكان المطعون عليه الثالث هو رئيس الهيئة التي أصدرت هذا القرار فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة لهم .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت ببطالان الطعن بالنسبة للطعون عليها الأخيرة لأنت الطاعنة إذ أعلنتها بصورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة وقع هذا الإعلان باطلا لعدم بيان صفة من استلم الصورة نيابة عنها .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من أصل إعلان المطعون عليها الأخيرة بصورة من تقرير الطعن في المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة أن الإعلان وجه إلى السيد محمود شاهين رئيس نقابة الشركة بمقرها بالطالبة وأن المحضر خاطب السيد/محمود ابراهيم نغرى الموظف المختص بالشركة دون أن يبين صفة هذا الأخير في استلام الصورة نيابة عن النقابة .

ولما كان هذا البيان واجبا ويترتب على إخفائه بطلان الإعلان ومن ثم يكون الطعن باطلا .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد نواز جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(٩٩)

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٧ القضائية :

ضرائب . استئناف . دعوى "وقف السير في الدعوى" .

اتفاق الطرفين على وقف السير في الاستئناف . عدم تعجيله في المعاد القانوني . اعتبار المستأنف تاركا استئنافه . عدم تمسك المستأنف بأن الوقف كان تطبيقا للقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ . لا يجوز التعدي بذلك أمام محكمة القضا .

متى كان وقف السير في الاستئناف المرفوع من الطاعن ضد مصلحة الضرائب قد تم باتفاق الطرفين وفي أول جلسة تحددت لنظر الاستئناف بعد التعجيل دفعت مصلحة الضرائب باعتبار الطاعن تاركا استئنافه لعدم تعجيله في مدة الثمانية أيام التالية لانتهاء مدة الوقف وذلك طبقا للسادة ٢٩٢ فقرة ٢ من قانون المرافعات وكان الطاعن لم يبد دافعا أو يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الوقف إنما كان تطبيقا لأحكام القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ فإنه لا يكون هناك وجه للتحدى أمام محكمة النقض بأحكام القانون المذكور أو القانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٨ باقتراض أنه مفسر له والنهي المبني على هذا السبب يكون عاريا عن الدليل (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مصلحة الضرائب المطعون عليها رفعت الدعوى رقم ١٤٤٥ سنة ١٩٥٣

(*) نفس المبدأ مقرر في الحكم الصادر في الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٢٧ بذات الجلسة .

تجارى القاهرة ضد الطاعن طلبت الحكم فيها بإلغاء القرار الصادر من لجنة الطعن بين الطرفين فيما قضى به من سقوط حق المصلحة بالتقادم عن الفترة من ١٩٤٧/٢/١ حتى ١٩٤٧/٥/٣١ وتأييد قرار المأمورية لأرباح المحول "الطاعن" في هذه الفترة بمبلغ ٩٩٩ ج مع المصروفات والأتعاب وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى اللجنة لنظر الموضوع فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٤٧ لسنة ٧١ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وبجلسة ١٩٥٥/١١/٩ حكمت المحكمة بوقف الدعوى ستة أشهر باتفاق طرفي الخصومة وعجل الطاعن استئنافه في ١٣/١١/١٩٥٦ . وبجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٧ وهي أول جلسة نظر فيها الاستئناف بعد التعجيل دفع الحاضر عن مصلحة الضرائب باعتبار المستأنف تاركا استئنافه لعدم تعجيله في المدة القانونية طبقا للسادة ٢/٢٩٢ من قانون المرافعات إذ أن مدة الوقف كانت قد انتهت في ٩ من مايو سنة ١٩٥٦ ولم يتم التعجيل خلال الثمانية الأيام التالية ولم يبد الطاعن دفاعا في هذا الدفع فقضت محكمة الاستئناف بجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٧ باعتبار المستأنف تاركا استئنافه عملا بالمادة المذكورة وأعلن الحكم للطاعن في ٢٠/٧/١٩٥٧ فقرر بالطعن فيه بطريق النقض في ٨/٨/١٩٥٧ وطلب للأسباب الواردة بتقريره نقض الحكم المطعون فيه وقد نظر الطعن أمام دائرة خص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ طبق على واقعة الدعوى المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات بينما أن وقف الدعوى كان بسبب تقديم الطاعن طلبا إلى لجنة التصالح في قضايا الضرائب والتي صدر بتشكيلها قرار وزير المالية في ٢٨/٢/١٩٥٤ ثم القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ وتقضى نصومه بأن يكون وقف الدعوى لمدة سنة تمتد إلى ستة أشهر أخرى إذا طلبت اللجنة ذلك إلى المحكمة المنظور أمامها النزاع ولم كانت المصلحة "المطعون عليها" هي التي تتولى إجراءات الصلح وتعين لجانته وتحديد تاريخ انعقادها واتخاذ

إجراءات التصديق على قراراتها فإذا هي تجاوزت في ذلك الأجل المحدد بالمادة ٢٩٢ مرافعات فإنها تكون قد تنازلت ضمنا عن التمسك بالدفع باعتبار الطاعن تاركا استئنافه لأنه دفع غير متعلق بالنظام العام هذا فضلا عن أن وقف الدعوى وإن كان باتفاق الطرفين وفقا للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات إلا أن ذلك لا يمنعهما من الاتفاق في فترة الوقف على اتخاذ أى طريق آخر لإنهاء الخصومة وقد اختارا الإحكام إلى القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ وقدم الطاعن فعلا طلبا للصالح عملا بالقانون المذكور فيكون هو القانون الواجب التطبيق دون المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود إذ يبين مما أثبتته المحكمة المطعون فيه أن وقف السير في الدعوى كانت باتفاق الطرفين ، ولما عجلت الدعوى بجلسة ١٩٥٧/١/٢٣ دفعت المصلحة في أول جلسة لها بعد التعجيل باعتبار الطاعن تاركا استئنافه لعدم تعجيله في المدة القانونية عملا بالمادة ٢/٢٩٢ مرافعات والتمس الطاعن التأجيل للرافعة في الدفع فأمهلت المحكمة بجلسة ١٩٥٧/١/٣٠ ولكنه لم يحضر لإبداء دفاعه وليس في الأوراق ما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الوقف كان تطبيقا لأحكام القانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ مما يجعل النعى في خصوصه عاريا عن الدليل ومن ثم فلا وجه للتحدى أمام هذه المحكمة بأحكام القانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ المشار إليه أو القانون ١٠٤ سنة ١٩٥٨ بافتراض أنه مقرر له لما سلف بيانه مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

بمداة السيد محمود القاضى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماحيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومجد عبد الحليف مرسى المستشارين .

(١٠٠)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٦ القضائية :

نقص " إعلان الطعن " . إيداع أصل ورقة إعلان الطعن .

وجوب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة فى الخمسة عشر يوما التالية فى قرار الإحالة . وجوب إيداع أصل ورقة إعلان الطعن فى خلال الخمسة أيام التالية لاقتضاء ميعاد الاعلان . إقفال الاجرائين يستتبع البطالان .

توجب المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على الطاعن إذا ما صدر قرار من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك فى الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ، كما توجب أيضا أن يودع خلال الخمسة أيام التالية لاقتضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ومن ثم فإذا تخلف الطاعن عن القيام بهذين الإجرائين الجوهريين أو أيهما فإن ذلك يستتبع بطلان الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الثابت من الأوراق أن دائرة فحص الطعون قررت فى ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ إحالة هذا الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية — ولما كان

(*) قس المبدأ مكروف الطعن رقم ٤٩ سنة ٢٦ ق بجله ١١/٩/١٩٦١ . وفى الطعن رقم ١٦٤ سنة ٢٦ ق بجله ١١/١٦/١٩٦١ . وفى الطعن رقم ٥١٥ سنة ٢٦ ق بجله ١١/٢٢/١٩٦١ .

لأعمال المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٥٧ في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ يوجب سريان أحكام المواد من ٩ إلى ١٧/١ منه على هذا الطعن مادام أنه لم يكن قد حددت جلسة لنظره أمام هذه الدائرة عند العمل بالقانون المشار إليه. وكانت المادة ١١ من القانون المذكور توجب على الطاعن إذا ما صدر قرار من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة. كما توجب عليه أيضا أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لاقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن — لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن طعنه إلى المطعون عليه الأولى وهي الخصم الحقيقي في الدعوى والذي صدر لمصلحته الحكم المطعون فيه — وبالتالي لم يودع خلال الأجل المضروب لذلك — أصل ورقة إعلان الطعن إلى هذا الخصم الحقيقي — وإنما اكتفى بتقديم أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليه الثاني — فإن تخلفه عن القيام بهذين الإجراءين الجوهريين يستتبع بطلان الطعن .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، وعبد عبد اللطيف مرسي المستشارين .

(١٠١)

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) إستئناف . "الأحكام الجائز استئنافها" . القبول المانع في الطعن .

حكم إحالة القضية إلى دائرة تجارية تضمن قضاء قطعيًا في خصوص تجارية الدين .
جواز الطعن فيه استقلالاً . لا يمنع ذلك من استئنافه مع الحكم في الموضوع ما دام
المبدأ مبتدأ ولم يتم دليل على قبوله من المحكوم عليه قبولاً مانعاً .

(ب) أوراق تجارية . "سند إذني" . "أعمال تجارية" . حكم . "محبوب
التدليل" . قصور . "ما يعد كذلك" .

بعد السند الإذني عملاً تجارياً إذا كان موقفاً عليه من تاجر سواء كان مترتباً على معاملة
تجارية أو مدنية وبعد كذلك عملاً تجارياً إذا كان موقفاً عليه من غير تاجر متى كان مترتباً
على معاملة تجارية . إضفاء الرد على ما تمسك به المدعى الموقع على السند من أنه تاجر .
قصور .

١ - إن إحالة حكم القضية من الدائرة المدنية إلى الدائرة التجارية ولو كان قد
تضمن قضاء قطعيًا في خصوص تجارية الدين وكان لذلك مما يجوز الطعن فيه
استقلالاً إلا أن هذا لا يحول دون استئنافه مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى
ما دام مبدأ الطعن فيه لا زال قائماً ولم يقبله المحكوم عليه قبولاً مانعاً من الطعن
فيه أي دالاً على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتل الشك . وإذا كان الحكم
المطعون فيه لم يعتبر موافقة المطعون عليه على الإحالة إلى الدائرة التجارية ، بعد
أن طال أمد التقاضي وظلت القضية حائرة بين الدائرتين ، قبولاً مانعاً من الطعن
فإنه لا يكون قد خالف القانون سيما وأن تقسيم العمل بين الدوائر المدنية والدوائر
التجارية هو مجرد تنظيم داخلي لا يتحدد به اختصاص نوعي لهذه الدوائر .

٢ — يعتبر السند الإذنى — طبقا لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة — عملا تجاريا متى كان موقعا عليه من تاجر سواء كان مترتبا على معاملة تجارية أو مدنية ويعتبر كذلك عملا تجاريا إذا كان موقعه غير تاجر بشرط أن يكون مترتبا على معاملة تجارية . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض الدفع بالسقوط بالتقادم الخمسى على أساس أن الدين المطالب به لم ينشأ عن عملية تجارية بل هو قرض مدنى ولم يحفل بالرد على ما تمسك به الطاعن لدى محكمة الاستئناف من أنه وهو المدين الموقع على السندين تاجر وهو دفاع جوهرى من شأنه لوضح أن يتغير به وجه الحكم فى الدعوى فإن إغفال الرد على هذا الدفاع يجعله معيبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما جاء فى التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطاعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه يدين الطاعن فى مبلغ ٩٥٦ جنيا بمقتضى سندين أولهما بمبلغ ٧٥٦ جنيا ويستحق الوفاء فى ١٩٤٧/١١/١ والثانى بمبلغ ٢٠٠ جنيا يستحق الوفاء فى ١٩٤٨/٤/١ وقد أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٢٠٢٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعن بطلب إلزامه بمبلغ ٩٥٦ جنيا مجموع السندين المشار إليهما وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام الوفاء فدفع الطاعن الدعوى بأنه والمطعون عليه تاجران وأن السندين حررا بشأن عملية تجارية وطلب لذلك إحالة الدعوى إلى الدائرة التجارية واحتياطيا قبول الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بمضى المدة وفقا للمادة ١٩٤ تجارى — وتاريخ ١٩٥٤/١١/٣٠ قضت المحكمة حضوريا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإبنت الطاعن بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة والقرائن أن الطرفين كانا فى تاريخ تحرير السندين موضوع النزاع تاجرين وأنهما حررا بشأن معاملة تجارية وللمطعون عليه النفى بذات الطرق . وبعد مماع شهود الطرفين قضت

المحكمة بقبول الدفع الفرعى بالإحالة إلى الدائرة التجارية و حالة الدعوى إليها -
 بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٤ قضت المحكمة بتهيئتها التجارية بقبول الدفع بالسقوط
 وبسقوط حق المطعون عليه في المطالبة بالتقادم ورفض الدعوى تأسيسا على أن
 حكم الإحالة إلى الدائرة التجارية الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩ قد انتهى في أسبابه
 إلى أن الطاعن والمطعون عليه تاجران وأن العلاقة بينهما بشأن السنتين موضوع
 النزاع إنما هي معاملة تجارية أى أنه أنهى الخصومة بين الطرفين في هذا الخصوص
 فلا يحق للدائرة التجارية أن تعيد النظر في هذا الشق من الدعوى لأنها ليست
 درجة استئنافية بل هي في درجة الهيئة التي أصدرت ذلك الحكم وأن الفقرة
 من ١٩٤٧/١١/١ و ١٩٤٩/٤/١ وهو تاريخ استحقاق السنتين إلى ١٩٥٤/٥/٤
 تاريخ المطالبة القضائية تزيد على خمس سنوات وبذلك يتعين قبول الدفع بسقوط
 الحق في المطالبة ورفض الدعوى . فاستأنف المطعون عليه الحكمين الصادرين
 بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩ و بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٤ بالاستئناف رقم ٧٣٧ سنة ٧٣ ق
 طالبا إلغاء الحكم المستأنف بما في ذلك حكم الإحالة إلى الدائرة التجارية والحكم
 له بطلباته الابتدائية تأسيسا على أن حكم ١٩٥٥/٣/٢٩ لم يناقش الطاعن التي
 وجهها المطعون عليه إلى شهود الطاعن وتركها لمحكمة الموضوع عند نظره وأن
 محكمة الموضوع لم تتعرض لها على أساس أن حكم الدائرة المدنية القاضي بالإحالة
 حجيته وأن قانون المرافعات لم يخصص محاكم للفصل في المنازعات التجارية
 وحدها وأخرى للمنازعات المدنية وأن الإحالة لا تجوز إلا إذا قام ذات النزاع
 أمام محكمة أخرى أو كان هناك ارتباط بين الدعوى ودعوى أخرى منظورة أمام
 محكمة أخرى يجعل من حسن سير العدالة الحكم فيما معا وهو ما يجعل حكم
 الإحالة مخالفا للقانون وقال المطعون عليه إنه قدم ما يثبت أنه والطاعن مزاران
 وأن الدين مدنى وأنه أيد ذلك بشهادة شهوده ولكن المحكمة الفتنت عن دفاعه -
 وبتاريخ ١٩٥٦/٤/٦ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
 الدفع بالسقوط وبإلزام الطاعن بالمبلغ المطلوب وفوائده بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة
 الرسمية للسداد - وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالطعن في هذا
 الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وطلب قبول الطعن شكلا وفي
 موضوعه بتقضى الحكم المطعون فيه والحكم بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لحكم
 ١٩٥٥/٣/٢٩ وتأييد حكم ١٩٥٥/١٠/٤ القاضي بقبول الدفع المبدى من الطاعن

وبسقوط حق المطعون ضده في إقامة الدعوى بالتقادم ورفض الدعوى — وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها أصررت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون في قضائه برفض الدفع بعدم جواز استئناف حكم ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ الذي قضى بالإحالة إلى الدائرة التجارية والمؤسس على سبق قبول المطعون عليه هذه الإحالة بجلسة ٨ يونيه سنة ١٩٥٥ ذلك أن الحكم المذكور قد حسم بصفة قطعية أساس الخصومة بقطعه بأن الدين المتنازع فيه تجارى مما يجعله قابلا للاستئناف استقلالا .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ بالإحالة إلى الدائرة التجارية وإن كان قد تضمن قضاء قطعي في خصوص تجارية الدين وكان لذلك مما يجوز الطعن فيه استقلالا إلا أن هذا لا يحول دون استئنافه مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى ما دام مياد الطعن فيه لازال قائما ولم يقبله المحكوم عليه قبولا مانعا من الطعن فيه — لما كان ذلك وكان يشترط في القبول المانع من الطعن أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتمل الشك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر موافقة المطعون عليه على الإحالة إلى الدائرة التجارية بعد أن طال أمد التقاضى وظلت القضية حائرة بين تلك الدائرة والدائرة المدنية قبولاً من المطعون عليه ما نال من الطعن في الحكم المذكور لا يكون قد خالف القانون سيما وأن تقسيم العمل بين الدوائر المدنية والدوائر التجارية هو مجرد تنظيم داخلي لا يتحدد به اختصاص نوعي لهذه الدوائر .

وحيث إنه مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصور تسميته ذلك أنه انتهى إلى أنه قد وضع له عدم وجود الشركة التي قال بها الطاعن وأن الدين المطالب به لم ينشأ عن عملية تجارية وأنه مدنى وظاهر مما رواه الحكم أنه لم ينشأ الاشتغال بالتجارة عن طرفي الخصومة فاشتغالها بالتجارة إذن باق كما

أورده الحكم الابتدائي في الموضوع وحكم ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ وإذا أضيف ذلك إلى ما أثبتته الحكم من أن دعوى المطعون ضده ثابتة من السندين الإذنيين محل النزاع لكان ذلك صريحا في أن السندين إذنيان وأن من وقع عليهما تاجر وأن المستفيد منهما تاجر وأنهما يعتبران إذن عملا تجاريا طبقا للسادة الثانية من القانون التجارى ويصح الدفع بسقوط الحق في المطالبة بهما بمضى خمس سنوات طبقا للسادة ١٩٤ من القانون التجارى .

وحيث أن هذا النعى في محله ذلك أنه طبقا لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة أن السند الإذنى يعتبر عملا تجاريا متى كان موقعه تاجرا سواء أكان مترتبا على معاملة تجارية أو مدنية وإنه كذلك يعتبر عملا تجاريا إذا كان موقعه غير تاجر بشرط أن يكون مترتبا على معاملة تجارية وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض الدفع بالسقوط بالتقادم التخمى على أن الدين المطالب به لم ينشأ عن عملية تجارية بل هو قرض مدنى — ولم يحفل بالرد على ما تمسك به الطاعن لدى محكمة الاستئناف من أنه وهو المدين الموقع على السندين تاجر وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الحكم فإن إغفاله الرد على هذا الدفاع يجعله معيبا بالقصور مما يستوجب قضاؤه بتغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومجد عبد الحليف مرمي المستشارين .

(١٠٢)

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٦ القضائية :

جمارك . " الغرامة الجمركية " . أحوال وجوبها .

لا محل لتطبيق المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية إذا لم يظهر عجز في عدد الطرود وإنما تبين وجود
نقص في وزنها ومحتوياتها بما لا يتجاوز ٥٪ . حكم المادة ٢/٣٨ من اللائحة الجمركية هو الذي
ينطبق في هذه الحالة .

إذا لم يظهر عجز في عدد طرود البضائع المشحونة وإنما تبين وجود نقص في
وزنها ومحتوياتها بما لا يتجاوز ٥٪ فإنه لا يسرى عليها حكم المادة ٣٧ من
اللائحة الجمركية ، وإنما ينطبق عليها حكم المادة ٢/٣٨ من اللائحة المذكورة
التي تقضى بأنه " فيما يختص باختلافات الأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة
والبضائع المقدمة للكشف تحصل غرامة لا تنقص عن عشر رسوم الجمر
ولا تزيد عنه . أما إذا لم تتجاوز اختلافات المقادير والأوزان ٥٪ فلا وجوب
لتقرير أى غرامة " ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أساس هذه
المادة فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن واقعة النزاع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن تحصل في أن السفينة « كارجو » التابعة لشركة الملاحة المطعون عليها

وصلت ميناء الاسكندرية في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٢ وكانت تحمل فيما تحمله رسالة من ابن مقدارها ٢٥٠ جوالا وعند تفريغها تبين وجود عجز مقداره ٣٢٠ ك ج في مشمول أحد الطرود ولذلك أصدرت الطاعنة قرارها في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بالزام قبطان الباخرة بدفع غرامة قدرها ستة جنيهات عن هذا العجز ، عارضت الشركة المطعون عليها في هذا القرار أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ١٨٢١ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى طالبة إلغاء . واستندت إلى أن العجز لا يتجاوز ٥ ٪/ ويدخل في حد الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية . أما المصلحة الطاعنة فقد تمسكت بأن حكم هذه الفقرة لا يسرى على البضائع المشحونة في طرود ، وإنما ينطبق فقط على البضائع التي ترد صبا . وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الابتدائية بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المعارض فيه تأسيسا على أن العجز لا يتجاوز ٥ ٪/ من مشمول بعض الطرود مما يسرى عليه حالة الإعفاء من الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم طالبة إلغاء ورفض معارضة المطعون عليها وقيد الاستئناف برقم ١٧٢ سنة ١١ ق وبتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف أخذا بوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى — وبتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٥٦ قررت مصلحة الجمارك بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض . وبعد استيفاء الاجراءات عرض الظعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها قضا الحكم فقررت دائرة الفحص في نفس الجلسة إحالة الظعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها عدلت النيابة عن رأيها السابق وطلبت رفض الظعن .

وحيث إن الظعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاؤه على أن الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية يسرى على واقعة الدعوى في حين أن الإعفاء المنصوص عليه فيها إنما هو قاصر على ماورد بالفقرة الثالثة وهي التي تتحدث عن البضائع المشحونة صبا ، على اعتبار أن شخصها بهذه الطريقة

يعرضها دائماً للزيادة والتقصان بسبب رطوبة الجو وتقلبات البحر فضلاً عن عمليات الشحن والتفريغ ، أما البضائع المشحونة في طرود كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا تتأثر بمثل هذه العوامل .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق على ما سبق بيانه أنه لم يظهر عجز في عدد الطرود ، وإنما تبين وجود نقص في وزنها ومحتوياتها بما لا يتجاوز $\frac{1}{2}$ فإنه لا يسرى عليها حكم المادة ٣٧ من اللائحة وإنما تنطبق عليها المادة ٢/٣٨ التي تنص على أنه ” فيما يختص باختلافات الأوزان والجلوس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف تحصل غرامة لا تنقص عن عشر رسوم الجرك ولا تزيد عنه “ أما إذا لم تتجاوز اختلافات المقادير والأوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقدير أية غرامة .
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أقيم على أساس هذه المادة فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القناصى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالده ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، وعبد عبد القليل مرمى المستشارين .

(١٠٣)

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٦ القضائية :

جمارك . ” المخالفات الجمركية ” . الغرامة الجمركية . ” مدى الاعفاء منها ” .

الاعفاء الوارد بالمادة ٣٧ فقرة ٤ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة بها دون
البضائع المشحونة في طرود . القانون رقم ٥٠٧ سنة ١٩٥٥ جاء مفصلاً المادة المذكورة لا منشطاً
مكم جديدي .

نص المادة ٣٧/٤ من اللائحة الجمركية مقطوع الصلة بنص الفقرتين الأولى
والثانية اللتين يتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود . وقد أراد المشرع
بالفقرة الرابعة المذكورة أن يقصر الاعفاء الوارد بها على البضائع المشحونة
صحباً المنزه عنها في الفقرة السابقة عليها — وهى الفقرة الثالثة — دون البضائع
المشحونة في طرود المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية . وقد كشف
المشرع من مراده هذا بالقانون رقم ٥٠٧ سنة ١٩٥٥ الذى صدر بحسب ما يفهم
من مذكرته الإيضاحية — تفسيراً للمادة ٣٧/٤ ساقطة الذكر لا منشطاً
لحكم جديدي .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المناقولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقعة تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
فى أنه بتاريخ ١٣/١٧/١٩٥٣ تلقت الشركة المطعون عليها خطاباً من مدير عام

مصلحة الجمارك يتضمن تفريغها جنبها بسبب وجود عجز في شحنة البانحة بنى قاسم مقداره جزء من صندوق لدى وصولها إلى ميناء الاسكندرية في ١٩٥١/٤/٢٠ فعارضت الشركة في هذا القرار أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى ١٩٤٣ سنة ١٩٥٣ تجارى كللى طالبة إلغاء تأسيسا على أن العجز هو عدد صندوق من عدد ١٤٥ صندوق يدخل في حدود الإعفاء المقررة في المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية بينما تمسكت مصلحة الجمارك بأن الإعفاء الوارد في هذه المادة قاصر على البضائع المشحونة صبا دون المعبأة في طرود كما هي واقعة الدعوى — وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ١٩٥٤/٥/٩ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المعارض فيه مؤسسة حكما على أن حكم الإعفاء الوارد بالمادة ٣٧ هو حكم عام ينصرف إلى البضائع المشحونة صبا والمعبأة في طرود — فاستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم طالبة إلغاء ورفض معارضة المطعون عليها وقيد الاستئناف برقم ١١/١٤٤ ق تجارى وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف آخذة بأسباب الحكم الابتدائي فطعن مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٠/١٢/١٠ وطلبت الطاعة إحالته إلى الدائرة المدنية وصحمت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب الإحالة لنقض الحكم وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وقد أودعت الطاعة أصل إعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة في ١٩٦٠/١٢/٢٩ وكذا مذكرة صحمت فيها على طلباتها كما صحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها الأولى .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ذلك أنه أجرى تطبيق الإعفاء المقرر في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية على واقعة الدعوى وقضى تبعا لذلك بإلغاء قرار مدير الجمارك حالة أن المفهوم من نص تلك المادة ومن سياق فقراتها والترتيب بينها ودلالة الحال فيها هو قصر الإعفاء المذكور على البضائع المشحونة صبا الوارد ذكرها في الفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة داخل طرود المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية إذ يقوم التلازم والارتباط بين أحكام هاتين الفقرتين وهما متحدتان عن البضائع المشحونة في طرود يمكن

عدها وفرضت الغرامة فيها على كل طرد زائد أو ناقص عما هو مبين بالمانيفستو كما يقوم التلازم والارتباط بين الفقرتين الثالثة والرابعة وهما تتحدثان عن بضائع مشحونة صبا غير معبأة وفرضت الغرامة فيها جزافا مع إعفاء منها إذا لم يتجاوز العجز أو الزيادة الحد المقرر في الفقرة الرابعة والحكمة في قصر الإعفاء على البضاعة المشحونة صبا هي أنه لا يمكن عد هذه البضاعة وأنها لكونها غير معبأة تكون عرضة للزيادة والنقصان نتيجة عوامل طبيعية كالرطوبة والجفاف وعمليات الشحن والتفريغ وهذه الحكمة متفية بالنسبة للبضائع التي تشحن داخل طرود تحميها من هذه العوامل .

وحيث إن هذا النقيض في محله ذلك أن نص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . مقطوع الصلة بنص الفقرتين الأولى والثانية اللتين تتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود وقد أراد المشرع بالفقرة الرابعة المذكورة أن يقصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المشحونة صبا المنوه عنها في الفقرة السابقة عليها وهي الفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة في طرود المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية وقد كشف المشرع عن غرضه هذا بالقانون ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ي استبدل بالفقرة الأخيرة (الرابعة) من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية النص الآتي "ومع ذلك فالزيادة التي لا تتجاوز ١٠ ٪ والنقص الذي لا يتجاوز ٥ ٪ من البضائع المشحونة صبا لا يستوجبان تقرير الغرامة ولا يستحق الرسوم الجمركية على ما تقص من البضاعة في حدود النسب المشار إليها " وورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون " أن المشرع قصد من هذه الفقرة أن تسرى على البضائع الواردة صبا دون غيرها وأنه نظرا لأنه صدرت أخيرا عدة أحكام تقضي بأن حكم هذه الفقرة - يسرى سواء كانت البضاعة صبا أو في طرود فنعا لكل ليس رؤى أن تعدل هذه الفقرة بالنص صراحة على سرعانها إذا وردت البضاعة صبا .

وهذا القانون صدر كاشفا عن حقيقة مراد الشارع من الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجزائية منذ تقييدها لا منشئا لحكم جديد .

ولما كانت الواقعة التي حصلها الحكم المطعون فيه والتي ليست محل نفي أن العجز عبارة عن طرد من بين عدد الطرود البالغ ١٤٥ طردا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق حكم الإعفاء على البضائع المشحونة في طرود مخالفا بذلك ما استهدفه الشارع بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ المذكورة فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد
ذكي عبد ، وأحمد أحمد الشاوي ، ومحمد عبد الحليم المكري المستشارين .

(١٠٤)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) قضي . ” الخصوم فيه “ .

لا يجوز أن يختصم في الطعن بالقض على من لم يكن خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع (*)

(ب) عمل . ” التحكيم في منازعات العمل “ . ” قرار هيئة التحكيم “ .

رأى المندوبين الحاضرين عن صاحب العمل أو الغرفة الصناعية وعن النقابة أو العمال .
وبجوب إثبات الرأي المخالف مع بيان سبب عدم الأخذ به .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز أن يختصم أمام هذه المحكمة
من لم يكن خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع .

٢ — أوجبت المسادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ على هيئة
التحكيم قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأي كل من المندوبين الحاضرين
عن صاحب العمل أو الغرفة الصناعية وعن النقابة أو العمال أو رأي من يحضر
منهما فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأي المندوبين أو أحدهما وجب إثبات
رأي المخالف في القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به . ومفاد ذلك أنه متى كان
رأي المندوبين الحاضرين أو أحدهما مخالفا لقرار هيئة التحكيم وجب طمها
إثبات هذا الرأي في القرار وبيان أسباب عدم الأخذ به . وإذن فمتى كان القرار
المطعون فيه خلوا من إثبات رأي مندوب الغرفة الصناعية المخالف للقرار ومن

(*) قسم المبدأ مقرر في الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٢٦ ق بمجلة ١٨ مايو سنة ١٩٦١ بالمد
الثاني من مجموعة المكتب الفني السنة الثانية عشرة .

بيان أسباب عدم الأخذ به رغم وجوبه لكي يتسنى للهيئة أن تصدر قرارها وهي على بينة من ذلك الرأى المخالف وإيضاح سبب مخالفته فإنه يكون معيبا ومخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أنه بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٥٢ تقدمت نقابة عمال شركة شل وآبار الزيوت الانجليزية المصرية بالسويس بشكوى إلى مكتب العمل تنظم فيها من عدم تنفيذ شركة شل أحكام اتفاقية الكادر فى بعض حالات العمال ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين وقيد بمجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة برقم ٧٦ لسنة ١٩٥٣ . وفى ١٩٥٣/٧/١ وقبل الفصل فى الموضوع قضت الهيئة (أولا) بتكليف النقابة بأن تقدم بيانا شاملا للحالات التى لم تقم فيها الشركة بتنفيذ أحكام عقد الاتفاق المبرم بينها وبين اتحاد نقابات مستخدمى وعمال المؤسسات البترولية بمصر فى ١٩٥١/١٠/٢٢ (ثانيا) بندب مدير مصلحة العمل أو من يندبه من كبار موظفى المصلحة للاطلاع على البيان المذكور بعد تقديمه وعلى ملف النزاع وعقد الاتفاق وملحقاته وما يقدم إليه من مستندات من كل من الطرفين لتأييد وجهة نظره وموافاة الهيئة بتقرير مفصل بنتيجة فحصه وبأريه فيما يوضحه الطرفان . وقدمت النقابة مذكرة فصلت فيها أوجه النزاع وندبت مصلحة العمل الأستاذ مصطفى عبد العظيم المفتش بإدارة التوفيق والتحكيم لأداء المسامورة المبينة بأسباب القرار وبأشرا مأموريته وقدم تقريرا خلص فى نهايته إلى الرأى الذى انتهى إليه . وفى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ قررت الهيئة (أولا) ... (ثانيا) ... (ثالثا) ... تقرير حق جلالى العينات الذين عينوا قبل أول أبريل سنة ١٩٤٧ فى أن يضعوا فى الدرجتين الثالثة والرابعة بدلا من الدرجتين الثانية والثالثة وحقهم وحدهم فى الترقية إلى الأماكن الحالية فى درجات القياسين

والمختبرين بطريق الترقية إليها وتقرير حق المساعدين الذين عينوا رأساً في هذه الوظائف أو يرقوا إليها قبل أول أبريل سنة ١٩٤٧ في أن يرقوا إلى وظائف صناع في الدرجة الرابعة بعد مضي خمس سنوات من تاريخ خدمتهم كمساعدى صناع . وقد طعنت شركة شل وشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى طالبين إلغاؤه مع إلزام النقابة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقيد الطعن برقم ٦٥٦٧ سنة ٩ قضائية . وفى ٣ يناير سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعتان على طلب نقض القرار المطعون فيه ولم يحضر المطعون عليهم الثلاثة الأول ولم يقدموا دفاعاً وطلبت المطعون عليها الرابعة رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة الثانية والمطعون عليهم الثلاثة الأول وفى الموضوع طلبت رفض الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة الثانية والمطعون عليهم الثلاثة الأول لأن الخصومة أمام هيئة التحكيم انقضت بين شركة شل ونقابة عمال شركتى شل وآبار الزيوت الانجليزية المصرية بالسويس فى حين أن الطعن وجه من شركتى شل وآبار الزيوت ضد نقابة عمال الشركتين وضد السادة وزيرى العدل والشئون الإجتماعية ورئيس هيئة التحكيم، والخصومة فى الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما لبعضهم البعض أمام المحكمة التى أصدرت الحكم أو القرار المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعنة الثانية والمطعون عليهم الثلاثة الأول لم يكونوا خصوما فى النزاع أمام هيئة التحكيم وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز أن يختصم أمام هذه المحكمة إلا من كان خصما فى النزاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن من الطاعنة الثانية وعدم قبوله بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الأول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون عليها الرابعة .

وحيث أن مما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه أنها أختارت أمام هيئة التحكيم مندوب اتحاد الصناعات وكان له رأى مخالف للقرار الذى أصدرته الهيئة وإذا لم يشر القرار إلى هذا الرأى والأسباب التى حدثت بالهيئة إلى رفضه فإنه يكون قد خالف المادة ١٦ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وبالنسبة إلى كون قد شابه عيب شكلى يجعله باطلا ولا يرتب أثرا .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه إذ كان المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل قد نص فى المادة ١١ منه على أنه يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر عن النقابة أو عن العمال ونص فى المادة ١٦ على أنه "يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب عليها إثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به". ومفاد هذه النصوص أنه متى كان رأى المندوبين الحاضرين أو أحدهما مخالفا لقرار هيئة التحكيم وجب عليها إثبات هذا الرأى فى القرار وبيان أسباب عدم الأخذ به . وكان يبين من ملف التحكيم أن السيد جودت شكرى حضر مندوبا عن الغرفة الصناعية المختصة أمام هيئة التحكيم وأبدى رأيه فى النزاع قبل المداولة وإصدار القرار المطعون فيه وضمن رأيه هذا تقريره المودع برقم ١٥ ملف وقد جاء فيه "يبين لنا من الاطلاع على الأوراق والمستندات وتقرير المفتش المتدرب من مصلحة العمل أن النزاع يرجع فى مختلف أوضاعه وصوره وتطوره وتشعبه الى أصل واحد لو حللناه التحليل السليم فى ضوء التشريع والاتفاق لأنار لنا السبيل الى الفصل فى هذا النزاع برمته . أما هذا النزاع فيتلخص فى تفسير إتفاقية سنة ١٩٥١ وقرارات لجنة التوفيق سنة ١٩٤٧ . ويسرنا أن نسجل هنا أهداء المفتش المتدرب من الهيئة الى تسليمه بهذه النتيجة التى تتطلبها الوعى القانونى لرجل خبير بشئون العمال . فقال الخبير المتدرب بحق إن عقد العمل المشترك — وما هو إلا إتفاقية سنة ١٩٥١ — إنما يعتبر نافذا منذ أول يونيه سنة ١٩٥١ وهى الإتفاقية السارية حاليا دون غيرها وليست لقرارات لجان التوفيق المنوطة عنها أى قوة إذ نرى أن هذه الإتفاقية تجب كل ما سبقها ونخالف لذلك — إستنادا منا الى ذلك النظر الذى يشترك إبتداء مع نظرنا الخاص بالنتائج التى

استخلصها الخبير - التي لا تتفق مع مقدماتها ومقوماتها القانونية والعرفية والمنطقية ولا يسعنا رغبة منا في عدم الاطالة على الهيئة الموقرة وترديد مبادئ قانونية بدائية - إلا أن نضم صوتنا إلى صوت الشركة المعلن في خاتمة مذكرتها المؤرخة في ١١ يناير سنة ١٩٥٤ والمطعن إلى أن قانون عقد العمل المشترك ينص صراحة على أنه لا يبطل أى شرط في العقد المشترك إلا مخالفته حكما من أحكام قانون عقد العمل الفردى ، ولا شك أن الشارع إذ قصر إستثناءه هذا على قانون عقد العمل الفردى إنما استهدف بذلك حكمة لا تخفى . أما القول بأن حكم توفيق سابق يجب أى عقد مشترك لاحق فهو أمر يتنافى مع مبدأ الرجعية يختلف شروطه وأوضاعه ومده كما أنه لا يتفق مع هذا الاستثناء القاطع " إذا كان ذلك وكان رأى مندوب الغرفة الصناعية مخالفا للقرار المطعون فيه وكان القرار المطعون فيه خلوا من إثبات هذا رأى وبيان أسباب عدم الأخذ به رغم وجوبه لى يتسنى للهيئة أن تصدر قرارها وهى على بينة من ذلك الرأى المخالف وإيضاح سبب مخالفته ، فإن القرار المطعون فيه يكون معيبا ومخالفا للقانون مستوجبا نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشاذلي ، محمد عبد الحليم السكري المستشارين .

(١٠٥)

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . شروطه .

مناط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت هو قيام حالة الاستعجال وأن يكون المطلوب إجراء وقتيا لا يمس أصل الحق المتنازع عليه .

(ب) نقض . ”أسباب الطعن“ .

سلطة قاضي الأمور المستعجلة في تقدير جدية المنازعة التي يثيرها المتأخر في دعوى الطرد . المجادلة في هذا التقدير لا يعد خطأ في مسألة اختصاص ولا يصلح مبنيا للطعن بالنقض .

١ — يتحقق اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت وفقا للسادة ٤٩ من قانون المرافعات بتوافر شرطين : الأول قيام حالة استعجال يخشى معها من طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع ، فإذا أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة في أصل الحق المقصود حمايته بالإجراء المطلوب كان للقاضي أن يتناول مؤقتا وفي نطاق حاجة الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل في المنازعة وأيا كان وجه الصواب أو الخطأ في تقديره هذا فإن ذلك ليس شأنه أن يحسم التراع بين الخصمين في أصل الحق إذ هو تقدير وقعي عاجل يتحسس به القاضي المستعجل ما يبدو للنظره الأولى أن يكون هو وجه الصواب في خصوص الإجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما يناهض فيه ذوو الشأن لدى محكمة الموضوع : والثاني أن يكون المطلوب إجراء وقتيا لا فصلا في أصل الحق .

٢ — متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون مجرد إجراء وقى بناء على ما استشفه القاضي المستعجل من تقديره لعدم جدية المنازعة التي أثارها الطاعن (المستأجر في دعوى الطرد) وليس من شأن هذا الإجراء الذي انتهى إليه الماسم بأصل الحق أيا كان وجه الخطأ أو الصواب في هذا التقدير فهو لا يعتبر خطأ في مسألة اختصاص ولا يصلح سببا للطعن في الحكم بطريق النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل أن المطعون عليها بصفتها أقامت الدعوى رقم ١٠٤٨٣ لسنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة ضد الطاعن بطلب طرده من قطعة الأرض الفضاء الميمنة بصحيفة افتتاح الدعوى وإزالة ما عليها من مبان وأقناض ، وقالت شرعا لدعواها أنه بموجب عقد الإيجار المؤرخ أول شعبان سنة ١٣٤٤ هـ استأجر الطاعن من وقف المرحوم على الترجمان المشمول بنظرها وحرامتها قطعة أرض قضاء مبينة الحدود والمعامل في العقد لمدة سنة تجددت لمدة أخرى ثم أصبحت مشاهرة طبقا لعقد الصلح المؤرخ ١٩٤٨/١١/١٧ ولإذ سبق أن أُنذرت الطاعن بعدم رغبتها في تجديد العقد ووفت الدعوى رقم ٥٢٢٠ لسنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة بطلب طرده من العين المؤجرة وقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لعدم مراعاة مواعيد التنبيه فقد أعادت التنبيه عليه في الميعاد ووفت هذه الدعوى بطلب الحكم لها بطلباتها . ودفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها وبعدم اختصاص المحكمة بنظرها . وبتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها (ثانيا) بقبول الدفع بعدم الاختصاص وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى مع إلزام المدعية المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية

طالبة إلغاء والحكم لها بطلانها وقيد استئنافها برقم ٢٢٧ سنة ١٩٥٧ من مصر وبتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه (أولا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضاه من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما عدا ذلك (ثالثا) طرد المستأنف عليه من العين الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى والعقد المؤرخ أول شعبان سنة ١٣٤٤ هـ وإزالة ما عليها من مبان وأقفاص وغيرها بحيث تسلم للمستأنف خالية وإلا أزالها بمصر وفات يترك أمر الفصل فيها للمحكمة الموضوع (رابعا) إلزام المستأنف ضده بالمصر وفات عن الدرجتين وثلاثة قرش أتعابا للحاماة وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض! الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرة الأولى وصحمت على طلب رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى استنادا إلى أن العقد الصادر من جهة الوقف إلى الطاعن هو عقد إيجار عن قطعة أرض قضاء ولمدة مشاهرة وقد انتهى بإبداء المؤجر رغبته في عدم تجديده في الميعاد القانوني بينما جرى دفاع الطاعن على أن العقد حكر لا إيجار وأنه انعقد لمدة سنة قابلة للتجديد لا لمدة مشاهرة وقد تعدلت شروطه بموجب عقد الصلح المؤرخ ١٧/١١/١٩٤٨ وأصبح مما يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكانت هذه الأمور جميعها محل نزاع جدى من جانبه ومع وجود هذا النزاع وجدته كان يتعين الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى إذ أن اختصاصه منوط بعدم المساس بأصل الحق .

وحيث إن هذا الذى مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت

وقفا للسادة ٤٩ من قانون المرافعات يتحقق بتوافر شرطين (الأول) أن يكون المطلوب إجراء لا فصلا في أصل الحق (والثاني) قيام حالة استعجال يخشى معها من طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع فإذا أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة في أصل الحق المقصود حمايته بالإجراء المطلوب كان للقاضي أن يتناول مؤقتا وفي نطاق حاجة الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الحد في المنازعة وأيا كان وجه الصواب أو الخطأ في تقديره هذا — فإن ذلك ليس من شأنه أن يحسم النزاع بين الخصمين في أصل الحق إذ هو تقدير روقى عاجل يتحسس به القاضي المستعجل ما يبدو للنظرة الأولى أن يكون هو وجه الصواب في خصوص الإجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما يتناضل فيه ذوو الشأن لدى محكمة الموضوع ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى على أن "البادى من مطالعة عقد الإيجار أنه ينصرف إلى أرض فضاء لحسب ولا يغير من ماهيته في شيء مجرد إقامة المستأجر مبان عليها أو إقرار المؤجر ذلك كما لا يغير من ذلك في شيء عقد الصلح المصدق عليه في القضية ٩٣٦ سنة ١٩٤٧ م مصر" وأنه "لا محل للقول بأن تفسير عقد الصلح يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل طالما أن البادى منه دون حاجة إلى بحث أصل الحق أو المساس بالموضوع أنه لم يتعرض بحال لطبيعة عقد الإيجار أو ملكية ما عليها (الأرض) من مبان بل أقر الحال القائم وقتئذ وهو قبول المستأفة قيام المباني على الأرض المؤجرة الأمر الذي يتفق وظاهر عقد الإيجار" وأنه "بإلبناء على ما سلف بين أن عقد الإيجار موضوع الدعوى انصب على أرض فضاء تخضع لأحكام القانون العام دون القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ وأنه طالما كان المقدم مشاهرة طبقا للتاريخ الميلادى من يولييه سنة ١٩٤٨ الأمر الذي لم ينازع فيه وكان التعاقد على أرض فضاء كما سلف البيان كان التنبيه إذ لم ينص على مواعده بالمقد فلا قيد له إلا أن يتم خلال النصف الأول من الشهر الأخير ولما كانت المستأفة قد أنثرت المستأنف

ضده بانهاء عقده فى ١٤/١٠/١٩٥٦ وبعدم رغبتها فى تجديده بعد شهر نوفمبر فن
ثم صادف ذلك التنبيه محله ... واستمرار المستأجر فى وضع يده على العين بعد ذلك
التاريخ يكون من طريق النصب الذى ينبعث منه الخطر والضرر على حقوق المؤجرة
وهما ركنا إختصاص القضاء المستعجل"— وهذا الذى قرره الحكم لا يعدو أن
يكون مجرد إجراء وقى بناء على ما استشفه القاضى المستعجل من تقديره لعدم
جدية المنازعة التى أثارها الطاعن للاعتبارات التى أوردها وليس من شأن هذا
الإجراء الذى انتهى إليه المساس بأصل الحق وأيا كان وجه الخطأ أو الصواب
فى تقديره هذا فهو لا يعتبر خطأ فى مسألة إختصاص ولا يصلح سبباً للطعن بطريق
التقضى .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد
وأحمد أحمد الشامي ، وأحمد شمس الدين على المستشارين .

(١٠٦)

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٨ القضائية :

حكم . ” بياناته “ . ” اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية “
أحوال شخصية . نظام عام . نيابة عامة .

بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية من بيانات الحكم
الجمهوري . لا ينفي عنه ذكر اسم عضو النيابة الذي حضر المرافعة أو تلاوة الحكم . الإعلان
المرتب على إغفاله متعلق بالنظام العام يجوز الدفع به في كافة مراحل التقاضي وللمحكمة أن تقضي به
من تلقاء نفسها .

لذا نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ مرافعات على أنه ” يجب أنه يبين
في الحكم ... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا
تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان “ ونصت الفقرة
الثانية على أن ” ... عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو
النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم “ فقد دللنا بذلك
على أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية هو بيان جوهري
من بيانات الحكم — أسوة بأسماء القضاة الذين أصدروه وعلى منزلة
سواء — لا ينفي عنه ذكر اسم عضو النيابة الذي حضر المرافعة أو تلاوة الحكم
لأن هذا البيان في دياجة الحكم لا يدل بذاته على أن هذا العضو هو الذي أبدى
الرأي في القضية ما لم يفسح الحكم عن ذلك — وينبغي على إغفاله بطلان الحكم
وهو بطلان من النظام العام يستصحب الحكم ويلزمه ويجوز الدفع به في أية
حالة كانت عليها الدعوى وفي أي وقت أمام محكمة للنقض، وللمحكمة أن تقضي به

من تلقاء نفسمها ولا يصححه اثبات طلبات النيابة في الاستئناف إذ أن هذا البيان لا يفى بمقصود الشارع ولا يتحقق به حكمة المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات*.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليهم وآخريـن رفعوا الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ كلى القاهرة الابتدائية الشريعة ضد الطاعن وقد أحيلت على محكمة المنصورة الابتدائية وقيدت بجداولها برقم ١٦٢ سنة ١٩٥٦ كلى بطلب الحكم باستحقاقهم للأنصبة الميينة بعريضة دعواهم فى وقف المرحوم صادق سليمان موصى طبقا لكتاب وقعه الصادر بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٩٢ وقضت المحكمة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بالاستحقاق . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ١ سنة ١٩٥٧ وقضت محكمة الاستئناف بجلسته ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث نعت النيابة على الحكم المطعون فيه بطلانه لأنه خلا من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية وانضم الطاعن إلى النيابة فى هذا النعى وأصر على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أنه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على أنه " يجب أن يبين فى الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا

* قس البندا مقرر فى الطعن رقم ١١ سنة ٢٩ ق أحوال شخصية بجلسته ٢٢/١١/١٩٦١ وصدر به حكم الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض بجلسته ٢٥/٢/١٩٦١ فى الطعن رقم ٦ سنة ٢٩ ق أحوال شخصية .

المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان“ ونصت الفقرة الثانية على أن ”... عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم.“ فقد دلنا بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية هو بيان جوهرى من بيانات الحكم أسوة بأسماء القضاة الذين أصدروه وعلى منزلة سواء ، لا يفتى عنه ذكر إسم عضو النيابة الذى حضر المرافعة أو تلاوة الحكم لأن هذا البيان فى ديباجة الحكم لا يدل بذاته على أن هذا العضو هو الذى أبدى الرأى فى القضية ما لم يفصح الحكم عن ذلك. وينبئ على إغفاله بطلان الحكم وهو بطلان من النظام العام يستوجب الحكم ويلزمه ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى وفى أى وقت أمام محكمة النقض وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى قضية من قضايا الوقف وخلا من بيان إسم عضو النيابة الذى أبدى الرأى فيها واكتفى فى هذا الصدد بما دونه من أن النيابة ”طلبت بمذكرتها المؤرخة فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ قبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا“ وهو بيان قاصر عن أن يفى بمقصود الشارع ولا يتحقق به حكمة النص المشار إليه فإن هذا الحكم يكون باطلا متعينا تقضيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ، (ب) إثبات . طرق الإثبات . ”اليمين الحاسمة“ . النكول عنها .

ويجب تكليف الخصم بالحضور للحلف في حالة صدور حكم بتوجيه اليمين
في غيبته . عدم إعلانه لجلسة المحددة للحلف لا يصح الحكم عليه باعتباره ناكلا
عن اليمين .

منازعة الخصم في اليمين الموجهة إليه لعدم تعلقها بشخصه . لا يجوز اعتباره
ناكلا قبل الفصل في هذه المنازعة .

(ج) استئناف . ”الأحكام الغير جائز استئنافها“ .

عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة التي حلفها الخصم
الموجهة له إذا نكل عنها .

١ — إذا صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب
وفقا للادتين ١٧٧ و ١٧٨ مرافعات تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين
بالعبينة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته بحيث إذا حضر وامتنع عن
حلف اليمين ولم يردّها ولم يتنازع أو تقيب بغير عذر من حضور الجلسة المحددة
للحلف اعتبر ناكلا ومن ثم فيجب في حالة صدور حكم اليمين في غيبة المكلف
بالحلف أن يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر إعلانا صحيحا أما إذا لم يتم
إعلانه بتلك الجلسة فإنه لا يصح الحكم عليه على اعتبار أنه ناكل عن اليمين .

٢ — إذا نازع الخصم في اليمين الموجهة إليه بأن الواقعة المنطبق عليها اليمين
لا تتعلق بشخصه فإنه يتعين على المحكمة أن تفصل في منازعته وأن توجه إليه

اليمين على مقتضى ما انتهى إليه وأن تحدد له جلسة لحلقها إن رأت توجيهها إليه ولا يجوز اعتباره ناكلا قبل الفصل في هذه المنازعة .

٣ — مناط عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة بناء على اليمين الخامسة أن يكون الخصم الموجهة إليه قد حلفها أو نكل عنها طبقا للقانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن يتحصل فى أن المطعون ضده رفع الدعوى رقم ١٣٢٧ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى مصر ضد ابراهيم بلبل والطاعن طالبا الحكم بالزامهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٦١ جنيا و ٦٢٥ مليا واحتياطيا بالزام ابراهيم بلبل وحده بالمبلغ المذكور استنادا الى أن ابراهيم بلبل بوصفه وكىلا بالعمولة عن الطاعن تعاقد مع المطعون ضده على شراء خمسين طنا من زيت جوز الهند بسعر وشروط معينة على أن يضمن ابراهيم بلبل شخصيا تنفيذ الصفقة غير أن المطعون ضده فوجئ بخطاب من ابراهيم بلبل يخطره فيه بفسخ العقد لأن الطاعن رفض تنفيذ الصفقة فاضطر المطعون ضده الى بيع الهضاعة بخسارة مقدارها المبلغ المطالب به فى الدعوى . ودفع الطاعن الدعوى بإنكاره تكليف ابراهيم بلبل عقد تلك الصفقة وطلب رفض الدعوى كما أقام دعوى فرعية ضد المطعون ضده و ابراهيم بلبل طلب فيها إلزامهما متضامين بدفع تعويض له عما لحق بسمعته التجارية من ضرر بسبب تصرفاتهما . وبجلسة ١٩٥٤/٢/١٦ قضت محكمة أول درجة حضوريا وقبل الفصل فى الموضوع بتوجيه اليمين الخامسة الى ابراهيم بلبل بالصيغة المبينة بشكها المذكور وتوجيه اليمين الخامسة كذلك للطاعن بالصيغة الآتية ” أحلف إنه لم يسبق لإبراهيم بلبل التوسط فيما بين منشأتى ومنشأة بوندى سابورتا فى شراء خمسين طن جوز هند لحسابى وإنى لم أثبت لإبراهيم بلبل هذا الشراء ” وحددت للحلف جلسة ١٩٥٤/٣/٣٠

وكلفت قلم الكتاب بإعلان إبراهيم بلبل بصيغة اليمين - وبالجلسة المذكورة حضر محامى كل من إبراهيم بلبل والطاعن ولم يحضر المطعون ضده فحجزت القضية للحكم بالجلسة ١٣/٤/١٩٥٤ وفى تلك الجلسة حكمت المحكمة أولا بشطب الدعوى الأصلية وافتتح باب المرافعة فى الدعوى الفرعية بالجلسة ١١/٥/١٩٥٤ وكلفت الطاعن بإعلان المطعون ضده بطلبات الطاعن فى الدعوى الفرعية ثم تأجلت الدعوى إلى جلسة ٨/٦/١٩٥٤ لتنفيذ القرار السابق وكان المطعون ضده قد جدد دعواه الأصلية بمقتضى إعلان مؤرخ بيوم ٣١/٥/١٩٥٤، ثم تأجلت الدعوى إلى جلسة ١٤/٩/١٩٥٤ وفيها طلب الحاضر عن إبراهيم بلبل تعديل صيغة اليمين إلى الصيغة الآتية "أحلف أنى توسطت فيما بين نايف عماد ومنشأة بوندى سا بورتا فى شراء الأول خمسين طن زيت جوز هند بثن ١١٣ جنيه و ١٠ شلن لسترنلى للطن سيف وإنى لم أؤيد له اتفاق على هذا الشراء " ثم تأجلت الدعوى إلى جلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ لحضور المطعون ضده المناقشته فى صيغة اليمين المعدلة من إبراهيم بلبل ولحضور الطاعن شخصيا للحلف وفيها تمسك المطعون ضده بصيغة اليمين الواردة بمنطوق الحكم فقررت المحكمة تأجيل الدعوى إلى جلسة ٢٣/١١/١٩٥٤ وكلفت المطعون ضده بإعلان الطاعن بمنطوق حكم اليمين ونهت على إبراهيم بلبل بالحضور وفى تلك الجلسة حضر الطاعن شخصيا وطلب تعديل صيغة اليمين إلى الصيغة الآتية "أحلف أنه لم يسبق لإبراهيم بلبل التوسط بتكليف منى فيما بين منشأتى ومنشأة بوندى سا بورتا فى شراء خمسين طن زيت جوز هند لحسابى وإننى لم أثبت تليفونيا لإبراهيم بلبل هذا الشراء" فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٨/١٢/١٩٥٤ ليستطلع الحاضر عن المطعون ضده رأى موكله فى طلب تعديل صيغة اليمين ثم تأجلت الدعوى إلى جلسة ١/٢/١٩٥٥ لحضور المطعون ضده شخصيا لمناقشته فى صيغة اليمين المعدلة التى أشار إليها الطاعن وإبراهيم بلبل وفى تلك الجلسة طلب المطعون ضده الحكم بطلباته الأصلية ورفض الدعوى الفرعية فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بالجلسة ١٥/٢/١٩٥٥ ثم مدت أجل الحكم أسبوعا وبجلسة ٢٢/٢/١٩٥٥ حكمت فى الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٥٦١ جنيا و ٦٢٥ ملما وفى الدعوى الفرعية برفضها - فرفع الطاعن الاستئناف رقم ٣٥٨ سنة ٧٢ ق القاهرة وطلب إلغاء الحكمين الصادرين بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٤ و ٢٢/٢/١٩٥٥ والحكم برفض

الدعوى الأصلية وفي ١٩٥٥/١٢/٢٠ قضت محكمة الاستئناف بقبول الدفع المقدم من المطعون ضده وبعدم جواز الاستئناف وبتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالظعن في ذلك الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات عرض الظعن على دائرة فحص الظعون وصممت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة فحص الظعون بجلسته ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ إحالة الظعن إلى هذه الدائرة وحدد لظنره جلسته ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع وأنه بنى على إجراءات باطلة إذ اعتبر الطاعن ناكلا عن أداء اليمين لتخلفه عن الحضور في الجلسات السابقة على جلسته ١١/٢٣/٥٤ التي حضر فيها شخصيا فأخذه على تخلفه عن حضوره جلسته ٣٠/٣/١٩٥٤ التي تخلف المطعون ضده عن الحضور فيها وتركت فيها الدعوى الأصلية لاشطب كما أخذه على تخلفه عن الحضور بجلسته ١١/٥/١٩٥٤ رغم أن الدعوى الأصلية كانت مشطوبة في ذلك الوقت وكانت الجلسة المذكورة محددة لنظر الدعوى الفرعية وحدها كما أن جلستى ١٩٥٤/٦/٨ و ١٩٥٤/٩/١١ لم تحدد الحلف اليمين وإنما أجلت الدعوى فيها كطلب إبراهيم بلبل للاستعداد ثم لحضور المطعون ضده شخصيا لمناقشته في صيغة اليمين المعدلة من إبراهيم بلبل وأن جلسته ١٩/١٠/١٩٥٤ هي التي قررت فيها المحكمة التأجيل لجلسته ١١/٢٣/١٩٥٤ وكلفت المطعون ضده بإعلان الطاعن بمنطوق حكم اليمين وأنه لم يعلن بمنطوق حكم اليمين إلا بإعلان تاريخه ١٧/١١/١٩٥٤ للحضور لأدائها بجلسته ١١/٢٣/١٩٥٤ وقد حضر شخصيا في تلك الجلسة وطلب تعديل صيغة اليمين فأجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسته ٢٨/١٢/١٩٥٤ بناء على طلب وكيل المطعون ضده لأخذ رأى موكله في صيغة اليمين المعدلة ثم بجلسته ١/٢/١٩٥٥ لحضور المطعون ضده شخصيا لمناقشته في تلك الصيغة . وإن ما أثبت بالحكم المطعون فيه من تخلف الطاعن عن حضور الجلسات السابقة على جلسته ١١/٢٣/١٩٥٤ وعدم اعتراضه على صيغة اليمين قبل الجلسة الأخيرة لا سند له في الأوراق إذ أن الثابت من محاضر الجلسات أن جميع الجلسات التي أجلت إليها الدعوى لم تكن محددة لحلف اليمين بل لأسباب أخرى لا تتعلق بالطاعن وإنه كان يتعين على المحكمة في حالة عدولها عن هذه الأسباب أن تحدد جلسته لحلف اليمين بصيغتها

الأولى يعلن بها الطاعن إعلانا قانونيا فإن تخلف عن الحضور فيها رغم إعلانه جاز اعتباره ناكلا .

وحيث إنه تطبيقا للسنتين ١٧٧ و ١٧٨ من قانون المرافعات إذا صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته فإن حضر وامتنع عن الحلف ولم يردّها ولم ينازع اعتبر ناكلا . وإن تغيب تنظر المحكمة في سبب غيابه فإن كان بغير عذر اعتبر ناكلا كذلك وإن كان بعذر فلها أن تحدد جلسة أخرى لحلف اليمين . فيجب في حالة صدور حكم اليمين في غيبة المكلف بالحلف أن يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر لإعلانا صحيحا وإن لم يتم إعلانه بتلك الجلسة فإنه لا يصبح الحكم عليه على اعتبار أنه ناكلا عن اليمين . ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق ومن يثبثها محاضر الجلسات المقدمة صورها الرسمية بملف الطعن أن الطاعن لم يحضر بنفسه في الجلسة التي وجهت إليه فيها اليمين وأنه لم يعلن على يد محضر للحضور للحلف إلا بالجلسة ١٩٥٤/١١/٢٣ التي حضر فيها ونازع في اليمين الموجهة إليه لأن الواقعة المنصبة عليها لا تتعلق بشخصه فإنه كان يتعين على المحكمة الفصل في منازعته وأن توجه إليه اليمين على مقتضى ما انتهى إليه فيها وأن تحدد جلسة لحلفها إن رأت توجيهها إليه — ولما كانت محكمة أول درجة قد التفتت عن هذا وحكمت بطلبات المطعون ضده بناء على اعتبارها أن الطاعن نكل عن حلف اليمين وجارها في هذا النظر الحكم المطعون فيه وأسس قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن الحكم المستأنف يبنى على نكل عن اليمين فإنه يكون قد خالف القانون ذلك أن مناط عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة بناء على اليمين أن يكون الخصم الموجهة إليه قد حلفها أو نكل عنها طبقا للقانون وهم المالم يتحقق في الحكم المستأنف .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قضي الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القناصى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خاله ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد الحليف مرمى المستشارين .

(١٠٨)

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) تقضى . ” انحصوم فى الطعن ” .

الانحصوم فى الطعن أمام محكمة النقض لانه لا يكون إلا بين من كانوا خصوما فى النزاع أمام
محكمة الموضوع .

(ب) حوالة ” انعقاد الحوالة ” . ” إثبات الرضا ” . ” الإقرار ” .

يشترط لانعقاد الحوالة فى القانون المدنى القديم رضا المدين . إثبات الرضا لا يجوز
بنهر الكتابة واليمين والافرار الصريح . الافرار الضمنى لا يقبل فى الاتبات ما لم يقر
دليل يقينى على وجوده ومصرماه . مثال .

(ج) الحوالة . الدفع بالبطلان .

الدفع بعدم جواز إثبات الرضا بالحوالة بنهر الكتابة لا يمين . إلا بعد الطعن فى الحوالة
بالبطلان . عدم إبداء هذا الدفع أمام محكمة أول درجة لا يعتبر تنازلا عن التمسك به .

(د) استئناف . ” طلب جديد ” . ” ما لا يعد كذلك ” .

الدفع ببطلان الحوالة وبعدم جواز إثبات الرضا بها بنهر الكتابة لا يعد طلبا جديدا
بل هو دفع موضوعي يجوز إثباته فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

(هـ) استئناف ” انحصوم فيه ” . ” أحوال عدم التجزئة ” .

لا يفيد من الطعن إلا من رفعه . رفع الاستئناف من بعض المحكوم عليهم دون البعض
الأخر من الحكم الصادر بإجراء المقامة بين دينين جواز الرضا بالحوالة من بعض الورثة
بالنسبة لحصتهم فى الدين .

عدم قيام الدليل على الطعن فى الحكم من لم يرفع الاستئناف أنسا . نظره . القضاء
بإلغائه الحكم المستأنف بالنسبة لجميع مخالفات للقانون .

١ - الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه .

٢ - تشترط المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم لانقضاء حوالة الحق رضاء المدين بها وتوجب في إثبات هذا الرضاء الكتابة أو ايمين - ويثبت الرضاء أيضا بإقرار المدين رغم عدم النص عليه لأن الإقرار أقوى من ايمين في الإثبات. والأصل في الإقرار أن يكون صريحا وأن الاقتضاء فيه استثناء من حكم هذا الأصل فلا يجوز قبول الاقرار الضمني في هذه الحالة ما لم يقدم دليل يقيني على وجوده وممراته. ولا يعد إقرارا ما يسلم به الخصم على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه ، فإذا رفع المحال له دعوى على المدين يطلب لإجراء المقاصة بين الدين المحال ودين آخر للدين فطلب المدين في هذه الدعوى أصليا رفض طلب المقاصة واحتياطيا أن تكون المقاصة في حدود مبلغ معين فإن هذا الطلب الاحتياطي لا يعتبر منه إقرارا خالصا برضائه بالحوالة كذلك لا يعد دفع المدين تلك الدعوى بتقادم الدين المحال بمضى المدة الطويلة إقرارا منه برضائه بالحوالة إذ أن هذا الدفع لا يفيد هذا الإقرار بطريق يقيني فقد يلجأ المدين رغم عدم رضائه بالحوالة إلى المبادرة بهذا الدفع لمجرد الوصول إلى إنهاء الدعوى من أيسر الطرق في اعتقاده .

٣ - متى كان المدين لم يدفع ببطلان الحوالة لعدم رضائه بها كتابة الا أمام محكمة الاستئناف فإنه يكون طبيعيا أن يكون تمسكه بضرورة تقديم الدليل الكتابي على حصول هذا الرضاء أمام تلك المحكمة ولما كان الدفع بعدم جواز إثبات الرضاء بالحوالة بغير الكتابة لا يحمي إلا بعد الطعن ببطلاتها فإن عدم إبداء هذا الدفع أمام المحكمة الابتدائية التي لم يطعن أمامها ببطلان الحوالة لا يعتبر تنازلا عن التمسك به .

٤ - الدفع ببطلان الحوالة لعدم رضاء المدين بها والتمسك بعدم جواز إثبات هذا الرضاء بغير الكتابة لا يعتبر طلبا جديدا مما تنهى المادة ٤٠١ من قانون المرافعات عن تقديمه لأول مرة في الاستئناف بل هو دفع موضوعي يجوز أبداؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

٥ — لا يفيد من الطعن طبقاً للسادة ٣/٢٨٤ مرافعات إلا من رفعه فإذا كان الاستئناف قد رفع من بعض ورثة المدين المحكوم عليهم دون البعض الآخر عن حكم صادر بإجراء المقاصة بين دين المورث ودين عليه وكان ليس ثمة ما يمنع بعض الورثة المحكوم عليهم من ارتضاء الحوالة — دون الآخرين — بالنسبة لحصتهم في الدين فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائي كله وبالنسبة لمن لم يستأنفه من المحكوم عليهما يكون مخالفاً للقانون في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع الطعن — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن الأول بصفته وكلاً للدائنين في تفتيشة المرحوم عبد الغنى سالم أقام الدعوى رقم ٥٦٩ سنة ١٩٤٩ م كلى المنصورة ضد المطعون عليهم باعتبارهم ورثة المرحوم محمد عبد حبيب طالبا الحكم بإثبات المقاصة القانونية التي وقعت بين دينهم البالغ ٩٣٠ ج و ٢٨٢ م والمحكوم لهم به ضده بصفته سائلة الذكر بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٤٩ من محكمة المنصورة التجارية المختلطة في الدعوى رقم ٢٣ سنة ٧٠ ق وبين الدين المحول له بصفته تلك من الطاعن الثاني بموجب عقد الحوالة المؤرخ ٢ من مايو سنة ١٩٤٩ واستبعاد دين المطعون عليهم من ديون التفتيشة وقال الطاعن بياناً لدعواه إن المطعون عليهم تدخلوا في هذه التفتيشة بدینهم سالف الذكر وإنه استأنف الحكم الصادر لهم به وتعطل المبلغ المحكوم لهم به فيما بعد إلى مبلغ ٢٧٤ ج و ٦٨٨ م وإنه لما كانت بدايتهم بمبلغ ٩٤٠ ج و ٦١٠ م وفوائده القانونية بواقع ٥ ٪ سنوياً من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ حتى السداد محول إليه من الطاعن الثاني الذي تلقى الحق بدوره بموجب حوالة صادرة إليه في ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ من ورثة المرحوم عبد الله سمكة دائن مورث المطعون عليهم بمقتضى الحكم رقم ٤٧ سنة ١٩٣١ الصادر من محكمة الأزبكية بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقد أعلن الطاعن الثاني

المطعون عليهم بهذه الحوالة فإن المقاصة تقع بين الدينين بحكم القانون لتوافر شروطها لهذا رفع دعواه طالبا الحكم بها وفي أول أبريل سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة الابتدائية بإثبات هذه المقاصة فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨ سنة ٥ ق تجارى المنصورة وبنوا استئنافهم على أسباب من بينها أن حوالة الحكم رقم ٤٧ سنة ٣١ الأربكية الصادرة في ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ من ورثة المحكوم له عبد الله سمكة إلى الطاعن الثانى والتي انبثت عليها الحوالة الصادرة من الأخير إلى الطاعن الأول باطللة لعدم رضائهم بوصفهم مدينين بها كتابة وأخذت محكمة الاستئناف بهذا الدفاع وقضت في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعه من غير ذى صفة وألزم المستأنف عليهم الأول والثانى (الطاعنين) بمصاريف الدرجتين وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض إبتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة بأمرها انتهت فيها إلى طلب عدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليه الأخير (قلم كتاب محكمة المنصورة) وقبوله بالنسبة لباقي المطعون عليهم وبتقص الحكم فى خصوص السبب الأخير وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون التى قررت بمجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وقام الطاعنان بإعلان الطعن المخصوص فى الميعاد القانونى وقدما أصل إعلان الطعن ومذكرة شارحة دفعا فيها لأول مرة بطلان الحكم المطعون فيه بمقولة أن رئيس الدائرة التى أصدرته هو بعينه رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم الابتدائى المستأنف وقد حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها صمم الطاعن والنيابة على طلباتها .

وحيث إن الدفع الذى أثارته النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليه الأخير (قلم كتاب محكمة المنصورة) تأسيسا على أنه لم يكن غنصا أمام محكمة الموضوع — هذا الدفع صحيح ذلك أن الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما فى النزاع الذى فصل فيه وما كان بين من الأوراق أن المطعون عليه الأخير وهو قلم كتاب محكمة المنصورة لم يكن غنصا

في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة إليه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إنه عن الدفع الذي أبداه الطاعنان في مذكرتهما الشارحة بطلان الحكم المطعون فيه لأن رئيس الدائرة التي أصدرته كان رئيسا للهيئة التي حكمت في الدعوى ابتداءً فإن هذا الدفع على غير أساس من الواقع ذلك إنه يبين من الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن رئيس الدائرة التي حكمت في الدعوى ابتدائياً هو السيد محمد صادق مطر وهو غير السيد محمد صادق رئيس محكمة استئناف المنصورة الذي كان رئيساً للدائرة التي أصدرت الحكم الاستئنافي المطعون فيه ولا يوجد بين أعضاء الدائرة التي أصدرت هذا الحكم اشتراك في إصدار الحكم الابتدائي ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينفي الطاعنان في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وخطأ في تفسيره ذلك أنه بني قضاءه بطلان حوالة الحكم الصادرة من ورثة عبد الله سمكة إلى الطاعن الثاني على أن المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم الذي صدرت الحوالة في ظله تشترط لصحة انعقادها رضا المدين بها وإن رضا المطعون عليهم وهم المدينون بتلك الحوالة غير متوفر حالة أن هؤلاء المطعون عليهم لم يؤسوا طلب بطلان هذه الحوالة على أنهم لم يرضوا بها وإنما على أن المحال له (الطاعن الثاني) لم يتقدم بالدليل الكافي على حصول هذا الرضا والتمسك بعدم تقديم هذا الدليل لا يفيد عدم حصول الرضا فعلاً خصوصاً إذا كان المدين لم ينكر حصوله وقد رسم القانون طريقاً آخر لإثبات رضا المدين بالحوالة في حالة عدم توفر الدليل الكافي عليه وهو الإثبات بما يقوم مقام الدليل الكافي فأجازت المادة ٣٤٩ مدني قديم بصريح اللفظ الإثبات باليمين ومتى جاز قبول اليمين جاز من باب أولى إثبات الرضا بإقرار المدين به وقد أقر المطعون عليهم رضائهم بالحوالة أمام مأمور مفلسة المرحوم عبد الفتى سالم على ما هو ثابت بمحضر جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ وذلك سند ما طلبوا أن يكون لإجراء المناصبة التي طلبها وكيل الدائنين (الطاعن الأول) بحكم قضائي ثم إنهم بدفعهم الدعوى أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق

في المطالبة بالدين موضوع الحوالة بالتقادم يكونون قد أقروا مرة ثانية برضايتهم بالحوالة إذ لا يتأتى أن يدفع المدين بهذا الدفع إلا إذا كان مقرا بصحة الدين وبصحة انتقاله لمن يطالبه به وأخيرا فإن طلب المطعون عليهم من محكمة أول درجة في حالة عدم قبولها هذا الدفع إجراء المقاصة في حدود مبلغ ١٥٠ ج وهو المبلغ الذي دفعه المحال له فعلا للحيل مقابل حوالة الحق إليه هذا الطلب يعتبر إقرارا آخر من المطعون عليهم برضايتهم بالحوالة وبصحة انعقادها وإذا أهدر الحكم جميع هذه الإقرارات تأسيسا على زعمه الباطل بأن إثبات رضا المدين في ظل التقنين المدني الملقى لا يكون إلا بالكتابة أو اليمين فإنه يكون قد خالف القانون. وحيث إن هذا النفي مردود بأنه لما كانت المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم الذي صدرت في ظله الحوالة موضوع النزاع تشترط لانعقاد حوالة الحق رضا المدين وتنص على أنه لا يجوز إثبات هذا الرضا بغير الكتابة واليمين وكان يبين مما أثبتته المحكمة المطعون فيه وما أورده المطعون عليهم في صحيفة استئنافهم المقدمة صورة رسمية منها بملف الطعن إنهم وهم المدينون أنكروا رضاهم بالحوالة وتحذوا الطاعنين بتقديم الدليل الكتابي على هذا الرضا فلم يقدموا ولم يوجها إليهم اليمين فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذه الحوالة باطلة لا يكون قد خالف القانون — أما ما يثيره الطاعنان من أن المطعون عليهم أقروا بالحوالة على النحو الذي يصورانه في سبب الطعن فإنه وإن كان من المقرر جواز إثبات رضا المدين بأقراره وذلك رغم عدم ذكر الإقرار في النص لأن الإقرار أقوى من اليمين في الإثبات إلا أن الأصل في الإقرار أن يكون صريحا وأن الأقتضاء فيه استثناء من حكم هذا الأصل فلا يجوز قبول الإقرار الضمني والحالة هذه ما لم يقد دليل يقين على وجوده ومصره. ولما كان الحكم المطعون فيه رد ما تمسك به الطاعن الأول من أن طلب المطعون عليهم من محكمة أول درجة إجراء المقاصة في حدود مبلغ مائه وخمسين جنيها قيمة ما دفعه المحال له للحيل مقابل الحوالة يعتبر إقرارا منهم برضايتهم بها بقوله إن هذا الطلب الاحتياطي لم يبد إلا بعد طلب أصلي وهو رفض الدعوى استنادا إلى سقوط حكم الدين الذي يتمسك به المستأنف عليهم الأول والثاني بمضى المدة الطويلة فإنه لا يكون مخالفا للقانون ذلك إنه لا يكون إقرارا ما يسلم به الخصم على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه فإذا كان المطعون عليهم بعد أن طلبوا أصليا رفض طلب المقاصة طلبوا

احتياطاً لما عسى أن تنجى إليه المحكمة من عدم قبول طلبهم الأصلي أن تكون المقاصة إذا رأت المحكمة وجهاً لاجرائها في حدود مبلغ معين فإن هذا الطلب الاحتياطي لا يعتبر منهم إقراراً خالصاً برضايتهم بالحالة التي يستند إليها الحال له في طلب المقاصة كذلك لا يعتبر دفعهم دعوى الحال له بأجراء المقاصة بين الدين موضوع الحالة ودين آخر لم بالتقدم المسقط بمضى المدة الطويلة إقراراً منهم برضايتهم بهذه الحالة لأن هذا الدفع لا يفيد هذا الإقرار بطريق يقينى فقد يلجأ المدين رغم عدم رضائه بالحالة إلى المبادرة بهذا الدفع مجرد الوصول إلى إنهاء الدعوى من أيسر الطرق في اعتقاده أما عما يشتره الطاعنان خاصة بإقرار المطعون عليهم برضايتهم بالحالة أمام مأمور التفليس على النحو الذى يصورانه في سبب الطعن فإنه لما كان هذا الدلاع مخالطاً واقع ولم يتمسك به الطاعنان أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يجوز لها إثارته لأول مرة أمام محكمة التخص .

وحيث إن الطاعنين يتعيان في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون فيما يتعلق بقواعد الإثبات ذلك أنه قبل ما تمسك به المطعون عليهم لأول مرة في الاستئناف من أن الطاعنين لم يتقدما بالدليل الكتابي على رضايتهم بالحالة محل النزاع وسند دعوى المقاصة حالة أن هذا الدفع خاص بقواعد الإثبات في المواد المدنية وهى لا تتعلق لها بالنظام العام وقد شرع اشتراط الكتابة في إثبات رضاء المدين بالحالة لمصاحته وعلى ذلك فإن الحق في الدفع بعدم جواز إثبات هذا الرضاء بغير الكتابة قد سقط بعدم ابداء المطعون عليهم له أمام محكمة أول درجة لأن سكوتهم عن ابدائه أمامها يعتبر تنازلاً منهم عنه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المطعون عليهم دفعوا بطلان الحالة لعدم رضايتهم بها كتابة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فكان لذلك طبيعياً أن يكون تمسكهم بضرورة تقديم الدليل الكتابي حل حصول هذا الرضاء أمام تلك المحكمة ولما كان الدفع بعدم جواز اثبات الرضاء بالحالة بغير الكتابة لا يبيى إلا بعد الطعن في الحالة بالبطلان فإن عدم ابداء المطعون عليهم هذا الدفع أمام المحكمة الابتدائية التى لم يطعن أمامها في الحالة لا يعتبر تنازلاً منهم عنه .

وحيث إن الطاعنين يتعيان في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه قصوره في التسبب لإغفاله الرد على دفاع جوهرى لها هو ما أثاراه أمام محكمة الاستئناف

بصدد اقرار المطعون عليهم برضائهم بالحوالة أمام مأمور نفليسة عبد الغنى سالم بمجلسه ١٤ يونية سنة ١٩٤٩ وطيلة قيام النزاع أمام محكمة أول درجة وفي مذكرتهم لتلك المحكمة المقدمة بللسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ التي دفعوا فيها بسقوط الدين موضوع الحوالة بالتقادم وأخيرا اقرارهم المستفاد من طلبهم قصر المقاصة على مبلغ مائة وخمسين جنيرا ويقول الطاعنان إن ابداء هذا الطلب من باب الاحتياط لا أثر له بالنسبة لاقرارهم هذا لأن الطلب الأصلي لم يقم على أساس انكار رضائهم بالحوالة بل قام على أساس الدفع بسقوط الدين موضوعها بالتقادم مما يحل الاقرار ابتداء بصحة المديونية .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه تناول في أسبابه الرد على ما أثاره الطاعنان من أن طلب المطعون عليهم من المحكمة الابتدائية لإجراء المقاصة في حدود مائة وخمسين جنيرا يفيد رضائهم بالحوالة وجاء هذا الرد على ما سلف القول وانيا وصحيحا في القانون وبأن الطاعنين لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بما عدا هذا الوجه من أوجه الدفاع التي يبيحان في سبب الطعن على الحكم اغفاله الرد عليها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون برفضه دفعهما بعدم جواز قبول ما أثاره المطعون عليهم من بطلان الحوالة وعدم اثبات رضائهم بها بغير الكتابة لأنه يعتبر طلبا جديدا لا يجوز لهم ابدؤه لأول مرة في الاستئناف وقد أسس الحكم رفضه لهذا الدفع على أن هذا الذي تمسك به المطعون عليهم إنما يعد من أوجه الدفاع ولا يعتبر طلبا جديدا حالة أن هذا الدفاع الذي انبنى على الأخذ به الحكم بعدم قبول الدعوى هو دفع قائم بذاته ولا يندرج في عموم الطلب الأصلي الذي تقدم به المطعون عليهم إلى محكمة أول درجة متضمنا رفض الدعوى لسقوط الحق في المطالبة أو قصر المقاصة على جزء من المبلغ المطالب به .

وحيث إن هذا النعي بهذا السبب مردود بأن الدفع ببطلان الحوالة لعدم رضاء المدين بها والتمسك بعدم جواز اثبات هذا الرضاء بنير الكتابة لا يعتبر طلبا جديدا مما تنهى المادة ٤١١ مرافعات عن تقديمه لأول مرة في الاستئناف بل هو دفع موضوعي يجوز ابدؤه في أية حالة تكون عليها الدعوى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا النظر الصحيح لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن في السبب الأخير على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ذلك أنهما طلبا المقاصة بالنسبة لجميع ورثة المرحوم محمد عيد حبيب وقد حكم بها ابتدائياً ضدّهم جميعاً ورفع الاستئناف من بعضهم دون البعض الآخر وعلى الرغم من ذلك فإن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي كله وبالنسبة لمن لم يستأنفه من المحكوم عليهم وهم المطعون عليهما الثلاثة عشر والرابعة عشر مع أن الحكم الابتدائي قد أصبح نهائياً بالنسبة إليهما والطلب بطبيعته قابل للاقسام وليس فيه تضامن .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه طبقاً للمادة ٣٨٤ مرافعات لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائي صدر بالمقاصة ضد المطعون عليهم ورثة المرحوم محمد عيد حبيب جميعاً وأن الاستئناف رفع من بعضهم دون البعض الآخر وليس في الأوراق ما يفيد أن من لم يرفع الاستئناف منهم قد طعن في الحكم أثناء نظر الاستئناف المرفوع من الباقيين منضمّاً إليهم في طلباته وليس ثمة ما يمنع بعض الورثة من ارتضاء الحوالة بالنسبة لحصتهم في الدين، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي كله وبالنسبة لجميع المحكوم عليهم بما فيهم من لم يستأنفه منهم يكون قد أخطأ القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص فقط .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم ذكره ولما هو ثابت من أن المطعون عليهما الثلاثة عشر نفيسة على محمد إسماعيل والرابعة عشر سعدية محمد عيد لم يكونا من بين من رفعوا الاستئناف .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، وعبد عبد اللطيف مرسى المستشارين .

(١٠٩)

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٢٥ القضائية :

نقل بحرى . مسؤولية الناقل البحرى . تحديد المسؤولية . معاهدات
معدات الشحن .

يدخل فى نطاق التحديد القانونى لمسئولية الناقل وفقا لمعاهدة بروكسل كل ما يقع من هلاك أو تلاف
نتيجة تعلقاً غير عمدى أيا كانت درجته . لائحة نطاق هذا التحديد إلى ما يكون ناشئاً عن ش
الناقل شخصياً .

تنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الدولية المبرمة
فى ١٩٢٤/٨/٢٥ فى شأن توحيد القواعد المتعلقة بمسئوليات الشحن والتي وافقت
عليها مصر بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوما بقانون فى ١٩٤١/١/٣١
على أنه لا يلزم الناقل أو السفينة بأى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف
اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه استرلينى عن كل طرد
أو وحدة أو على ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى ما لم يكن الشاحن قدين
جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ودون هذا البيان فى سند الشحن وعبارة
”فى أى حال من الأحوال“ الواردة بهذا النص عامة ومطلقة لا تترك مجالاً لأى
استثناء فهى بذلك تشمل كل صور المسؤولية أيا كانت نوع الخطأ الذى
ارتكبه الناقل أو أحد تابعيه حتى ولو كان من قبيل الخطأ الجسيم ولا يستثنى
من هذا النطاق سوى النش الذى يقع من الناقل شخصياً إذ أن هذه الصورة
وحدها هى التى يفترض أن الشارع قد استبعدتها فى هذا المجال فيفقد
الناقل حقه فى تحديد المسؤولية ويخضع لأحكام القواعد العامة فيها .

وإذن متى كان الشاحن لم يبين قيمة البضاعة في سند الشحن وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن فقد محتويات صندوقين من البضاعة كان نتيجة فعل غير مشروع وهو حصول مرفقة أثناء الرحلة البحرية ولم ينسب الفس أو السرقة إلى الشركة الناقلة شخصيا وإنما نسبها إلى عمالها وقضى بالرغم عن ذلك عليها بالتعويض كاملا من غير تعقيد بالتحديد القانوني للمسئولية الواردة في تلك المادة فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مكتب شركة الشمس للتأمين (المطعون عليه) أقام الدعوى رقم ١٥٦٤ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى اسكندرية ضد شركة بوانر البوسنة الخديوية (الطاعنة) بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٠٩٨ جنينها و ٣٢٨ ملجا واحتياطيا الحكم بإلزامها بدفع ما يوازى مائتى جنيه استرلى ذهابا أو ما يقابلهما بالعملية المصرية على أساس السعر الرسمى للذهب ، وذلك قيمة محتويات صندوقين أفرضا في ميناء الاسكندرية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ من السفينة (الملك فؤاد) المملوكة للشركة الطاعنة لحساب محلات داود عدس وأولاده كان مؤمنا عليهما لدى المطعون عليه ، بأن وجد الصندوق الأول بحالة غير سليمة ، وحصل العبث بمحتويات الصندوق الثانى واستبدل بها غيرها من مواد عديمة القيمة . وبتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون عليه مبلغ مائتى جنيه استرلى أو ما يعادلها بالعملية المصرية مع الفوائد القانونية ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف اسكندرية وقيد استئنافه برقم ٧/٣٥٢ تجارى طالبا تعديله والحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٠٩٨ جنينها

(*) راجع الطعن ٥٦٩ س ٢٥ جلسة ١٩٦١/٦/٢٢ رقم ٨٥ المدد الثانى من ١٢٠ .

و ٣٢٨ مليا مع الفوائد القانونية وبصفة احتياطية بأن تدفع مبلغ مائتي جنيه استرليني بالعملة الذهبية أو ما يقابلها بالعملة المصرية على أساس سعر السوق الذهبية في مصر وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون عليه مبلغ ١٠٩٨ جنهيا و ٣٢٨ مليا وفوائده القانونية . وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قررت الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بطريق التقص ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الظعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٠ وبها صممت النيابة على مذكرة التي طلبت فيها نقض الحكم ، فقررت دائرة الفحص في نفس الجلسة إحالة الظعن على هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفي هذه الجلسة حضر الأستاذ موريس سعاد المحامي عن الأستاذ أحمد عبد الهادي المحامي والوكيل عن الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية (سابقا الشركة العامة للملاحة البحرية) وقرر بأن شركة بواخر البوستان الخديوية اندمجت في الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٩ سنة ١٩٦١ . وأصررت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك بأنه بقضائه بمسئولية الطاعنة مسئولية كاملة عن فقد الصندوقين إستنادا إلى أن فقد محتوياتهما وإبدالها بمواد غريبة كانت نتيجة مرققة وقعت أثناء الرحلة البحرية ، قد أهدر حكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الخاصة بمسئوليات الشحن التي حددت مسئولية الناقل البحري في أى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبيضائع أو ما يتعلق بها بما لا يزيد على مائة جنيه إنجليزى عن كل طرد أو وحدة مادام الشاحن لم يبين جنس البضاعة وقيمتها في سند الشحن .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كانت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الدولية المبرمة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ في شأن توحيد القواعد المتعلقة بمسئوليات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوما بقانون في ٣١ من يناير سنة ١٩٤١ قد نصت على أنه لا يلزم الناقل أو السفينة في أى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف

اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه إستليني عن كل طرد أو وحدة أو على ما يعادل هذه القيمة بتقد عملة أخرى ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ودون هذا البيان في سند الشحن ، وكانت عبارة "في أى حال من الأحوال" الواردة بهذا النص عامة ومطلقة لا تترك مجالاً لأى استثناء، فهى بذلك تشمل كل صور المسئولية أيا كان نوع الخطأ الذى ارتكبه الناقل أو أحد تابعيه حتى ولو كان من قبيل الخطأ الجسيم ، ولا يستثنى من هذا النطاق سوى الغش الذى يقع من الناقل شخصياً ، إذ أن هذه الصورة وحدها هى التى يفترض أن الشارع قد استبعدا من هذا المجال ، فوفقد الناقل حقه في تحديد المسئولية ويخضع لأحكام القواعد العامة فى المسئولية ؛ لما كان ذلك ، وكان الشاحن على ما يبين من الأوراق لم يبين قيمتها في سند الشحن ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن فقد محتويات الصندوقين وإبداهما بمواد غريبة كان نتيجة فعل غير مشروع وهو حصول سرقة أثناء الرحلة البحرية ولم ينسب الغش أو السرقة إلى الشركة الناقلة شخصياً وإنما نسبته إلى عمالها وقضى بالرضم من ذلك على الطاعة بالتعويض كاملاً من غير تقييد بالتحديد القانونى للمسئولية الوارد في تلك المادة فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد نواز جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : أحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحليم السركي ، ومحمد عبد اللطيف مرسي المستشارين .

(١١٠)

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) نقض . إعلان تقرير الطعن .

مقصود الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو الإعلام
باسمائهم وموطن كل منهم إعلاما كافيا وكل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغرض
الذي يقصده القانون .

(ب) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . وعاء الضريبة .

وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية متى كان
الريط لم يصبح نهائيا ولو كان محصل طعن من الممول وحده لا محل للتعدي بقاعدة أن
الطاعن لا يضارب طعمه .

١ — قصد الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو
إعلام ذوي الشأن إعلاما كافيا بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن
كل منهم وإن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغرض الذي يقصده القانون .
فإذا كان الثابت من إعلان الطعن أنه تم بناء على طلب وزير المالية بصفته
الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب بينما كانت هذه المصلحة في تاريخ الإعلان تابعة
لوزارة الخزانة فإن إعلان تقرير الطعن بالوصف المشار إليه يكفي للدلالة على
أن مصلحة الضرائب هي الطاعنة (*) .

٢ — متى كانت المشرع بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قد وضع
قاعدة تقدير وعاء الضريبة باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن

(*) راجع قاطعة ٧١ للعدد الثاني لسنة ١٢ .

» » » » ٧٨ » » » ١٢ .

السنوات التالية فإنه يتعين إعمال هذه القاعدة من وقت مريانه على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا . والمقصود بالربط النهائي هو الربط الذي لم يعد قابلا للطعن أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك بأن الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها وسواء أكان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه ، ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الذي طعن في قرار تحديد الأرباح إذ يكفي لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين^(٥) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — حسبما هو يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن مأمورية ضرائب دمنهور قدرت أرباح المطعون عليه فى السنوات من سنة ١٩٤٦ — سنة ١٩٥٠ بالمبالغ الآتية : ٧٤٢ ج و ٨٠٨ ج و ٧٣٢ ج و ٥٠٢ ج و ٤٢٠ ج على التوالى فطعن على هذا التقرير أمام لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتعديل صافى أرباح الممول فى السنوات المذكورة إلى : ٦٩٧ ج و ٦٠٦ ج و ٥٢٦ ج و ٢٦١ ج فطعن الممول على هذا القرار أمام محكمة دمنهور الابتدائية بالدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ تجارى وطلب تعديله واعتبار أرباحه عن سنى النزاع هى ٥٥٢ ج و ٤٧٦ ج و ٤٠٦ ج و ٢٨٧ ج و ٤٩ ج بالتوالى وبجلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت له المحكمة بطلباته فاستأقت المصلحة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٨١ سنة ١١ ق وطلبت تعديل الحكم المستأنف واعتبار أرباح الممول فى سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٦٩٧ ج وفى سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٦٠٦ ج واعتبار أرباح هذه السنة الأخيرة أساسا لربط الضريبة عن السنوات من سنة ١٩٤٨

(٥) قس المبدأ المقرر فى الطعن ٥١٨ سنة ٢٦ ق بجلسة ٢١/١٠/١٩٦١ .

إلى سنة ١٩٥٠ عملا بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وفي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ للسبب الوارد في تقرير الطعن. وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث صممت الطاعة على طلب نقض الحكم وتمسك المطعون عليه بما جاء في مذكرته من طلب الحكم أصليا بطلان ورقة إعلان الطعن المعلنة إليه لتوجيهها من غير ذى صفة واحتياطيا رفض الطعن وصممت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها من طلب نقض الحكم .

وحيث إن مبنى ما دفع به المطعون عليه من بطلان إعلان تقرير الطعن هو أنه قد أعلن إليه في ١١ يونيو سنة ١٩٦٠ بناء على طلب وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب مع أن هذه المصلحة أصبحت تابعة لوزارة الخزانة طبقا للقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ والمنشور في الجريدة الرسمية في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨ وبذا يكون الإعلان قد وقع باطلا لتوجيهه من غير ذى صفة طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ والمادة ١٠/٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن مصلحة الضرائب هي المختصة في جميع أدوار الدعوى وأنه ولو أن إعلان الطعن قد تم بناء على طلب وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب مع أن هذه المصلحة كانت في تاريخ الإعلان تابعة لوزارة الخزانة طبقا للقرار الجمهوري سالف الذكر إلا أن في إعلان التقرير بالوصف المشار إليه ما يكفي للدلالة على أن مصلحة الضرائب هي الطاعة وإذا كان المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بالليانات السامة المتعلقة بأسماء المصنوع وموطن كل منهم وأن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغرض الذى يقصده القانون فإن هذا الدفع يكون متعين الرفض .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ رفض اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٠

نأسيسا على أن المطعون عليه هو الذى طعن وحده فى قرار اللجنة فلا يجوز أن يضار بطعنه يكون قد خالف القانون ذلك أن أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر تقضى باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ طالما أن ربط الضريبة عن هذه السنوات لم يصبح نهائيا فلا اعتداد فى هذا الخصوص بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه .

وحيث إن هذا النعى فى محله وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه مادام المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قاعدة تقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الإتياع من وقت سريان هذا المرسوم بقانون الذى نظمها ويتعين على مصلحة الضرائب إعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا والمقصود بالربط النهائى هو الذى لم يعد قابلا للطعن أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك بلان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها وسواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه ، ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده - دون مصلحة الضرائب - هو الذى طعن فى قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفى لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين ولا محل فى هذا الصدد لأعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه لما سبق بيانه ، ولا وجه لما يثيره المطعون عليه من أن المصلحة لم تتسك بتطبيق أحكام المرسوم بقانون المشار إليه أمام محكمة أول درجة ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فتعين لذلك نقضه .

وحيث إن موضوع الاستئناف رقم ٨١ سنة ١١ اق تجارى استئناف الاسكندرية صالح للحكم فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم بإنهاء الخصومة بالنسبة لأرباح السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى آخر مارس سنة ١٩٥٠ باعتبارها مماثلة حكما لأرباح سنة ١٩٤٧ مع إلزام المطعون عليه بربع المصروفات من درجتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية مع المقاصة فى أتعاب المحاماة منهما .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خاله ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد الحليف مرمي المستشارين .

(١١١)

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) موظفون . أعمال إضافية . المكافأة عنها .

جواز تكليف الموظف بتأدية أعمال إضافية دون أن يكون له حق المطالبة بمكافأته
من هذه الأعمال . الحق في المكافأة جوازى للدولة .

(ب) نقض "أسباب واقعية" . "إثبات" . "مانع أدبي من الحصول على
الكتابة" .

قيام المانع الأدبي من الحصول على الدليل الكتابي من المسائل الواقعية . وجوب
النسك به أمام محكمة الموضوع .

١ — يجوز تكليف الموظف — سواء في ظل التشريعات السابقة على القانون
رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ أو في ظل هذا القانون — بتأدية أعمال إضافية ولو استلزم
تأديتها أن يعمل في غير أوقات العمل الرسمية متى اقتضت المصلحة العامة ذلك
دون أن يكون للموظف الحق في مطالبة الدولة بأية مكافأة من هذه الأعمال وإن
كان الشارع قد أجاز للدولة أن تمنح هذه المكافأة إن رأت وجها لها إلا أن
هذا الحق جوازى لها متروك لمشيئتها فلها أن تستعمله أولا تستعمله وإذن فتى
كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا الفطروبنى قضاءه على أن من حق الحكومة
أن تنتفع بالموظف الذى يعمل لديها في أى مجال ترى فيه مواهبه صالحة للاستفادة
منه في مجال المصلحة العامة وأن تكليفه ببحوث تتصل بالدراسة التى اختص بها
والتي أهله للوظيفة التى يشغلها لا يخلو المطالبة بمقابل ما أعده من هذه البحوث ،
فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — التحدى بقيام المساع الأدي لتبرير عدم الحصول على الدليل الكتابي في الأحوال التي يوجب القانون لإثبات العقد من المسائل الواقعية التي يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائمه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تفحص في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٣٩ سنة ١٩٥٣ كلى مصر ضد المطعون عليه يطالبه فيها بتعويض قدره خمسة آلاف جنيه وقال في بيان هذه الدعوى إنه في فبراير سنة ١٩٤٧ كان يشغل منصب مدير إدارة الكتب بالنيابة واستدعاه رئيس الوزراء وقتئذ وكلفه بإعداد بحث عن قضية السودان لمناسبة اعتراجه عرض هذه القضية على مجلس الأمن وإنه أى الطاعن استجاب لهذا التكليف وأعد هذا البحث في مذكرة قدمها إلى رئيس الوزراء واتفق معه على أن يبسط هذا البحث في كتاب يصدره فيما بعد وفعلاً أصدر هذا الكتاب بعنوان "السودان المصرى" وتم طبعه في المطبعة الأميرية على نفقة الحكومة ووزعت نسخ منه بواسطة وزارة الخارجية في أوروبا وأمريكا وإنه كان يطمع بعد ذلك أن تكافئه الحكومة على ما بذله من جهد في هذا البحث سواء كانت المكافأة أدبية بتعيينه بصفة نهائية في المنصب الذى كان يشغله بطريق النيابة أو مادية عن طريق تعويضه عما تكبدته من نفقات لإعداد ذلك البحث ولما لم يتم له شئ من هذا أقام الدعوى مطالباً بالمبلغ سالف الذكر باعتبار أنه تعويض مقابل النفقات التى أفقها في أسفاره إلى الخارج وما زوده به مكتبته من مراجع ساهمت في إعداد البحث الذى كلف به وبتاريخ ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٤ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١/١١٤٨ قى القاهرة

وبتاريخ ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة خص الطعون بجلسة ٤ مايو سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكراتها التي كانت قد قدمت، وطلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص في تلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات حدد لنظره جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق.

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في بطلان الإجراءات لعدم تلاوة محكمة الاستئناف تقرير التلخيص في الجلسة وقد تنازل الطاعن أمام هذه المحكمة عن هذا السبب بعد أن ردت عليه النيابة بأنه عار عن الدليل لعدم تقديم الطاعن ما يدل على أن الجلسات التي قدم صورة من محاضرها هي كل الجلسات التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة الاستئناف.

وحيث إن الطاعن يعنى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين (الوجه الأول) أن الحكم أخطأ إذ اشترط لقيام العقد أن يكون صريحاً في حين أنه يتم بين طرفيه متى صدر منهما ما يدل على رضائهما من قول أو كتابة أو إشارة ويجوز أن يكون التعبير عن الإرادة ضمناً وفضلاً عن ذلك فإنه من القواعد القانونية المقررة أنه إذا وجد المانع الأدبى بين طرفى العقد فلا تشترط الكتابة لانعقاده ولقد كانت العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه وهورئيس الحكومة مانعاً أدبياً يترتب عليه قيام العقد دون كتابة وقبول الطاعن أنه تمسك في صحيفة استئنائه بقيام هذا المانع (الوجه الثانى) أن الحكم أخطأ في القانون حين قال إن العلاقة التعاقدية القائمة بين الطرفين وأساسها عقد الاستخدام مفادها تكريس كل وقت الطاعن لشئون الوظيفة التي عين فيها وما يتصل بها من أعمال ووجه الخطأ في ذلك إن القانون لا يتطلب من الموظف إلا أداء عمل معين في وقت معين هو وقت العمل الرسمى أما ما يكلف الموظف بأدائه من أعمال إضافية في غير أوقات العمل الرسمية فإنه يستحق مكافأة عنه وقد أقر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفى الدولة هذا الحق حين نص في المادة ٤٥ منه بأنه يجوز للوزير المختص أن يمنح

الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء . ولقد كان تأليف الكتاب الذي كلفه رئيس الوزراء بإعداده عملا خارجا عن الوظيفة التي كان يشغلها ولا ملاقة له بها وقد قام به في غير أوقات العمل الرسمية .

وحيث إن هذا السبب في وجهه الأول مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يشترط لانقضاء العقد أن يكون التعبير عن إرادتي المتعاقدين صريحا بل أنه إذ قال "ولم يستطع المدعى أن يزعم أن عقدا أو اتفاقا تم بينه وبين رئيس الوزراء بخصوص إصدار هذا البحث وأنه بمقابل وزاد على ذلك أنه ما كان في مقدوره ولا كانت الظروف وقتئذ تسمح بأن يطلب من رئيس الوزراء مقابلا لبعثه بل كل ما اشترطه عليه أن يكون مستقلا في إعداد هذا البحث" وإذ قال الحكم بعد ذلك وحيث إنه من المعلوم أن مصدر الإلتزام إما القانون وإما العقد وقد رأينا أن عقدا لم يتعد بين المدعى وبين رئيس الحكومة ولذلك يطلب المدعى تمويضا أساسه ما تكلفه في إعداد البحث من نفقات .

إذ قال الحكم هذا وذاك فإنه يكون قد تقي قيام تعاقدا أصلا بين الطاعن وبين رئيس الوزراء بشأن إعداد البحث بمقابل . أما ما يقوله الطاعن من أنه إذا وجد المانع الأدبي بين طرفي العقد فلا تشترط الكتابة لانقضائه فإن هذا القول ينطوي على خلط بين انعقاد العقد وطريقة إثباته ، فالعقد ينعقد بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن إرادتين متطابقتين وقد يكون هذا التعبير صريحا أو ضميا أما الكتابة فقد تكون لازمة في بعض الأحوال لإثبات العقد لا لانقضائه والتحدى بقيام المانع الأدبي يكون لتبرير عدم الحصول على الدليل الكتابي في الأحوال التي يوجبها القانون لإثبات العقد ويجب التمسك بقيام هذا المانع أمام محكمة الموضوع لأنه من المسائل الواقعية ولا يجوز إنثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه - ولما مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام هذا المانع وكانت العبارات الواردة في صحيفة الاستئناف المقدمة صورتها لهذه المحكمة والتي يستدل بها الطاعن على تمسكه بقيام المانع الأدبي ونصها "وهذا الذي تقوله المحكمة لا يمنع من وجود عقد ضمني أو عقد غير مكتوب خصوصا وإن ظروف القضية الوطنية ومركز صاحب التكليف - رئيس الحكومة - ومركز المسانف الأدبي لم تكن

تسمح لهذا الأخير بالاشتراط مقدما لأنه ليس من أرباب المهن التجارية أو المقاولات. هذه العبارات لا تفيد تمسك الطاعن بقيام المانع الأدبي الذي يحول دون حصوله على الدليل الكتابي اللازم لإثبات العقد وإنما كل ما تفيد هو تبرير عدم اشتراطه على رئيس الحكومة أبراً نظير البحث الذي يدعى أنه كلف به — لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن التمسك لأول مرة أمام هذه المحكمة بقيام ذلك المانع — على أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية الطاعن في المطالبة بأى أجر على البحث الذى أعده عن المسألة السودانية حتى يفرض ثبوت تكليفه من رئيس الوزراء بإعداد هذا البحث فإنه يكون غير مجد بعد ذلك الطعن على الحكم لعدم إجازته لإثبات هذا التكليف بغير الكتابة .

وحيث إن الوجه الثانى مردود بأن قرار مجلس الوزارة الصادر فى ١٨ من يولييه سنة ١٩٣٦ ينص على أن الموظف مطالب بأن يضع فى الحدود المقولة وقته وخبرته فيما يتعلق بهام وظيفته تحت تصرف الحكومة ولا عمل للكفاة عن الأعمال الإضافية وإن اقتضت تأديتها الاشتغال فى غير أوقات العمل الرسمية. وفى الأحوال، القليلة التى ترى وزارة المالية أن هناك ظروفًا قوية تبرر صرف مكافأة يجب على الوزارات المختصة قبل أن ترتبط بأى ارتباط مالى أن تطلب الترخيص من وزارة المالية ولم يغير القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة شيئاً من هذه القواعد بل إنه قد أكدها إذ نص فى المادة ٧٣ على أن "على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته ويجوز تكليف الموظفين بالعمل فى غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك" ونص فى المادة ٤٥ بعد تعديلها بالقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ على أنه يجوز أن "يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال التى يطلب إليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية . ويحدد مجلس الوزراء قواعد منع هذه المكافآت" ومؤدى هذا كله أنه سواء فى ظل التشريعات السابقة على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو فى ظل هذا القانون يجوز تكليف الموظف بتأدية أعمال إضافية ولو استلزمت تأديتها أن يعمل فى غير أوقات العمل الرسمية متى اقتضت المصلحة العامة ذلك دون أن يكون للموظف الحق فى مطالبة الدولة بأية مكافأة عن هذه الأعمال

وقد أجاز القانون للدولة أن تمنح هذه المكافأة إذا رأت وجها لها وهذا حق جوازى للدولة متروك لمشيئتها فلها أن تستعمله أولا تستعمله — لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه لأسبابه قد التزم هذا النظر وقال فى أسبابه إنه لو صح أن رئيس الحكومة قد كلف الطاعن بأعداد بحث عن المسألة السودانية فقد كلفه على اعتباره أنه مختص فى التاريخ وموظف لدى الحكومة المصرية ومن حقها أن تنفع به فى أى مجال ترى فيه مواجهه صالحة للاستفادة منها فى مجال المصلحة العامة — ولا يرد على ذلك بأنه ليس من شأن الوظيفة التى كان يشغلها المدعى أعداد مثل هذا البحث لأن المقام كان مقام مسألة وطنية يساهم فيها الجميع بمجهودهم فكيف الأمر بموظف متخصص فى التاريخ ويتقاضى مرتباً من الحكومة المصرية فمن حقها عليه أن تكلفه بما ترى تكليفه به من بحوث فى الدراسة التى اختص بها وليس له أن يطالبها بمقابل ما أعددته لأن العلاقة القائمة بينهما مفادها تكريس كل وقت له لشئون الوظيفة التى عين فيها وما يتصل بها من أعمال ولا شك أن تخصصه فى التاريخ هو الذى أهله لأن يكون مديراً لدار الكتب بالنيابة فمن حق الدولة عليه أن تكلفه بما شامت من بحوث فى الفن الذى تخصص له وذلك كله فى حدود المصلحة العامة، إذ قال الحكم ذلك فإنه لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن الطاعن ينمى فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه قصوره فى التسيب ذلك أن أسبابه كلها مضطربة متخاذلة وبعضها يشبه الأسباب فى ظاهر الأمر ولا مقنع فيه فقد تناقض الحكم إذ قال فى موضع " أن نفقات الطاعن على رحلاته فى الخارج وعلى بحوثه ومكتبته كانت سابقة كلها على تكليفه بأعداد البحث فى المسألة السودانية " ثم قال فى موضع آخر " إنه فى الزمن المذكور لم يتكلف المدعى شيئاً من المصاريف لأعداد البحث بل استفاد بالمؤلفات التى اقتناها من قبل " . ومؤدى ذلك أن الحكم بعد أن أنكر على الطاعن حقه فى طلب نفقات رحلاته فى الخارج وما تكبدته فى سبيل بحوثه وتزويد مكتبته وذلك باعتبار أن هذه النفقات كانت سابقة على التكليف ولا أثر لها فيه إذا به يعود فيعترف بأثر تلك النفقات فى إعداد البحث ودلال الطاعن على الاضطراب الذى يدعيه فى أسباب الحكم بأن هذا الحكم أنكر أولاً التكليف ثم عاد واعترف به فى قوله " إنه إن صح أن رئيس الحكومة قد كلفه بأعداد بحث عن المسألة

السودانية فقد كلفه على اعتبار أنه متخصص في التاريخ وموظف لدى الحكومة المصرية“ وأراد الحكم أن يوضح ما غمض في هذا التقرير فقال ”ولا يرد على ذلك بأنه ليس من شأن الوظيفة التي يشغلها المدعى (الطاعن) إعداد مثل هذا البحث لأن المقام كان مقام مسألة وطنية يساهم فيها الجميع بجهودهم أفراد أو جماعات موظفين وغير موظفين فكيف الأمر بموظف متخصص في التاريخ ويتقاضى مرتبا من الحكومة المصرية — وإن كثيرين غيره نحووا نحوه في المساهمة في إعداد بحث عن المسألة السودانية ولم يطلب أحد منهم أجرا لأن المقام مقام مسألة وطنية المساهمة فيها فريضة على الجميع“ ولم يأت الحكم في هذه العبارات بما فيه منقح ذلك أن الوظيفة لا تتعارض مع أداء الأجر والحقوق للموظفين كما أن مساهمة الجميع في المسألة الوطنية شئ والمساهمة العملية الدقيقة شئ آخر ومعنى قول الحكم أن كثيرين غير الطاعن نحووا نحوه في المساهمة — أنهم تبرعوا مثله في حين أنه لم يعترف بهذا التبرع ولم يقيم عليه دليل وقد جعله الحكم إجباريا باسم الوطنية وهذه الوطنية كلام عام مبهم يصح لكل حكم ولا يصلح أساسا قانونيا في الدعوى .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الحكم قد أقام قضاءه على عدم أحقية الطاعن في المطالبة بأجر في أية صورة من صوره — على البحث الذي أحده عن المسألة السودانية حتى ولو فرض أنه كلف بإعداد هذا البحث وأنه اقتضى من الطاعن العمل في غير أوقاته الرسمية وأن هذا التكليف كان في حدود المصلحة العامة وأن النفقات التي يطالب الطاعن بتعويض عنها باعتبار أنه تكبدها في سبيل إعداد هذا البحث كانت جميعها سابقة على تكليفه بإعداد هذا البحث — وهذه الواقعة الأخيرة لا ينازع الطاعن في صحتها — لما كان ذلك وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه يكفي لحمله فإنه لا يجدى الطاعن بعد ذلك الطعن في الحكم بوجود قصور في أسبابه الأخرى التي تعتبر نافلة ويستقيم الحكم بدونها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحيد السكري المستشارين .

(١١٢)

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٦ القضائية :

ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ . وعاء الضريبة . ” بلان التقدير “ .

لجنة التقدير هي الهيئة المختصة بتقدير الأرباح . لها تحقيق إقرارات الممول وملاحظات مأمورية الضرائب يختلف الوسائل . قرارها بإعادة ملف الموضوع للمورية لتصحيح بعض الأخطاء . أو استجلاء بعض عناصر الأرباح . لا بطلان .

بلحان التقدير هي الهيئة المختصة أصلاً بتقدير أرباح الشركات غير المساهمة والأفراد تستقيم من واقع إقرارات الممول ودفاتره ومستنداته وملاحظات مصلحة الضرائب عليها أو من واقع تقديرات المصلحة المبتدأة في حالة عدم تقديم الإقرارات غير مقيدة بشيء منها وتولى تحقيقها بختلف الوسائل المتعارف عليها ومنها مناقشة الخصوم واستجوابهم وسماع أقوالهم وأوجه دفاعهم ودفعهم فيما هو معروض عليها من نزاع ومن ثم فإنه لا يعيب حكمها أو يبطله أن تعيد ملف الموضوع إلى مأمورية الضرائب لتصحيح ما عساه أن تكون قد وقعت فيه من أخطاء أو لاستدراك ما فاتها وجلاء ما ترى اللجنة استجلاءه من عناصر الأرباح في ضوء ما تسفر عنه هذه المناقشات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن مورت المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى
دمنهور ضد مصلحة الضرائب يطلب الحكم ببطلان قرار لجنة تقدير الضرائب
بالأسكندرية الصادر بتاريخ ١٥/٨/١٩٤٨ واعتباره كأن لم يكن مع إلزام
المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه أن مأمورية
الضرائب المختصة قدرت أرباحه من ما كيتى طحين بشبراخيت وكفر مستناد
عن السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ بالمبالغ الآتية ٢٨٨ ج و ٢٨٨ ج و ٣٠٨ ج
و ٣٠٤ ج و ٣٥٤ ج و ٤٠٢ ج ولم يوافق على هذه التقديرات وعرض الأمر على
لجنة التقدير . وفي ٢١/٣/١٩٤٦ قررت اللجنة إعادة الملف إلى المأمورية
لإعادة تقدير الأرباح على ضوء البيانات التي أدلى بها أمامها وأعدت المأمورية
تقديرها بالمبالغ الآتية ٤٠٢ ج و ٣٩٣ ج و ٣٧٧ ج و ٧٥٧ ج و ٥٨١ ج و ٤٤٨ ج
كما قدرت أرباحه من سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٤٤٣ ج وإذ دفع ببطلان قرار اللجنة
الصادر في ٢١/٣/١٩٤٦ بإعادة الملف إلى المأمورية لإعادة تقدير الأرباح و بطلان
التقدير الثانى الذى بنى على هذه الإعادة ورفضت اللجنة الدفع وأصدرت قرارها
المطعون فيه بتقدير أرباحه فى السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ بالمبالغ ٣٨٠ ج
و ٣٧٠ ج و ٣١٥ ج و ٦٧٠ ج و ٥٤٥ ج و ٣١٠ ج و ٣١٠ ج فقد انتهى إلى طلب
الحكم بطلانه . وبتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة حضوريا
بقبول الطعن شكلا وقبول الدفع وببطلان قرار اللجنة المطعون فيه بالنسبة لأرباح
المدعى عن السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ وتعديله بالنسبة لأرباح المدعى عن
سنة ١٩٤٥ إلى اعتبارها ٢٥٠ ج وألزم المدعى عليها بالمصاريف وأمرت
بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى
محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه وتأييد قرار اللجنة بالنسبة لجميع سنى
التزاع مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين
وقيد استئنافها برقم ١٠٦ سنة ٥ ق . وبتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٠ حكمت المحكمة
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بتدبير خير من خبراء
الضرائب بمكتب الخبراء التابع لوزارة العدل لأداء المأمورية الواردة بأسباب
الحكم وبأشر الخبير مأموريته وقدم تقريره انتهى فيه إلى تقدير الأرباح
بالمبالغ ٣٨٧ ج و ٣٨٢ ج و ٩٥٠ م و ٣١٩ ج و ٥٠٠ م و ٧١٧ ج و ٣٥٠ م

و ٥٢١ ج و ٧٩٠ ج و ٣٢٣ ج و ١٠٠ ج و ٣٢٣ ج و ١٠٠ ج و ١٠٠ ج و ١٩٥٣/٥/٧ بتاريخ
حكمت المحكمة حضوريا وفي موضوع الاستئناف (أولا) بإعادة أوراق
الدعوى إلى محكمة دمنهور الابتدائية لتقدير أرباح المستأنف عليه من استغلال
المساكنيتين موضوع هذا النزاع في السنوات من ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٤ وإلزام
المستأنفة بالمصروفات الخاصة بذلك (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة
لتقدير الأرباح عن سنة ١٩٤٥ وبتأييد قرار لجنة التقدير الصادر في ١٥ أغسطس
سنة ١٩٤٨ بتحديد أرباح المستأنف عليه في السنة المذكورة بمبلغ ثلاثمائة جنيه
وعشرة وإلزام المستأنف عليه بالمصروفات الخاصة بذلك من الدرجتين (ثالثا)
بالمقاصة في أعقاب المحاماة— وقد طعنت مصلحة الضرائب على هذين الحكمين
بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون
فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعة على طلب
تقضيهما ولم يحضر المطعون عليهم ولم يقدموا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة
أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن محكمة الاستئناف قضت ببطلان قرار
لجنة التقدير الصادر في ١٥/٨/١٩٤٨ إستنادا إلى أن اللجنة هي وحدها صاحبة
الحق في تقدير الأرباح وأنها إذ أعادت الملف إلى المأمورية بقرارها الصادر
في ٢١/٣/١٩٤٦ تكون قد تخلت عن ولايتها وعهدت بها إلى أحد طرفي النزاع،
وهذا من المحكمة خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن لجان التقدير هي جهة الاختصاص
الأولى في تحديد وماء الضريبة وتقدير الأرباح ولها كامل السلطة في إجراء هذا
التقدير غير مقيدة بتقديرات مأمورية الضرائب ولا بإقرارات المحول كما أن لها
في سبيل الوصول إلى حقيقة الأمر أن تستمع إلى أقوال الشهود وأن تندب الخبراء
وتجربى المعاينات وتستأنس بملاحظات المحول والمأمورية ولا يبطل قرارها أن تعيد
الأوراق إلى المأمورية لاستجلاء ما ترى إستجلاء من بيانات أو لإبداء ملاحظاتها
على أقوال المحول ومحاولة الاتفاق معه — يضاف إلى ذلك أن المحكمة تصدت
لموضوع الأرباح في حكمها الأول ثم أحالته إلى محكمة أول درجة في حكمها الثاني
بينما وقفت محكمة أول درجة بقضائها عند حد القول ببطلان قرار اللجنة دون
أن تعرض لموضوع الأرباح وكان واجبا إذن أن يحال الموضوع إلى اللجنة .

وحيث إن هذا النقيض في عمله ذلك أن بلان التقدير هي الهيئة المختصة أصلاً بتقدير أرباح الشركات غير المساهمة والأفراد تستقيم من واقع إقرارات الممول ودفاتره ومستنداته وملاحظات مصلحة الضرائب عليها أو من واقع تقديرات المصلحة المبتدأة في حالة عدم تقديم الإقرارات، غير مقيدة بشيء منها، وتتولى تحقيقها بمختلف الوسائل المتعارف عليها ومنها مناقشة الخصوم واستجوابهم وسماع أقوالهم وأوجه دفاعهم ودفعهم فيما هو معروض عليها من نزاع، ومن ثم، فإنه لا يعيب عملها أن تميد ملف الموضوع إلى المأمورية لتصحيح ما عساها أن تكون قد وقعت فيه من أخطاء أو لاستدراك ما فاتها وجلاء ما ترى اللجنة إستجلاء من عناصر الأرباح في ضوء ما تسفر عنه هذه المناقشات، وأذ يبين من الأوراق أن مورث المطعون عليهم حضر أمام اللجنة في جلسة ١٩٤٦/٣/٢١ واعترض بأن ما كينة شبراخيت ليست ملكه وحده بل يشاركه فيها أخوه وأن المأمورية قدرت عدد الكيلات التي تملكها كل من المالكيتين بأقل مما جاء في إقراراته بينما زادت في أجور الطحن وأن لديه مستندات عن كثير من المصروفات التي أغفلت المأمورية احتسابها فأصدرت اللجنة قرارها بإعادة الملف للمأمورية ليستنى لها إعادة التقدير على ضوء ما ذكر، وهو إجراء تملكه ولا يمدو أن يكون بمثابة استطلاع رأى المأمورية فيما اعترض به الممول أمامها — إذ كان ذلك فإن قرار اللجنة الصادر في ١٩٤٨/٨/١٥ بتقدير أرباح مورث المطعون عليهم — وهو القرار المطعون فيه — لا يكون مشوباً بالبطلان وبالتالي فإن محكمة الاستئناف وقد قضت ببطلانه تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه إذ إقتصرت طلبات مورث المطعون عليهم أمام محكمة أول درجة على طلب الحكم ببطلان قرار اللجنة الصادر في ١٩٤٨/٨/١٥ دون أن يطلب الغاء أو تعديله فيما انطوى عليه من تقديرات الأرباح، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة: فرج يوسف، وأحمد زكي محمد،
وأحمد أحمد الشامي، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١١٣)

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢٧ القضائية :

ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . وعاء الضريبة .
"التقدير الحكيم" .

ويجب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية حتى
سنة ١٩٥١ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ولو كانت الحسابات منتظمة في
تلك السنوات قاعدة عامة لا يستثنى منها إلا المولين الذين يسكون حسابات منتظمة وذلك عن السنوات
من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٤ .

استأن الشارع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة
لربط الضريبة هي وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير
الأرباح عن السنوات التالية وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة
بطريق التقدير . وقد استهدف بذلك تصفية قضايا المولين المتراكمة قبل صدوره
مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزانة وفقا لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية
للقانون ، ومن ثم فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية
الممول أو من ناحية مصلحة الضرائب . وهذه القاعدة التي وضعها المشرع تسمى
بإطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ لنهاية
سنة ١٩٥١ وكان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ حتى
ولو كانت حساباته في تلك السنوات منتظمة . ولا يستثنى من قاعدة التقدير
الحكيم إلا المولين الذين يسكون حسابات منتظمة في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى
سنة ١٩٥٤ وذلك طبقا للقانون ٢٠٦ سنة ١٩٥٥ (*) .

(*) قس المبدأ تقرر في الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٧ ق بجله ٢٩/١١/١٩٦١ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مأمورية ضرائب ميتا البصل قدرت أرباح المطعون عليه من تجارة الخشب ومن التجارة التى يملكها فى سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٤٣٤ جنبها كما قدرت رأس ماله الحقيقى المستثمر بمبلغ ٣٦٨٠٤ جنبها و ١٠٥ مليا وبتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ أخطرت المأمورية بأنها اتخذت التقديرات سالفه الذكر أساسا لربط الضريبة عليه عن السنوات من ١٩٤٨ لغاية ١٩٥١ لأعمال الأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . واعترض الممول على ذلك وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن . وفى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع (أولا) ببطالان التنبهين الحاصلين بالنموذج ٤ ضرائب بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٥٣ والخاصين بستى ١٩٥٠، ١٩٥١ (ثانيا) على المأمورية فحص حسابات الطاعن — الممول — عن كل سنة من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ ثم السير فى إجراءات الربط . وأسست قرارها على أن الممول يدخل ضمن عداد الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير عن سنة ١٩٤٧ لأن المأمورية رفضت الأخذ بدفائره وقد أبدتها فى ذلك لجنة الطعن بقرارها الصادر فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ . وأن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تشترط أن تكون المنشأة خاضعة لربط الضريبة بطريق التقدير فى كل سنة من السنوات المقيسة تمثيا مع قاعدة ستوية الضريبة ومبدأ استقلال السنوات الضريبية مما يقتضى فحص حسابات المنشأة للتأكد من أنها تخضع لربط الضريبة بطريق التقدير فى كل سنة من سنى النزاع . وأن المأمورية إذ لم تقيم هذا الاجراء فإن إصدارها التنبهين يكون باطلا . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا القرار أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ١٧٨٦ سنة ١٩٥٣ طالبة إلغاءه والحكم بصحة التنبهين وربط الضريبة عن السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ على الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك تطبيقا للرسوم بقانون

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . وبتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه وأقامت قضاءها على الأخذ بوجهة نظر لجنة التقدير وأضافت إلى ذلك أنه كان يتعين على المأمورية فحص حسابات المول في سنى النزاع حتى إذا ما تبينت أنها منتظمة عولت عليها أما إذا لم تجددها كذلك بلحات إلى الربط قياساً على الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ ولذا كانت المأمورية لم تفحص حسابات المول ودفاته فإن تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ يكون سابقاً لأوانه . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٥٤٣ سنة ١٠ ق طالبة لإلغاء والقضاء لها بطلباتها التي أبدتها أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف تأميساً على أسباب قرار اللجنة والحكم المستأنف وصل أن هذه الأسباب تؤيدها أحكام القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ وما تضمنته مذكرته الايضاحية وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض طالبة قضاؤه والقضاء (أصلياً) بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن والحكم بصحة التليمين وربط الضريبة وتقدير رأس المال في سنى النزاع على أساس المبالغ المقدرة عن سنة ١٩٤٧ (وإحتياطياً) إعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف . ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسته ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وقررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسته ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها تمسك وكيل الطاعنة بطلباته ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم دفقاً وصممت النيابة العامة على طلب قضاى الحكم .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعنة أقامت طعنها على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه وتأويله لأنه أقام قضاءه بطلان ربط الضريبة عن السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ على ما ذهب إليه من أنه يشترط لمريان أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ خضوع المول في سنة القياس وهى سنة ١٩٤٧ وكذا في السنوات المقيسة لربط الضريبة بطريق التقدير وأنه كان يتعين على المأمورية أن تفحص حسابات المطعون عليه في سنوات النزاع للتأكد مما إذا كانت هذه الحسابات منتظمة أم لا لإمكان

إعمال أحكام هذا المرسوم بقانون . وأن المأمورية إذ لم تتبع ذلك وربطت الضريبة في تلك السنوات دون خص حسابات الممول ودفاته فإن الربط يكون سابقا لأوانه وتكون التنبيهات المترتبة عليه باطلة . ووجه الخطأ في ذلك أن ما قرره المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وما تضمنته المذكورة التفسيرية يدل على أن الشارع قصد إلى سريان أحكام هذا المرسوم بقانون على كل ممول خاضع لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة القياس وحدها حتى ولو أمسك حسابات منتظمة في السنوات المقيسة . أما ما استدل به الحكم المطعون فيه من أن الشارع استثنى بالقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ المولين الذين يسكون حسابات منتظمة من التقدير الحكمي المقرر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ غير صحيح لأن الاستثناء الوارد بالقانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ بحسب ما جاء بالمذكورة التفسيرية للقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ قاصر على السنوات من سنة ١٩٥٢ لغاية سنة ١٩٥٤

ومن حيث إن هذا النعي في عمله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، قد استن قاعدة جديدة لربط الضريبة هي قاعدة الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . وقد استهدف الشارع باستصداره هذا القانون تصفية قضايا المولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزائنة وفقا لما أشارت إليه المذكورة الإيضاحية للقانون ولذا فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو من ناحية مصلحة الضرائب . وهذا ظاهر من مراجعة الأعمال التحضيرية للقانون والتي يفهم منها أنها تهدف لوضع قاعدة عامة تسرى باطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ وكان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ حتى ولو كانت حساباته في تلك السنوات منتظمة . وهو ما يبدو واضحا من أن نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ جاء مطلقا لا استثناء فيه . ولا يغير من ذلك أن تكون المادة الثانية من القانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ قد استثنت من قاعدة التقدير الحكمي في السنوات المقيسة المولين الذين يسكون حسابات منتظمة في أية سنة

من السنوات من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٤ ذلك أن القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ الذي جاء معدلا للقانون سالف الذكر قد مسح هذا النص واستبدل به نصا جديدا جعل فيه الاستثناء قاصرا على المولدين الذين يسكنون حسابات منتظمة في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ وقد أفضحت المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير عن أن "سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ تخضعان لحكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ويجرى الربط في شأنهما حكما متى كان الممول خاصا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة الأساس . ومن ثم فلا وجه لإعادة النظر في إنظام حسابات الممول فيهما " لما كان ذلك فإن تقديرات الطاعنة لأرباح المطعون عليه في السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ تقديرا حكيما عملا بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وما ترتب على ذلك من تنبيهات بالربط لم تكن تستلزم خص حسابات المطعون عليه في السنوات المقيسة أيا كانت الصورة التي أمسكت بها هذه الحسابات . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و انتهى إلى بطلان التنبيهين الخاصين بالنموذج ٤ ضرائب بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٥٣ والخاصين بسنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ وتكليف المأمورية بإعادة خص حسابات الممول عن كل سنة من السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية ١٩٥١ فإنه يكون غير مطابق للقانون ، ومن ثم يتعين نقضه .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها . ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبصحبة التنبيهين رقم ٤ ضرائب المؤرخين ١٠ يونيو سنة ١٩٥٣ والخاصين بسنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ وربط الضريبة عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ على أساس الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٤٣٤ جنيها .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فواد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١١٤)

الطعن رقم ٣٦٥ سنة ٢٦ القضائية :

نقض . إجراءات الطعن . " الخصوم في الطعن " . حكم " حجتيه " . " التزام
المرفق العامة " .

إسقاط الالتزام يضع حداً فاصلاً بين إدارة الملتزم والحراسة الإدارية على المرفق وبين الإدارة
الحكومية للرقق بعد إسقاط الالتزام . الحكم الصادر ضد الملتزم والحراسة لا ينسحب أثره إلى
المرفق في هذه الحالة . الطعن من الإدارة الحكومية غير منتج .

الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام والحراسة الإدارية التي كانت مفروضة
عليه لا ينسحب أثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام ، إذ أن إسقاط
الالتزام يضع حداً فاصلاً بين إدارة الملتزم والحراسة الإدارية وبين إدارة
المرفق ، ومن ثم فإن الطعن المرفوع من الإدارة الحكومية للرفق على الحكم
المذكور يكون غير منتج متعيناً رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المنـرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٥٣/٦٩ سنة ١٩٥٣ أمام
محكمة تانطا الابتدائية بقرينة معلنة في ١٧ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ضد
المطعون عليهما الثاني والثالث بصفتكما عضوي مجلس إدارة شركة سكك حديد

الدلتا وضد الأستاذ طراف على بصفته حارسا عاما على أموال الشركة بطلب
لإلزامهم متضامين بدفع مبلغ ٣٥٥٠ جنيها والمصاريف . وبتاريخ ١٩٥٣/٢/٩
أدخل في الدعوى السيد المهندس أحمد محمد رزق بصفته حارسا عاما على أموال
الشركة المذكورة طالبا الحكم عليه متضامنا مع الثلاثة المذكورين بالطلبات المشار
إليها . وقال شرحا لدعواه إنه عين موظفا بتلك الشركة بخطاب في ١٩٥١/١٢/١
وبأشر عمله بجدارة وكفاءة وظل يتعاون مع الحارس إلى أن أخطره هذا الأخير
بفصله في ١٩٥٢/١٠/١٠ بخطاب ورد به أن الفصل لسوء حالة الشركة المالية
وتخفيض مصروفاتها في حين أن هذا العذر كان غير حقيق فأقام دعواه للطالبة
بالمبلغ المذكور - من ذلك مرتبه عن المدة من ١٩٥١/١٢/١ حتى أكتوبر سنة ١٩٥٢
بما يعادل مبلغ ١٥٠ جنيها شهريا ومبلغ ٢٠٠٠ جنية تمويضا للفسخ التعسفي .
ودفع الحارس بأنه لا يعتبر ممثلا للترم وإنما يمثل الحكومة مانحة الإلتزام فلا توجد
بينه وبين موظفي الترم رابطة قانونية تتيح لهم حق توجيه المطالبة القضائية
ورفع الدعوى ضده - وبتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدفع
المقدم من الحراسة بعدم قبول الدعوى وإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات
ونفى ما جاء بمنطوق الحكم - وبعد سماع الشهود حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣١
بالإلزام المدعى عليهم بصفاتهم متضامين بأن يدفعوا للدعى (الطعون عليه الأول)
مبلغ ١٢٣٣ جنيها والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للعامة - وجاء
في أسباب هذا الحكم "لأنه تمشيا مع ما سبق أن أشارت إليه المحكمة في حكمها
الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى من أن جميع من تولوا إدارة الشركة
سواء الشركة أو الحراسة أو الإدارة الحكومية مسئولون بالتضامن عن حقوق
المدعى يتعين أن يحكم على المدعى عليهم بالمبلغ السابق الإشارة إليه بالتضامن".
وقد استأنف هذا الحكم كل من السيد المهندس أحمد محمد رزق (بصفته المدير
العام لسكك حديد الحكومة ومدير الإدارة الحكومية المؤقتة لسكك حديد الدلتا
والحارس العام الإدارى على هذه المرافق سابقا ، والسيد المهندس جمال الدين
بدوى حدى (بصفته) المدير العام لسكك حديد الجمهورية المصرية ومدير الإدارة
الحكومية لسكك حديد الدلتا حاليا وقيد استئنافهما أمام محكمة استئناف طنطا
برقم ١٦٣/٤٤ مدنى . وبمجلسة ١٩٥٥/٥/٢٠ قرر الحاضر عنهما أن المستأنف
الأول قد زالت صفته وانتقلت إلى المستأنف الثانى بصفته - واتمى هذا
٠٢ (٥) ٠٢

الأخير في مذكرته الختامية إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى بالنسبة له لرفعها على غير ذى صفة واحتياطيا لإنجازه من الدعوى بلا مصروفات . وبتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف موضوعا وتأيبا الحكم المستأنف . وقد طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فدررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالحلقة المحددة لنظره أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليهما الثاني والثالث ولم يقدم دفاعا وصحمت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن محصل سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ اعتبر الإدارة الحكومية أى " إدارة المرفق " خلفا لشركة سكك حديد الدلتا التي أسقط التزامها ومن ثم تكون مسئولة بالتضامن معها طبقا للسادة ٤٨ من مرسوم القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ -- وتلتزم بالتزامها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن مجلس الوزراء قرر بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ وضع مرفق النقل الذى تديره شركة سكك حديد الدلتا تحت الحراسة لمدة ثلاثة أشهر وتعيين المدير العام لمصلحة السكك الحديدية حارسا على هذا المرفق ليتولى إدارته لحساب الشركة وتحت مسئوليتها -- وفى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مد مدة وضع المرفق تحت الحراسة ثلاثة أشهر ثم وافق فى ٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ على مد المدة ستة شهور أخرى (تتم فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٣) -- وفى ٣ يونيو سنة ١٩٥٣ قرر المجلس إسقاط التزام الشركة الممنوح لها ومصادرة التأمين المدفوع منها . وبتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على اعتبار الحراسة مقببة وأن تقوم مصلحة السكك الحديدية بإدارة المرفق -- ولما كانت إدارة الحراسة قد فصلت المطعون عليه الأول بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٠ فأقام الدعوى ضد الشركة والحراسة بطلب إلزامهما متضامين بأن يدفعا له المبالغ التى طلبها وحكمت المحكمة بإلزام الشركة والحراسة متضامين بما قضت به ، ثم استأنف الحارس السابق السيد

أحد رزق ومعه السيد جمال الدين بدوى حدى واستقل هذا الأخير بالخصومة وقرر أنه أصبح يمثل المرفق بعد إسقاط الإلتزام وعودة إدارة ذلك المرفق إلى الحكومة وأن الحكم الصادر ضد الحراسة والشركة لا يمكن أن ينسحب أثره إلى إدارة المرفق لاختلافهما ولأن الإدارة الحكومية (المرفق) ليست امتدادا للشركة أو الحراسة ولا تعتبر رب عمل تلقى الحق عن الشركة — وقد ناقشت المحكمة الاستئنافية هذا الدفاع في أسباب حكمها وذكرت أن محل البحث هو هل تسأل الإدارة الحكومية التي تولت إدارة المرفق بعد انتهاء الحراسة الإدارية وإسقاط الإلتزام بالتضامن مع الشركة عن الوفاء بجميع الإلتزامات الخاصة بعقود استخدام عمال المنشأة على أساس أن الإدارة الحكومية للمرفق هي خلف للشركة التي أسقطت إلتزامها أو لا تسأل عن ذلك، وخلصت من ذلك في أسباب حكمها إلى اعتبار المرفق خلفا للشركة ويسأل معها بالتضامن . ثم اتهمت في منطوقه إلى تأييد الحكم المستأنف القاضى بإلزام الشركة والحراسة متضامين وحدهما — ولما كان يبين أن الطاعن طعن على هذا الحكم في خصوص مانصوره من مساعلة المرفق بالتضامن مع الحراسة والشركة باعتباره خلفا للشركة وكان الحكم المطعون فيه بتأييده الحكم المستأنف لم يقض بمساعلة المرفق بشئ ما وأن مناقشة الحكم لدفاع المرفق — أيا كان الرأي في تقدير هذا الدفاع — يكون مجرد جدل خارج عن نطاق الخصومة ولا يتصل بمنطوق الحكم ولا يمكن أن ينسحب أثر هذا المنطوق إلى المرفق لأن إسقاط الإلتزام قد وضع حدا فاصلا بين إدارة الشركة أو الحراسة وبين إدارة المرفق ، ومن ثم فإن الطعن من إدارة المرفق على الحكم المطعون فيه يكون غير ممتنع ويتعين رفضه .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد نواد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السركي المستشارين .

(١١٥)

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٦ القضائية :

استئناف . طريقة رفعه . أمر أداء . "المعارضة فيه" .

استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء — وهي تنظر على وجه المرة — يكون بطريق التكليف بالحضور .

المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقا للسادة ٨٥٥ من قانون المرافعات ومن ثم فإنه يسرى على الحكم الصادر فيها ما يسرى على الدعاوى الميمنة في المادة ١١٨ من قانون المرافعات من وجوب استئنافه بطريق التكليف بالحضور عملا بالفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات ومن ثم فإن استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء وقد رفع بتكليف بالحضور يكون مستكلا لأوضاعه القانونية وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بطلان الاستئناف يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٧٣٩ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة الابتدائية بالمعارضة في أمر الأداء الصادر ضده لمصلحة المطعون عليها بمبلغ ٨٠٢ ج ٦٥١ م طالبا بإلغاءه وبتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٩ حكمت المحكمة بتعديل أمر الأداء المعارض

فيه وإلزام المعارض (الطاعن) بأن يدفع للمعارض ضدها (المطعون عليها) مبلغ ٤٢٩ ج و ٦١٨ م والمصروفات المناسبة ... الخ فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة حيث قيد استئنافه برقم ٢١٥ سنة ٧٢ ق كما استأنفته المطعون عليها وقيد استئنافها برقم ٤٢٤ سنة ٧٢ ق . وطلب في استئنافه الذى أقامه بطريق التكليف بالحضور إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمر الأداء - وتنازلت المطعون عليها عن استئنافها ودفعت ببطلان استئناف الطاعن لرفعه بالطريق المذكور وتاريخ ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بإثبات تنازل المطعون عليها عن استئنافها وبقبول الدفع الفرعى وبطلان الاستئناف المرفوع من الطاعن وإلزامه بمصاريفه ... فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة خص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وبالجلسة المحددة لنظره لم يحضر الطاعن ولا المطعون عليها ولم تقدم دفاعا وصحمت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه خطأه في تفسير القانون وتطبيقه إذ أن الحكم الابتدائى صدر في معارضة في أمر أداء رفعت تطبيقا لنص المادة ٨٥٥ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ وبين من هذا النص أنها من الدعاوى التى أوجب المشرع الحكم فيها على وجه السرعة فيكون استئناف الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور تطبيقا للسادة ٢/٤٠٥ مرافعات التى أوجبت ذلك عن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومن بينها الدعاوى التى ينص القانون على الفصل فيها على وجه السرعة .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يبين من نص المادة ١١٨ مرافعات أن الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الإفلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة في الميناء ودعاوى السندات الإذنية والكمبيالات وكل الدعاوى التى ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ودعاوى التماس إعادة النظر جميعها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ودون اتباع أحكام المادة ٤٠٦ مكرر وما بعدها — كما يبين من نص

المادة ٤٠٥ مرافعات معدلة في فقرتها الثانية والرابعة أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة إفتتاح الدعوى وإذا لم يحصل الإستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . ولما كان ذلك وكانت المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقا لمقتضى المادة ٨٥٥ مرافعات فيسرى على الحكم الصادر فيها ما يسرى على الدعاوى المبينة في المادة ١١٨ مرافعات من وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور عملا بحكم الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات . لما كان ذلك فإن إستئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء وقد رفع بتكليف بالحضور يكون مستكملا لأوضاعه التي يتطلبها القانون في هذا الخصوص ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستئناف متعين النقض .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد نواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، واحد
زكي محمد ، واحد وأحمد الشامي ، ومحمد عبد الحيد الكري المستشارين .

(١١٦)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم . "ببأنه" اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . أحوال
شخصية . نظام عام . نيابة عامة .

بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية بيان جوهرى . إغفاله يترتب عليه
البطلان . إغفال هذا البيان في الحكم الابتدائى مع تأييده من المحكمة الاستئنافية
بأسباب مستقلة لا محل للنظر بالبطلان في هذه الحالة .

(ب) وقف . "شروط الواقف" . مصارف الريع . "تغيير الواقف لشروطه" .

اشتراط الراقف بعض مصارف الوقف من عموم الريع مقدما على الاستحقاق . إحداث
تغيير في شروط الواقف من حيث إنشاء الوقف وأيلولة الاستحقاق لمن عيّنهم وحصر
الاستحقاق فيهم ، لا يتناول هذه المصارف بشئ .

١ — إذا كان بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى قضايا الأحوال
الشخصية والوقف هو بيان جوهرى يتعلق بالنظام العام ولازم لصحة الحكم
بحيث يترتب على إغفاله البطلان وفقا للسادة ٣٤٩ من قانون المرافعات * ،
إلا أنه متى كان هذا العيب قد لحق بالحكم الابتدائى وكانت محكمة الاستئناف
لم تعرض لهذا البطلان ولم تنبه إليه وانتهت إلى تأييد الحكم الابتدائى بأسباب
مستقلة — دون أن تقضى ببطلان الحكم الابتدائى مع الفصل فى موضوع الدعوى
بحكم جديد — فإن النسخ على حكمها بالبطلان يكون فى غير محله إذ ليس من شأنه
أن يحقق سوى مصلحة نظرية بجهة لا يستدبها بعد أن حققت المحكمة الاستئنافية
بحكمها على هذه الصورة غرض الشارع .

* راجع قاعدة رقم ١٠ جلسة ١٠/١١/١٩٦١ .

٢ — إذا نص الواقف في إشهاد وقفه الأصل على أنه يكون من بعده وفقا مقسما إلى ٢٤ قيراطا وزعها على مستحقيها الميتين بالإشهاد المذكور وشرط في وقفه هذا شروطا أكد العمل بها منها أن يبدأ من ريع كامل الوقف بإصلاح عينه وما فيه البقاء لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته ومنها أن يصرف من ريع هذا الوقف مبالغ في وجوه الخير فقد دل بذلك على أن هذه المصارف تخرج من عموم الريع مقدمة على الاستحقاق ومن ثم فإذا كان التغير الذي أحدثه الواقف قد انصب على إنشاء الوقف وأيلولة الاستحقاق لمن عينهم وحصر الاستحقاق فيهم دون أن يتناول بالتعديل شيئا من هذه المصارف، فإن الحكم المطعون فيه إذا لزم هذا النظر لا يكون قد خالف القانون أو غرض الواقف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن واقعة الدعوى تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦٦ سنة ١٩٥٦ على كلى القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد وزارة الأوقاف طلب الحكم فيها بأن يكون ريع ١٣٢ فداناً المشار إليها في إشهاد التغير الصادر من محكمة طابدين الشرجية بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢٨ منحصرًا بجميعه في الموقوف عليهم المذكورين بالإشهاد المذكور ومنع تعرض وزارة الأوقاف له فيما تطلبه وقال شرحا لدعواه إن المرحوم على بك شريف قد صدر منه إشهاد شرعى أمام محكمة مصر الشرعية في ١٩٠٣/٧/٢١ بوقف ٢٤٣ ف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على من ذكرهم بكتب وقفه وبالصبغة التي ذكرها بإشهاد المذكور وكان من شرطه أن يصرف من ريع الوقف سنويا ٢٥٠ جنيها على الوجه الآتى: — ١٠٠ جنية ذهباً في وجوه الخيرات على تربة الواقف و ١٠٠ جنية في عمارة مدفن زوجة الواقف و ٥٠ جنيها تصرف في خيرات على تربة والدة الواقف ووالده — وفي ٨ مارس سنة ١٩٠٩ صدر إشهاد من الواقف بما له من الشروط العشرة بتغيير في هذا الوقف بإتراج إناص من الموقوف عليهم وإدخال آخرين على الوجه المبين بإشهاد التغير

المشار إليه. وفي ١٩٤٠/٣/٢٨ عاد فأصدر إثماداً آخر أمام محكمة عابدين الشرعية بتغيير في مصارف وقفه السابق وجعل وقفه على النحو الآتي : ١١١ ف و ٥ ط و ٢٠ س على الجمعيات الخيرية الإسلامية التي عددها وجعل كذلك ٦٦ ف و ٣ ط و ١٠ س من القدر الموقوف وقفاً على أولاد المرحوم إبراهيم بك شريف والذين من بينهم المدعى ومن بعدهم على أولادهم ونسلهم وعقبهم وهكذا وجعل ٦٦ ف و ٣ ط و ١٠ س وقفاً على كريمي المرحوم عز الدين بك شريف ومن بعدهما على أولادهما ثم تارل عن الشروط العشرة وألغى ما يخالف ذلك أو ينافيه مما هو مبين بإشهاد التغير الصادر في سنة ١٩٠٩ وأن يكون المول عليه ما ورد في هذا الإشهاد الأخير — وأن المدعى هو الحارس القانوني على الوقف الأهلي وواضع يده عليه ويستغله من بعد وفاة الواقف ويوزع ريعه على الموقوف عليهم — وأن وزارة الأوقاف ” المطعون عليها “ والناظرة على الوقف الخيري تتعرض له وتطالبه بدفع قيمة ما يخص القدر الذي تحت يده من الوقف الأهلي في مبلغ الـ ٢٥٠ جنيناً المشروط بخيرات وبتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية حضورياً برفض الدعوى تأسيساً على أن إشهاد التغير الصادر في سنة ١٩٤٠ كان بالنسبة للوقف الأهلي وأن الزيادة في نصيب الخيرات لا تدل على أن الواقف عدل عن شرطه بالنسبة لمبلغ الخيرات المذكور بل تدل على أنه أراد الزيادة في الخيرات ولا تعارض بين هذا التوسع في الخيرات وبين الاحتفاظ بصرف المبلغ المشروط لها — فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٥٢ لسنة ٧٤ ق استئناف القاهرة طالباً بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته الابتدائية — وبتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٥٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولما أضافته هي من أسباب أخرى فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة الأحوال الشخصية وقد نظر أمام هذه الدائرة بمجلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها لم يحضر الطاعن ولا المطعون عليه ولم يقدم دفاعاً ما وصممت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكراتها الموقعة من رئيس النيابة الأستاذ محمود الأزرق التي أنهت فيها أصلياً إلى طلب نقض الحكم لبطالانه وإحتياطياً برفض الطعن .

وحيث إن النيابة العامة نعت على الحكم المطعون فيه بطلانه إذ بنى على الحكم الابتدائي الذي أيدته مستندا إلى أوصافه مع أن هذا الحكم الأخير باطل بطلانا من الظلام العام لخلوه من بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية وعدم إفصاحه عن أن إسم عضو النيابة الوارد في ديباجته هو صاحب ذلك الرأي .

وحيث إنه وإن كان بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية أو الوقف هو بيان جوهرى متعلق بالنظام العام ولازم لصحة الحكم ويرتب على إغفاله البطلان وفقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وقد لحق هذا العيب الحكم الابتدائي وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تبطله وتفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الاجراء الصحيح الواجب لإتباعه — إذ كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف لم تعرض لهذا البطلان ولم تنبه إليه ومضت في نظر الموضوع وانتهت إلى تأييد الحكم المستأنف بأسباب مستقلة فإن النعي على حكمها بالبطلان يكون في غير محله إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة لا يعتد بها بعد أن حقت بحكمها على هذه الصورة غرض الشارع .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل أولها في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله بخالفته قواعد الإثبات واعتاده على سبب مغاير للواقف في الدعوى ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن الواقف أراد بإشهاد التغير الصادر في سنة ١٩٤٠ أن يغير في وقفه (الأهل) مع أن الوارد بذلك الأشهاد الأخير هو أنه أراد "التغير في وقفه الأصلي" كما ثبت ذلك من إطلاع المحكمة على سجل إشهاد التغير بحضور الجلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٥٨ وهو يجعل التغير غير منحصر في الجزء الأهل بل يجعله شاملا لإنشاء الوقف الأصلي وشروطه ومصارفه وحلوله محل ما ورد بالحجة الأصلية، ويتحصل ثانيهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة ١٥٠ مدني والمادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية إذ انحرف في تفسير اشهادى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩٤٠ عن عبارتهما الواضحة وعن اتباع أرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة التي تجعل شرط الواقف كص الشارع إذ الظاهر من إشهاد سنة ١٩٤٠ أن الواقف قسم وقفه إلى وقفين أحدهما خيري على الجمعيات الخيرية الميينة به والثاني أهل على من عينهم فيه حتى إذا انتهى من

بيان ذلك قال إنه "ألغى ما يخالف ذلك أو ينافيه" ثم قال "إنه يكون المعول عليه مادونه في هذا الإشهاد الصادر اليوم" وبهذا يكون الواقف قد أبطل وألغى مصرف الـ ٢٥٠ جنبها على المدافن والتراب وهذا هو ما عناه الواقف وقصد إليه، ومحصل السبب الثالث تقوم على مخالفة الحكم المطعون فيه للفقهاء إذ بنى على قياس خاطئ، إذ قاس حكم شرط خاص "وهو مصرف الـ ٢٥٠ جنبها على التراب" على حكم شرط عام هو الصرف على إصلاح عين الوقف لأن الإصلاح شرط عام مقرر في الفقه بالإجماع وواجب الإلتزام ولو لم يذكره الواقف وذكره جتبر نافلة أما الصرف على التراب فهو شرط خاص لا يتقرر إلا بنص من الواقف — ومحصل السبب الرابع يقوم على بطلان الحكم لبنائه على عدة أسباب أحدها ما يرد الواقع على عدة قرائن مجتمعة لا يعرف أيها كان جوهرها ثم تبين فساد بعض هذه القرائن ولا يعرف أثر ذلك في تأسيس الحكم فيكون قد عاره بطلان جوهرى موجب لنقضه .

وحيث إنه لما كان بين من الاطلاع على إشهاد الوقف الأصلي الصادر في سنة ١٩٠٣ أن الواقف أنشأ وقفه هذا "٢٤٣ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ١٦ سهماً" على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وفقاً مقتضى إلى ٢٤ قيراطاً منها ٦ قراريط لمن يحمد الله له من أولاد ، ٦ قراريط لوالدته ، ١٢ قيراطاً لزوجته مدة حياتهم فإذا انقرضوا كانت ٨ قراريط منه لأشخاص معينين ، ١٢ قيراطاً للعلماء المدرسين بالأزهر وقباطان لأقارب الواقف الفقراء وقباطان للناسخ وشرط في كتاب وقفه المذكور شروطاً أكد العمل بها منها أن يصرف من ريعه ٢٥٠ جنبها ذهباً في وجوه خيرات ومبرات مختلفة على تربيته وتربة والدته ووالده وعمارة مدفن زوجته وفي وجوه خيرات ومبرات على مدفنها - سبباً يقتضيه الوجه الشرعى كل ذلك بالكيفية وعلى الوجه المشروع بكتاب الوقف المشار إليه وجاء بإشهاد التغيير المحرر في سنة ١٩٠٩ أن الواقف أخرج والدته من الإستحقاق وضم ما كانت تستحقه إلى استحقاق زوجته كما أخرج الأشخاص المعيّنين بالإشهاد الأول وكذلك أقاربه الفقراء من إستحقاق الـ ١٠ قراريط المشار إليها فيه وجعل من وقفه بعد وفاته ووفاة زوجته ١٢ قيراطاً للعلماء المدرسين بالجامع الأزهر ، ١٠ قراريط لطلبة العلم به وقباطين لمن يكون ناظراً كل ذلك بالكيفية وعلى الوجه المشروع بإشهاد التغيير المشار إليه وأبطل المشهد وألغى ما يخالف ذلك أو ينافيه هو مبين بإشهاد الوقف المذكور ثم جاء بإشهاد التغيير الأخير المحرر في سنة ١٩٤٠ وقرر أنه يريد التغيير في الوقف

الأصل وما حصل فيه بعد ذلك من تغيير. وبموجب هذا الإشهاد الأخير أخرج السادة العلماء وجعل من وقفه هذا ١١١ ف ١٥ و ٢٠ طو ٢٠ على الجمعيات الخيرية الإسلامية التي عددها أما باقي الأطنان الموقوفة ومقدارها ١٣٢ ف ٦ و ٢٠ طو ٢٠ فقد وقفها مناصفة على أشخاص معينين كل ذلك على الوجه المبين بإشهاد التغيير الأخير وألغى ما يخالف ذلك أو ما ينافيه مما هو مبين في إشهاد سنة ١٩٠٩ . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه " أن الواقف شرط شروطا أكد العمل بها منها أن يبدأ الناظر على الوقف (والمتولى) عليه من ريع كامل الوقف بإصلاح عينه وما فيه البقاء لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع فله ومنها أن يصرف من ريع هذا الوقف بعد وفاة الواقف ووفاته من ذكرهم في كل سنة هلايلة مبلغ ٢٥٠ جنيتها في وجوه خيرية عينها " ثم بين الجهة التي يصرف فيها كل مبلغ إذا تعذر صرفه في مصرفه المحدد وهذه الشروط لم يعدل عنها في إشهادي التغيير الصادرين في سنة ١٩٠٩ و سنة ١٩٤٠ ولا يمكن أن تشملها عبارته العامة في كلا التغييرين من إبطاله ما خالف ما ورد بإشهادي التغيير " وكذلك قال الحكم " إن عبارة الواقف في كتاب وقفه الصادر في سنة ١٩٠٣ قد ورد بها أن يبدأ الناظر من ريع كامل الوقف بإصلاح عينه الخ ثم عين من يصرف إليه باقي الريع وهم في الكتاب المذكور أولاده ووالدته وزوجته فلما غير في شرط الوقف بإشهاد سنة ١٩٠٩ جعل التغيير منحصرا فيمن ذكرهم بكتاب الوقف وهم مستحقو الريع بعد ما شرط صرفه للإصلاح والخيرات وكذلك الحال في إشهادي التغيير الحاصل في سنة ١٩٤٠ الأمر الذي يؤكد أن ما ورد بإشهادي التغيير من إبطال وإلغاء كل ما يخالف ما ورد بهما لا يمكن أن يمس الشروط التي شرطها وأكد العمل بها وهي التي أمر أن يبدأ الناظر بالصرف من كل الريع عليها " فإن هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ولا لنقض الواقف لأنه وقد نص في إشهاد وقفه الأصلي على أنه من بعده يكون وفقا متقبها إلى ٢٤ ط وزعها على مستحقيها المبينين بالإشهاد المذكور وشرط في وقفه هذا شروطا أكد العمل بها

منها أن يبدأ من ريع كامل الوقف بإصلاح عينه وما فيه البقاء لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته ومنها أن يصرف من ريع هذا الوقف ٢٥٠ جنيها في وجوه خيرات على الترب — فقد دل بذلك على أن هذه المصارف تخرج من عموم الريع مقدمة على الاستحقاق أما التغير الصادر في سنة ١٩٠٩ وكذلك التغير الصادر في سنة ١٩٤٠ فقد انصب كل منهما على إنشاء الوقف وأيلولة الاستحقاق لمن عينهم وحصر الاستحقاق فيهم بمقتضاها ولم يتناول التغير شيئا من هذه المصارف — ومن ثم يكون النعي بجميع وجوهه على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد منترى حاتم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد علي شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف حمصى المستشارين .

(١١٧)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٦ القضائية :

حكم . عيوب التدليل . " قصور " . " ما يعد كذلك " . رهن أقطان .
إغفال الحكم المطعون فيه لم يحص دفاع جوهرى — يتنبه له لرمح وجه الحكم فى الدعوى —
ومعدم الرد عليه . فصور يستوجب نقض الحكم . مثال فى عقد رهن أقطان .

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عملية " التغطية " قد تمت
فعلا وأن شروط العقد المبرم بين طرفى النزاع تخول للطعون عليها القيام بها دون
أن يكون للطاعن (الراهن) الحق فى الاعتراض عليها أو على نتائجها وكان الطاعن
قد أنكر على المطعون عليها أمام محكمة الاستئناف قيامها بالعملية المذكورة مطالبا
إياها بتقديم الدليل على وجودها فعلا فإن الحكم المطعون فيه إذ افترض بغير دليل
وجود عملية التغطية والتفت عن دفاع الطاعن ولم يمن بتمحيصه أو الرد عليه مع
أنه دفاع جوهرى لومح لتغيره وجه الحكم فى الدعوى ، يكون مشوبا بالقصور
بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه — وماثر أوراق
الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ تعاقد الطاعن مع الشركة
المطعون عليها على أن تقوضه ما يحتاجه من قود فى مقابل ما يودعه لديها من

أقطان على سبيل الرهن ، ولما بدأت أسعار القطن في النزول أخذت المطعون عليها في مطالبة الطاعن بمبالغ إضافية لتكالة الضمان . فكان يرسل لها ما تطالبه به من مبالغ بمقتضى شبكات مؤجلة الدفع ، وبتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٤٩ تلقى الطاعن من المطعون عليها برقية تحظره فيها بأنها أجرت عملية التغطية عن جميع أقطانه المودعة لديها ببورصة العقود بأسعار مخففة ، فاعترض الطاعن على ذلك بخطاب أرسله إليها في نفس اليوم محملا إياها مسؤولية هذا التصرف ، غير أن هذه الأخيرة لم تأبه له واستصدرت أمرا من القضاء بتاريخ ١٩٤٩/٦/٨ ببيع أقطانه سدادا للقروض التي قبضها منها ، فاضطر الطاعن إلى أن يعرض عليها عرضا فعليا بجميع ما تطالبه به وقدره خمسون ألف جنيهه في مقابل استرداد أقطانه محتفظا لنفسه بحق الرجوع على المطعون عليها بالمبالغ التي قيدتها على حسابه من جراء عملية التغطية ، ولهذا فقد رفع ضدها الدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٥١ مدنى كلى المنصورة طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تؤدي له مبلغ ٣١٢١ ج و ٨٣٥ م قيمة مصاريف التغطية وبتعويض ١٠٠٠ جنيه عن الضرر الذى لحقه من العملية المذكورة . وبتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة أول درجة بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للدعى (الطاعن) مبلغ ٣٣٢١ ج و ٨٣٥ م والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ / استنادا إلى أن عملية التغطية التي أجرتها بتاريخ ١٩٤٩/٤/٨ بنيت على إجراءات صورية لا يتحمل معها الطاعن نفقات التغطية التي احتسبت عليه ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغائه ورفض دعوى الطاعن ، وقيد استئنافها برقم ٧٤ سنة ٦٤ ق ، كما رفع الطاعن استئنافا فوريا طلب فيه تعديل سعر الفائدة المحكوم له بها ابتدائيا من ٤ ٪ إلى ٥ ٪ / ، وبتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف الأصيل بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن ، وفى الاستئناف الفرعى برفضه ، وبتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالطنع في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وصحمت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم فقررت دائرة الفحص في نفس الجلسة إحالة الطعن على هذه الدائرة وحدد لفظه جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهائى الطاعن فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه قصوره فى التسيب وفى بيان ذلك يقول إنه أنكر أمام محكمة الاستئناف فى المذكرة المقدمة منه حصول عملية التغطية التى زعمت المطعون عليها أنها أجرتها لحسابه فى ٨ من أبريل سنة ١٩٤٩ وأنه طالب هذه الأخيرة أن تدلل على وجود هذه العملية فعلا غير أن الحكم المطعون فيه جاء خاليا من الرد على ذلك مفترضا بغير دليل وجود العملية المذكورة .

وحيث إن هذا النقص فى محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن عملية التغطية قد تمت فعلا بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٤٩ وأن شروط العقد المبرم بين الطرفين تحول للمطعون عليها القيام بهذه العملية دون أن يكون للطاعن الحق فى الاعتراض عليها أو على نتائجها ، وكان الطاعن قد أنكر على المطعون عليها فى مذكرته المقدمة منه أمام محكمة الاستئناف قيامها بالعملية المذكورة مطالبا إياها بتقديم الدليل على وجودها فعلا ، فإن الحكم المطعون عليه إذ افترض بغير دليل وجود عملية التغطية والتفت عن دفاع الطاعن ولم يمن بتحقيقه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري لو صح لتغير وجه الحكم فى الدعوى ، هذا الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومجد عبد اللطيف مرسى المستشارين .

(١١٨)

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض "إجراءات الطعن" . "إعلان التقرير بالطعن" . بيانات
الإعلان .

خلو مسودة إعلان تقرير الطعن المسجلة للحصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن
أوروق خطأ في هذا التاريخ لا يترتب عليه البطالان . هذا البيان لم يطلبه القانون في
ورقة الإعلان .

(ب ، ج) وكالة . وكالة مستترة "الإسم المستعار" . آثار الوكالة .
"صورية" .

وكالة الاسم المستعار حكمها حكم الوكالة بالسافرة . ليس الوكيل بالاسم
المستعار أن يتأثر بالصفقة التي أبرمها لحساب موكله . أثر الصفقة ينصرف
إلى الأصل . تنازل الموكل عن ثمن الصفقة إلى الوكيل في هذه الحالة لا يفيد
مضى الحبة متى كان قد اقتضى التعامل بالاسم المستعار ذلك التنازل الصورى .

١ — إن كل ما تشترطه المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لصحة إعلان الطعن أن يعلن تقرير
الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن ،
وأن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية ، وأن
يتم هذا الإعلان في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ، ومن ثم فكما تحقق
أن الاعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات
الواجب استيفائها طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحا
ولا يبطله خلو الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم

الكتاب أو وقوع خطأ فيه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي يوجبها القانون في ورقة الإعلان .

٢ — ليس من يعبر اسمه إلا وكلا عن أعاره فيمتنع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه بشئ، وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة فكان الشأن شأنه في الظاهر مع أنه في الواقع شأن الموكل . وإذن فبني كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المطعون عليها لم تكن في إبرامها عقد الشراء مع آخر إلا إسمامستعارا لزوجها الطاعن فإن مقتضى ذلك اعتبار أن الصفقة فيما بين الزوجين قد تمت لمصلحة الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا تكسب المطعون عليها منها شيئا ويكون كل ما دفع بإسمها من الثمن ورسوم التسجيل قد دفع من الطاعن — إلا أن ثبت أنها قد دفعت له من مالها الخاص فيحق لها استرداده منه طبقا لأحكام الوكالة باعتباره من النفقات المعقولة التي أفقتها في تنفيذ الوكالة .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على اعتبار أن تنازل الطاعن (الموكل) إلى زوجته المطعون عليها (الوكيل المستعار لاسمه) عن ثمن الصفقة التي أبرمتها لصالحه بعد حجة صحيحة تم قبولها من المطعون عليها فلا يحق الرجوع فيها وكان ذلك التنازل صوريا اقتضاه التعامل بالاسم المستعار وإخفاء هذا التعامل عن الغير ولا يفيد معنى الهبة قانونا فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٨١٢ سنة ٤٧ على مصر ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم وانتهت فيها إلى طلب الحكم أصليا

بصفة وفاد عقد البيع المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ الصادر إليها من مصلحة الأملاك الأميرية "المطعون عليها الثانية" متضمنا بيع هذه المصلحة لها ٦٨ فدانا و ١٢ قيراطا و ٢١ سهما وتسليم هذا القدر إليها وكف تنازعة الطاعن والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير ثانيا إلزام المطعون عليها الثانية في مواجهة باقي المدعى عليهم ببيع هذه الأطنان من تاريخ المطالبة الرسمية حتى التسليم واحتياطيا إلزام جميع المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٢٥ ألف جنيه على سبيل التعويض والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . وأسست المطعون عليها الأولى دعواها هذه على أنه تنفيذا للاتفاق المبرم بين وزارة المالية والشركة المقارية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ والذي يقضى بأن تقوم الشركة المذكورة بشراء الأطنان المعروضة للبيع الجبرى بأموال تدفعها الحكومة متى دلت شواهد الحال على أن شرائها سيتم بأقل من ثمنها الحقيقي على أن تقوم الشركة بإدارة هذه الأطنان حتى يوجد مشترها بالثمن المناسب وتكون الأولوية في الشراء عند تساوى الشروط للذين الأصلي ثم لأفراد عائلته — تنفيذا لهذا الاتفاق اشترت الشركة العقارية من بين ما اشترته ٦٨ فدانا ، ١٢ قراطا ، ٢١ سهما كائنة بمركز إيتاى البارود مملوكة للطاعن وبعد ذلك تقدم الأخير إلى مصلحة الأملاك طالبا استرداد هذا القدر وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ باعت له المصلحة المذكورة هذه الأطنان بمقتضى عقد بيع اتفق فيه على دفع جزء من الثمن مقدما وتسيط الثانى على أقساط سنوية ثم رأى الطاعن بسبب سوء ظروفه المالية أنه لا يمكنه الاستمرار في دفع الأقساط فتنازل عن الصفقة إلى زوجته المطعون عليها الأولى وكتب إلى مصلحة الأملاك خطا با مؤرخا في ٢٨ مارس سنة ١٩٤١ يلبيها فيه بأن ظروفه المالية لا تسمح له باسترداد الصفقة وأنه يرغب أن يكون ذلك الاسترداد باسم زوجته المذكورة على أن تقوم بالاتزامات التى يولدها هذا التنازل وكان من نتيجة هذا التنازل أن حرر عقد بيع ابتدأ مؤرخ في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ بين مصلحة الأملاك وبين زوجته المطعون عليها الأولى تضمن بيع المصلحة لها الأطنان ساقفة الذكر بالثمن الوارد بالعقد وظل هذا العقد دون تسجيل إلى أن دب الخلف بين الزوجين وانتهى أمره بالطلاق وترتب على ذلك أن أخطر الطاعن مصلحة الأملاك في سبتمبر سنة ١٩٤٥ برجوعه في التنازل الصادر منه إلى المطعون عليها الأولى عن حق الاسترداد وعلى أثر هذا الإخطار امتنعت مصلحة الأملاك عن القيام

بإجراءات تسجيل العقد الصادر منها إلى الأخيرة فرفضت هذه الدعوى ضد مصلحة الأملك والطاعن طالبة الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ولما تبين لها أثناء نظر الدعوى أن مصلحة الأملك قد باعت هذه الأطنان إلى المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير يعقود مسجلة أدخلتهم في الدعوى وعدلت طلباتها وقفا لما سبق بيانه - وبتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة مصر الابتدائية برفض الدعوى بكامل أجزائها مؤسسة قضاءها على أن المدعية (المطعون عليها الأولى) أبرمت عقد البيع المؤرخ في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٢ بطريق الوكالة المستترة عن زوجها (الطاعن) بأن أعارته اسمها خوفا من ملاحقة دائئيه له مما يتعين معه تطبيق قواعد الوكالة وتكون الحقوق والالتزامات المتولدة عن عقد البيع مترتبة في ذمة الزوج وليس للزوجة المدعية أن تطالب بحق ناشئ عن هذا العقد - استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٤ سنة ٦٩ ق القاهرة وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا فيما يتعلق بالطلبات الأصلية الخاصة بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ والتسليم والريح بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفضها - ثانيا - فيما يتعلق بالطلبات الاحتياطية الخاصة بالتعويض بإلغاء الحكم المستأنف والإزام المستأنف عليه الثاني (الطاعن) بأن يدفع للاستأنفة (المطعون عليها الأولى) مبلغ ٨٩٢ جنيها و٩٧٦ مليا مع الفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية ... وجعلت المحكمة مصاريف الدرجتين مناصفة بينهما وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة - طعن الطاعن مجد عمران عبد الكريم في هذا الحكم بطريق النقض بقرار في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ - وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وفيها سمعت النيابة على رأيا الذي أبدته في المذكرة التي كانت قد قدمتها وطلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة الفحص في تلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفي ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ قام الطاعن بإيداع أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة شارحة وفي ٢٣ من الشهر المذكور أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بدفاعها دفعت فيها ببطالان إعلان التقرير بالطعن نخلو الصورة المعلنة إليها من بيان التاريخ الصحيح للتقرير بالطعن

وقد حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من المطعون عليها الأولى بطلان إعلانها بالتقرير بالطعن فإنه مؤسس على خلو صورة تقرير الطعن المعلنة إليها من بيان التاريخ الصحيح للتقرير بالطعن بالنقض فقد ذكر التاريخ في الصورة المسلمة إليها بطريقة مجهلة يمتنع معها مراقبة قيام الطاعن بتقديم طعنه في الميعاد إذ ذكر التاريخ كالاتي "الثاني والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٨٠ هجرية والثالث من شهر — سنة ١٩٦٠ ميلادية" وتقول المطعون عليها الأولى إنه إذا صح اتاريخ الميلادى المذكور فإن التقرير بالطعن يكون قد حصل في سنة ١٩٦٠ أى بعد صدور الحكم المطعون فيه بما يزيد على الأربع سنوات أما التاريخ الهجرى فإنه لم يكن قد حل وقت الإعلان .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن كل ما تشترطه المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لصحة إعلان الطعن أن يعلن تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن وأن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وأن يتم هذا الإعلان في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة فكلا تحقق أن الإعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفائها طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحا ولا يبطئه خلو الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم الكتاب إذ أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون اشتغال ورقة الإعلان عليها ولما كان الثابت أن الطعن أعلن إلى المطعون عليها الأولى في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ أى في الميعاد القانونى وكانت صورة الإعلان المقدمة منها قد اشتملت على جميع البيانات التي توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات اشتغال ورقة الإعلان عليها فإنه لا يؤثر في صحة هذا الإعلان ما ورد في هذه الصورة من خطأ في بيان تاريخ التقرير بالطعن ولما كانت المطعون عليها لا تنازع في أن الطعن بحسب التاريخ الصحيح الوارد في أصل التقرير وهو ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٦ يكون قد رفع في الميعاد القانونى وكان هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية الأخرى فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه انتهى في أسبابه إلى أن عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ ولو أنه في الظاهر لمصلحة المطعون عليها الأولى إلا أنه في الواقع حرر لمصلحته هو وأن المطعون عليها المذكورة لم تكن إلا اسما مستعارا له في الصفقة ورغم هذه النتيجة الحاسمة التي كانت توجب رفض دعوى المطعون عليها بشقيها - صحة ونفاذ العقد والتعويض - فإن الحكم قضى بإلزامه بأن يدفع لهذه المطعون عليها مبلغ ٨٩٢ جنيزيا ٩٧٦ مليا وهو عبارة عن أقساط الثمن ورسوم التسجيل التي قام بدفعها باسم زوجته المطعون عليها المذكورة وكانت حجة الحكم في قضائه بهذا المبلغ أنه أي الطاعن ذكر في إقرار تنازله عن الصفقة لزوجه المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ أنه متنازل أيضا عن جميع المبالغ التي سبق أن دفعها لمصلحة الأملاك من الثمن وأنه أكد هذا التنازل في عقد ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ الذي اعترف فيه بأن مقدم الثمن وقلده ٦٠٤ جنيزيات ١٧٢ مليا قد دفع من أموال زوجته واعتبر الحكم أن الطاعن قد وهب لزوجه مقدم الثمن هذا. وقد تم قبولها للهيئة فلا يحق له الرجوع فيها وأن رسوم التسجيل قد دفعت منها على ما يفيد الاتصال الخاص بها - ويقول الطاعن إن الحكم بهذا يكون قد جازأ التصرف القانوني وهو كل لا يقبل التجزئة فأبطله في جزء منه وأقره في جزئه الآخر وأنه إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن المطعون عليها الأولى كانت مجرد اسم مستعار له فإنه لا يمكن ترتيب أثر قانوني لها من هذا التصرف العايب وأن تكييف الحكم للتنازل الصادر منه إليها بأنه هبة هو تكييف خاطيء .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم بعد تحصيله الوقائع قال في تكييف عقد البيع الصادر من مصلحة الأملاك إلى المطعون عليها الأولى " وحيث إن الذي انتهى إليه المحكمة مما سلف قاطع في الدلالة على أن عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ ولو أنه في الظاهر لمصلحة المستأنفة (المطعون عليها الأولى) إلا أنه في الواقع تحرر لمصلحة المستأنف عليه الثاني (الطاعن) وأن المستأنفة لم تكن إلا اسما مستعارا له في الصفقة *Prête-nom* كما جاء في إحدى خيئات الحكم الابتدائي . أما ما ذهب إليه الحكم من أن المستأنفة في إبرامها هذا العقد كانت وكالة عن زوجها فمردود بما هو ثابت ومعترف به من أن المستأنفة لم توقع على العقد وإنما هو المستأنف عليه الثاني الذي وقع عليه باسمها والدليل

الثاني مستمد من أن مقدم الثمن الوارد في عقد ١٩٤٢/٣/٢٨ عبارة عن المبلغين السابق دفعهما من المستأنف عليه الثاني لمصلحة الأملاك عن تحرير عقد ديسمبر سنة ١٩٣٨ " ورتب الحكم على ذلك أن طلب المطعون عليها الأولى الخاص بصحة ونفاذ العقد دلى غير أساس أما عن طلبها الخاص بالتعويض فإن الحكم استتج من ذكر الطاعن في إقرار تنازله عن الصفقة للطعون عليها المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ أنه متنازل أيضا عن جميع المبالغ التي سبق أن دفعها للمصلحة خصما من الثمن ومن اعترافه في عقد ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ بأن مقدم الثمن وقدره ٦٠٤ جنيهات و ١٧٢ مليا قد دفع من أموال زوجته المطعون عليها الأولى ومن تقريره في خطابه إلى مصلحة الأملاك المتضمن لإخطاره بإياها بعدوله عن التنازل بأن هذه الأذية يجب استردادها استتج الحكم من ذلك أن الطاعن وهب زوجته مقدم الثمن وقد تم قبولها الهبة فلا يحق له الرجوع فيها لذلك ألزم الحكم الطاعن بأن يدفع لزوجته مقدم الثمن البالغ ٦٠٤ جنيهات و ١٧٢ مليا زائدا مبلغ ٢٨٨ جنيها و ٨٠٤ مليات قال الحكم عنه إنه ثابت من الإيصال رقم ٨٠٠٨٠١ أن الزوجة دفعته لمصلحة الأملاك من ضمن رسوم التسجيل المستحقة على صفقة عسران عبد الكريم (الطاعن) البالغة ٧٠ فدانا — وماذهب إليه الحكم من نفي صفة الوكيل عن المطعون عليها الأولى رغم اعتباره لها بجود اسم مستعار للطاعن في إبرام الصفقة غير صحيح في القانون ذلك أن من يعير اسمه ليس ألا وكيلا عن أطاره وحكمه هو حكم كل وكيل فيمتنع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مسترة فكأن الشأن شأنه في الظاهر مع كونه في الواقع شأن الموكل أما غيره من الوكلاء فوكالته سافرة الشأن فيها للوكل ظاهرا وباطنا ولما كان الحكم المطعون عليه قد انتهى إلى أن المطعون عليها لم تكن في إبرامها للصفقة مع مصلحة الأملاك بعقد البيع المؤرخ في ٢٨ مارس سنة ١٩٤١ إلا إسما مستعارا *Prête-nom* لزوجها الطاعن فإن ذلك كان يقتضي أن تعتبر الصفقة فيما بينهما قد تمت لمصلحة الموكل (الطاعن) ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا تكسب المطعون عليها من هذه الحقوق شيئا ولا يكون لها أن تحيل بأية وسيلة للاستئثار بالصفقة دونه ويعتبر كل مادفع باسمها من الثمن ورسوم التسجيل عن هذه الصفقة قد دفع من الطاعن إلا أن ثبت أنها قد دفعته له

من مالها الخاص فيحق لها استرداده منه طبقاً لأحكام الوكالة باعتباره من الصفقات المعقولة التي أُنقِضَتْ في تنفيذ الوكالة ولما كان الحكم لم يقل إن مقدم الثمن ورسوم التسجيل اللذين ألزم بهما الطاعن قد دفعتهما المطعون عليها الأولى من مالها الخاص وكان ما استند إليه في اعتبار أن الطاعن قد وهب مقدم الثمن المدفوع منه لهذه المطعون عليها لا يؤدي إلى هذا الفهم لأن تنازل الطاعن لها عن الصفقة وعن جميع المبالغ التي كان قد دفعها لمصلحة الأملاك من الثمن كان تنازلاً صورياً اقتضاه تعامله باسمها وإخفاء هذا التعامل عن الغير كما أن وصف الطاعن لهذا التنازل في خطابه إلى مصلحة الأملاك بأنه هبة لا يغير من الأمر شيئاً مادام أنه لم يكن هناك هبة بالمعنى القانوني أصلاً ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سبق بيانه يتعين تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب التعويض .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فتح يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١١٩)

الطعن رقم ١٢١ سنة ٢٧ القضائية :

دعوى . " وقف السير في الدعوى " . " استئناف " .

وجوب تعجيل الدعوى بعد وقفها اتفاقا خلال الثمانية أيام التالية لانتهاء مدة الوقف . مغاوضات الصلح ليست قوة قاهرة توقف الميعاد المقرر للتعجيل . عدم التعجيل في الميعاد يترتب عليه اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه .

مؤدى أحكام الوقف الاتفاقى الذى تحكمه المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات أن الشارع وإن أعطى الخصوم رخصة الاتصاف على وقف الدعوى مدة لا تزيد على ستة أشهر إلا أنه مع ذلك أوجب تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانتهاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في هذا الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . ولا يمنع من أعمال هذا الجزاء قيام مغاوضات الصلح بين طرفي النزاع إذ لا تعد هذه المغاوضات من قبيل القوة القاهرة التى تمنع من جريان مواعيد المرافعات وبالتالي تبرر عدم إجراء التعجيل في الميعاد (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(*) راجع قضى مدنى ١/١١/١٩٦١ فى الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٢٧ ق ١٧/١٢ مارس سنة ١٩٥٥ فى الطعن ٣٣٤ سنة ٢١ ق .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تفصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى كفر الشيخ ضد
كل من مدير إدارة ضرائب طنطا ومأمور أول ضرائب كفر الشيخ طلب فيها الحكم
أصليا باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن
سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ . ومن باب الاحتياط اعتبار أرباحه عن سنة ١٩٤٧/١٩٤٨
مبلغ ١١٦٥ جنيا و ٢٠ مليا ورأس ماله المستثمر مبلغ ٦٠٠ جنيه مع إلزامها
بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وفي ١١ مايو
سنة ١٩٥٤ أوقفت المحكمة الدعوى كطلب الطرفين للصلح . وفي ١٢ و ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٥٤ عجلها المدعى ويحدد لنظرها جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٥ وفيها دفع
المدعى طلبها باعتبار المدعى تاركا دعواه لتعجيلها بعد الميعاد وبتاريخ ٢٥ يناير
سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بقبول الدفع باعتبار الطاعن تاركا دعواه والزمته
المصروفات ومائة قرش أتعاب المحاماة . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى
محكمة استئناف طنطا طالبا إلغاء الحكم بإيقاف الدعوى وإحالتها للجنة
المصالحات بمصلحة الضرائب لإنهاء النزاع صلحا تطبيقا للقرار الوزاري
المؤرخ ١٩٥٤/٢/٢٨ والقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ مع إلزام المستأنف عليهما
بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقيد استئنافه
برقم ٢٦/٣٤ سنة ٥ قضائية وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف
والزمت المستأنف بالمصاريف الاستئنافية ومبلغ ثلاثة جنيهات مقابل أتعاب
المحاماة لمصلحة الضرائب وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين
الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى
الدائرة المدنية والتجارية حيث أصر الطاعن على طلب قرض الحكم للوجه الثاني من
السبب الأول وتنازل عما عداه من أوجه الطعن وطلبت مصلحة الضرائب رفض
الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرة الأولى وطلبت
رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار
الطاعن تاركا دعواه لعدم تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانهاء مدة
الإيقاف يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لأن الجزء المنصوص عليه

في المادة ٢٩٢ مرافعات يقوم على قرينة الإهمال وهذه القرينة يجوز إثبات عكسها وواقع الحال في الدعوى يقطع بأن عدم تعجيلها في الميعاد لم يكن عن إهمال من الطاعن ولكن نتيجة مفاوضات الصلح التي كانت جارية مع مصلحة الضرائب واستمرت إلى ما بعد تعجيل الدعوى وأثناء نظرها في الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الوقف الاتفاق في تحكه المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات وقد نصت الفقرة الأولى منها على أنه "يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ إقرار المحكمة لاتفاقهم" ونصت الفقرة الثانية على أنه "إذا لم تعجل الدعوى في ثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه". وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون أنه هذا على وضع هذه المادة "أن الخصوم قد تعرض لهم أسباب تدعوا إلى إرجاء نظر الدعوى مدة كافية تتيح لهم تحقيق مشروع صلح أو إحالة على تحكيم أو غرض مشترك آخر فبدلا من تكرار التأجيل الذي قد لا يوافقهم القاضي على منعه أو على أمدته قد رؤى تخويلهم حق إيقاف الدعوى بالاتفاق ، فإذا مضت مدة الوقف ولم تعجل الدعوى من جانب الخصوم في الثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه وقد رأى المشرع البص على هذا الجزاء الحازم لكيلا يساء استعمال هذه الرخصة فتصبح وسيلة تعطيل وإطالة" وبين من هذه النصوص — وما أفصحته المذكرة الإيضاحية — أن الشارع وإن أعطى الخصوم رخصة الاتفاق على وقف الدعوى مدة لا تزيد على ستة أشهر إلا أنه مع ذلك أوجب تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لاقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في هذا الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . وإذا كان ذلك وكانت الدعوى قد أوقفت في ١١/٥/١٩٥٤ لمدة ستة أشهر كطلب الطرفين للصلح بينما لم يعجلها الطاعن إلا في ١٢ و ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وبعد انتهاء مدة الإيقاف بأكثر من ثمانية أيام فلأن الحكم

المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه فيما قضى به من اعتبار المدعى تاركاً لدعواه ، ولا يفر من هذا النظر ما يتعلل به الطاعن من أن عدم تعجيل الدعوى في الميعاد لم يكن عن إهمال ولكن نتيجة مفاوضات الصلح التي كانت جارية بينه وبين المصلحة واستمرت ما بعد التعجيل وأثناء نظر الاستئناف لأن هذه المفاوضات لا تعتبر من قبيل القوة القاهرة التي تمنع من جريان مواعيد المرافعات وبالتالي تبرر عدم إجراء التعجيل في الميعاد .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي
محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٢٠)

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) إعلان "إعلان أوراق المحضرين" . "نقض" . "إعلان الطعن" .

ويجوب إثبات المحضر عدم وجود المعلن إليه وإقامة من تسلم صورة الإعلان معه
وصفته في الاستلام . إغفال المحضر هذه البيانات الجوهرية بورقة الإعلان : يترتب عليه
البطلان .

(ب) حكم . "عيوب التدليل" . "تناقض" .

تناقض الأسباب بعضها مع البعض الآخر وتباثرتها بحيث لا يبقى فيها ما يكفي لحل
الحكم عليها . مثال في طلب ترميض عن الفصل التمسني .

١ — الأصل في إعلان أوراق المحضرين — حسبما تقتضيه المادة ١١
من قانون المرافعات — أنه يجب أن يتم تسليم الورقة المطلوب إعلانها إلى
الشخص نفسه أو في موطنه فإن لم يجده المحضر في هذا الموطن جاز له — عملاً
بالمادة ١٢ من قانون المرافعات — أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو من
يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه . وإذن فإذا كان المحضر الذي باشر الإعلان
لم يثبت عدم وجود المعلن إليه وإقامة من تسلم صورة الإعلان معه وصفته في
الاستلام فإن إغفال هذه البيانات الجوهرية يؤدي إلى بطلان الإعلان .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه — بعد أن قضي عن الطاعة التعسف في
فصلها المطعون عليهم — قد قضى لهم مع ذلك بالتعويضات التي قدرتها الشركة
الطاعة في الإخطارات الموجهة إليهم منها مع سبق تقرير الحكم أن هذه
الإخطارات إنما تضمنت بيان ما يستحقه المطعون عليهم قبل الشركة من مقابل

عن مهلة الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة — وهي تختلف في أسامها القانونى عن التعويض عن الفصل التعسفى — فإن الحكم يكون مشوبا بالتناقض مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الشركة الطاعة كانت قد استخدمت المطعون عليهم للعمل على بائنتين من بواخرها وقد ظلوا يواصلون عملهم إلى أن فصلتهم الشركة فى يونيه سنة ١٩٥٣ بدعى أن استئجار البائنتين قد الحق بها خسارة . وعرضت الشركة عليهم ما يقابل مهلة الإنذار وما يعادل مكافأة نهاية مدة الخدمة . وتظلم المطعون عليهم إلى مكتب العمل بالسويس من قرار الفصل ولمالم يتمكن المكتب من إنهاء النزاع أحاله إلى محكمة العمال الجزئية للفصل فى طلب وقف تنفيذ القرار . وقضت المحكمة بعدم الاختصاص . فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم وقضى استئنافا بعدم جواز الاستئناف وعاد المطعون عليهم بعد ذلك ورفعوا ضد الطاعة الدعوى رقم ١٥٤ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة وقد انتهوا فيها إلى طلب الحكم باعادتهم إلى عملهم وأحققتهم لأجورهم اعتبارا من يوم الفصل ومن باب الاحتياط إلزام الشركة بالتعويض عن فصلهم تعسفيا . وفى ١٤ مارس سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة برفض الإعادة إلى العمل استنادا إلى أن علاقة المطعون عليهم بالشركة لا يحكمها عقد العمل الفردى وإنما تخضع لقانون التجارة البحرى تكملة لنصوص القانون المدنى . ومهدت للفصل فى طلب التعويض بنذب خير لتحقيق ما إذا كانت الشركة قد حققت ربها أم أنها منيت بخسارة مع بيان ما إذا كانت الشركة قد ألحقت بعملها عمالا بحريين بدلا من المطعون عليهم . واستأنف هؤلاء الآخرون هذا الحكم فيما قضى به من رفض اعادتهم الى عملهم وذلك بالاستئناف الذى قيد بمجدول محكمة استئناف القاهرة برقم ٤٩٤ سنة ٧١ ق وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف وبجلسة

٢٥ يناير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وأقامت قضاءها على ما يساير وجهة النظر التي بنى عليها حكم محكمة أول درجة . ثم سجلت الشركة الدعوى رقم ١٥٤ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة فى خصوص ما طلبة المطعون عليهم من تعويض . وقدم مكتب الخبراء تقريره . ثم قضت المحكمة بجلسته ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإيتم المطعون عليهم أن الشركة بعد أن فصلتهم بدون مبرر أحلت محلهم فيهم في العمل ولتغنى الشركة ذلك . وبعد أن تم التحقيق قضت المحكمة بجلسته ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٦ برفض دعوى التعويض تأسيساً على أنه قد تبين من تقرير مكتب الخبراء أن الطاعة قد منيت بخسارة تبرر الاستغناء عن خدمات المطعون عليهم . واستأنف هؤلاء الأخيرون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣١٧ سنة ٧٣ ق طالين إلغاء الحكم والحكم لهم بالتعويض . وبجلسته ٢٢ يناير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعة بأن تدفع للمطعون عليهم المبالغ الميئنة به . وطعنت الشركة على هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقضه ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسته ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٠ وقررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسته ٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صحت النيابة على ما جاء بمذكرتها الأولى من طلب نقض الحكم وما جاء بمذكرتها الثانية من دفع . ولم يحضر أحد عن طرفي الخصومة .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليها الثانى والخامس استناداً إلى أن المحضر فى سبيل إعلان المطعون عليه الثانى بصورة من تقرير الطعن قد سلم الصورة إلى زوجته دون أن يثبت عدم وجود المراد إعلانه بموطنه ودون أن يبين أن من خوطبت فى الإعلان تقيم معه . كذلك فإن المحضر فى إعلانه للطعون عليه الخامس قد أغفل إثبات عدم وجوده ولم يبين صفة من تسلم الإعلان ومن ثم يكون المحضر فى كل من الإعلانين قد خالف حكم المادة ١٢ من قانون المرافعات مما يقترب عليه بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهما سالتى الذكر .

ومن حيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن الأصل فى إعلان أوراق المحضرين — حسب ما تقضى به المادة ١١ من قانون المرافعات — يجب أن

يتم تسليم الورقة المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه. فإن لم يجده المحضر في هذا الوطن جاز له عملاً بالمادة ١٢ من قانون المرافعات أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو اصهاره . ولما كان بين من أصل إعلان تقرير الطعن أن المحضر إذا اتجه إلى موطن المطعون عليه الثاني سلم الصورة لزوجته دون أن يثبت عدم وجوده ومن غير أن يذكر أنها تقيم معه وإذا انتقل لإعلان المطعون عليه الخامس سلم الصورة لمن يدعى محمود حسن دون أن يبين صفته في الاستلام ومن غير أن يثبت عدم وجود المطلوب إعلانته وكان إغفال المحضر لهذه البيانات الجوهرية في محضره مخالفاً لما نصت عليه المادة ١٢ من قانون المرافعات فإن إعلان المطعون عليهم الثاني والخامس يكون قد وقع باطلاً ، وبالتالي يكون الطعن غير مقبول شكلاً بالنسبة لها .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

ومن حيث إنه مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه انطوى على تناقض يبطله ذلك أن الحكم في أسبابه قد نفى عن الشركة التعسف حين استغنت عن خدمات المطعون عليهم وأقر حقها في فصلهم اعتماداً على الخسائر التي منيت بها ولكنه عاد فقرر حق المطعون عليهم في التعويض .

ومن حيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد في أسبابه " أن الشركة الطاعة استغنت عن خدمات المطعون عليهم في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ وأنها أخطرتهم بالمكافأة التي يستحقها كل منهم على أساس أجرة شهر بدل انذار وكذلك مكافأة عن مدة الخدمة وأن الثابت من الأوراق أن استغناء الشركة الطاعة عن خدمة المطعون عليهم كان له ما يبرره ولم يكن وليد التعسف أو إساءة لاستعمال حق لأن الشركة المذكورة وقد استغنت عن خدمة البانخرة (كالتكس ٨٥) في المياه المصرية وجهتها إلى العمل في ميناء أجنبية إنما تكون في حدود حقها إذا ما استغنت عن خدمات طاقم البانخرة وليس عليها الزام بالحاق من كانوا يعملون على ظهرها بعمل آخر من أعمال الشركة وخاصة إذا ما لوحظ أخذها بما جاء بتقرير الخبير من سبب الاستغناء عن تلك البانخرة إنما يرجع إلى خسارة كانت تتحملها الشركة من وراء تشغيلها في المياه المصرية ولا

يلتفت إلى حالة الشركة المالية عموما وأن نشاطها العام في القطر المصرى كان راجحاً، ذلك لأن الأخذ بهذا النظر يؤدى إلى استحالة الاستغناء عن خدمة أى عامل من العمال فى شتى الأقسام والفروع المختلفة التابعة للشركة “ ... عاد فقضى لهم بالتعويض استناداً إلى “ أن الثابت من الاطلاع على الاخطارات التى وجهتها الشركة إلى المطعون عليهم أنها قدرت ما يستحقونه قبلها من تعويضات بالمبالغ الآتية (وذكر الحكم المبالغ الواردة فى الاخطارات مبيناً المبلغ الذى أخطره به كل من المطعون عليهم وهو المبلغ الذى قضى له به) ... وترى المحكمة الحكم لهم بتلك المبالغ المعترف بها من جانب الشركة “ وبين من هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه أنه وقد نفى عن الطاعنة العسف فى فصلها المطعون عليهم فإن النتيجة اللازمة لذلك هى رفض طلب التعويض . ولا يغير من هذا النظر ما علل به الحكم قضاءه من “ أن الثابت من الاطلاع على الاخطارات التى وجهتها الطاعنة إلى المطعون عليهم قد قدرت فيها الطاعنة ما يستحقونه قبلها من تعويضات بالمبالغ المبينة بها ... وترى المحكمة الحكم لهم بتلك المبالغ المعترف بها “ لأن هذا القول يناقض ما سبق أن قرره الحكم من أن الإخطارات التى وجهتها الشركة إلى عمالها تضمنت ما يستحقونه من مقابل عن مهلة الإنذار ومكافأة نهاية مدة الخدمة وهى تختلف فى أساسها القانونى عن التعويض للفصل التعسفى . ومن ثم فإن أسباب الحكم تكون قد تهاوت فتساقطت ولم يبق منها ما يكفى للحمله ، وبالتالي يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة إلى بحث الأسباب الأخرى .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : عبد السلام طبع ، وحسن خالد ،
ومحمود توفيق اصحابيل ، وعبد عبد اللطيف مرمسى المستشارين .

(١٢١)

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٥ القضائية :

(ا ، ب) تحكيم . "سلطة المحكم" . "تفسير" . عقد .

على المحكم أن يلتزم الحدود المرسومة له في مشاركة التحكيم . له تقرير الأمور
الموضوعية . ليس له أن يخرج عن المعنى الظاهر لنصوص المشاركة .

تحديد مأمورية المحكم وتقريره الحكم والصلح بصفة عامة ، تحديده في الحكم
ما يستتبعه أحد الخصوم بشأن النزاع محل التحكيم . ليس في ذلك خروج عن
المشاركة أو قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(ج) تحكيم . "صدور حكم المحكم" . ميعاده . تعديل مشاركة التحكيم .

خلو مشاركة التحكيم من تحديد ميعاد لصدور الحكم . يؤدي ذلك وجوب مراعاة
الميعاد المحدد في القانون . تعديل مشاركة التحكيم لا يجوز إلا باتفاق الطرفين .

(د) تحكيم . "تناوب الحكم" . "الطعن فيه بالتزوير" .

التاريخ الذي أثبت المحكم حكمه حجة على الخصم . لا محل لجمده إلا بطريق
الطعن بالتزوير .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أنه إذا كان المحكم لم
يعاين بعض الأعمال التي قام بها المطعون عليه الأول باعتبار أنها من الأعمال
الغير ظاهرة التي أعفته مشاركة التحكيم من معاينتها وكان تقرير ما إذا كانت
هذه الأعمال ظاهرة أو غير ظاهرة تقريراً موضوعياً فإن الحكم وقد انتهى في
أسباب سائغة ودون أن يخرج على المعنى الظاهر لنصوص المشاركة إلى أن المحكم

قد التزم في عمله الحدود المرسومة له في مشاركة التحكيم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — إذا كان الطرفان قد حددا في مشاركة التحكيم موضوع النزاع القائم بينهما بشأن تنفيذ عقد مقاوله ونصا على تحكيم المحكم لحسم هذا النزاع وحددا مأموريته بمعاينة الأعمال التي قام بها المقاتل لمعرفة مدى مطابقتها للواصفات والأصول الفنية من عدمه وتقدير قيمة الصحيح من الأعمال كما نصا في المشاركة على تفويض المحكم في الحكم والصلح ، وكان ذلك التفويض بصيغة عامة لا تخصيص فيها فإن المحكم إذ أصدر حكمه في الخلاف وحدد في منطوقه ما يستحقه المقاتل عن الأعمال التي قام بها جميعها حتى تاريخ الحكم بمبلغ معين فإنه لا يكون قد خرج عن حدود المشاركة أو قضى بغير ما طلبه الخصوم .

٣ — بمقتضى خلو مشاركة التحكيم من تحديد ميعاد للحكم الذي يصدره المحكم أن يكون الميعاد هو ما حددته المادة ٧١٣ من قانون المرافعات (القديم) في حالة عدم اشتراط ميعاد للحكم وهو ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين المحكم ولا يجوز تعديل مشاركة التحكيم إلا باتفاق الطرفين المحتكين .

٤ — التاريخ الذي يثبت المحكم حكمه يعتبر حجة على الخصم ولا يستطيع جمده إلا باتخاذ طريق الطعن بالتزوير في الحكم لأن حكم المحكم يعتبر ورقة رسمية شأنه في ذلك شأن الأحكام التي يصدرها القضاء * .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد السيد المنششار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائمه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ، تحصل في أن الطاعة — وأختها الطاعة في ذات الحكم في الطعن رقم ٥٨٧

(٥) قس المبدأ مقروا بالطعن رقم ٥٨٧ من ٢٥ ق بذات الجلسة .

سنة ٢٥ ق — اتفقتا مع المطعون عليه الأول وهو مقال بعقد مؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٤٨ على أن يقوم لها بأعمال البناء والترميمات المبينة بالكشف المحقق بهذا العقد وطبقا للواصفات والفئات المحددة به وذلك بالمنازل المملوك لها بناحية الباجور والموجر منها لوزارة الداخلية ليكون مركزا للشرطة ونص في العقد على أنه في حالة عدم المطابقة للواصفات يكون للطاعة وأختها الحق في تخفيض الأجر المتفق عليه إلى الحد المناسب أو إزالة الأعمال المخالفة وإعادة إجرائها على حساب المقال وبعد أن بدأ الأخير العمل وقبل أن يتم أرسلت إليه الطاعة وأختها إنذارا في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ ضمنته أن مهندسا من قبلهما قام بمعاينة الأعمال التي تمت وتبين له أنها تخالف المواصفات المتفق عليها ولكن المطعون عليه لم يقرهما على ذلك وانتهى الأمر بعقد مشاركة تحكم بينهما وبينه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ ومثلهما في هذه المشاركة ويكلهما الأستاذ حسين حمد الله زوج الطاعة واتفق الطرفان بموجبها على تحكم المهندس حسين رشدي المطعون عليه الثاني وحددا مأمورية المحكم ونصا على إعفائه من اتباع أحكام قانون المرافعات وعلى تفويضه في الحكم وفي الصلح — وأوقف المقال (المطعون عليه الأول) أعماله حتى ينتهي المحكم من مأموريته . وقد قام المحكم بهذه المأمورية وفي ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أودع قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية حكما مؤرخا في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ قاضيا بأن ما يستحقه المقال المطعون عليه الأول عن الأعمال التي قام بها جميعها هو مبلغ ١٤٠٦ جنيهات و ١٣٩ مليا فقط كما أودع أيضا مع هذا الحكم مشاركة التحكم وتقريراً مؤرخا في ذات تاريخ الحكم ببيان الأعمال التي قام بها المقال ونتيجة معايته لها وتقديراته لقيمتها وفي ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ استصدر المطعون عليه الأول أمرا من رئيس المحكمة بوضع الصيغة التنفيذية على هذا الحكم بالنسبة للمبلغ ٧٠٦ جنيهات و ١٣٩ مليا قيمة الباقي له في ذمة الطاعة وأختها من أصل المبلغ الذي قضى به المحكم ثم شرع في اتخاذ إجراءات التنفيذ ضدتهما بهذا المبلغ بتوقيع المجهز على منقولات أخت الطاعة و بتاريخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أقامت الطاعة وأختها الدعوى رقم ٣٠٤٢ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة ضد المطعون عليهما (المقال والمحكم) معارضتين في أمر التنفيذ الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وطالبتين إلغاء هذا الأمر والحكم ببطلان عقد التحكم المؤرخ ٢٤ مايو

سنة ١٩٤٨ وبطلان الحكم الذى أصدره المحكم وإلغائه وذلك على أساس إنكارهما علمهما بمشارطة التحكيم ووكالة الأستاذ حسين حمد الله عنهما ولدى نظر الدعوى عدلتا طلبتهما واعترفتا بوكالة الأخير عنهما فى عقد التحكيم وأدخلتا فى الدعوى وزارة الداخلية ومديرية المتوفية ومدير مصلحة المبانى وطلبتا الحكم على المطعون عليهما فى مواجهة هؤلاء بقبول معارضتهما فى أمر التنفيذ شكلا وفى الموضوع ببطلان حكم المحكم وإلغائه مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات وأسسنا هذه المعارضة على أسس أربعة (١) أن الحكم صدر بما لم يطلبه الخصام (٢) أن المحكم خرج عن حدود مشارطة التحكيم (٣) أن الميعاد الحكم كان قد انتهى قبل أن يصدر المحكم حكمه ولم يحصل الرضاء بامتداده (٤) أن المحكم أهدر حقوقهما فى الدفاع وتواطأ مع خصمهما . وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة الابتدائية بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد أمر التنفيذ المعارض فيه — استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١٠ سنة ٧٠ القاهرة كما استأنفته شقيقتها السيدة قدرية بالاستئناف رقم ٥٠٩ سنة ٧٠ ق ونظرت محكمة استئناف القاهرة الاستئنافين وقررت ضمهما ثم حكمت فيهما بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥ برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . طعنن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على رأيها الذى أبدته فى المذكرة التى قدمتها وطلبت فيها نقض الحكم فى خصوص سبب الطعن القائم على تجاوز المحكم الميعاد المتفق عليه للحكم وقررت دائرة الفحص فى تلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنهى الطاعة فى أولها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق واستخلاص النتيجة من مصدر يناقضها واستخلاصها من مقدمات لا تؤدى إليها والخطأ فى تطبيق القانون وفى تفسيره وتقول الطاعة فى بيان ذلك كله لأنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بطعون جوهرية مؤثرة فى الدعوى لو صحت لأدت إلى بطلان حكم المحكم ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذه الطعون ولم يرد عليها اكتفاء بقوله إن المحكم

أثبت في محاضر أعماله أنه ما ين وقاس الأعمال الظاهرة وأنه لم يعاين الأعمال الأخرى اعتمادا على البند السادس من مشاركة التحكيم . وليس في هذا الذي قرره الحكم ما يصلح أن يكون ردا على أى مطعن من تلك المطاعن التي تخلص في (١) أن المحكم لم يعاين الأساسات التي أقيمت عليها الحوائط في المباني الجديدة رغم أنها جزء من المأمورية التي عهد إليه بها ورغم التمسك بأنها واهية لا تحتمل البناء فوقها (٢) أن المحكم اعتبر الأعمال الظاهرة التي قام بمعاينتها وقياسها هي الأعمال الواردة تحت أرقام ١٥ و ١٧ و ١٩ من كشف المقاتل المطعون عليه الأول وحدها مع أن هذا الكشف يشتمل على أعمال ظاهرة أخرى لم يعاينها الخبير أو يجرى مقاسها مع إمكان إجراء المعاينة والمقاس كذلك لم يجرى بمعاينة ومقاس التخشينة والبياض بالجلوس والتنكيس وترميم الأسفلت بالأسمنت بحجة ضياع معالمها واستنادا منه إلى البند السادس من عقد التحكيم مع أن مقاس هذه الترميمات لم يكن مستحيلا وإذا فرض عدم إمكان قياسها فإن عقد التحكيم يوجب على المحكم في هذه الحالة التحقيق وإذا استحال هذا التحقيق فعليه الرجوع في التقدير إلى كشف المقاتل المؤرخ ١٤/٥/١٩٤٨ ولكن المحكم خالف ذلك وأخذ بالمقاسات والأثمان الواردة بكشفين آخرين قدمهما له المقاتل وذلك دون تحقيق وقد قال الحكم إن المحكم قاس الأعمال الجديدة الظاهرة استنادا إلى محضرى الأعمال المؤرخين ٦/٢٥ و ١٩/٧/١٩٤٨ ولم يرد على ما تمسكت به الطاعنة من أن المحكم أغفل معاينة وقياس بعض الأعمال الظاهرة وقد كان على الحكم أن يقول كلمته فيما إذا كانت هذه الأعمال ظاهرة حقيقة أو غير ظاهرة لإمكان إجراء شروط التحكيم عليها وإذا كان قد اعتبرها من الأعمال الظاهرة فكان عليه أن يبين على أى أساس أقام قضاءه بأن المحكم عاينها وقاسها وإذا كان قد اعتبرها غير ظاهرة فكان يجب أن يبين على أى أساس أعفى المحكم من مقاسها وتضيف الطاعنة أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خالف الثابت في الأوراق بتقريره أن المحكم أهص من قيمة الأعمال بقدر ما ظهر له من عيب أو فساد فيها :- والله أن المحكم لم يخفض شيئا من قيمة الأعمال المبينة بالبند السادس وأن الحكم خطأ في تحصيل فهم الواقع حين برر أخذه بالكشفين اللذين قدمهما إليه المقاتل بأنهما قدما إليه في حضور وكيل الطاعنة في جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٤٨ الأمر الذي اعتبره الحكم بمثابة إجازة ضمنية من هذا الوكيل

لما جاء بالكشفين المذكورين في حين أنه لم يثبت أن وكيل الطاعة قد اطلع على هذين الكشفين ووافق عليهما هذا إلى أن استناد المحكم لم يعتبر تعديلا لمشارطة التحكيم والتعديل لا يجوز إثباته بغير الكتابة عملا بالمادة ٧١ من مرافعات قديم .

وحيث إن هذا النعى بجميع ما اشتمل عليه غير صحيح ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص رد على ما وجهته الطاعة من طعون على عمل المحكم وقرر ما مفاده أن المحكم التزم في عمله الحدود المرسومة له في مشارطة التحكيم وأنه إذا كان لم يعاين بعض الأعمال التي قام بها المقاتل لذلك لأنها تعتبر من الأعمال الغير ظاهرة طبقا لمشارطة التحكيم وقد أعفى البند السادس من معايتها وما كان تقدير ما إذا كانت هذه الأعمال ظاهرة أو غير ظاهرة هو تقدير موضوعي وقد بنى على أسباب سائفة وكان الحكم فيها قرره لم يخرج على المعنى الظاهر لنصوص مشارطة التحكيم وكانت الطاعة لم تقدم محضرى الأعمال اللذين استند إليهما الحكم في التدليل على قيام المحكم بمعاينة جميع الأعمال الجديدة الظاهرة مما يجعل نعيها على هذا الاستناد عاريا عن الدليل ولا يشفع لها تقديمها شهادة من قلم الكتاب تفيد رفض إعطاءها صورة من محاضر أعمال المحكم لأن ذلك لا يكفي لاعتبار الأمر خارجا عن إرادتهما . لما كان ذلك وكان مذكوره الحكم من أن المحكم خفض من قيمة الأعمال بقدر مظهره من عيب فيها جميعا ومستندا من التقرير المودع من المحكم مع حكمه وكان الحكم قد رد على اعتراض الطاعة على أخذ المحكم بالكشف الذى قدمه إليه المقاتل بقوله : ” إن هذا الاعتراض يهدمه ماذهب إليه المحكم بحق من أن المشارطة أباحت له احتساب المساحات لا من واقع الكشف المقدم فقط بل من التحقيقات التي يجريها كذلك وقد تبين له من معاينته على الطبيعة صحة ما احتسبه من قيمة أعمال تلك المساحات واستقر غير الصحيح منها هذا إلى أن الكشف المؤرخ ١٩٤٨/٥/١٤ وإن كان قد حرر بعد انتهاء الأعمال التي أجراها المقاتل إلا أنه كان كشفا بالحساب قابلا للتعديل فلذا ماروعى إلى كل ما تقدم أن الكشف الذى قدم أخيرا من المقاتل واحتسبت الأعمال الغير ظاهرة على مقتضاه إنما قدم في حضور وكيل المعارضتين بجملة ١٩٤٨/٧/٢٣ كما أثبت ذلك بمحضر الأعمال ولم يعترض عليه بأى اعتراض فإن

الحكم في أخذه ببياناته لم يخرج عن مشاركة التحكيم “ وكان هذا الذى قرره الحكم سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت في الأوراق — لما كان ذلك كله فإنه يتعين رفض هذا السبب .

وحيث إن الطاعة تنعني في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مانعة عليه في السبب الأول من قصور في التسيب ومخالفة للثابت في الأوراق واستخلاص للنتيجة من مصدر يناقضها واستخلاصها من مقدمات لا تؤدي إليها والخطأ في تطبيق القانون وأضاف إلى ذلك الخطأ في تطبيق عقد التحكيم وعقد المفاوضة وقد كررت الطاعة في شرحها لهذا السبب بعض ما أورده في السبب الأول مما سلف الرد عليه والجديد في هذا السبب مما لم يأت ذكره في السبب الأول هو أن المحكم حكم بما لم يطلبه الخصام ذلك أن ما مورته حددت في عقد التحكيم بمعاينة ومقاس وتقدير ثمن كل عمل من الأعمال التي قام بها المفاوض ونص في العقد على احتفاظ الطاعة وشقيقتها بحقوقهما المبنية في عقد المفاوضة ولقد تجاوز حكم المحكم ما نص عليه في عقد التحكيم إلى التعرض للحساب النهائي وتصفيته وقضى بأن ما يستحقه المفاوض عن جميع الأعمال التي قام بها هو مبلغ ١٤٠٦ ج و ١٣٩ م وترتب على ذلك أن استصدر المفاوض المطعون عليه الأول أمراً من رئيس المحكمة بوضع الصيغة التنفيذية على هذا الحكم ضدهما بالنسبة لمبلغ ٧٠٦ ج و ٣١٩ م بزعم أن هذا المبلغ هو الباقي له في ذمتها وتقول الطاعة إنه إذا كان المحكم قد فوض في مشاركة التحكيم في الحكم وفي الصلح فإن تفويضه فيهما قاصر على ما يقرره في شأن مطابقة أو عدم مطابقة الأعمال للواصفات وأصول الفن بعد أن يقوم بمعاينتها في الطبيعة ويجرى مقاسها فلا يشمل التفويض غير المعاينة والمقاس ولا يتعداهما إلى المسائل الأخرى المختلف عليها ومن ثم فلا يملك المحكم تصفية الحساب أو إلزام الطاعة بشيء وأن احتفاظ الأخيرة في عقد التحكيم بمقوقها المبنية في عقد المفاوضة مؤداه أن يظل لها — بعد أن يفصل المحكم فيما فوض في الحكم فيه — جميع الحقوق التي يكفلها لها عقد المفاوضة وهي حق الاختيار بين إزالة الأعمال الغير مطابقة أو إبقائها بالسعر المناسب وحقوقها في خصم ١٠ ٪ من قيمة جميع الأعمال المقبولة لمدة ستة شهور بصفة تأمين لإصلاح ما يحتمل أن يظهر فيها من عيوب وحقوقها

في التعويض المتفق على مقداره عن كل يوم من أيام التأخير وحققها في التعويض عن توقف المفاوض عن إتمام العمل الذي عهد إليه به .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من مشاركة التحكيم أن الطرفين المحتكين بعد أن حلدا فيها موضوع النزاع القائم بينهما بشأن تنفيذ عقد المفاولة المؤرخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٨ نصا على أنهما اتفقا على تحكيم المطعون عليه الثاني لحسم هذا النزاع وحددا مأموريته بمعاينة الأعمال التي قام بها المفاوض المطعون عليه الأول لمعرفة مدى مطابقتها للوصفات والأصول الفنية وبيان وجه المخالفة فيما يكون منها مخالفا لهذه المواصفات والأصول وتقدير قيمته حسب حالته وتقدير قيمة الصحيح من الأعمال حسب الفئات المتفق عليها ثم نصا على تفويض المحكم في الحكم وفي الصلح مع إعفائه من إجراءات قانون المرافعات وعلى أن يكون حكمه نهائيا غير قابل للطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف، لما كان ذلك وكان الطرفان المحتكان قد حكما المحكم لحسم الخلاف القائم بينهما بشأن تنفيذ عقد ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٨ بجميع أوجهه وجعلا من يبين مأموريته تقدير قيمة الأعمال التي قام بها المفاوض المطعون عليه الأول وكان تفويض المحكم في الحكم وفي الصلح قد ورد بصيغة عامة ولم يخص بموضوعي المعاينة والمقاس كما تقول الطاعة فإن المحكم إذ أصدر حكمه في الخلاف وحدد في منطوقه ما يستحقه المفاوض من الأعمال التي قام بها جميعها حتى تاريخ الحكم بمبلغ معين فإنه لا يكون قد خرج عن حدود المشاركة أو قضى بشيء لم يطلبه الخصام ولا يقدح في ذلك كون الطرفين المحتكين ذكرا في ختام المشاركة عبارة "مع حفظ كافة حقوق الطرفين المنصوص عليها في عقد الاتفاق المؤرخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٨" لأنه فضلا عما يبدو من تعارض بين هذه العبارة وبين النص على تحكيم المحكم لحسم النزاع وتفويضه في الحكم وفي الصلح فإن حكم المحكم على النعوى الذي صدر به لم يمس تلك الحقوق إذ اقتصر على تحديد قيمة الأعمال التي قام بها المفاوض طبقا للعقد المبرم بين الطرفين المحتكين .

وحيث إن الطاعة تنع في السبب الثالث حل الحكم المطعون فيه خطأ في القانون واستخلاصه نتيجة من مقدمات لا تؤدي إليها ذلك أنه رفض ما دفت به من بطلان حكم المحكم لصدوره بعد الميعاد المتفق عليه في عقد ١٧ يونيو

سنة ١٩٤٨ الذي حرر بعد عقد المناقولة وحلده فيه ميعاد الحكم بثلاثة أسابيع بعد المعايينة وقد انتهت هذه المعايينة على ما ثبت من الحكم المطعون فيه في يوم ١٩ يولية سنة ١٩٤٨ وانتهت المدة المحددة لاصدار الحكم في يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ولم يصدر المحكم حكمه إلا في يوم ١١ من الشهر المذكور وأنه رغم تسليم الحكم بأن المعايينة انتهت في يوم ١٩ يولية سنة ١٩٤٨ فإنه اعتبر خطأ أن يوم ١١ أغسطس الذي صدر فيه الحكم يقع خلال الثلاثة أسابيع المحددة لصدوره وبذلك يكون قد عدل عن الظاهر إلى خلافه دون أن يبين علة هذا العدول وتضيف الطاعنة أنها لما شعرت بأن المحكمة تتجه إلى إعمال المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم التي حددت الأجل الذي يجب أن يصدر فيه حكم المحكمين في حالة عدم اشتراط ميعاد للحكم بثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم دفعت بدفع احتياطي أساسه الطعن على التاريخ الذي يحمله الحكم بأنه تاريخ صوري وقدمت القرائن على هذه الصورية وعلى أن حقيقة التاريخ هو ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ولم يرد الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بأكثر من قوله بأن الطاعنة وشقيقتها لم تقيا دليلا على زعمهما هذا التزوير وأنه يهدم قولها ما أثبتته المحكم في محضر أعماله بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٤٨ من أنه عرض على وكيلهما استلام التقرير ولما لم يتسلمه أرسل إليه خطا با مسجلا بكلفه بالحضور لاستلامه في يوم ١٢ من الشهر المذكور وتقول الطاعنة إن هذا الذي قرره الحكم لا يعتبر ردا على دفاعها فضلا عما فيه من مخالفة للنايت بالأوراق إذ أنها أنكرت في المذكرة المقدمة منها إرسال هذا الخطاب إلى وكيلها في يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٤٨ .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من مشاركة التحكيم أنه لم يشترط فيه أجل معين للحكم وكان تحديد هذا الأجل بثلاثة أسابيع بعد المعايينة قد جاء في ورقة لاحقة لها حررت في ١٧ من يونيه سنة ١٩٤٨ بين الأستاذ حسين حمد الله بصفته وكلا عن الطاعنة وشقيقتها وبين المحكم المطعون عليه الثاني وقد تضمن هذا المحرر استلام المحكم أوراق المأمورية من الوكيل المذكور وتمهده بأن يتم هذه المأمورية في بحر ثلاثة أسابيع بعد المعايينة ، ولما كان المطعون عليه الأول لم يوقع على هذا المحرر وقد تمسك أمام محكمة الموضوع على ما يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون عليه بخلو مشاركة

التحكيم من تحديد ميعاد للحكم وأنه لم يوقع على محرر ١٧ يونيه سنة ١٩٤٨ الذى حدد هذا الميعاد وكان ما ورد فى هذا المحرر من تحديد ميعاد للحكم يعتبر تعديلا لما جاء فى مشاركة التحكيم فى هذا الخصوص لأن مقتضى خلوها من تحديد ميعاد للحكم أن يكون الميعاد هو الذى حددته المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم فى حالة عدم اشتراط ميعاد للحكم وهو ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين المحكم وكان هذا التعديل لا يجوز إلا باتفاق الطرفين المتحكين فإن حكم المحكم وقد صدر فى ١١ من اغسطس سنة ١٩٤٨ وقبل انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ تعيين المحكم بالمشاركة المحررة فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٨ يكون قد صدر فى الميعاد الذى حددته المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم لصدور حكم المحكم فى حالة عدم اشتراط ميعاد للحكم ، أما عن النعى على الحكم المطعون فيه برفض الطعن بالصورية على التاريخ الذى يحمله حكم المحكم فإنه لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رد على هذا الطعن بقوله " ولا يؤبه إطلاقا لما تدعيه المعارضتان من أن هذا التاريخ صورى وحقيقته ١٤/٩/١٩٤٨ وهو يوم إيداع الحكم ذلك أنهما لم يقيما دليلا على زعمهما هذا التروير بل يهدم قولهما ما أثبتته المحكم فى محضر أعماله بتاريخ ١١/٨/١٩٤٨ من أنه عرض على وكلهما استلام تقرير المحكم فلما لم يستلمه أرسل إليه خطا با مسجلا يكلفه بالحضور لاستلامه فى ١٢/٨/١٩٤٨ قدم صورته ولم تتعرض المعارضتان فى دفاعهما له ولم تنكراه " - وكانت الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من المذكرة التى تدعى بأنها أنكرت فيها إرسال هذا الخطاب إلى وكلها وكان ما قرره الحكم يكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص وكان من المقرر أن التاريخ الذى يشتهه المحكم لحكمه يعتبر حجة على الخصم ولا يستطيع بحجده إلا باتخاذ طريق الطعن بتروير الحكم لأن حكم المحكم يعتبر ورقة رسمية شأنه فى ذلك شأن الأحكام التى يصدرها القضاء وكانت الطاعنة لم تسلك هذا الطريق فى طعنها فإن نعمها يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما سلف بيانه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى علم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماحيل ،
وأحمد شمس الدين حل ، ومحمد عبد الحليف مرسى المستشارين .

(١٢٢)

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٢٥ القضائية :

نقض . إجراءات الطعن . ” إعلان تقرير الطعن “ .

مراقبة ما يطرأ على الخصوم من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة واجب على الطاعن . عليه
إعلان ورثة المطعون عليه إذا توفي قبل إعلان تقرير الطعن وعدم إعلان الورثة في الميعاد يؤدي إلى
البطلان . لا يزيل البطلان حضور الورثة وإيداعهم مذكرة مع التسك فيها بهذا البطلان .

على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل
إجراء الإعلان ليعلم بالطعن من يجب إعلانه به قانونا ، فإذا كان المطعون عليه
قد توفي قبل إعلان تقرير الطعن فإن على الطاعن أن يقوم بالتحري عن وفاته وأن
يوجه الإعلان إلى ورثته في الميعاد . وإذن ففي كان الطاعن لم يتخذ أى إجراء
لإعلان هؤلاء الورثة طبقا للسادة ٣٨٣ من قانون المرافعات وكان إعلان الطعن
في الميعاد إجراء حتميا يترتب على إغفاله البطلان الذى لا يزول بحضور ورثة
المطعون عليه وإيداعهم مذكرة تمسكوا فيها بهذا البطلان على ما جرى عليه قضاء
محكمة النقض — فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل حسبما بين من الأوراق في أن المطعون عليه أقام
الدعوى ٣٩٣ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة ضد الطاعنين قائلا إنه كان يشغل وظيفة

مكتبر مجلس بلدى الزقازيق عندما أنهى المجلس المذكور خدمته بالموظف من الستين مخالفا بذلك نص المادة ١٤ من القانون ٥ لسنة ١٩٠٩ التى تقضى بأن يكون إنهاء خدمة الموظفين المؤقتين الذين لاحق لهم فى المعاش متى بلغوا الخامسة والستين وأنه لما كان هو من هؤلاء الموظفين فقد أصيب باضرار فى حرمانه من مرتبه الذى كان يتقاضاه لوبقى حتى من الخامسة والستين وقدر هذا المرتب وما كان يستحقه من علاوات بمبلغ ٣٢٢٧ جنيا و ٢٧٣ مليا وهو ما طلب الحكم له به — ومحكمة أول درجة أخذت بنظر المطعون عليه من اعتباره موظفا مؤقتا تنهى خدمته فى سن الخامسة والستين وقدرت التعويض بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وحكمت فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بإلزام الطاعنين بهذا المبلغ. فاستأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف ١٩٦ سنة ٧٢ وطلبا إلغاء الحكم المستأنف كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف ١٢٦ سنة ٧٢ طالبا تعديل المبلغ المحكوم به إلى مبلغ ٣١٢٩ جنيا و ١٦٠ مليا. وفى ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئنافين شكلا وفى موضوع الاستئناف المرفوع من الطاعنين برفضه وفى موضوع استئناف المطعون عليه بتعديل المبلغ المحكوم به إلى ٢٠٠٠ جنيه — طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة لخص الطعون بمجلسة ٤ مايو سنة ١٩٦٠ وتمسك الطاعنان بما جاء بتقرير الطعن وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت الإحالة لنقض الحكم وقررت دائرة لخص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفى ١٨ مايو سنة ١٩٦٠ أودع الطاعنان إعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة ومعلنا فى ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ ومذكرة شارحة وفى ٢ يونيه سنة ١٩٦٠ أودع وكيل ورثة المطعون عليه مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لوفاة المطعون عليه قبل إعلان التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة بمجلسة ١٦/١١/١٩٦١ وبها صحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها الثانية طالبة قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

وحيث إن ورثة المطعون عليه أسسوا دفعهم على أن إعلان تقرير الطعن قدم فى ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ موجها إلى مورثهم المطعون عليه أصلا بينما كان قد توفى فى سنة ١٩٥٧ مما كان يتعين معه على الطاعنين التحرى وتوجيه الإعلان إليهم بعد وفاة المورث .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من الإعلام الشرعى المقدم بمحافضة
ورثة المطعون عليه أن مورثهم قد توفى في سنة ١٩٥٧ كما يبين من ورقة إعلان
تقرير الطعن أنه أعلن في ١٧/٥/١٩٦٠ موجهاً إلى المطعون عليه في المحل المختار
المتخذ في ورقة إعلان الحكم . ولما كانت المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
توجب على الطاعن إعلان الطعن في الميعاد المحدد بها ، وكان على الطاعن أن
يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إجراء الإعلان ليعلن
بالطعن من يجب إعلانته به قانوناً فقد كان على الطاعنين أن يقوموا بالتحرى
وتوجيه الإعلان إلى الورثة على أنه إن جاز القول بأنهما قاما بالتحرى ولم تنهت لهما
وفاة المطعون عليه وقت توجيه الإعلان فإنهما بعد تحقق عليهما بوفاة المطعون عليه
منذ تقديم ورثته مذكرتهم في ٢ يونيو سنة ١٩٦٠ لم يتخذا أى إجراء لإعلان هؤلاء
الورثة طبقاً للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان إعلان
الطعن في الميعاد إجراء حتمياً يترتب البطلان على إغفاله ولا يزيل البطلان حضور
ورثة المطعون عليه وإيداعهم مذكرة تمسكوا فيها بهذا البطلان لعدم إعلانهم كما
جرى به قضاء هذه المحكمة فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى حاتم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسمايل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد الحليم مرسى المستشارين .

(١٢٣)

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ القضائية :

موظفون . سن التقاعد لموظفى المجالس البلدية . مسئولية .

عدم سريان أحكام قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٥٩ عليهم . لإنهاء خدمة موظفى ومستخدئى
المجالس البلدية والمحلية عند بلوغهم سن الستين جازى فى القانون لا موجب للمسئولية المدنية فى هذه
الحالة .

تقضى المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٥٩ بعدم سريان أحكامه إلا على
الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية المربوطة
ما هيأتهم وأجورهم فى ميزانية الحكومة ومن ثم فلا تجرى أحكام هذا القانون
على الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين للمجالس البلدية والمحلية لاستقلالها
بميزانياتها عن ميزانية الدولة وإنما يخضع موظفو هذه المجالس للنصوص القانونية
واللوائح المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزارى الصادر فى ٢٨/٨/١٩٦٥ بإنشاء
صناديق توفير لمستخدئى المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم . وقد
نصت المادة الثامنة من هذا القرار صراحة على أن تكون إحالة هؤلاء الموظفين
إلى المعاش فى سن الستين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
الأوراق — تحصل فى أن المطعون عليه كان يعمل رئيسا لحسابات بلدية

المنصورة. وقد بلغ سن الستين في ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ إلا أنه استمر يباشر عمله بعد بلوغه هذه السن ، إلى أن أنزلته البلدية بفصله من الخدمة اعتباراً من ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ فأقام الدعوى رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى المنصورة ضد الطاعنين بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ١١١٤ جنياً تمويضاً له عن فصله من الخدمة قبل بلوغه سن الخامسة والستين — وهى سن الإحالة إلى المعاش قانوناً باعتباره من الموظفين الخارجين عن هيئة العمال . وبتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤ قضت له محكمة أول درجة بطلان تأسيسه على أنه ليس من الموظفين المثبتين الذين يجرى على راتبهم حكم الاستقطاع للمعاش المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ ، ومن ثم فهو يعتبر من الموظفين المؤقتين الخارجين عن هيئة العمال الذين ينطبق عليهم حكم المادة ١٤ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ والذين لا يجوز فصلهم من الخدمة قبل بلوغهم سن الخامسة والستين . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم طالعين الفاء ورفض دعوى الطاعن وقيد استئنافهما برقم ٣٣٢ سنة ٦ قى المنصورة وبتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف آخذة بوجهة نظر محكمة أول درجة وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٦ قرر الطاعنان بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الظعن على دائرة فحص الظعن بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٦٠ وفيها اصرت النيابة على ما جاء بمذكرةها بطلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الظعن على هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنان فى السبب الأول هو مخالفة الحكم للقانون والخطأ فى تطبيقه وقالوا فيه بياناً لذلك إن قانونى المعاشات رقمى ٥ سنة ١٩٠٩ و ٣٧ سنة ١٩٢٩ لا يريان إلا على موظفى الحكومة أما موظفو المجالس البلدية والمحلية فانهم يخضعون للنصوص القانونية واللائحية المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزارى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صندوق توفير لمستخدمى المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم ، والقانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ بتنظيم المجالس البلدية وقرار مجلس الوزراء بلائحة استخدام موظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية الصادرة فى ٩ يونية سنة ١٩٤٥ وأنه لما كان مؤدى المادة الثانية من لائحة صندوق التوفير والمادتين ١٥ و ١٧ من لائحة

الاستخدام أن الموظفين غير المشتركين في صندوق التوفيرم وحدهم الذين يعتبرون من الموظفين المؤقتين ويظنون في الخدمة حتى بلوغهم سن الخامسة والستين ، بينما يعتبر من الموظفين الدائمين كل من يشغل وظيفة دائمة بدرجة في ميزانية المجلس وذات مرتب شهري متى كان مئبنا ومشاركاً في صندوق التوفير وكان هذا هو شأن المطعون عليه فإن إحالته إلى المعاش تكون في سن الستين ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر قد أخطأ في القانون .

وحيث إنه لما كانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ الذي أعمل الحكم المطعون فيه نصوبه في شأن المطعون عليه تنص على أنه " لا تسرى أحكام هذا القانون إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين من هيئة العمال والعمال باليومية المربوطة ماهياتهم وأجورهم في ميزانية الحكومة العمومية " باستثناء موظفي المصالح الست المشار إليها في تلك المادة أما غيرهم من الموظفين أو المستخدمين أو العمال التابعين إلى مصالح غير مدرجة في الميزانية العامة — ومنهم موظفو المجالس البلدية — فلا تجرى عليهم أحكام قانون المعاشات المذكور لاستقلالها بميزانياتها عن ميزانية الدولة منذ إنشائها وإنما يخضع هؤلاء الموظفون للنصوص القانونية والألأحية المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم فجعلت المادة الثانية منه الاشتراك في هذا الصندوق إلزامياً لجميع المستخدمين الذين يدخلون في خدمة المجلس مع استثناء العمال المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة في الحدود الميينة بالمادة المذكورة وذلك كله قصد حلول هذا الصندوق محل المعاشات بالنسبة لموظفي الحكومة ثم نصت المادة الثامنة من هذا القرار على أن تكون إحالته إلى المعاش في سن الستين وهو نص صريح لا لبس فيه في صدد تعيين سن التقاعد ، ولا عبرة بما يثيره المطعون عليه من بطلان القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ لمخالفته أحكام المادة ١٤ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ لأنه فضلاً عن اختلاف مجال تطبيق كل من القرار والقانون المذكورين من مجال تطبيق الآخر على ما سلف بيانه فإن المادة ١٥ من لألأحة استخدام موظفي وعمال المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ تنفيذاً للقانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ قد نصت على أن تطبق لألأحة صندوق التوفير

الصادر بها القرار الوزاري وتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ على جميع موظفي المجلس البلدية والقروية .

وحيث إنه متى تقرر ذلك — وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه كان يشغل وظيفة رئيس حسابات مجلس بلدى المنصورة — وهى وظيفة مدرجة بميزانية المجلس وذات راتب شهرى وأنه كان مشتركا فى صندوق الادخار من سنة ١٩٣٣ — وكان مقتضى ما تقدم أن تكون إحالته إلى المعاش عملا بالمادة الثامنة من القرار الوزاري آنف الذكر عند بلوغه سن الستين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بمسألة الطاعنين وإلزامهما بالتعويض المحكوم به وقدره ١١١٤ جنيها عن السنوات الباقية من ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ وهو تاريخ إنهاء خدمته حتى بلوغه الخامسة والستين باعتباره من الموظفين الذين لا يجرى عليهم حكم الاستقطاع ويسرى عليهم قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى صالحة للحكم فى موضوعها — وحيث إنه للأسباب المقدمة يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد الطيف مرمي المستشارين .

(١٢٤)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٦ القضائية :

نقض . ” التقرير بالطعن ” . ” إيداع الحكم المطعون فيه والمستندات ” .

يجب على الطاعن وقت التقرير بالطعن إيداع صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون
فيه قد أحال إليه في أسبابه . يؤدي إغفال ذلك عدم قبول الطعن .

أوجبت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب
محكمة النقض وقت التقرير بالطعن بصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم
المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . وإذن فتمى كان الحكم المطعون فيه والحكم
الابتدائي — الذي أقره — قد أحالا في أسبابهما إلى حكم الإحالة إلى التحقيق
الذي أصدرته المحكمة الابتدائية وتضمن قضاء قطعيا في شق من الدعوى حسم
به النزاع في الدفع بعدم قبولها لانتفاء المصلحة وفي أساس مسؤولية الطاعن —
واعتنقا أسباب هذا الحكم دون أن يبيئا ماهية هذه الأسباب التي تبليهاها، وكانت
أسباب الطعن بالنقض موجهة إلى القضاء الذي بني على تلك الأسباب وأقره
الحكم المطعون فيه فزانه يترتب على ذلك وجوب إيداع الطاعن قلم كتاب محكمة
النقض وقت التقرير بالطعن بصورة حكم الإحالة إلى التحقيق سالف الذكر .
وجزاء إغفال هذا الإجراء الذي كانت تفرضه المادة ٤٢٩ مرافعات هو عدم
قبول الطعن^(٥)

(٥) المبدأ مقرر في الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦١ (القاعدة / ٣٠
بالعدد الأول — السنة الثانية عشرة) ، ودائع م ٣/٧ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص
بجالات وإجراءات الطعن بالنقض التي ألغى المادة ٤٢٩ مرافعات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أرضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٧٥٠ سنة ١٩٥١ تجارى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليها الثانية والطاعة طالبة الحكم بإلزامها متضامتين بأن يدفعها لما مبلغ ٧٧٢ جنيا و ٨١٨ مليا وفوائده القانونية تأسيسا على أنها استوردت من الخارج رسالة من الأقمشة الصوفية شغلت داخل صناديق على باخرة تابعة للشركة المطعون عليها الثانية وأثبت فى سند الشحن وزن كل صندوق وبعد أن تم تفريغ هذه الرسالة ببناء الاسكندرية أودعت مخازن الشركة الطاعة وعند استلامها بمعرفة المرسلة إليه تبين وجود عجز فى أحد الصناديق عبارة عن ٧٢ ثوبا تزن ١٠١ كيلو جرام فرفعت المطعون عليها الأولى الدعوى مطالبة بقيمة هذا العجز والتعويض — ولدى نظر الدعوى أدخلت الشركة الطاعة مصلحة الجمارك فيها لتقديم الملف الخاص بالتخليص على هذه الرسالة ودفعت الطاعة بعدم قبول الدعوى، لرفعها من غير ذى مصلحة تأسيسا على أن الرسالة التى ظهر فيها العجز كان مؤمنا عليها لدى شركة تأمين ” ايجل ستار “ وقد قبضت المطعون عليها الأولى قيمة العجز من هذه الشركة مما تنعدم معه مصلحتها فى الدعوى وتلخص دفاع الطاعة فى موضوع الدعوى فى أن البخرة التى كانت تحمل الرسالة التى ظهر فيها العجز أفرقت فى ١٩ يونيه سنة ١٩٥١ طرودا بلغ عددها ٢٧٥٢٤ طردا وأنه نظرا لعدم توافر أمكنة فى المخازن الجمركية لتخزين كل هذا العدد من الطرود فقد طلبت منها مصلحة الجمارك أن تقوم نياية عنها وطبقا للوائحها بتخزين بعض هذه الطرود فى مخازنها ومن بينها الطرد المدعى بمحصول العجز فيه وانما كانت قد استلمت هذا الطرد بحالة ظاهرية سليمة وسلمته بهذه الحالة فإن مسئوليتها تستفى طبقا لأحكام اللائحة الجمركية التى تحكم العلاقة بينها وبين الشركة المدعية — وبتاريخ ٣ من ابريل سنة ١٩٥٤ أصدرت المحكمة الابتدائية حكما قضى (أولا) برفض الدفع بعدم قبول

الدعوى لرفعها من غير ذى مصلحة وبقبولها (ثانيا) وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشركة المدعى عليها الثانية (الطاعنة) بكافة طرق الإثبات القانونية أنها تسلمت الخمسة صناديق الواردة باسم الشركة المدعية (المطعون عليها الأولى) من المدعى عليها الأولى (المطعون عليها الثانية) وبها عجز في وزنها الكلى بلغ ١٠١ كيلو جرام وأن هذا العجز هو الفرق بين وزن الصندوق رقم ٩١٢ الأصيل وقدره ١٦١ كيلو جراما وبين وزنه بعد فقد الأثواب وقدره ٦٠ كيلو جراما وأجاز الحكم للشركة المدعى عليها الأولى النفي بالطرق عينها — وتثبتت الشركة المدعية أن ربحها في نوع الأقشة المستوردة في الصندوق رقم ٩١٢ يعادل ١٤٪ من سعر مشتراها وهذه النسبة تقابل ١٦٤ جنيتها و ٥٨٥ مليا وللشركتين المدعى عليهما النفي بالطرق عينها . ويتأريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٥٤ أصدرت المحكمة الابتدائية حكما الأخير في الدعوى قاضيا بإلزام الطاعنة بأن تدفع للشركة المطعون عليها الأولى مبلغ ٧٧٢ جنيتها و ٨١٨ مليا من ذلك ٦٠٨ جنيهات و ٢٣٣ مليا ثمن الأثواب المفقودة و ١٦٤ جنيتها و ٥٨٥ مليا قيمة ماضع على الشركة المحكوم لها من ربح بسبب فقد هذه الأثواب مع الفوائد بواقع ٥٪ سنويا من تأريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بالنسبة لمبلغ ٦٠٨ جنيهات و ٢٣٣ مليا ومن تأريخ صبرورة الحكم نهائيا بالنسبة لباقي المبلغ — وقد أحال هذا الحكم في أسبابه إلى الحكم الصادر في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ وذكر أن هذا الحكم "استعرض دفاع أطراف الدعوى وانتهى إلى أن مسؤولية الشركة المدعى عليها الثانية (الطاعنة) لا ترفع إلا إذا أثبتت أنها تسلمت الصندوق رقم ٩١٢ من الشركة المدعى عليها الأولى (المطعون عليها الثانية) وبه العجز الذى تبين وجوده بعد أن تم استلامها له منها ولذا فقد تضمن الحكم المذكور بعد تحديد أساس مسؤولية كل من الشركتين المدعى عليهما إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشركة المدعى عليها الثانية أنها تسلمت الصندوق المذكور وبه العجز سالف الذكر وأنه لما كانت هذه الشركة لم تحضر جلسات التحقيق ولم تستدعى أى شاهد فلإنها تعتبر قد فشلت في إثبات ما كلفتها المحكمة بإثباته ومن ثم فقد استقرت مسؤولية العجز على عاتقها للأسباب القانونية التى أوضحها الحكم الصادر في الدعوى في ٣/٤/١٩٥٤" — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٣ سنة ١٠ ق تجارى الاسكندرية

وبتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف، فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٢ من فبراير سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة خص الطعون بجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في المذكرة التي قدمتها وطلبت فيها أصليا عدم قبول الطعن لعدم تقديم الطاعنة صورة رسمية من الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ الذي فصل في شق من الدعوى وأحال إليه الحكم المطعون عليه وقررت دائرة الفحص في تلك الجلسة إحالة الطعن الى هذه الدائرة وحدد نظره أمامها جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أحال في أسبابه الى الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ بقوله ” وحيث إن وقائع الدعوى قد سبق بيانها تفصيلا في الحكمين الصادرين من محكمة الدرجة الأولى في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ و ٥ يونية سنة ١٩٥٥ الصادر أولها بإحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات ما احتواه منطوقه والصادر ثانيهما بإلزام المستأنفة بأن تدفع للستانف عليها الأولى المبلغ المحكوم به ... وحيث إن الحكم المستأنف إذ قضى بإلزام المستأنفة بالمبلغ المحكوم به تأسيسا على أنها قد عجزت عن إثبات استلامها الخمسة صناديق الواردة باسم الشركة المستأنف عليها الأولى وبها العجز المدعى بمحصله هو حكم في محله لأسبابه التي أقيم عليها بالإضافة الى أسباب الحكم التمهيدى الصادر في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ بإحالة الدعوى الى التحقيق وتكليف المستأنفة بإثبات تلك الواقعة “ — لما كان ذلك وكان حكم ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ المذكور قد تضمن قضاء قطعيا في شق من الدعوى إذ فصل في الدفع بعدم قبولها لانتفاء المصلحة برفضه وحسم النزاع في أساس مسئولية الطاعنة بتقريره أن هذه المسئولية لا ترتفع إلا إذا أثبتت هي أنها تسلمت الطرد الذي ظهر فيه العجز من الشركة الشاحنة ” المطعون عليها الثانية “ وبه هذا العجز طارحا بذلك ما دفعت به الطاعنة من أن مسئوليتها تنفى طبقا لأحكام اللائحة الجزائية متى قامت بتسليم الطرد بالحالة الظاهرية السليمة التي تسلمته بها من الشاحنة — وكان الحكم الابتدائي الذي صدر في الدعوى في ٥ من يونية سنة ١٩٥٤ والذي أودعت الطاعنة صورة منه قد اعتنق أسباب حكم ٣ من أبريل

سنة ١٩٥٤ المذكور ورتب قضاءه بإلزام الطاعة بالمبلغ الذى الزمها به عليه دون أن يبين هو أو الحكم المطعون عليه ماهية هذه الأسباب التى تبينها — لما كان ذلك وكانت أسباب الطعن بالنقض موجهة إلى القضاء الذى بنى على تلك الأسباب والذى أقره الحكم المطعون فيه فإنه كان يتعين على الطاعة أن تودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن بصورة من حكم ٣ من ابريل سنة ١٩٥٤ ولما كانت لم تودع هذه الصورة فإنها لا تكون قد قامت بما يفرضه عليها المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التى قدم الطعن فى ظلها وبالتالى يكون طعننا غير مقبول .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار، وبحضور السادة : حسن خالد، ومحمود توفيق اسماعيل،
وأحمد شمس الدين عل، ومحمد عبد الحليم مرمي المستشارين.

(١٢٥)

الطنن رقم ١٠٦ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ققض . ” المصلحة في الطنن “ .

مناط المصلحة في الطنن أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن . العبرة في ذلك بوقت صدور الحكم .

(ب) حكم . ” تسبب الحكم “ . حوادث طارئة .

مناط تحقق شرط الإرهاق المهدد بانحسار الفائدة المشتري النظر إلى الصفة محل التناقد ذاتها . تقدير تأثير الصفة محل النزاع بالظروف الاستثنائية بما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . تدليل الحكم على عدم تأثير إهدادات المشتري الأخرى بالظروف الاستثنائية . تزيد لا يلزم على سلامة تسبب الحكم المطعون فيه وصحة نظره القانوني إذ ليس هو دعامة الحكم الأساسية .

(ج) خبير . ” نذبه “ . محكمة الموضوع . حكم . قصور . ” ما لا يعد كذلك “ .

نذب الخبير رخصة بخولة لقاضي الموضوع . لا يعقب عليه في رفض الطلب متى كان ذلك قائماً على أسباب سائفة .

١ — مناط المصلحة في الطنن أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن والعبرة في قيام المصلحة بوقت صدور الحكم على الطنن .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه لم يجاوز — وهو بصدد بحث شرائط نظرية الحوادث الطارئة — النطاق الواجب الترامه في تحقيق شرط الإرهاق المهدد بانحسار الفائدة المشتري إذ قد نظر إلى الصفة ذاتها مدلاً من ظروفها

وملاساتها على انتفاء ذلك الشرط ، وكان ما قرره في شأن عدم تأثر الصفقة المتنازع عليها بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية ، فإنه لا يؤثر على سلامة تسيب الحكم وصحة نظره القانوني ما أورده في سبيل التدليل على عدم تأثير إرادات المشتري الأخرى بصدر قوانين تحديد الملكية وتقييد الإيجارات الزراعية متى كان هذا الذي أورده استطرادا زائدا ومسايرة من الحكم للطاعة في هذا الاتجاه .

٣ — نذب الخير في الدعوى يعد — وفقا للادة ٢٢٥ من قانون المرافعات — من الرخص المحولة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفض طلب تعيين الخير قائما على أسباب مبررة له . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب نذب خير بما مفاده أن المحكمة لم تر محلا لإجابة هذا الطلب اكتفاء بما قام عليه الحكم المستأنف من أسباب أقرتها عليه محكمة الاستئناف فإن التمس على الحكم بالإخلال بحق الدفاع أو القصور يكون في غير محله متعيينا ورفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن واقعة الدعوى تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن الطاعة أقامت الدعوى ١٢٣ لسنة ١٩٥٣ على الزاوي قائلة إنها اشترت من المطعون عليه ٣٧ ف ١٢ ط مينة بالصحيفة بثن قدره ٥٦٢٥ جنيا بمقد مؤرخ في ١٩٥٢/٥/١٢ ومسجل في شهر يونيه من نفس السنة وأنها دفعت من الثمن وقت التعاقد مبلغ ٢١٢٥ جنيا والترمت بسداد الباقي على قسطين الأول بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ١٩٥٣/١٢/٣٠ والثاني بمبلغ ١٥٠٠ جنيه في ١٩٥٣/١٢/٣٠ وأنه قد ظهر لها أن قبولها للشراء كان مشوبا بخلط في صيغة جوهرية للبيع وأنها وقعت على العقد تحت تأثير تدليس من البائع وأنه فضلا عن ذلك طرأت بعد البيع وقبل استحقاق الثمن المؤجل حوادث

استثنائية عامة لم تكن متوقعة وترتب عليها أن تنفيذ الالتزام صار مرهقا لها نتيجة لقيام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ وما أعقبها من تشريعات تحديد الملكية وتقييد إيجار الأراضي الزراعية بما استتبع هبوط قيمة الأرض وأصبح يستوجب رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول طبقا للسادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى وطلبت الحكم أصليا بإبطال عقد البيع ورد الثمن واحتياطيا بإعفاؤها من دفع مؤجل الثمن — وفى ١٩٥٣/١٢/٢٨ حكمت محكمة الزقازيق الابتدائية برفض الدعوى — استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف ٨٥ سنة ٦٠ ق المنصورة وفى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ صدر الحكم بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فطلعت الطاعة فيه بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالته إلى هذه الدائرة وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٠ أودعت الطاعة أصل ورقة إعلان الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة وفى ٢٠ يونيه سنة ١٩٦٠ أودع وكيل المطعون عليه مذكرة ناقش فيها أسباب الطعن ودفع بعدم قبوله لانعدام المصلحة ونظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٠/٣٦/١٩٦١ وبها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها الثانية طالبة رفض الدفع ورفض الطعن .

وحيث إن الدفع المبدئى من المطعون عليه بعدم قبول الطعن مؤسس على أنه بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٣ صدر الحكم فى الاستئناف ٦٤٥ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بإلزام الطاعة بدفع المتبقى من الثمن كاملا وبذلك تنعدم مصلحة الطاعة فى هذا الطعن .

وحيث إنه لما كان مناط المصلحة فى الطعن إنما هو يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن وأنه ينبغى الرجوع فى قيام المصلحة إلى وقت صدور هذا الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وطعن فيه بطريق النقض فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ وقد صدر الحكم الاستثنائى سالف الذكرا لاحقا لهما فى ١٩٥٦/١٢/١٣ فإن الدفع يكون متعين الرفض .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه خالف حكم المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى وخطأ في تطبيقها برده حالة الإرهاق والخسارة إلى أمور لا تتصل بالصفقة التى أبرم العقد في شأنها ذلك أنه بعد أن سلم بقيام الظروف الاستثنائية العامة بصدور قوانين تحديد الملكية وتقييد إيجار الأراضى الزراعية عاد بخالف الطاعة فيما ترتب على ذلك من إرهاق في تنفيذ الإلتزام ووجه الخطأ في ذلك أن معيار الإرهاق معيار مرن يتغير بتغير الظروف والأشخاص والإرهاق لا ينظر فيه الا إلى الصفقة ذاتها فإن حدثت المدين بخسارة أضعاف الخسارة المألوفة فإنها تكون فادحة حتى ولو لم تعد شيئا كبيرا بالنسبة إلى مجموع ثروته ويكون له التمسك بنظرية الظروف الطارئة وقد أقامت الطاعة دعواها على أن الأرض التى دفع فيها ١٥٠ جنينها للفدان قبل ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ بشهر واحد هبطت قيمتها بحيث أصبحت لا تساوى نصف ما دفع معجلا من ثمنها ولكن الحكم المطعون فيه نرج من هذا الحد وراعى في تقدير الإرهاق موارد الطاعة التى لا تتصل بذات الصفقة كما أنه خلص إلى أنها وهى ممن لا يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان ولم تخضع للاستيلاء ، لا يمكن أن يقال إنها أصيبت بخسارة بل كل ما هنالك أن أرباحها نزلت إلى حد معقول وبهذا نخرج الحكم مرة أخرى من نطاق الصفقة .

وحيث إنه قد ورد بالحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه في صدد الرد على تمسك الطاعة بالإرهاق الناشئ عن الظروف الاستثنائية " لما كان لإرهاق المدعية لا ينظر فيه إلا للصفقة التى أبرم في شأنها العقد بحيث تسبب الخسارة إلى هذه الصفقة لا إلى مجموع ثروة المدعية فإنه يلاحظ بدءا أن الصفقة موضوعها أطيان غير متزرعة فعلا إذ هى أطيان للإصلاح وقد تم شهر العقد في ٢٩/٦/١٩٥٢ وكان قد تسدد من الثمن وقتذاك ٢١٢٥ جنينها واشترط في العقد على استحقاق القسط الثانى من الثمن وقدره ٢٠٠٠ جنينه في ٣٠/١٢/١٩٥٢ والقسط الثالث والأخير وقدره ١٥٠٠ جنينه في ٣٠/١٢/١٩٥٣ ومن ذلك يبين أنه لم يكن ملحوظا وقت التعاقد أن يسدد باقى الثمن من فلة الأرض المبيعة لأن الأرض تحتاج لإصلاح يستغرق فترة من الزمن بعد الأجل الذى يستحق فيه آخر قسط بحيث لا تؤثر ريعا إلا

في السنوات اللاحقة لذلك الإصلاح وهوريج يتزايد على مر الأيام ويتضح من ذلك أن المدعية كانت تعتمد في سداد ثمن الأطنان التي اشترتها على موارد أخرى لها لا تتصل بهذه الأطنان التي كانت تحتاج فوق ثمنها إلى مصاريف أخرى للإصلاح ولا يكون ثمة إرهاق قد جد عليها في هذه الصفقة بسبب الحوادث الاستثنائية التي أشارت إليها إذ إن انخفاض الأسعار وارتفاعها لا تأثير له على الأطنان التي اشترتها والتي لا تغل شيئاً قبل إتمام إصلاحها كما أن تشريعات تحديد الملكية وتحديد إيجار الأراضي لا تأثير لها على الصفقة أيضاً إذ أنه طبقاً للسادة الثانية من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي يجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتي فدان من الأراضي البور التي تستصلح ولا يسرى عليهم قيد تحديد الملكية إلا بعد ٢٥ سنة من وقت التملك فالمدعية بفرض أنها تملك ٢٠٠ فدان وهو ما لم تذكره ليست ملزمة ببيع الأرض التي اشترتها من المدعى عليه إذ أنها أرض إصلاح يجوز لها امتلاكها وبدئياً لا أثر للتشريع الذي حدد إيجار الأراضي على هذه الصفقة لأن الأطنان المبيعة ليس مربوطاً عليها ضرائب وليست مؤجرة لأحد“ ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاؤه أنه لم يجاوز النطاق الواجب التزامه في تحقيق شرط الإرهاق المهدد بالخسارة الفادحة إذ قد نظر إلى الصفقة ذاتها مدلاً من ظروفها وملاساتها على انتفاء ذلك الشرط وكان ما قرره في شأن عدم تأثر الصفقة المتنازع عليها بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة المحكمة التقديرية، وكان بما لا يؤثر على سلامة تسيب الحكم وصحة نظره القانوني ما أورده بعد ذلك في سبيل الدليل على عدم تأثر الإرادات الأخرى للطاعة بصدور قوانين تحديد الملكية وتقييد الإيجارات الزراعية لأن ذلك كان منه استطراداً ومسيرة للطاعة في هذا الاتجاه الذي كانت قد ذهبت له وهو ما أفصح عنه الحكم فإن النتي بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعة تنفي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقها في الدفاع والقصور إذ لم تستجب المحكمة إلى طلبها تعيين خبير لتقدير ثمن

الأرض ولم ترد على هذا الطلب ولا على المستندات التي قدمتها في الاستئناف لأول مرة .

وحيث إن هذا النفي مردود بأن تعيين الخبير في الدعوى هو بحسب المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات من الرخص المخولة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير قائما على أسباب مبررة له ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب تعيين الخبير بما مفاده أن المحكمة لم ترعلا لإجابة هذا الطلب اكتفاء بما قام عليه الحكم المستأنف من أسباب أقرتها تلك المحكمة فإنه يتعين رفض هذا السبب .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عزم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اشماويل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد الحليف مرسى المستشارين .

(١٢٦)

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) نقض . " حالات الطعن " . " مخالفة القانون " . " حجية الأمر المقضى " . بيع .

الحكم الفاصل في جزء من النزاع يمنع من العودة إلى البحث في النزاع الذي حسمه
من جديد . إلزام المحكمة في الحكم النهائي بما حسمه الحكم القرعى بصفة قطعية .

(ب) نقض . " التوكيل بالطعن " .

يشترط فيمن يقرر بالطعن بطريق النقض أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض موكلا
من الطاعن بتوكيل سابق على التقرير . لا يشترط في التوكيل صيغة خاصة متى كانت عباراته
تشمل الطعن في القضايا المدنية .

١ - إذا كان حكم الإحالة إلى التحقيق الذي أصدرته المحكمة الاستئنافية قد حسم
النزاع القائم بين الطرفين حول تحديد كمية الحديد المتعاقد عليه ولم يعول في تحديدها
على ما جاء بعقد الاتفاق المبرم بينهما لما ذكره في أسبابه من أن التحديد الوارد
في هذا العقد كان على وجه التقريب ، واعتبر أن الكمية المتعاقد عليها هي كل
الحديد الذي استخرج من السفن الفارقة التي كانت لدى البائع وقت التعاقد
وأمر لذلك بالتحقيق لإثبات تسليم هذه الكمية المبيعة للطعون عليها (المشتري)
وكان الحكم المطعون فيه قد حدد كمية الحديد على التعاقد على أساس مقارن
مستند فيه إلى ما استخلصه من عبارات العقد فإنه يكون بذلك قد أهدر حجية ما
فصل فيه الحكم السابق في هذا الخصوص بصفة قطعية وبالتالي قد خالف القانون .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط فيمن يقرر بالطعن بطريق
النقض إلا أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض موكلا عن الطاعن بتوكيل
سابق على التقرير . ولا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص صراحة
على الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كانت عبارات التوكيل تتسع لتشمل
الطعن بالنقض في القضايا المدنية ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد خول لمحامي

في التوكيل حق الطعن بالنقض في القضايا المدنية فيتمين لذلك رفض الدفع بطلان الطعن بدعوى أن سند التوكيل الصادر إلى محامي الطاعن لم يحدد به اسم المطعون عليها ولا الحكم المطعون فيه (*) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن المطعون عليها دفعت بطلان الطعن لأن سند التوكيل الصادر إلى محامي الطاعن لم يحدد فيه اسم الشركة المطعون عليها ولا الحكم المستأنف المطعون فيه .
وحيث إن الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة أنه لا يشترط فيمن يقرر بالطعن بطريق النقض إلا أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض موكلا من الطاعن بتوكيل سابق على التقرير ولا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص صراحة على الطعن بالنقض في القضايا المدنية — متى كانت عبارات التوكيل تتسع لتشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية وإذ كان ذلك وكان الطاعن قد خول لمحاميه في التوكيل حق الطعن بالنقض في القضايا المدنية فيتمين لذلك رفض الدفع .
من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٥٣ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى
بها ضد الطاعن طلبت فيها الحكم بإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ٤٠٥٥ جنيها
و ٧٠٧ مليات والفوائد والمصاريف — وقالت بيانها بأنه بمقتضى عقد مؤرخ
٣٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠ باع لها الطاعن أربعة آلاف طن من الحديد ناتج من
مراكب غارقة موجودة في أماكن متفرقة على شاطئ قناة السويس بسعر الطن
٣١٥ قرشا ، غير أن الطاعن لم يسلمها إلا جزءا من هذه الكمية ، فاضطرت إلى
شراء ما يعادل الباقي منها بسعر الطن ٥٥٠ قرشا وأنه وقد أحل بالتزامه فقد
أصبح مسئولاً عن الفرق بين السعرين ، وهو يتمثل في المبلغ المطالب به ، وقد
دفع الطاعن الدعوى بأن المبيع لم يحدد بصفة قاطعة ، لأنه تعاقد مع المطعون
عليها على بيع كبه الحديد الخردة المستخرجة من السفينة الغارقة وأنه سلمها هذه
الكمية ، ووجه إليها دعوى فرعية مطالبا بإياها بدفع مبلغ ٨١٢ جنيها و ٨٧٢ مليا

(*) راجع قضى مدنى ١٧/٤/١٩٥٢ — الطعن ١٣٣ س ٢٠ ق ٤ قضى مدنى

١١/١١/١٩٥٤ — الطعن ١٥٠ س ٢٢ ق ٥

قال عنه إنه الرصيد المستحق له قبل المطعون عليها بعد خصم ما دفعته له فعلا من الثمن . وبتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة للطعون عليها بطلباتها وبرفض الدعوى الفرعية ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغائه والحكم له بما طلبه في الدعوى الفرعية وقيد استئنافه برقم ١٣٢ سنة ٧١ ق . وبتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف "الطاعن" بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن كمية الحديد التي سلمها للمستأنف عليها "المطعون عليها" هي كل ما نتج واستخلص من السفن النازقة التي كانت موضوع التعاقد واستظهار العرف التجاري الجاري عليه العمل خاصة باستخراج الحديد في مثل الصفقة المتعاقد عليها على أن يكون للمستأنف عليها "المطعون عليها" النفي بذات الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بدفع مبلغ ٣٥٨٥ ج و ٧٠٧ م مؤسسة قضاها في ذلك على أن عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٠/٩/٢٦ يفيد أن البيع قد انصب على كمية معينة من الحديد مقدارها ٤٠٠٠ طن ، وأن كلمة تقريبا الواردة في العقد تقتضي التساهل في حدود نسبة ٥ ٪ من الكمية المتعاقد عليها أي ٢٠٠ طن مما يتعين معه استبعاد فرق السعر الخاص بهذا القدر من المبلغ المطالب به وبتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة لخص للطعون بجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء في مذكرتها التي طلبت فيها وفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص في نفس الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ التي أصررت فيها النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن بما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف فصلت في أسباب حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٧ في أمر الخلاف القائم بين الطرفين بشأن تحديد كمية الحديد المتعاقد عليها ، بأن اعتبرت الكمية المبعة هي المستخرجة من السفن والغواصات النازقة التي كانت لدى الطاعن وقت التعاقد ، ولهذا قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه سلم الشركة المطعون عليها كل الكمية التي استخرجت من السفن المذكورة ، وكان على المحكمة بعد أن سمعت شهود الطرفين أن تتحدث عن آثار هذا التحقيق وترتب على تلك الآثار ما يبي من قضائها الموضوعي ولكنها تجاهلت حكم الإحالة

إلى التحقيق وما ورد في أسبابه من مسائل قطع فيها وحاز قضاؤها فيها قوة الشيء المقضى فيه، واستندت في تحديد الكمية إلى ما ورد بالعقد المبرم بين الطرفين والمؤرخ ١٩٥٠/٩/٢٦ بفناء هذا الحكم منقضا لحكمها الصادر بالإحالة إلى التحقيق .

وحيث إنه يبين من أسباب الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٧ أن الطاعن قد طلب في دفاعه إحالة الدعوى إلى التحقيق لينبذ أن كمية الحديد التي سلمها للشركة المطعون عليها هي كل ما استخرج من السفن الفارقة التي كانت لديه وأن المطعون عليها قد اعترضت على ذلك لأن كمية الحديد قد حددت في عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٠/٩/٢٦ وأنه بذلك يكون التحقيق غير منتج في الدعوى ولم تأبه المحكمة لهذا الاعتراض وأصدرت الحكم سالف الذكر مقررته في أسبابه "أن طلب التحقيق ينصب على واقعة بذاتها وهي أن المستأنف "الطاعن" قد سلم للشركة "المطعون عليها" كمية الحديد المتعاقد عليها وهي المستخرجة من السفن والنواصات الفارقة التي كانت لديه وقت التعاقد ، فضلا عن أن التحقيق منتج في الدعوى وجازئ القبول قانونا لأن كمية الحديد المتعاقد عليها قد حددت بأربعة آلاف طن تقريبا ، وذلك في خطاب المستأنف "الطاعن" المؤرخ ١٩٥١/٦/٢٣ المقدم من الشركة أساسا لدعواها ولم تحدد كمية الحديد في هذا الخطاب بصفة قاطعة بل حددت على سبيل التقرير ، كما أن تقرير المندوب خلا من تحديد الكمية التي سلمها للشركة المستأنف عليها "المطعون عليها" وعرضها عليها وهي كل ما نتج واستخلص من السفن الفارقة التي كانت موضوع التعاقد لاستظهار العرف التجاري البحري الجاري عليه العمل خاصة باستخراج الحديد في مثل هذه الصفقة المتعاقد عليها وذلك بكافة الطرق المقررة قانونا للإثبات على أن يكون للمستأنف عليها النفي بذات الطرق "ولما كان مفاد ذلك أن المحكمة حسمت بهذا الحكم النزاع القائم بين الطرفين بشأن تحديد كمية الحديد المتعاقد عليها ، فلم تتول على التحديد المبين في عقد الاتفاق المبرم بينهما في ١٩٥٠/٩/٢٦ لأنه كان على وجه التقرير واعتبرت الكمية المتعاقد عليها هي كل الحديد الذي استخرج من السفن والنواصات الفارقة التي كانت لدى الطاعن وقت التعاقد ، ولهذا أمرت بالتحقيق لإثبات أن هذه الكمية قد سلمت للشركة المطعون عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أهدر حجة ما فصل فيه الحكم السابق في هذا الخصوص بصفة قطعية وعاد وحدد كمية الحديد المتعاقد عليها على أساس مغاير مستندا فيه إلى ما استخلصه من عبارات العقد ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار، وبحضور السادة : حسن خاله ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد الطيف مرمي المستشارين .

(١٢٧)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٦ القضائية :

دعوى . " نظر الدعوى أمام المحكمة " . " تلاوة تقرير التلخيص " .

إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير تلخيص من قاضى التحضير . تلاوة تقرير التلخيص با جلسة .
إجراء جوهرى واجب قانونا ، مؤدى إغفال هذا الإجراء بالطلان .

توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون إحالة القضية إلى جلسة
المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم
وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره فى القضية من قرارات وأن
يتلى هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة . ويهدف الشارع من ذلك أن
يظهر العضو الذى قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذ
من إجراءات فى الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما ، وينبى
على إغفال هذا الإجراء الواجب قانونا — على ما جرى به قضاء النقض بطلان
الحكم* .

* تراجع أحكام القضا المدق : ١٩٥٨/٦/٥ فى الطعن رقم ١٧٢ سنة ٢٤ ق
و ١٩٥٨/١٠/٣٠ فى الطعن رقم ١٤٦ سنة ٢٤ ق و ١٩٥٨/١٢/٢٥ فى الطعن رقم ١٤٣
سنة ٢٤ ق و ١٩٥٩/١/٢٢ فى الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٤ ق و ١٩٥٩/٣/٢٦ فى الطعن رقم ٣٢٦
سنة ٢٤ ق و ١٩٦٠/٤/٢٨ فى الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٢٥ ق و ١٩٦٠/٥/٥ فى الطعن رقم ٢
سنة ٢٨ ق " أحوال شخصية " و ١٩٦١/٥/١١ فى الطعن رقم ٤٤٣ سنة ٢٦ ق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مورث الطاعنين المرحوم فارس عيسى الجندى وشقيقته السيدة أمينة الجندى أقاما الدعوى رقم ٤٥٠ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى شين الكوم ضد المطعون عليهم طلبا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى الشوارع المخطوطة في القطعة الموضحة الحدود والمالم بهريضة الدعوى وتسليمها لها خالية وإلزام المطعون عليه الأول بضمانة وتضامن الشان والثالث بمبلغ ١٤٠٠ جنيه على سبيل التمويض وبتاريخ ١٩٥١/١/٢٩ قضت محكمة أول درجة بتثبيت ملكية مورث الطاعنين إلى ثلثي الشوارع موضوع النزاع وتسليمها له ورفض الدعوى فيما عدا ذلك . استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٤ سنة ١ ق طنطا وأثناء نظره توفى المستأنف فحل محله ورثته الطاعنون كما استأنفه المطعون عليهم وقيد استئنافهم برقم ٤٥ سنة ٢ ق طنطا وضمت المحكمة الاستئنافين وحكمت في موضوعهما بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من تسليم الشوارع موضوع النزاع وتأييده فيما عدا ذلك . وبتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٥٦ قرر الطاعنون بالطنن بطريق النقض في هذا الحكم ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٤ يناير سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء في مذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص في نفس الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحلد لنظره جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها حضر محامى الطاعنين وقرر بأن السيدة وداد وشقيقها الآنسة ثريا فارس عيسى الجندى قد بلغتا من الرشد وقدم المستندات التي تؤيد ذلك وأودع توكيله عنهما ، وأصررت النيابة في الجلسة المذكورة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالبطلان لعدم استيفاء المحكمة لإجراء جوهريا إذ تقضى المادة ١١٦ مرافعات بوضع تقرير تلخيص يبين فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما صدر في القضية من قرارات أو أحكام وأن يتل هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة وقد أغفلت محكمة الاستئناف هذا الإجراء الجوهري فلم يتل تقرير التلخيص لا بجلسة المرافعة الأخيرة ولا بأية جلسة سابقة لها والحكم نفسه ومحاضر الجلسات خالية من أية إشارة إلى وضع تقرير أو من تلاوته بالجلسة واغفال هذا الإجراء يبطل للحكم .

وحيث إنه يبين من الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات التي تداولت فيها القضية ومشتملات الحكم المطعون فيه خلوها من أية إشارة إلى تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة ، ولما كانت المادة ١١٦ مرافعات توجب أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يتل هذا التقرير في الجلسة ، وكان الشارع إنما يهدف من ذلك إلى أن يظهر العضو الذى قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذ من إجراءات فى الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما هما . فإن إغفال المحكمة هذا الإجراء الواجب قانونا يشوب حكمها بالبطلان على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد الطيف مرصى المستشارين .

(١٢٨)

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) عقد . ” تفسير عبارات العقد “ . حكم . ” عيوب التدليل “ .
” مسخ “

الانحراف عن المعنى الظاهر من عبارات العقد مسخ له . تخصيص النص العام
المطلق في التعاقب يطول على المسخ العقد .

(ب) بورصة . عقود بيع القطن تحت القطع . ” حق البائع في قطع السعر “
” خيار المشتري في التغطية “ .

عقد بيع القطن تحت القطع من قبيل البيع الذى يكون تحديد الثمن فيها قاصرا على
بيان الأسس التى تنظمه في وقت لاحق للتعاقد . تحديد الثمن يتراضى ويبقى مطلقا على
ممارسة كل من الطرفين لحقوقه .

البائع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التى يتم بها التعامل فعلا في بورصة العقود
في أى يوم يختاره من أيام العمل بالبورصة أو بتلك الأسعار مضافا إليها الملاحة أو
مستزلا منها انخضم حسب الاتفاق بشرط ألا يستغنى المهلة المقررة له في العقد لشاومة
حق القطع . إن استغنىها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من
هذه المهلة .

حق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التغطية . التزام البائع بأن يوفر للمشتري
الوقت الذى يتسع للتغطية التى يكون إجراؤها بعملية عكسية يجرىها المشتري كي يأمن تقلبات
الأسعار .

ومتى تمت التغطية بتحقيق للمشتري مركز قائم بالبورصة لواءه العملية العكسية التى يكون
قد أجراها ببورصة العقود .

(ج) بورصة . عقد بيع القطن تحت القطع . ”القطع على سعر التعامل“ .

القطع على سعر التعامل في بورصة العقود مقيد — على ما جرى عليه العرف — بشرط
هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سبرا اسميا . اقرار المشرع لهذا العرف يرتبته
بما أورده بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨٤ سنة ١٩٥٩ الممدد للرسم بقانون
رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩ .

(د) حكم . ”عيوب التدليل“ . ”فساد الاستدلال“ .

الاستدلال على حصول تعامل فعلي ببورصة العقود في تاريخ معين بالمبيعات التي تمت
في بورصة البضاعة الحاضرة استدلال فاسد . هذه المبيعات لا شأن لها بالكوترانات التي
يتم التعامل عليها في بورصة العقود .

١ — الانحراف عن المعنى الظاهر لعبارات العقد مسخ له ، فإذا كان قد نص
في العقد على أن البيع خاضع لشروط بورصة مينا البصل وهو نص عام مطلق
يحكم جميع شروط التعاقد بما في ذلك تحديد السعر فإن تفسير الحكم المطعون فيه
لهذا النص بأنه قاصر على العيوب التجارية ينطوي على مسخ للعقد .

٢ — عقود بيع القطن تحت القطع تعد من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن
فيها قاصرا على بيان الأسس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد وهي محكمة
بالمادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ والمادة ٨٥
من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة وتخضع لقيودها
وشروطها — فتعديد الثمن في هذه العقود يتراعى ويبقى معلقا على ممارسة كل
من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته ، وللبائع أن يحدد الثمن على أساس
الأسعار التي يتم بها التعامل فعلا في بورصة العقود في أي يوم يختاره من أيام
العمل بالبورصة أو بتلك الأسعار مضافا إليها العلاوة أو مستثلا منها الخصم
حسب الاتفاق بشرط ألا يستنفذ المهلة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع
وإن استنفذها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة
وحق البائع في القطع يقابله حق المشتري في التغطية ومن ثم فإن البائع ملزم بأن
يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية
يحميها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل
للقدر الذي تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري

مركز قائم بالبورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببورصة العقود .

٣ — لما كان القطع على سعر التعامل في بورصة العقود على ما جرى به العرف مقيدا بشرط هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا اسميا ناجما عن عدم إقبال المشترين على الشراء أو على عدم عرض البائعين أقطانهم للبيع فإن المشرع قد أقر هذا العرف وقتنه بما أورده بالمادة الأولى من القانون ١٨٤ سنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩، ومتى كان الثابت أن تعاملنا فعليا لم يجر في بورصة العقود نتيجة لقرار وزير المالية الصادر في ١٩٥٢/١/١٦ بوضع حد أدنى للأسعار في تلك البورصة حتى صدور القرار الوزاري المؤرخ ١٩٥٢/٢/١٧ الذي حظر إجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاق شهور فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان مقصودا بها تصفية مراكز قائمة ثم مدت كافة عمليات القطع من فبراير إلى يونيه سنة ١٩٥٢ بقرار من لجنة البورصة ولم تكن الطاعة عند صدور هذا القرار ذات مركز قائم بالنسبة للعملية موضوع الدعوى لعدم إخطار المطعون عليه إياها بالقطع قبل ١٩٥٢/٢/١٠ وبعد إجراءها لعملية التغطية بسبب تعطيل البورصة في يومي ١٠ و ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ ولأن السعر في الأيام التالية حتى ١٩٥٢/٢/١٧ كان حد أدنى بائع وهو سعر إسمي لم يجر به تعامل فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى اعتبار السعر الذي أعلن في بورصة العقود يوم ١٩٥٢/٢/١٢ هو الواجب إجراء المحاسبة على أساسه باعتبار أن السعر الذي قصده العاقدان يكون قد خالف القانون * .

٤ — استدلال الحكم المطعون فيه على حصول تعامل فعلي في اليوم التالي لانهاء تعطيل البورصة بالمبيعات التي تمت في بورصة البضاعة الحاضرة استدلال فاسد إذ أن هذه المبيعات لا شأن لها (بالكوتراتات) التي يتم التعامل عليها في بورصة العقود والتي اتفق الطرفان على اتخاذها أساسا لتحديد السعر .

* المبدأ مقرر في الطعن رقم ١٢٢ سنة ٢٥٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٦ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع تحصل — حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن المطعون عليه أقام الدعوى ١٥٥٤ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ضد الطاعنة قائلاً إنه بموجب عقد مؤرخ فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ باع إلى شركة مصر للحلج الأقطان بصمتها وكيلة عن الشركة الطاعنة ٢١ و ٧٥٦ قطاراً من القطن الأشموى الشعر موسم ٥٢/٥١ من رتبة فولى جود فىر إلى رتبة جود على أن تحدد العلالة تحت سعر العقود بناقص ١٤ ريالاً لرتبة الفولى جود فىر ، و ٩ ريالات لرتبة الجود فىر ... وعلى أن يكون قطع السعر بحسب رغبة البائع المطعون عليه إلى ميعاد غايته ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ على أساس سعر الكنتراطات استحقاق فبراير سنة ١٩٥٢ وأنه قام بتسليم القدر المتعاقد عليه فى خلال الموعد المحدد لذلك ولأنه بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ أخطر الشركة الطاعنة بريقة بقطع باق القدر المبيع وقدره ٢٥٠ قطاراً وتحديد السعر على أساس سعر يوم ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ وطلب تسوية حسابه على هذا الأساس ولكنه تلقى فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ بريقة من الشركة تخطره بنقل أقطانه إلى كنتراطات يونيه بدون مصاريف فاعترض متمسكاً بالسعر السابق تحديده (١٩٥٢/٢/١٠) ثم تلقى بعد ذلك بريقة من الشركة تفيد تحديد السعر على أساس سعر القفل فى يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٢ ولكنه اعترض على ذلك متمسكاً بسعر ١٠/٢/١٩٥٢ وهو اليوم الذى يجب ألا يتجاوز تحديد السعر طبقاً للاتفاق ولا تملك الشركة مخالفته ونقل السعر إلى شهر آخر وقال إنه تأسيساً على ذلك تكون المحاسبة عن ٢٥٠ قطاراً موضوع المنازعة والى لم يكن قد تم قطع سعرها بسعر يوم ١٠/٢/١٩٥٢ وقدره ٩٥,١٠ ريالاً وبخصم المبلغ الذى قيسته الشركة لحسابه وقدره ١٣٢٥٠ جنهما يكون المستحق له قبل الشركة مبلغ ١٥٥٦ ج و ٨١٧ م وهو ما طلب الحكم له به . دفعت الشركة الطاعنة الدعوى بقولها إنه منصوص فى العقد على خضوعه لشروط بورصة

مينا البصل وأن المطعون عليه لم يخطر بها بالقطع قبل ١٩٥٢/٢/١٠ ولما كان هذا اليوم وهو اليوم الأخير وكذا يوم ١٩٥٢/٢/١١ قد صادف عطلة رسمية فكان يجب تحديد السعر على أساس سعر يوم ١٩٥٢/٢/١٢ طبقاً للسادة ٣٥ من اللائحة الداخلية لتقسيم الأقطان ببورصة مينا البصل ولكن حدث أنه لم يكن هناك تعامل في البورصة في ذلك اليوم والأيام التالية إذ كانت الأسعار المعلنة في البورصة هي حد أدنى يائع وظل الحال كذلك حتى يوم ١٩٥٢/٢/١٧ الذي صدر فيه القرار الوزاري ١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي حظر لإجراء أية عمليات على استحقاق فبراير ومارس وأبريل إلا إذا كان مقصوداً بها تصفية مراكز قائمة فعلاً وأنه تطبيقاً لذلك تعين تحديد الأسعار على عقود يونيه سنة ١٩٥٢ وكان السعر الواجب أن تخضع له عقود فبراير سنة ١٩٥٢ هو ٦٠ و٦٦ ريالاً وهو سعر التعامل في يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٢ إلا أنه صدر قرار من لجنة بورصة مينا البصل في ١٩٥٢/٥/١٤ بتحديد سعر الأقطان المتقولة من فبراير إلى يونيه بمبلغ ٧٢ ريالاً وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٣/١٧ بتحديد هذا المبلغ ثمناً للقطار الواحد بعد خصم المصاريف الفعلية التي حدثت بريالين وقالت الشركة الطاعنة إنها حددت السعر وسوّت حساب المطعون عليه على تلك الأسس ومحكمة أول درجة أقرت نظر المطعون عليه في وجوب تحديد الثمن على أساس السعر الذي أعلن في يوم ١٩٥٢/٢/١٢ بنقض النظر عن التعامل الفعلي وحكمت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتدب خبير لتصفية الحساب على هذا الأساس .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٢٧٥ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة ناعية على الحكم المستأنف مسخه للعقد لأن قصد الطرفين - كما نص في العقد - انصرف إلى إخضاعه لشروط بورصة مينا البصل ومنها الشروط الخاصة بتحديد السعر - ومحكمة الاستئناف - جازت الحكم الابتدائي في اعتبار أن العقد عقد بيع تام اتفق فيه الطرفان على تحديد جميع شرائطه وأنهما لم يتركا تحديد السعر لأية ظروف غير حلول يوم ١٩٥٢/٢/١٠ وتحديد السعر على أساس سعر ذلك اليوم أو يوم العمل التالي له وهو يوم ١٩٥٢/٢/١٢ وكان السعر فيه ٩٥,١٠ ريالاً ولا أثر لشروط البورصة على ذلك لأن الصفقة موضوع الدعوى إن هي إلا عملية بيع خارج البورصة وأن المقصود بالنص على خضوع العقد لشروط البورصة إنما ينصرف إلى العيوب

التجارية دون السعر وهو لا يشترط أن يكون تحديده نتيجة لتعامل فعلي في البورصة وأضافت المحكمة أنه قد ثبت لها فضلا عن ذلك أن بيوما تمت فعلا يوم ١٩٥٢/٢/١٢ داخل بورصة مينا البصل والأيام التالية حتى يوم ١٩٥٢/٢/١٥ وانتهت إلى الحكم في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطلعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٦ وطلبت للأسباب الواردة به نقض الحكم المطعون فيه وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بملزمة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وبها صحت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت الإحالة لنقض الحكم وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ أودعت الطاعة أصيل ورقة إعلان الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة ومعلنة للطعون عليه في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ومذكرة أحالت فيها إلى التقرير ولم يقدم المطعون عليه دفعا ونظر الطعن أمام هذه الدائرة بملزمة ٩/١١/١٩٦١ وبها صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون من وجهين أولهما أنه إذ فسر النص الوارد في عقد البيع على أن البيع خاضع لشروط بورصة مينا البصل بأنه يفيد خضوع العقد لهذه الشروط فيما يخص بالعيوب التجارية وحدها ولا ينسحب إلى تحديد الثمن قد خالف المادة ١/١٥٠ من القانون المدني بالتحرفه عن المعنى الظاهر لعبارة العقد — وثانيهما أن الحكم باتخاذ سعر يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وهو ٩٥,١٠ ريالاً للقفطار أساسا لتحديد ثمن القطن المباع على الرغم مما أثبتته المحكمة من أن هذا السعر كان حدا أدنى بائع قد خالف القانون وتقريرات البورصة وقرارات بلانها كما أنه خالف العرف السائد في هذا الشأن لأن من يشتري أقطانا ويرضى بتحويل البائع حق تحديد الثمن في تاريخ لاحق لا يقبل ترتيب هذا الحق إلا لأنه يعلم أن له حقا مقابلا في التغطية التي تتم ببيع صفقة معادلة بالسعر الذي يتم التحديد على أساسه في تاريخ هذا التحديد لحق البائع في قطع السعر وحق المشتري في التغطية متقابلا متلازمان يمثلان تكافؤ الفرص بينهما وكلما امتنع على المشتري أن يغطي مركزه عن طريق البيع في تاريخ التحديد امتنع على البائع أن يستعمل حقه في تحديد السعر دون تفريق بين ما إذا كان التعامل تم داخل البورصة أو خارجها — ولما كان

وصول السعر في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ إلى حد أدنى بائع معناه عدم وجود مشتر بهذا السعر فإنه كان يستحيل على الطاعة إجراء عملية تغطية في ذلك اليوم — أما استدلال الحكم بمحصل تعامل في هذا اليوم والأيام الثلاثة التالية في بورصة مينا البصل فاستدلال فاسد لأن هذا التعامل إنما جرى على بضاعة حاضرة ولا شأن له بالتعامل بالكوثرانات التي تم الاتفاق بين الطرفين على تحديد الثمن على أساسها — وأضافت الطاعة أنه إذا كان من المحقق أن قطع السعر كان ممتنعا في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ لوصول سعر عقد فبراير فيه إلى الحد الأدنى بائع وكان من المحقق كذلك أن قطع السعر كان ممتنعا للسبب نفسه منذ هذا التاريخ حتى يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ الذي صدر فيه قرار وزير المالية رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ بحظر التعامل على عقود شهور معينة منها شهر فبراير وضح أن ثمن الاقطان المبيعة للطاعة لم يكن من الميسور قطعه وبالتالي تحديده في يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ الذي اتفق في العقد على أن يكون نهاية الأجل المحدد لقطع السعر لأن ذلك اليوم كان عطلة رسمية أو في الأيام التالية له لوقوف الأسعار عند الحد الأدنى ولما أصدرت لجنة البورصة في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ قرارا يعد كافة عمليات القطع في شهر فبراير إلى شهر يونيه بدون غرامة أو خصم فإن الطاعة نفذت حكم هذا القرار وأخطرت المطعون عليه بنقل أقطانه إلى شهر يونيه ولما كان آخر معاد لتحديد سعر كوثرانات يونيه بالنسبة لهذه الاقطان هو يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٢ وكان هذا اليوم من أيام التعامل الفعلي في البورصة فقد أخطرته بتحديد سعر أقطانه بالسعر الذي جرى عليه التعامل في هذا اليوم وهو ٦٠ و ٦٦ ريالاً للقطار ولما أصدرت لجنة بورصة مينا البصل بعد ذلك في ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ قرارا يقضى بأن جميع العمليات تحت القطع التي أجلت من شهرى فبراير وأبريل إلى شهر يونيه تقطع بسعر ٧٢ ريالاً يخصم منها المصاريف الفعلية التي قدرتها اللجنة برالين فإن الطاعة نزلت على أحكام هذا القرار ومدلت أساس المحاسبة بينها وبين المطعون عليه وجعلته ٧٠ ريالاً للقطار ولكن الحكم المطعون فيه لم يقرها على هذا الأساس وأخذ بوجهة نظر الحكم الابتدائي الذي جعل أساس تحديد السعر هو سعر عقد فبراير في يوم ١٢ منه وهو ٩٥ و ١٠ ريالاً مع أن هذا السعر كان قد أعلن في البورصة باعتباره حداً أدنى بائع ولم يجربه تعامل كما سبق القول .

وحيث إن هذا النعي صحيح في وجهه ذلك أنه في خصوص الوجه الأول فإنه يبين من العقد أنه قد نص فيه على أن هذا البيع خاضع لشروط بورصة مينا البصل وهذا النص عام مطلق يحكم جميع شروط العقد بما فيها تحديد السعر فتفسير الحكم المطعون فيه له بأنه قاصر على العيوب التجارية ينطوي على مسخ العقد بانحرافه عن معناه الظاهر . كما أنه في خصوص الوجه الثاني فإن المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه "تسرى على بيوع الأقطان بأثمان تحددها بعد عدا البيوع التي تجرى في بورصة مينا البصل أو تسلم إلى المحطة الأحكام الآتية (أ) يكون للبائع الحق في تحديد السعر في أى يوم من أيام العمل بالبورصة حتى اليوم السادس عشر من الشهر الذي تم البيع على أساس كوتراتاته (ب) إذا كان يوم ١٦ من الشهر يوم عطلة بالبورصة فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالى له (ج) يكون للبائع الحق في تحديد السعر على أساس أى سعر من أسعار الساعة ١١ و٥٥ دقيقة ، ١٢ و١٥ دقيقة ، ١٢ و٥٤ دقيقة أو الساعة الواحدة بعد الظهر بشرط أن يرسل أمر تحديد السعر إلى المشتري في موعد يسمح له عند الاقتضاء بإجراء عملية التغطية في الساعة المبينة في الأمر المذكور " ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أن " كل شرط وارد في العقود يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون يعتبر لاغيا لا يعمل به " كما نصت المادة ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة على أنه " في حالة التعاقد في البضاعة الحاضرة بسعر يزيد أو ينقص عن سعر العقود أو بسعر العقود مع احتفاظ البائع بالحق في أن يطلب تحديد أسعار العقود الخاصة بها في تاريخ لاحق لا يجوز أن يتجاوز ميعاد التحديد ثلاثة من أيام لا يدخل في حسابها يوم البيع - وإذا كان التاريخ المتفق عليه كآخر ميعاد لتحديد السعر يوم عطلة أو جزءا من أيام عطلة مقرر من بورصة البضائع في الاسكندرية يكون التحديد في اليوم الأول من أيام استئناف العمل في البورصة المذكورة إلا إذا قرر الطرفان غير ذلك " ومؤدى هذه النصوص أن عقود بيع القطن تحت القطع تعد من قبيل البيوع التي يكون تحديدها الثمن فيها قاصرا على بيان الأمتس التي تنظمها في وقت لاحق للتعاقد . وهى محكومة بالنصوص المتقدمة تخضع لقيودها وشروطها ، فتحديد الثمن يتراخى ويبقى معلقا على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته - وللبائع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل

فعلا في بورصة العقود في أى يوم يختاره من أيام العمل في البورصة أو تلك الأسعار مضافا إليها العلاوة أو مستنزلا منها انخضم حسب الاتفاق بشرط ألا يستنفد المهلة المقررة في العقد لممارسة حق القطع وإن استنفدها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة — وحق البائع في القطع يتأمله خيار المشتري في التغطية . والبائع ملزم بأن يوفر للمشتري الوقت الذى يتسع للتغطية التى يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجرىها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذى تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار فإن هبط السعر خسر فيها اشتراه بضاعة حاضرة ما يعادل كسبه فيها باع من عقود البورصة والعكس صحيح . ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم بالبورصة قوامه العملية العكسية التى يكون قد أجراها ببورصة العقود ولما كان القطع على سعر التعامل في بورصة العقود — على ما جرى به العرف — مقيدا بشرط هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعل وليس سعرا إسميا ناجما عن عدم إقبال المشترين على الشراء أو عدم عرض البائعين أقطناتهم للبيع فإن المشرع قد أقر هذا العرف وقتته بما أورده بالمادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ التى تنص على أنه "يكون للبائع الحق في قطع السعر في أى يوم من أيام العمل ببورصة العقود بالاسكندرية حتى اليوم السابق لأول الشهر الذى تم البيع على أساس عقده فإذا كان نهاية الأجل الذى يحق فيه للبائع قطع السعر يوم عطلة ببورصة العقود بالاسكندرية أو كان التعامل في هذا اليوم محددا بأسعار إسمية أو أسعار لا تعامل بها لأى سبب كان فإن الأجل يمتد إلى اليوم التالى له" ولما كانت عقود بيع القطن تحت القطع محكومة بالقواعد السابقة بيانها وكان الثابت أن تعاملها فعليا لم يجرى في بورصة العقود نتيجة لقرار وزير المالية الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ بوضع حد أدنى للأسعار في تلك البورصة وأن الوضع ظل كذلك حتى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ حيث صدر القرار الوزارى رقم ١٧ الذى حظر إجراء أى عملية من عمليات البيع على استحقاق شهور فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان مقصودا بها تصفية مراكز قائمة ثم صدر قرار لجنة البورصة في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بمد كافة عمليات القطع من فبراير إلى يونيو بدون غرامة أو خصم — ولم تكن الطاعة عند صدور هذا القرار ذات مركز قائم بالنسبة للعملية موضوع الدعوى لعدم إخطار المطعون عليه إياها بالقطع قبل

١٠/٢/١٩٥٢ ولعدم إجرائها لعملية التنظية بسبب تعطيل البورصة في يومى ١٠ و ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ ولأن السعر فى الأيام التالية حتى ١٧/٢/١٩٥٢ كان حد أدنى بائع وهو سعر اسمى لم يجبره تعامل فإن الحكم المطعون فيه إذ اتهمى فى قضائه إلى اعتبار السعر الذى أعلن فى بورصة العقود يوم ١٢/٢/١٩٥٢ هو الواجب لإجراء المحاسبة على أساسه باعتبار أنه السعر الذى قصده العاقد أن يكون قد خالف القانون . أما استدلاله على حصول تعامل فعلى فى ذلك اليوم بالمبيعات التى أشار إليها فهو استدلال فاسد لأن هذه المبيعات تمت فى بورصة ميناء البصل— كما جاء بالحكم — وهى مبيعات متعلقة ببضاعة حاضرة ولا شأن لها بالكترات التى يتم التعامل عليها فى بورصة العقود والتى اتفق الطرفان على اتخاذها أساساً لتحديد السعر .

وحيث إنه لما تقدم يتعين تقضى الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه وترى المحكمة الحكم فى الدعوى عملاً بالمادة ١/٢٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إنه لما كان الثابت من وقائع الدعوى أن الطاعنة قد حاسبت المطعون عليه على أساس السعر الذى حددته لجنة البورصة بقرارها الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ وهو سبعون ريالاً للقطار وكان هذا الأساس هو الصحيح فإن دعوى المطعون عليه بالمطالبة بأكثر منه يكون على غير أساس متعينة الرفض .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد
وأحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٢٩)

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٣ القضائية :

نقض . "إيداع كفالة الطعن" . عمل .

إيداع الكفالة وقت التقرير بالطعن بالنقض إجراء جوهري . إخفائه يؤدي إلى البطلان . لكل
ذی مصلحة التمسك بذلك والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . يعنى من إيداع الكفالة الدولة
ومن يعفون من الرسوم القضائية . الإخفاء الرارد بقانون العمل الموحد قاصر على الدعوى التي ترفع
طبقاً لأحكامه .

أوجب القانون في حالات الطعن بالنقض إجراء جوهرياً لازماً هو إيداع
الكفالة خزانة المحكمة على أن يكون الإيداع قبل توثيق تقرير الطعن أو خلال
الأجل المقرر له ولا يعنى من هذا الإيداع إلا الدولة ومن يعفون من الرسوم
القضائية (م ٤٣٠ مرافعات و ٨ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩) ويتربط البطلان
على إخفال هذا الإيداع ولكل ذی مصلحة أن يتمسك به والمحكمة أن تقضى به
من تلقاء نفسها . ولا يغير من ذلك أن تكون المسألة السابعة من قانون العمل
الموحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نصت على أن "تعنى من الرسوم القضائية في
جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها العمال والعمال المتدرجون والمستحقون عنهم
وقضاياات العمال" لأن هذا الإخفاء قاصر على الدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكام
هذا القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - حسبما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق - تحصل فى أن الطاعنين رفعوا الدعوى رقم ٥٥٣ سنة ١٩٥٢ عمال جزئى الاسكندرية ضد المطعون عليها طالبين إلزامها بأن تدفع لكل منهم علاوة الغلاء ومقابل الأجازات . وقضت المحكمة بنذب خير وبعد أن قدم تقريره قضت المحكمة برفض الدعوى بالنسبة لكل من محمد عبد العزيز شيبوب وجابر عبد اللطيف محمد ورفضها فيما يتعلق بمقابل ساعات العمل الزائدة ومقابل الأجازات بالنسبة لباقي المدعين فاستأنف الطاعنون هذا الحكم كما استأنفته الشركة لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية وقيد استئناف الطاعنين برقم ٥٦٨ سنة ١٩٥٣ وقيد استئناف الشركة برقم ٥٣٤ سنة ١٩٥٣ س عمال وقد قررت المحكمة بضم الاستئنافين وتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للطاعنين من ٤١ إلى الأخير ورفض دعواهم وبإلزام المطعون عليها بأن تدفع ٨ ج لمحمد عبد العزيز شيبوب ، ٣ ج لجابر عبد اللطيف محمد وتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للباقيين وإلزام المطعون عليها بدفع المبالغ الميئنة به لكل منهم . وقرر الطاعنون الطعن بالنقض فى هذا الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية . وطلبت النيابة العامة استبعاد الطعن من قائمة القضايا لأن الرسم المستحق عنه لم يسدد . كما دفعت بعدم قبول الطعن لعدم إيداع الكفالة . وبعدم جواز الطعن لرفعه عن حكم غير قابل له . وتمسكت المطعون عليها بهذا الدفع الأخير . وعرض الطعن على هذه الدائرة بمجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ فقررت استبعاده من جدول الجلسة إلى أن تستوفى الرسوم المستحقة . وتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٦١ حصل الرسم فنظر الطعن بمجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ ولم يحضر أحد عن الطاعنين أو المطعون عليهم وصممت النيابة العامة على ما أبدته من دفع .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن لعدم إيداع الكفالة .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات قد نصت في فقرتها الأولى على أنه ” يجب على الطاعن قبل التقرير بالطعن أن يودع خزانة محكمة النقض على سبيل الكفالة عشرة جنيهات (عدلت إلى ٢٥ جنيا بالقانون رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٥٣ و بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩) إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة استئناف أو خمسة جنيهات (عدلت إلى ١٥ جنيا بالقانونين سالفى الذكر) إذا كان صادرا من محكمة ابتدائية أو محكمة جزئية “ وقد نصت في فقرتها الثانية على أنه ” لا يقبل قلم الكتاب تقريرا بالطعن إذا لم يصحب بما يثبت هذا الإيداع . وتعفى الدولة من هذا الإيداع وكذلك من يعفون من الرسوم القضائية “ ودلالة ذلك أن القانون أوجب في حالات الطعن بالنقض إجراء جوهريا لازما هو إيداع الكفالة التى حدد مقدارها خزانة المحكمة التى عينها على أن يكون الإيداع قبل توثيق تقرير الطعن أو خلال الأجل المقرر له . وإغفال هذا الإجراء يستوجب البطلان ولكل ذى مصلحة أن يطلب توقيعه وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . وسائر الطعون التى عدتها الفقرة الأولى يلحقها هذا الجزاء ولا يستغنى منها — حسبما نصت عليه الفقرة الثانية — غير تلك التى ترفعها الدولة والتى يرفعها من يعفون من الرسوم القضائية . متى كان ذلك وكانت هذه المحكمة إذ قررت بملسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ استبعاد الطعن من جدول الجلسة إلى أن تستوفى الرسوم المستحقة عنه قد أقامت قرارها على أن الطاعنين غير معفون من الرسوم القضائية مما كان يتعين معه على الطاعنين إيداع الكفالة فى الأجل المقرر وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على امتثاله هذا الإجراء فإن الطعن يكون غير مقبول . ولا يغير من ذلك أن تكون المادة السابعة من قانون العمل الموحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نصت على أن ” تعفى من الرسوم القضائية فى جميع مراحل التقاضى الدعاوى التى يرفعها العمال والعمال المتدرجون والمستحقون عنهم وتقابات العمال “ إذ أن النص قد قصر الإعفاء على ” الدعاوى التى ترفع طبقا لأحكام هذا القانون “ .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة ، فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٣٠)

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٦ القضائية :

عمل . "التحكيم في منازعات العمل" . "سلطة هيئة التحكيم" .

لجنة التحكيم لإعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات لها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن إلى حقوق تؤدي إليها نصوص القانون . اتفاق الطرفين بشأن توزيع حصة الوهبة . ولا يجوز لجنة التحكيم تعديله إلا بسبب تغير الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية .

لجنة التحكيم وفقاً للسادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ، أعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال كما أن لها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن إلى حقوق تؤدي إليها نصوص القانون . وإذن فهي كان الثابت أن اتفاقاً أبرم بين الشركة وعمالها بشأن حصة الوهبة (١٠٪) وطريقة توزيعها فإنه يكون ملزماً للطرفين ولا يجوز لجنة التحكيم تعديله إلا لمبرر يقتضيه تغير الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية . وعلى ذلك فإذا كان القرار المطعون فيه لم يتضمن ما يفيد أن هناك تغييراً في الظروف تجوز معه إعادة النظر في الاتفاق المبرم بين الطرفين فإن إقصاءه بتوزيع الوهبة بنسبة مرتبات العمال والموظفين يكون مخالفاً للقانون(*) .

(*) يراجع بقض مدني ١٤/١٩٦٠ في الطعن ٢٥/٤١٥ ق و ٢٢/١٢/١٩٦٠ في الطعن ٢٦/٢٩٦ ق و ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ في الطعن ٢٣/٣٦٢ ق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن النقابة المطعون عليها قدمت إلى مكتب العمل شكوى ضد الشركة الطاعنة طالبة عدة طلبات من بينها المطلب الرابع وقوامه إعادة تسبيق توزيع "البنط" حتى يتقارب النصيب الذى تأخذه كل فئة من هذه "الأبناط". ولم يتمكن مكتب العمل من إنهاء النزاع فأحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بحكمة استئناف القاهرة فوقيده بجدول منازعات التحكيم تحت رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٤. وبمجلسه ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٤ قررت الهيئة بالنسبة للطالب الرابع حق المستخدمين والعمال فى توزيع حصيلة الـ ١٠٪ على كل منهم بنسبة مرتباتهم وأجورهم . فطعننت الشركة على هذا القرار لدى محكمة القضاء الإدارى بالطعن الذى قيد برقم ١٢٦٨٣ سنة ٨ ق طالبة إلغائه . وفى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٦ قضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بإحالتها إلى محكمة النقض . ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بمجلسه ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٠ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بمجلسه ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها حضر وكيل الطاعنة وتمسك بطلباته وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه مما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه أنه ألغى تعاقدا صحيحا نافذا لا يميز القانون إلغائه ويقول فى بيان ذلك إن هيئة التحكيم قررت حق المستخدمين والعمال فى توزيع حصيلة الـ ١٠٪ على كل منهم بنسبة مرتباتهم وأجورهم ليكون هناك رابطة يلتزم بها الفريقان وأن هذا الذى انتهى إليه القرار فيه إخلال بالعود والاتفاقات المبرمة بين الشركة وعمالها ذلك أن المادة ٣/٦٨٤

من القانون المدني قد قررت حق صاحب العمل في توزيع الوهبة بنفسه أو تحت إشرافه دون دخل للعامل وأن الطاعة قد ارتبطت مع كل من عملها بعقد صحيح حددت فيه عناصر الأجر من مرتب ثابت ومن أبنات نصيبها من حصة الوهبة التي تجمع بواقع ١٠٪ من قيمة المستحق أصلا على العملاء والرواد . وأن هذه العقود قد استمرت نافذة في النطاق المتفق عليه وعلى أساسها كان العمال يعطون المخالصات . وأن هيئة التحكيم إذ التفتت عن ذلك تكون قد خرجت عن اختصاصها المقرر بالمادة ١/١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ كما أن أعمال قرارها يستتبع مساءلة الطاعة عن تعويض أصحاب الحقوق المكتسبة من العمال الذين يضارون بتنفيذه عند إقصاء الأبنات المسحقة لهم بمقتضى عقود استحقاقهم ومن ثم تفقد العقود الصجحة المبرمة بين الطرفين قوتها القانونية .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان يبين من الأوراق أن الشركة الطاعة تسكت في مذكرتها المقدمة إلى هيئة التحكيم والمقدمة صورتها بملف الطعن بأن المادة ٦٨٢ من القانون المدني قد بينت حكم الأجر إذا خلت العقود الفردية أو الجماعية من النص عليه وأن تدخل القضاة وبحسب طبيعة المهنة والعمل المماثل والعدالة لا محل له إذا كان الأمر متفقا عليه بمقتضى عقد مكتوب وأن عقود العمال كلها مكتوبة وتضمنت النص على ما يستحقه كل عامل من حصة الوهبة (الـ ١٠٪) وقد نفذت هذه العقود باضطراد وقبض العمال أجورهم وأعطوا مخالصات عنها . كما يبين أن النقابة المطعون عليها لم تجحد هذه العقود بما تضمنته من بيان المرتب شاملا لعدد ما خص كل عامل من أبنات في حصة الـ ١٠٪ إلا أنها طلبت إعادة توزيع هذه الحصة بما يتغير الثابت بالعقود حتى يتقارب ما تأخذه كل فئة مما تأخذه باقي الفئات الأخرى . وبعد أن استظهرت الهيئة هذا الدفاع قررت أنها "تري أن يكون توزيع الأبنات حسب المرتب الشهري فيكون هناك رابط يلتزم به الفريقان" وهذا الذي انتهى إليه القرار المطعون فيه مخالف للقانون ذلك أنه لما كان لهيئة التحكيم وفقا لنص المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ بحسب الأصل لإعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال كما أن لها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا تترك

إلى حقوق تؤدي إليها نصوص القانون وكان هناك اتفاق قائم بين الشركة وعمالها في شأن حصيلة الـ ١٠٪ وطريقة توزيعها وهو اتفاق ملزم للطرفين فإن تعديل الهيئة لهذا الاتفاق دون موجب يقتضيه وجعل التوزيع بنسبة مرتبات العمال والموظفين أمر مخالف للقانون . ولا يغير من هذا النظر ما تعلل به القرار من أنه "بذلك يكون هناك رابط يلتزم به الفريقان" لأن هذا الرابط موجود فعلا وهو اتفاق الطرفين على الأجر وعلى تحديد نسبة ما يخص كل عامل أو موظف من حصيلة الـ ١٠٪ وإثبات ذلك في عقود استخدامهم واضطراد تنفيذها . ولا يجوز العدول عن هذا الاتفاق إلا لمبرر يقتضيه بسبب تغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية . ولم يتبين من القرار المطعون فيه ما يقيد تنفيذا في الظروف حتى كان يمكن معها عدالة إعادة النظر في الاتفاق المبرم بين الطرفين . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأوجه الأخرى .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد
وكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحليم السكري المستشارين .

(١٣١)

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٦ القضائية :

محجز إداري . تنفيذ عقارى .

وجوب البدء بمحجز المنقول لإداريا وبيعه . عدم جواز الشروع في حجز العقار إلا في حالة عدم
كفاية من المنقول .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر
في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ انحصار بالمحجز الإداري صريح الدلالة على وجوب البدء
بمحجز المنقول وبيعه وعدم جواز الشروع في محجز العقار إلا في حالة عدم كفاية
ثمن المحصولات والمنقولات والمواشى لسداد الأموال أو العشور أو الرسوم
المستحقة . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر وكان الثابت
بالأوراق أن مصلحة الضرائب قد أوقعت محجزا على منقولات الطاعن وتكرر
تأجيل البيع فيه لعدم وجود مشتر ولكنها مع ذلك شرعت في إجراءات التنفيذ
على العقار وسارت في إجراءات بيعه حتى رسو المزاد ولم يكن هناك ما يمنع
مصلحة الضرائب (المطعون عليها) من إتمام بيع المنقولات المحجوزة لإداريا
للتحقق من عدم كفاية ثمنها بسداد المطلوب قبل الشروع في بيع العقار بالطريق
الإداري فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧٩٧ سنة ١٩٥٠ كلى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم طالبا الحكم بإلغاء إجراءات البيع التى تمت بموجب محضر جلسة رسو المزاد المؤرخ ١٩٤٩/١٢/١٩ و بطلان إجراءاته ومحو التسجيل الذى توقع على العقار الموضح بصدر عريضة الدعوى واعتبار جميع هذه الإجراءات باطلة ... وقال الطاعن شرحا لدعواه إن مصلحة الضرائب قدرت مجموع أرباحه عن السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٣ بمبلغ ٨٣٧٨ جنيها و ٥٧١ مليما وأوقعت حجزا إداريا فى ١٩٤٦/٧/٢٩ على عقار مملوك له وفاء لهذا الدين — فطن فى هذا التقدير وطلب من المصلحة تقسيط المبلغ حتى يفصل فى طعنه فقبلت المصلحة طلبه إلا أن العقار بيع بالمزايدة فى ١٩٤٩/١٢/١٩ دون أن يعلن بالبيع وقد سجل محضر مرمى المزاد وسلم العقار إلى المشتري — وأن هذه الإجراءات باطلة — وبتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٩ سنة ٧١ ق استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته الابتدائية — وبتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة خص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وباجلسة المحددة لظفره أصر الطاعن على طلب تقض الحكم — وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الرابع ولم يقدم دفاعا وصممت النيابة على طلب تقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما نراه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع أمام محكمة الاستئناف ببطلان الإجراءات تأسيسا على أن المصلحة كانت قد أوقعت حجزا

على منقولاته ولم تبعها وما كان يجوز التنفيذ على العقار إلا بعد استيفاء بيع المنقولات وانضاح عدم كفاية ثمنها لسداد الدين طبقاً للمادة ١٠ من الأمر العالى الرقم ١٨٨٠/٣/٢٥ ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع قائلة إن الطاعن لم يقدم الدليل على أن المنقولات التى حجزت عليها المصلحة تفى بمطلوبها — وهذا من الحكم قصور فى الرد على دفاعه وخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا التعى فى عمله إذ يبين من الاطلاع على الأوراق أن مصلحة الضرائب أوقفت حجزاً فى ١٩٤٦/١/٢٠ على منقولات الطاعن وفاء لمبلغ ١٢١٠ جنينيات و ٥٠٠ مليم وتكرر تأجيل بيعها حتى ١٢ يولية سنة ١٩٤٩ لعدم وجود مشتر — بينما كانت المصلحة ومنذ ١٩٤٦/٢/٢٦ قد شرعت فى إجراءات التنفيذ على العقار محل النزاع وفاء لمبلغ ٩٦٥٨ جنينياً و ١٢٩ ملياً وسارت فى إجراءات بيعه حتى رمى مزاده أخيراً فى ١٩٤٩/١٢/١٩ على المطمون عليه الرابع فرفع الطاعن الدعوى الحالية بطلان الإجراءات وتمسك أمام محكمة الاستئناف بأن التنفيذ على عقاره غير جائز إلا بعد التنفيذ على منقولاته وتبين عدم كفاية ثمنها بعد بيعها للوفاء بالدين عملاً بنص المادة العاشرة من الأمر العالى الخاص بالجزء الإدارى وردت المحكمة على هذا الدفاع بأن ” هذا النص ليس من شأنه أن يكون تجريد المدين من منقولاته مقدماً بالجزء عليها وبيعها بالفعل شرطاً لصحة إجراءات التنفيذ العقارى الإدارى وقد تتحقق حالة عدم كفاية ثمن منقولات المدين لسداد المستحق دون حصول ذلك التجريد أو البيع بالفعل — وفى هذه الدعوى لم يقدم المستأنف ما ينفى ذلك ولم يتبين أن له من المنقولات ما يفى بالدين المنفذ به على عقاره وهو ٩٦٥٨ جنينياً و ١٢٩ ملياً “ . لما كان ذلك وكان نص المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — صريحاً قاطعاً فى وجوب البدء ببيع المنقول وبيعته وفى أنه لا يصح الشروع فى حجز العقار إلا ” فى حالة عدم كفاية ثمن المحصولات والمنقولات والمواشى لسداد الأموال أو العشور

أو الرسوم المستحقة“ فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر يكون قد أخطأ تطبيق القانون ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه من أن الطاعن لم يقدم ما ينفي عدم كفاية المنقولات المحجوز عليها لسداد المستحق ولم يتبين أن له من المنقولات ما يفي بالدين المتخذ به على عقاره إذ أن هذه الاعتبارات جميعها ما كانت لتمنع مصلحة الضرائب من اتمام بيع المنقولات المحجوزة للتحقق من عدم كفاية ثمنها لسداد المطلوب قبل الشروع في بيع العقار بالطريق الإدارى — ومن ثم يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى حزم المستشار ، وبحضور السادة : عباس حلى سلطان ، وحسن خالد ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد شمس الدين على المستشارين .

(١٣٢)

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ارتفاق . ” حق الارتفاق التبعي “ . تعديل حق الارتفاق . ” أحواله “

حق الارتفاق التبعي يجب أن يكون ضروريا للانتفاع بحق الارتفاق الأصل الذى يترتب عليه
وبالقدر اللازم لتوافر هذا الانتفاع . جواز نقل حق الارتفاق الأصل إلى موضع آخر إذا كان
الموضوع الذى عين أصلا لاستعمال الحق أصبح من شأنه أن يزيد عبء الارتفاق أو يمنع من إحداث
تحسينات فى العقار المرتفق به . جواز تعديل حق الارتفاق التبعي فى هذه الأحوال كذلك .

(ب) ارتفاق . ” اقتضاؤه “.

ينتهى حق الارتفاق إذا تغير وضع الأشياء بحيث تصبح فى حالة لا يمكن معها استعمال هذا الحق .
هدم العقار المقسود لصالحه حق ارتفاق المثل وإعادة بناءه يوضع أصبح معه لا يحتوى على مميزات
أو متاورد ولا يمكن منه استعمال حق المثل . جواز ذلك الحق .

١ — يجب فى حق الارتفاق التبعي أن يكون ضروريا للانتفاع بحق الارتفاق
الأصلى وبالقدر اللازم لتوافر هذا الانتفاع . وإذا كانت المادة ١٠٢٣ من
القانون المدنى — التى قننت ما كان مقررا فى ظل القانون المدنى القديم — قد
أجازت ، فى حالة ما إذا كان الموضع الذى عين أصلا لاستعمال حق الارتفاق
قد أصبح من شأنه أن يزيد فى عبء الارتفاق أو أصبح الارتفاق مانعا من
إحداث تحسينات فى العقار المرتفق به ، أن يطلب مالك هذا العقار نقل
الارتفاق إلى موضع آخر متى كان استعمال الارتفاق فى وضعه الجديدي ميسورا
لمالك العقار المرتفق بالقدر الذى كان ميسورا به فى وضعه السابق فإنه يتأدى
من ذلك جواز تعديل حق الارتفاق الأصل فى الأحوال المبينة بالمادة ١٠٢٣

مدنى سألقة الذكر ومن باب أولى جواز تعديل حق الارتفاق التبعى فى تلك الأحوال كذلك .

٢ — تنص الفقرة الأولى من المادة ١٠٢٨ من القانون المدنى على أن حق الارتفاق ينتهى إذا تغير وضع الأشياء بحيث تصبح فى حالة لا يمكن فيها استعمال هذا الحق ومن ثم فإذا كان الثابت من الأوراق أن منزل الطاعن — الذى كان مقررا لصالحه حق ارتفاق المظل — قد هدم وأعيد بناؤه بوضع أصبح معه لا يحتوى على مطلات أو مناور وأصبح فى حالة لا يمكن معها استعمال حق المظل وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أساس زوال ذلك الحق فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكمين المطعون فيهما ومن سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين رفعوا الدعوى رقم ١٧٨٥ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليه وطلبوا الحكم بإزالة مباني الدكان التى أقيمت على أرض الممر الواقع بين ملك الطاعنين رقم ١٨ و ٢٠ بشوارع عرفان وملك المطعون عليه رقم ٧٣ بشوارع الاسكندرانى واستندا فى طلبهما إلى أن لمنزلهما حقوق ارتفاق بتخصيص رب الأسرة على ذلك الممر بالمطل والمجرى والمسيل — وبتاريخ ١٢/٧/١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة بإلزام المطعون عليه بإزالة مباني الدكان فاستنفت الحكم المذكور بالاستئناف رقم ١٩٧ سنة ٩ ق اسكندرية . وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعنان أنه قبل إقامة مباني الدكان المطلوب إزالتها فى مدخل القناء الواقع بين منازل الطرفين كان الطاعنان قد اكتسبا حق المرور من شارع الاسكندرانى إلى ذلك القناء الذى توجد به مجارى مياه منزليهما — وقد تنفذ

ذلك الحكم وأجرى التحقيق — ثم قضت المحكمة بحكمها الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين واستندت في ذلك إلى أنه لا نزاع في ملكية المطعون عليه للمروءة لم يثبت اكتساب حق ارتفاق بالمرور على الوجه الذي يدعيه الطاعنان وإنما الثابت هو أن لعقاريهما حقوق ارتفاق المثل والمجرى والمسيل على المروءة أقر المطعون عليه لهما بحقهما في الدخول من باب منزله للوصول إلى مكان مواير المياه بالمروءة ما دعت الحاجة لإصلاحها وانتهت المحكمة إلى أنه ليس في دخولهما من ذلك الباب انتقاص لحق ارتفاق المجرى والمسيل المقرر لمنزلهما ولا يجعله أكثر مشقة الأمر الذي يترتب عليه أن يكون طلب إزالة مباني الدكان لا مبرر له — وأن الطاعن الأول لم ينكر أنه هدم منزله وأبدل بالشقة المجاورة لدكان المطعون عليه دكان ماثلة ليس لها فتحات أو مطلات حتى يمكن القول بأن المباني المطلوب إزالتها قد أثرت على حق ارتفاق المثل — وبتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٦ قرر الطاعنان بالطعن بطريق النقض في الحكمين الصادرين بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وبتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ وطلباً تفضهما وإعادة الدعوى إلى محكمة استئناف الإسكندرية للحكم فيها مجدداً — وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن بمجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ على دائرة خص الطعون وصممت النيابة على مذكرة التي طلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة خص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينيان على الحكمين المطعون فيهما بالسبب الأول القصور في التسيب ذلك أن محكمة الاستئناف قضت بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعنان اكتساب حق المرور من شارع الاسكندرية إلى القنات حيث توجد مجرى مياه منزلهما وفي هذه الحالة معنى تعدد حق الارتفاق بالمجرى والمسيل والمرور مع أنها جميعها متصلة اتصالاً وثيقاً لأن حق الارتفاق يشمل الالتزام بتوفير الوسائل المؤدية للانتفاع به دون أن يكون في ذلك إنشاء لحق جديد أو زيادة للعبء المحمل به العقار المرتفق به — وأنه على ضوء هذه القاعدة التي أبدتها محكمة الاستئناف طالبا كانت المرور وسيلة لازمة لاستعمال حق ارتفاق المسيل والمجرى وجزءاً متمماً له كان حكم الإحالة على التحقيق لغوياً لأن نتيجة

التحقيق لا يتغير بها وجه الحكم في الدعوى عند ترجيح الإثبات أو النفي — ولما كانت المحكمة قد قررت القاعدة السليمة السابقة في حيثيات حكم الإحالة على التحقيق ثم نقضتها بإصدار حكم الإحالة المذكور فقد تحقق بهذا التهاجرين أسباب ذلك الحكم ومنطوقه ثم بينهما وبين أسباب الحكم القطعي مما يتوافر معه عيب القصور في التسبب في الحكمين معا .

وحيث إن هذا النفي مردود بأن دفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف تضمن اكتساب حق ارتفاق بالمرور بمضى المدة المكسبة له من مكان معين والدخول منه إلى الغناء حيث توجد مجارى مياه متزليها فصدر حكم الإحالة على التحقيق لإثبات ونفي اكتساب هذا الحق باعتباره حقا مستقلا وليس في هذه الإحالة مساس بحق ارتفاق المجرى والمسيل المقرر لعقاريهما ، أو فصل بين ذلك الحق والوسائل المؤدية للانتفاع به .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النفي على الحكم القطعي المطعون فيه بخالفته القانون لأنه انتهى إلى تفسير حق ارتفاق بالمرور للطاعنين من مكان آخر غير المقرر لها أصلا لاستجابة لما أبداه المطعون عليه من استعداده للسماح لها بالمرور من باب منزله مع ما في ذلك من إهدار لحقهما الأصيل واستبدال حق آخر به لأن حقهما الثابت بالمرور كوسيلة من وسائل مباشرة حق المجرى والمسيل لا ينافي بإرادة المطعون ضده المنفردة .

وحيث إن هذا النفي مردود بأن المحكمة نفت بأسباب مائفة اكتساب حق ارتفاق أصلي بالمرور وبينت أن حق المرور المقرر إنما هو حق ارتفاق تبعي ترتب لاستعمال حق ارتفاق المجرى والمسيل — ولما كان حق الارتفاق التبعي يجب أن يكون ضروريا للانتفاع بحق الارتفاق الأصلي وبالقدر اللازم لتوافر هذا الانتفاع — وكانت المادة ١٠٣٣ من القانون المدني التي قننت ما كان مقروفا في ظل القانون المدني القديم أجازت في حالة ما إذا كان الموضع الذي عن أصلا لاستعمال حق الاتفاق قد أصبح من شأنه أن يزيد في عبء الاتفاق أو أصبح الارتفاق مانعا من إحداث تحسينات في العقار المرتفق به أن يطلب مالك هذا العقار نقل الارتفاق إلى موضع آخر متى كان استعمال الارتفاق في وضعه الجديد ميسورا لمالك العقار المرتفق بالهدر الذي كان ميسورا

به في وضعه السابق — وكانت المحكمة قد رأت أن بقاء مباني الدكان في المكان الذي أقيمت به ونقل موضع المرور لا يؤدي إلى الانتقاص من استعمال حق ارتفاق المجرى والمسيل ولا يجعله أكثر مشقة فإنها لا تكون قد خالفت القانون لأنه مادام تعديل حق الارتفاق الأصيل جائزا في الأحوال المبينة بالمادة ١٠٢٣ مدني فإنه يجوز كذلك من باب أولى تعديل حق الارتفاق التبعية في الأحوال المذكورة .

وحيث إن السبب الثالث يحصل في النعي على الحكم القطعي المطعون فيه بأنه خطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ذلك أنه اعتبر أن إزالة مبنى الطاعن الأول المقرر لصالحه حق ارتفاق المظل يترتب عليه زوال ذلك الحق ولم يرد على دفاع الطاعن الأول في هذا الشأن إلا ردا سطحيا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الفقرة الأولى من المادة ١٠٢٨ من القانون المدني نصت على أنه ” ينتهى حق الارتفاق إذا تغير وضع الأشياء بحيث تصبح في حالة لا يمكن فيها استعمال هذا الحق “ وقد ثبت من المستندات المقدمة في الدعوى أن منزل الطاعن الأول قد هدم وأعيد بناؤه بوضع أصبح معه لا يحتوى على مطات أو مناور فصار في حالة لا يمكن معها استعمال حق المظل وقد أثبت الحكم المطعون فيه ذلك في حيثياته ورد على ما أثاره الطاعن الأول في هذا الشأن بأسباب سائفة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار ، وبحضور المادة : حسن خالد ، ومحمد توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد اللطيف مرصى المستشارين .

(١٣٣)

الطنن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) رسوم صرف مياه المحال العامة والصناعية . ” مناط استحقاقها “ .

مناط استحقاق الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة والصناعية في المجارى هو
التصريف الفعلي لا مظنة التصريف ولا يكفي لاستحقاق الرسم مجرد اتصال تلك المحال
بالمجارى العامة .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل “ . ” قصور “ . ” ما يعد كذلك “ . ” قرض .
” أسباب الطعن “ . ” تقادم مسقط “ . ” الدفع به “ .

التمسك بالدفع بالتقادم المسقط دفاع جوهرى لوصح لتغييره وجه الحكم في الدعوى .
إفحال الرد على الدفع بالتقادم المبسوط أمام محكمة الموضوع يوجب الحكم بالقصور
بما يستوجب قرضه . لا يمنع من ذلك التمسك أمام محكمة التقض ووقف التقادم
أرأى قطعه . دفاع يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا يجوز إثارة أمام
محكمة التقض .

١ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدلة
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ أن الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة
والصناعية في المجارى العامة يستحق مقابل المياه المستعملة في تلك المحال التي
تصرف في المجارى العامة ومن ثم فمناط استحقاق الرسم هو التصريف الفعلي لا مظنة
التصريف ولا يمكن لاستحقاقه مجرد اتصال تلك المحال بالمجارى العامة .

٢ — التمسك بالدفع بالتقادم المسقط دفاع جوهرى لوصح لتغييره وجه
الحكم في الدعوى ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا
الدفع رغم تمسك أطاعن به أمام محكمة الموضوع فإنه يكون مشوباً بالقصور

مما يستوجب قضاؤه ولا يمنع من ذلك ما يثيره المطعون عليه أمام محكمة النقض من أن ذلك التقادم المسقط قد انقطع أو أوقف سريانه لسبب من أسباب الانقطاع أو الوقف إذ أن هذا الدفاع يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى ٤٧٦٣ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ضد وزير الشؤون البلدية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة المجارى قائلا إن مصانع تلج غمره المملوكة له كانت تصرف المياه المتخلفة عن عملية التبريد فى المجارى العامة إلى أن قام بإنشاء برج للتبريد فى مايو لسنة ١٩٤٦ وأصبحت بذلك عملية التبريد لا تختلف عنها مياه تصرف فى المجارى العامة ورغم أن نصوص القانون ٣٥ لسنة ١٩٤٦ قد حددت رسما قدره مليون عن كل متر مكعب من المياه المنصرفة فى المجارى على أساس ما يريده عداد المياه ومقتضى هذا أن يكون تحصيل الرسوم مقابل مقادير المياه التى تنصرف فعلا إلى المجارى فإن مصلحة المجارى أصرت على تحصيل الرسوم بعد إنشاء البرج وانعدام تخلف المياه المنصرفة إلى المجارى رغم معارضة المطعون عليه وتقديمه الشكوى إلى المصلحة وانتهى المطعون عليه إلى طلب إلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١١١٦ جنيا و٢٩١ مليا قيمة ما حصلته من الرسوم بغير وجه حق حتى يونيه سنة ١٩٥٤ ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت خيرا لتحقيق دفاع المطعون عليه حكمت فى ١٤ أبريل سنة ١٩٥٥ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للطاعن مبلغ ١١١٦ جنيا و٢٩١ مليا وأسست قضاءها هذا على ما ثبت لها من عدم تسرب شئ من المياه التى تستعمل فى صنع التبغ فى المجارى العامة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف

٧٧٤ سنة ٧٢ ق بانية استئنافها على أن المادة الأولى من القانون ٣٥ لسنة ١٩٤٦ توجب دفع الرسم متى كان المصنع أو المحل متصلا بالمجارى العامة وكانت متخلقات دورات المياه تنصرف فيها بغض النظر عن مياه التبريد وفى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٦ وطلبت للأسباب الواردة به نقض الحكم وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صمحت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم جزئيا فى خصوص السبب الثانى من أسباب الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وفى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ أودعت الطاعة صورة تقرير الطعن المعلقة للطعون عليه ومذكرة شارحة صممت فيها على ما جاء بالتقرير وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ أودع وكيل المطعون عليه مذكرة ، وفى ١٦ يناير ١٩٦١ أودعت الطاعة مذكرة بالرد وعرض الطعن على هذه الدائرة بجلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها سالف الذكر .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أو لهما فى مخالفة الحكم للقانون ذلك أنه يتضح من نص المادة الأولى من القانون ٣٥ لسنة ١٩٤٦ فى شأن صرف مياه المحال العمومية والصناعية فى المجارى العمومية — المعدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٤٨ أن المشرع إذ فرض رسما معيناً عن كل متر من المياه المنصرفة فى المجارى العامة أراد أن يضع معيارا للتقدير لا يفتح مجالاً للتناقشة وتقارير الخبراء وغيرها وهو معيار منضبط أساسه ما يستهلكه المحل من المياه حسب ما يرصده العداد واقتراض أن هذه المياه المستهلكة تنصرف فى المجارى العمومية وجعل حلة استحقاق الرسم مظنة صرف المياه المستهلكة فى المجارى لا الصرف الفعلى فعلة استحقاق الرسم هى الاتصال بالمجارى والحكمة هى صرف المياه بهذه المجارى والنص يطبق ما تحققت الملة ولو انتفت الحكمة — والحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما قرره من أن ذلك القانون لا يطبق إلا على المشروعات التى يختلف عن العمل فيها ماء بكميات كبيرة تتعرب إلى المجارى العامة يكون قد خالف القانون وخطأ فى تأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة الأولى من القانون ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه "لا يجوز صرف مياه المحال العمومية والصناعية في المحارى العمومية إلا بترخيص من مصلحة المحارى الرئيسية بالنسبة إلى مدينة القاهرة أو من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالنسبة إلى غيرها من المدن وتؤدى المحال التى يرخص لها على هذا الوجه رسماً قدره مليون عن كل متر مكعب من المياه المنصرفة في المحارى العمومية — ويكون التحصيل سنوياً وعلى أساس ما يرصده عداد المياه عن استهلاك المحل بشرط ألا يقل مجموع الرسم السنوى عن ألف مليم ويصدر قرار وزارى ببيان المحال التى يسرى عليها هذا القانون والقواعد التى تتبع في تقدير الكميات المنصرفة إذا كانت المحال تحصل على المياه بطريقة لا تمكن من حصرها بعدد"، ومفاد ذلك أن الرسم المقر يستحق مقابل المياه المستعملة في المحال العامة والصناعية التى تصرف في المحارى العامة فتناط استحقاق الرسم هو التصريف الفعلى لا مظنة التصريف ولا يكفى لاستحقاقه مجرد اتصال تلك المحال بالمحارى العامة . ولما كان الحكم المطعون قد نفى تصريف مياه مصنع المطعون عليه في المحارى العامة امتناداً إلى تقرير اللجنة التى نذبتها مصلحة المحارى لمعاينة المصنع وإلى تقرير الخبير الذى عينته محكمة أول درجة فإنه إذ انتهى إلى عدم استحقاق الرسم لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن السبب الثانى يحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ذلك أن الطاعة دفعت أمام محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٥٦/٢/١ وبالمذكرة المقدمة بجلسة ١٩٥٦/٢/٢٣ بسقوط حق المطعون عليه في المطالبة باسترداد مبلغ ٣٢٧ جنياً و ٦٢١ مليمياً بمضى ثلاث سنوات عملاً بالمادة ١٨٧ من القانون المدنى ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفع .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٥٦/٢/١ أمام محكمة الاستئناف أن الطاعة دفعت بسقوط حق المطعون عليه في استرداد المبالغ المدفوعة في ٨ مارس سنة ١٩٤٦، ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩، و ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ ومجموعها ٣٢٧ جنياً و ٦٢١ مليمياً لا تقضاء أكثر من ثلاث سنوات على دفعها عملاً بالمادة ١٨٧ من القانون المدنى وقد تمسكت الطاعة بهذا الدفع في مذكرتها

المقدمة للجلسة ١٩٥٦/٢/٢٣ أمام تلك المحكمة ولما كان هذا الدفاع جوهريا
لوصح لتغييره وجه الحكم في خصوص هذه المبالغ وكان الحكم المطعون فيه قد
أغفل الرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص
ولا محل لما طلبه المطعون عليه من رفض الطعن في خصوص هذا السبب استنادا
إلى أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قصر في الرد على دفاع الطاعنة في هذا
الشأن إلا أن هذا الدفاع بمردود بأنه كان قد قدم شكوى إلى مصلحة المجارى
وحققتها فاقطع بذلك التقادم ، كما قام في شأنه مانع أدبي مؤسس على أنه كان
وزيرا في الوقت الذي طالبت فيه مصلحة المجارى بالرسوم مما حال بينه وبين
مقاضاة تلك المصلحة في ذلك الحين إذ أن هذا الذي يثيره المطعون عليه هو دفاع
يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد نواد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي
محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٣٤)

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ” تقادم الضريبة .
قصور ” مالا يعد كذلك ” .

احتساب مدة التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من
اليوم التالي لانقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار المنصوص عليها بالمادة ٤٨ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .
إضافة مدة وقف التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥٠ إلى مدة التقادم .
لا مخالفة في ذلك للقانون ولا تصور في التسيب .

(ب) تقادم . ” قطع التقادم ” . ” الاقوار بالدين ” . تفسير .

الإقرار بدين الضريبة — ولو كان ضميا — يقطع التقادم . نص المادة ٣٧٥
مدني منقطع الصلة بدين الضريبة .

١ — لما كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد خلت من
تحديد تاريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة فإنه يتعين وفقا للأحكام العامة
للقانون ألاّ يتبدى مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ
تحقيق وجوبه في ذمة المدين من دين الضريبة فإذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا
على شرط فيعاد سقوطه إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقيق الشرط .
ولما كانت مصلحة الضرائب وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩
(قبل تعديلها بالقانون ٢٥٣ سنة ١٩٥٣) لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة
عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية أو قبل
أول مارس من كل سنة فإن التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ . وإذن فإذا كان الحكم

المطعون فيه قد اعتبر بدء التقادم من اليوم التالى لاتقضاء المهلة المحددة لتقديم الافرار وأضاف لمدة التقادم المحترقة على هذا الأساس مدة وقف التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه قصور فى التسييب .

٢ — لمحكمة الموضوع حق تفسير الورقة المتنازع على دلالتها تفسيراً لا يخرج عن مدلول عباراتها ، فإذا استخلصت المحكمة من عبارات الورقة أنها تنطوى على إقرار ضمني من الطاعن بدين الضريبة محل النزاع ثم عملت أثر هذا الإقرار فى قطع التقادم فإنها لا تكون قد خالفت القانون . ولا وجه للتحدى بما نصت عليه المادة ٣٧٥ من القانون المدنى من أنه يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به المدين لأن هذه المادة منقطعة الصلة عن دين الضريبة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٥ سنة ١٩٥٢ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب طلب الحكم فيها أولاً — بسقوط حق المصلحة فى المطالبة بالضرائب المطالب بها عن السنوات ١٩٤٥/١٩٤١ لسقوطها بالتقادم — ثانياً — بطلان التماذج رقم ٤ ضرائب عادية واستثنائية المسلم إليه أحدها فى أول مايو سنة ١٩٥١ وباقيها فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ متضمنة التنبيه عليه بدفع مبالغ معينة كضرائب عن السنوات ١٩٤١ — ١٩٤٥ وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليها — وبتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٢ حكمت المحكمة فى الموضوع بقبول الدفع المقدم من الممول بسقوط حق الحكومة فى المطالبة بالضريبة على الأرباح الاستثنائية عن سنة ١٩٤١ وإلغاء التنبيه الخاص بهذه الضريبة وما ترتب عليه من آثار — ورفض الدفع المقدم من الممول بسقوط حق الحكومة بالنسبة لباقي سنوات النزاع — فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف المقيّد برقم ٤٨٥

سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط حق الحكومة في السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥ — والقضاء بسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضرائب العادية والاستثنائية في سنى النزاع المذكورة وبطريق التبعية بطلان كافة النماذج رقم ٤ ضرائب عادية واستثنائية المعلنة إليه في ١٩٥١/٥/١ ، ١٩٥١/١١/٧ وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليها — وبتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٢ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف — وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة لنظره أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وصحمت النيابة على طلب رفضه كذلك .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن نعى في السببين الأولين على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون وقصوره في التسبيب إذ اعتبر بدء التقادم في ضريبة الأرباح التجارية من اليوم التالى لانهاء الأجل المحدد لتقديم الاقرار — وأنه على أساس هذا النظر أضيفت المادة ٩٧ مكرر إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بموجب مرسوم القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ — وهو قول غير صائب لأن المادة ٣٨١ مدنى تستثنى من حكمها ما ورد فيه نص خاص وقد ورد هذا النص الخاص في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ وأكدته المادة ٣٧٧ مدنى التى تقرر بدء التقادم من نهاية السنة التى تستحق عنها الضريبة — ولأن المادة ٩٧ مكرر لا تنطبق على تقادم تكامل قبل صدور مرسوم القانون المشار إليه — ورغم أن الطاعن تمسك في مذكرته بأن التقادم ينتهى في ١٩٥١/٤/٢٨ فإن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بخفاء قاصر التسبيب متعين النقض .

وحيث إن هذا النعى مردود في الشق الأول منه بما أورده الحكم المطعون فيه من ” أن الضريبة وإن (كان) الحق فيها ينشأ بانتهاء السنة المالية للعمال إلا أنها لا تعتبر مستحقة الأداء وبالتالي لا يحق للمصلحة أن تتخذ إجراءات ربطها واقتضاها إلا باقتضاء المهلة التى منحها الشارع إلى الممول ليقدم فيها لإقرارا بأرباحه ... ومن ثم يتعين اعتبار بدء مدة التقادم لهذه الضريبة من اليوم التالى

لاتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار” — وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لما كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد خلت من تحديد تاريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة فإنه يتعين وفقا للأحكام العامة للقانون ألا يتبدى مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ وجوبه فى ذمة المدين فإذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا على شرط فيعاد سقوطه إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط ، ولما كان طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ يكلف الممول بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة أو فى بحر شهرين من انتهاء سته المالية الإقرار المنصوص عليه فى المادة ٤٣ مع كل الوثائق والمستندات المؤيدة له — ومفهوم هذا النص أن مصلحة الضرائب لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضى الفترة المشار إليها وبالتالي فإن التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ — ومردود فى الشق الثانى منه بأن الحكم اعتبر بدء التقادم بعد انقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار وأضاف لمدة التقادم المحتسبة على هذا الأساس مدقوقف التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ — وبذلك يكون التقادم قد امتد إلى ما بعد تاريخ ١٩٥١/٤/٢٨ الذى أشار إليه الطاعن فى تقرير طعنه — وإذا التزم الحكم هذا النظر الصحيح فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه قصور فى التسييب .

وحيث إن محصل النعى فى السببين الثالث والرابع أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأن خطاب ١٩٥١/٤/٢٥ لا يعتبر إقرارا قاطعا للتقادم فى معنى المادة ٣٨٤ مدنى لأنها تتطلب لقطع التقادم إقرارا ”بحق الدائن“ وأنه على فرض اعتبار ذلك الخطاب إقرارا بالدين فليس من شأنه قطع تقادم دين الضريبة وهو دورى متجدد كمقاد المادة ٣٧٥ مدنى — ورد الحكم على هذا الدفاع بما ورد بأسباب الحكم الابتدائى الذى أيده — وهذا خطأ فى القانون وقصور فى التسييب يستوجبان نقض الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود فى جملته بما ورد فى أسباب الحكم الابتدائى التى أخذ بها الحكم المطعون فيه من ”أن الممول قد أقر فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٥١

أى قبل تكامل أجل التقادم بموافقته على تقدير أرباحه فى المدة من سنة ١٩٤٢ لغاية ١٩٤٥ دون إبداء أى تحفظ بشأن سقوط حق الحكومة فى المطالبة بالضريبة المستحقة على هذه الأرباح... فإن هذا الإقرار يعتبر اعترافاً ضمنياً والإقرار الضمنى يستنتج من كل فعل أو عمل يتضمن اعترافاً بوجود الحق الخاضع للتقادم ... ولا شك أن اعتراف الممول بتقديرات أرباحه عن السنوات من ١٩٤٢ لغاية ١٩٤٥ وهو يعلم أن هذه الأرباح تتولد عنها الضريبة ودون أن يبدى أى تحفظ بشأن عدم ملزميته بالضريبة فضلاً عن عدم وجود أى دواعٍ لإعطاء هذا الإقرار اللهم إلا (التسليم) والموافقة على تقديرات الأرباح بقصد سداد الضريبة المستحقة عليه تأسيساً على هذه الأرباح — لا شك أن كل هذا يعتبر اعترافاً ضمنياً بوجود الحق الخاضع للتقادم ومن ثم يقطع سريان مدة التقادم قانوناً " وما أضافه الحكم المطعون فيه إلى ذلك من أن خطاب ١٩٥١/٤/٢٥ " بقبول الطاعن تقديرات المصلحة لأرباحه يعتبر اتفاقاً بين الطرفين على وفاء الضريبة على وجه صحيح وملزم للطرفين ومثله قاطع للتقادم " — وهذا الذى انتهى إليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن محكمة الموضوع حق تفسير الورقة المتنازع على دلالتها تفسيراً لا يخرج عن مدلول عباراتها — وقد استخلصت من عبارات خطاب ١٩٥١/٤/٢٥ أنها تنطوى على إقرار ضمنى من الطاعن بدين الضريبة محل النزاع ثم أعملت أثر هذا الإقرار فى قطع التقادم للاعتبارات التى أوردتها — ولا وجه للتحدى بما نصت عليه المادة ٣٧٥ مدنى من أنه يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقرببه المدين — ذلك لأنها متقطعة الصلة عن دين الضريبة — ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحليم السكري المستشارين .

(١٣٥)

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ضرائب . ”ضريبة الأرباح التجارية والصناعية“ ، ”وعاء الضريبة“ .
”الطعن في قرار لجنة التقدير“ ، ”طبيعته“ ، استئناف . ”الاستئناف
المقابل“ .

الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية في حقيقته طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة . لا يرد عليه الاستئناف المقابل . طعن مصلحة الضرائب في القرار بطريق الطلب العارض أثناء نظر طعن الممول . غير مقبول . وجوب اتباع الطريق المرسوم في القانون للطعن .

(ب) نقص . ”حالات الطعن“ .

مضى كانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم صعبة فاقوتا فلا يضيره ما تضمنته أسبابه من تقريرات خاطئة . الطعن على أسبابها غير منتج .

١ — وإن كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تنص على أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية وكان التعديل الذي أجرى عليها صدر به القانون رقم ١٤ سنة ١٩٥٠ ورقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ يحمل مظنة اعتبار الطعن في قرار لجنة الطعن استئنافا ، إلا أنه في حقيقته طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة (وهو ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢) ومن ثم فإن الطعن على قرار اللجنة من جانب الممول لا يرد عليه ”الاستئناف المقابل“ ولا يتسع للطعن الفرعي في صوره طلبات عارضة من قبل مصلحة الضرائب بل يتعين عليها أن تسلك الطريق الذي رسمه القانون للطعن على قرار اللجنة وإلا كان طعنها غير مقبول .

٢ — متى كانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه صحيحة فإنه لا يضيره ما ورد في أسبابه من قرارات خاطئة لا تتفق مع القانون وبالتالي يكون الطعن على الحكم لهذا السبب غير منتج متعينا رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع النزاع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب الفيوم قدرت أرباح المطعون عليه من تجارة الفاكهة في السنوات من ١٩٤٠ لغاية ١٩٤٨ على التوالي بمبالغ ٤٨٠ و ٨٣٠ و ١٧٣٥ و ٣١٢٥ و ٣١٢٥ و ٢٤٧٠ و ٢١١٠ و ٢١١٠ جنيهات وطعن الممول في هذا التقدير أمام لجنة الطعن .

وفي ٧ مارس سنة ١٩٥١ قررت اللجنة تعديل أرباح الممول وجعلتها ٢٤٠ جنيتها في سنة ١٩٤٠ ومبلغ ٢٥٠ جنيتها في سنة ١٩٤١ ومبلغ ٢٧٠ جنيتها في سنة ١٩٤٢ ومبلغ ٣٠٠ جنيتها في باقي السنوات . وطعن الممول في هذا القرار أمام محكمة الفيوم الابتدائية بالطعن رقم ٥٥ سنة ١٩٥١ طالبا بإلغاء واعتباره كأن لم يكن . وبجلسة ٥ يونيه سنة ١٩٥١ قرر الحاضر عن مصلحة الضرائب أنه يرفع استئنافا مقابلا بطلب إلغاء قرار اللجنة وتأييد تقديرات المأمورية وبتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ قررت المحكمة استبعاد طعن الممول من جدول الجلسة لعدم سداد الرسوم وأجلت القضية بالنسبة لطعن المصلحة بالجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وفيها قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بالجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقدمت مصلحة الضرائب في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مذكرة بدفاعها ثم قررت المحكمة إعادة القضية إلى المرافعة وبجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة برفض الدفع المبدى عن الممول بعدم قبول الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب شكلا وقيوله وباقتضاء الطعن بالنسبة لسنة ١٩٤٨ وبندب خير لفحص نشاط الممول من السنوات من ١٩٤٠ لغاية ١٩٤٧ . وركنت في رفض الدفع إلى أنه لم يقدم دليل

على أن قرار اللجنة قد أعلن لمصلحة الضرائب وأن ملهها بهذا القرار لا يفترض ومن ثم يكون باب الطعن عليه لازال مفتحا أمامها ويكون استئنافها المقابل قد رفع في الميعاد المقرر وبالتالي يكون الطعن مقهولا شكلا . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بجلسته ١١ أبريل سنة ١٩٥٤ بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار أرباح الممول في سنة ١٩٤٠ مبلغ ٤٥٩ جنيا وفي سنة ١٩٤١ مبلغ ٦٣٣ جنيا وفي سنة ١٩٤٢ مبلغ ٩١٨ جنيا وفي كل من السنوات الباقية مبلغ ١١٠٤ جنيات . واستأنف الممول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩٢ سنة ٧١ في محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه . وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم الصادرين من محكمة أول درجة بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٣ ، ١١ أبريل سنة ١٩٥٤ لإطلائهما . وأقامت قضاءها على ما يخلص في أن مصلحة الضرائب قد رفعت استئنافا مقابلا أمام محكمة أول درجة بجلسته ٥ يونيه سنة ١٩٥١ ولكنها لم تتخذ في شأن هذا الاستئناف الإجراءات المقررة بالمادة ٤١٣ مرافعات فلا هي رفعت بصحيفة معلنة ولا هي سلكت طريق رفعه بمذكرة مشتملة على أسبابه وأن إغفال هذه الإجراءات التي تعد من النظام العام يستوجب بطلان الاستئناف . وأنه لا يؤثر في هذا البطلان قيام مصلحة الضرائب بتقديم مذكرة بدفاعها بجلسته ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أى بعد رفع الاستئناف بنير الطريق القانوني بأكثر من سنة ونصف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض طالبة إلغاءه — ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسته ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ فقررت إحالته على هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسته ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ وترافع النائب عن الطاعنة وتمسك بطلباته وطلب وكيل المطعون عليه رفض الطعن وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تأويله وتطبيقه وتقييم نية على وجهين حاصل أولهما أن الحكم اعتبر الطعن المقدم من الطاعنة في قرار اللجنة بمثابة استئناف تطبيقا للمادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ورتبت على هذا الاعتبار وعلى

عدم مراعاة القواعد والإجراءات المقررة لرفع هذا الاستئناف بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات بطلانه. في حين أن المادة ٥٤ أعيد تعديلها بالقانون ١٧٤ سنة ١٩٥١ وبالقانون ٩٧ سنة ١٩٥٢ الذي عمل به من أول يولية سنة ١٩٥٢ ومقتضى هذا التعديل الأخير اعتبار الطعن في قرارات اللجان طعنا مبتدئا وليس استئنافا ويصح رفعه بصحيفة معلنة أو إبداءه بالجلسة في صورة طلب عارض تطبيقا للمادة ١٥٢ من قانون المرافعات. وإذا كانت الطاعة قد تمسكت بطعنها على قرار اللجنة وأمام محكمة الفيوم الابتدائية بجلسته ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ثم بالمذكرة المقدمة منها بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وقد كان ذلك في ظل القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٥٢ فإن طعنها يكون محكوما بقواعد الطلبات العارضة دون قواعد وإجراءات الاستئناف. وحاصل الوجه الثاني أنه بفرض أن ما أبدته الطاعة من طلبات أمام محكمة الفيوم الابتدائية يعتبر استئنافا فإنه يكون استئنافا فرعيا قد استوفى أوضاعه الشكلية لأن المذكرة التي قدمتها بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد اشتملت على أسبابه وكان تقديمها سابقا على قفل باب المرافعة.

ومن حيث إن هذا النعي في وجهه مردود ذلك أن المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند صدوره كانت تنص على أنه "يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير... الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية...". ولمناسبة صدور القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بإلغاء لجان التقدير وإحلال لجان الطعن محلها عدل نصها على الوجه الآتي "يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول استئناف قرار لجنة الطعن في بحر شهرين من تاريخ إعلان القرار ويرفع الاستئناف طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات أمام المحكمة الابتدائية...". وبمقتضى القانون ١٧٤ سنة ١٩٥١ أصبح نصها "لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة الطعن أمام المحكمة الابتدائية... خلال شهر من تاريخ إعلان القرار... ويرفع الطعن طبقا لقواعد وإجراءات الاستئناف المنصوص عليها في قانون المرافعات". وأخيرا عدل هذا النص بالمرسوم رقم ٩٧ سنة ١٩٥٢ وجرى التعديل بأن "لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية... خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار...". وبين

من هذه النصوص أنه وإن كان التعديل الذى صدر به القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ يحمل مظنة اعتبار الطعن فى قرار لجنة الطعن استثناءً إلا أنه فى حقيقته طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة . وقد أفصحت المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٥٢ عن هذا النظر بقولها "إن المادة ٥٠ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ قد نصت على تأليف لجان الطعن ... وكان النص قبل تعديله يقضى بتأليف لجان التقدير ... وكان الغرض من التعديل إدخال العنصر القضائى فى أعمال اللجنة ... وقد قام الظن أن هذا التعديل يجعل من اللجان درجة من درجات التقاضى بحيث تعتبر المحكمة الابتدائية درجة استثنائية للجان الطعن فاقترح تعديل أحكام القانون حتى إذا صدر قرار اللجنة اتخذ أساساً لربط الضريبة على ألا يكون مرحلة تقاضى بل يجب أن يكون مرحلة إعادة نظر فى الخلاف قبل الالتجاء إلى ساحة القضاء " ومن ثم فإن الطعن من الممول على قرار اللجنة لا يعتبر استثناءً وبالتالي لا يرد عليه الاستئناف المقابل من قبل المصلحة . ولما كان ذلك وكان نطاق طعن الممول على قرار اللجنة لا يتسع للطعن الفرعى أو المقابل من جانب المصلحة فى صورة طلبات عارضة وكان يتعين على المصلحة أن تسلك الطريق الذى رسمه القانون للطعن على قرار اللجنة لا عن طريق إبدائه بالجلسة فإن طعنها يكون غير مقبول . ومتى كان ما تقدم وكانت النتيجة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه صحيحة فإنه لا يضيره ماورد فى أسبابه من تقديرات لا تتفق مع القانون ومن ثم يكون النعى غير مستج ويتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي
محمد ، وأحمد أحمد الناشي ، ومحمد عبد الحليم السكري المستشارين .

(١٣٦)

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٦ القضائية :

بطلان . "أوراق التكليف بالحضور" . دعوى . "الطريق القانوني لرفعها" .

البطلان الذي يزول بحضور الخصم هو البطلان المخصوص عليه في المادة ١٤٠ مرافعات .
لا يشمل البطلان الناشئ من عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطريق رفع الدعاوى . الطعن
في الأحكام .

البطلان الذي يزول بحضور الخصم — طبقاً للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات —
هو البطلان الناشئ عن عيب في إعلان أوراق التكليف بالحضور أو في بيان
المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور لا البطلان الناشئ
عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطريق رفع الدعاوى والطعن
في الأحكام على الوجه المبين في القانون ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى
ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية (طلب تعديل قرار لجنة الطعن بتقرير تركه)
لرفعها بمرضية أودعت قلم الكتاب لا بتكليف بالحضور على ما تقتضيه المادة ٤٥
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يعمل على ما تمسكت به الطاعتان من أن
حضور مصلحة الضرائب من شأنه أن يزول هذا البطلان فإنه لا يكون قد خالف
القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المفور والمرافعة
وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكالية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعتين أقامتا الدعوى رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى المنيب

بطلب تعديل قرار لجنة الطعن الصادر في ١٩٥٤/٧/٨ بتقدير تركه مورثها
المرحوم نيقولا فايتريس بمبلغ ٢٨٤٧٠ ج و ٣٣٠ م واعتبار قيمتها ٢٢٣٠١ ج و ٩٣٣ م
مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ودفعت مصالحة الضرائب
بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني وبعريضة أودعت قلم الكتاب
لا بتكليف بالحضور وفي الموضوع طلبت رفضها . وبتاريخ ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا وبقبوله
(ثانيا) وفي موضوع الطعن بتعديل قرار لجنة الطعن الصادر في ١٩٥٤/٧/٨
واعتبار قيمة صافي تركه مورث الطاعنتين مبلغ ٢٣٩٠١ ج و ٦٣٣ م وألزمت
الطاعنتين بنحو المصروفات ومصلحة الضرائب بأربعة أثمان المصاريف وأصرت
بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة
استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم أصليا بطلان صحيفة الدعوى ومن باب
الاحتياط رفضها وتأيد قرار اللجنة مع إلزام المستأنف ضدهما بالمصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد استئنافها برقم ٤٢٤ لسنة ٧٢ قضائية .
وبتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع المبدئي من مصلحة
الضرائب وبطلان صحيفة الدعوى الابتدائية وألزمت المستأنف ضدهم المصروفات
عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وقد طعن الطاعنتان
في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة
فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنتان
على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وقد تمت النيابة
العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بطلان
صحيفة الدعوى الابتدائية لرفعها بطريق الإيداع لا بطريق التكليف بالحضور
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه إذا جاز القول بأن المادة ٥٤
مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣
لا تنطبق على طعون التركات إلا أنه وقد أعلنت مصلحة الضرائب بصورة من
صحيفة الطعن إعلانا صحيحا لا ينقصه إلا بيان الدائرة المختصة بالمحكمة المطلوب

الحضور أمامها واليوم والساعة الواجب الحضور فيهما وحضرت في أولى جلسات المرافعة فإن حضورها هذا من شأنه أن يزيل البطلان الناشئ عن هذا العيب طبقاً للمادة ١٤٠ مرافعات ولما كان الغرض من إعلان ورقة التكليف بالحضور بالشروط والبيانات المنصوص عليها في القانون هو دعوة المعلن إليه للحضور أمام المحكمة وهذا الغرض يتحقق إذا هو حضر فإنه يكون من المفالة في الشكليات الحكم بالبطلان ، ومن جهة أخرى فإن مصلحة الضرائب لا مصلحة لها في التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني ما دام الغرض من إضافة المادة ٥٤ مكرراً إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تقصير الإجراءات والعمل على استقرار الأوضاع في أقرب وقت وتحصيل الضريبة من أيسر السبل دون إخلال بحقها في الدفاع وهو ما يجب على مصلحة الضرائب أن تهدف إليه .

وحيث إن هذا السبب مردود في الشق الأول منه بأن البطلان الذي يزول بالحضور في حكم المادة ١٤٠ من قانون المرافعات هو البطلان الناشئ عن عيب في إعلان أوراق التكليف بالحضور أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى والطعن في الأحكام على الوجه المبين في القانون ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية لرفعها بتقرير أودع قلم الكاتب لا بتكليف بالحضور على ما تقضى به المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يعول على ما تمسكت به الطاعتان من أن حضور مصلحة الضرائب في أول جلسة للمرافعة من شأنه أن يزيل هذا البطلان ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ومردود في الشق الثاني بما أورده الحكم من أن... "مصلحة الضرائب تبني من وراء الدفع الوصول إلى القضاء على إجراءات المستأنف ضدهم بالنسبة للطعن الذي أقاموه فلا يكون له أى أثر" .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالقصور ذلك أنه فيما يتعلق بالدفع ببطلان صحيفة الدعوى جرى دفاع الطاعتين على أن مصلحة الضرائب لا مصلحة لها في التمسك به وعلى أن محامى المصلحة حضر في جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ وهى أولى جلسات المرافعة وبحضوره زال البطلان ،

ورد الحكم على الشق الأول من هذا الدفاع ولم يرد على الشق الثاني بينما هو دفاع جوهرى من شأنه أن يؤثر فى الحكم وكان من الواجب الرد عليه .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان صحيفة الدعوى على ما جاء فيه من أسباب منها أن المشرع لم يدخل أحكام المادة ٤٥ مكررا على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص — ” برسم الأيلولة على التركات والإجراءات التى وردت فى هذه المادة هى استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية والاستثناء لا يقاس عليه ومن أجل ذلك يكون لازما أن يتبع بشأن الطعون الخاصة بفرض رسم الأيلولة على التركات الأحكام العادية المقررة أمام المحاكم الابتدائية طبقا لقانون المرافعات دون سواء ولا يمكن أن يتبع بشأنها الطريق الاستثنائى بغير نص “ وأن ” الأمور الشكلية الجوهرية الخاصة بإجراءات التقاضى والمتعلقة بتوجيه الخصومات أمام المحاكم من النظام العام وبما يجب على المحاكم مراعاتها من تلقاء نفسها “ وهذا الذى أورده الحكم كاف للحمله وفيه الرد الضمنى على ما أثارته الطاعتان من دفاع بشأن حضور مصلحة الضرائب فى أول جلسة للرافعة وأن حضورها هذا يزيل البطلان .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى مظل المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد الطيف مرسي المستشارين .

(١٣٧)

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) ” ملكية “ . ” القيود التي ترد على حق الملكية “ .

فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه .
مثال .

(ب) حكم ” هيوب التدليل “ . ” قصور “ . ما يعد كذلك .

إلزام الحكم قضاء على أمور اقترضها دون أن يقيم الدليل عليها أو يبين المصدر
الذي استقاها منه . قصور . مثال .

(ج) عقد ” التكييف القانوني للتعاقد “ .

المبرة في التكييف بمحققة التعاقد وفقا للقانون ، لا بما يصفه به الخصوم .

١ — تقييد وزارة التموين للشركة الطاعنة — التي تعاقدت معها على أن
تستورد لحسابها قمحا لتنتج منه دقيقا من النوع الفاخر كي تبيعه الطاعنة بالأسعار
المحددة — في التصرف في القمح والدقيق طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥
سنة ١٩٤٥ والقرار ٣٥٩ سنة ١٩٤٧ لا ينفي ملكية الشركة الطاعنة للقمح لأن
فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على التزام الشركة الطاعنة
بشراء الزوائد (الردة) وتقاضيا أجرا محددا عن طحن القمح وعلى نيايتها عن
الحكومة في توزيع الدقيق وتحصيل ثمنه وكانت هذه الأمور قد اقترضها الحكم
افتراضا دون أن يقيم الدليل عليها أو يبين المصدر الذي استقاها منه رغم إنكار
الطاعنة لها أمام محكمة الاستئناف فإنه يكون مشوبا بالقصور .

٣ — العبرة في التكيف القانوني بحقيقة التعاقد طبقا للقانون لا بما يصفه به الخصوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من الأوراق — فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى ٢٠٠٣ سنة ١٩٥١ كلى اسكندرية ضد الطاعنة قائلة إنها فى سبيل مكافحة الغلاء وتوفير الخبز لكافة طبقات الشعب تقوم باستيراد القمح وتبيعه للطاحن لتنتج دقيقا يباع بالأسعار التى تحددها وهى أسعار تقل عن أسعار التكلفة وأنها رأت أن تنتج نوعا صافيا من الدقيق فاتفقت مع الشركة الطاعنة على أن تبيعها قمحا مما تستورده لحسابها لتنتج منه دقيقا من النوع الفاخر نمرة ١ بنسبة ٧٠٪ / ٨٠٪ و ٨٢٪ / لى تبيعه الطاعنة بالأسعار التى تحددها وعند بدء التنفيذ فى ١٥/١٠/١٩٤٥ حددت نسب استخراج هذا النوع من الدقيق ب ٧٠٪ / فاخر نمرة ١ و ١٠٪ / دقيق نمرة ٢ والباقي زوائد كما حدد سعر الأفة من كل نوع واتفق على أن تشتري الطاعنة الزوائد بالأسعار الرسمية ثم عدلت نسب الاستخراج فى ١٧/٥/١٩٤٧ وكانت الوزارة المطعون عليها قد أصدرت القرار ٤٣١ سنة ٤٦ بإلزام أصحاب المطاحن بإمسالك سجلات لإثبات كميات الحبوب التى تسلم اليهم والدقيق الناتج منها وقد تبين من مراجعة سجلات الطاعنة أنها أتتجت دقيقا من النوع الفاخر بنسب أكبر من النسب المقررة وبهذا حصلت الطاعنة على ربح غير مشروع وأثرت بغير سبب بما يعادل مبلغ ٥٤٦٨٧ جنيا و ٤٩٨ مليا فى المدة من ٣١/١٠/١٩٤٥ الى ١٠/٤/١٩٤٨ وطلبت المطعون عليها الحكم لها بهذا المبلغ . وفى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى استنادا إلى ملكية الطاعنة للقمح لأن العلاقة التى تربطها بالمطعون عليها تقوم على البيع استأثقت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف ١١١ سنة ٩٩ طالبة إلغاءه والحكم لها بطلانها وأسست الاستئناف على خطأ محكمة أول درجة

في تكيف العلاقة بين الطرفين وأن التكيف الصحيح يقوم على عقد الاستصناع وأنه لو جاز مسaire محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه فإن الطاعة انحرفت عن إرادة المتعاقدين عند تنفيذ العقد بالنسبة للنسب استخراج الدقيق وكانت صفة جوهرية عند التعاقد — وبتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعة بأن تدفع للطعون عليها مبلغ ٥٤٦٨٧ جنهما و٤٨٨ مليا والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من المطالبة الرسمية حتى السداد ومصرفات الدرجتين ومبلغ عشرين جنهما مقابل أتعاب المحاماة. فطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض بقرار مؤرخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٥ وطلبت للأسباب الواردة به نقض الحكم المطعون فيه وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٦٠ وبها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة عرض الطعن على هذه الدائرة بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ وبها صممت النيابة على رأيها سالف الذكر .

وحيث إن مما تنهاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب فيما أقام عليه قضاؤه من اعتبار العلاقة بين الطرفين فائمة على عقد استصناع لا على عقد بيع ذلك — أولا — أن الحكم خالف أحكام المواد ٨٠٢ و ٨٠٤ و ٨٢٣ من القانون المدني والمواد ١ و ٤ و ٦ و ٧ من المرسوم بهانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فيما قرره من أن تقييد التصرف في القمح والدقيق بأن يكون بموجب أذونات أو بطاقات من وزارة التموين يتنافى مع ملكية الطاعة للقمح في حين أن هذه القيود ليس من شأنها أن تنفي هذه الملكية — ثانيا — أنه استند في نفي ملكية الطاعة للدقيق وبالتالي في اعتبار أن العلاقة تقوم على عقد الاستصناع لا على عقد البيع — إلى ما قرره من أن الشركة الطاعة قد فرض عليها شراء الزوائد المتخلفة من القمح بالأسعار الرسمية وأنها متقاضية أجرا محسدا عن عملية طحن القمح وإلى أنه كان متفقا عند تسليم القمح لها أنها ستعوب عن الحكومة في توزيع الدقيق الذي تتجه على المخازن وفي تحصيل ثمنه ... وقد افترض الحكم هذه الأمور اقتراضا دون أن يقيم الدليل عليها أو يبين المصدر الذي استقاها منه وذلك على الرغم من إنكار الطاعة لها ومناعتها فيها — كما أخطأ

الحكم في استناده إلى ماورد بمحضر اجتماع أصحاب المطاحن بالاسكندرية في ١٢/٧/١٩٤٥ من أنهم قد وصفوا أنفسهم — في علاقتهم بوزارة التموين — بأنهم صناع دقيق مع أن الطاعنة لا تحتاج به لعدم صدوره ممن يتناولها فضلا عن كونه لا يؤثر على صحة التكييف القانوني للعلاقة .

وحيث إن هذا النعي صحيح في جميع وجوهه ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن العقد الذي يحكم العلاقة بين الطرفين عقد استصناع تأسيسا على قوله ”وحيث إنه فيما يخص بحقيقة وصف العقد من الوجهة المدنية فإن المستأنف عليه يقول إنه عندما استلم القمح قام بدفع ثمنه وبذلك تمت عملية بيع وشراء وأصبح مالكا لهذا القمح والدقيق الناتج منه وليس للحكومة الحق في مطالبة بشيء وقد سايرته في ذلك المحكمة الابتدائية غير أن هذا الوصف — وقد توافرت معه أركان عقد البيع كما يقول المستأنف عليه — كان يجب أن يؤدي إلى التملك بكافة وجوهه ولكن الحاصل أن حريته في التصرف كانت مقيدة بقيود لا تتفق إطلاقا وحقوق المالك فمن ذلك أنه محظور عليه أن يبيع أو يسلم على أى وجه كان أية كمية من هذا القمح طبقا لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولو أنه كان معتبرا مالكا للقمح لما فرض عليه هذا الحظر بل إنه لو كان مالكا للدقيق الناتج لما فرض عليه حظر مماثل بمقتضى المادة الحادية عشرة من القرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٤٧ ولو كان مالكا لهذا الدقيق لما فرض عليه أن يشتري الزوائد (الردة) بالأسعار الرسمية إذ أن المالك لا يشتري شيئا مملوكا له . يضاف إلى ذلك أنه لو كانت العلاقة بين الطرفين لا تعدو أن تكون علاقة بائع بمشتري فإنه لم يكن ثمة موجب لتحديد أجرة طحن روعي فيها أن تكون شاملة لمهايا البقال وتكاليف وأرباح المطحن واعتبرت من حق المستأنف عليه . والواقع أن هذه الظروف تتعارض مع النتائج التي يؤدي إليها عقد البيع ولكنها تتطابق مع مقتضيات عقد الاستصناع خاصة أن العملية إذا ما نفذت طبقا للشروط التي تعاملت الوزارة على أساسها مع المطاحن فإنها لا تعود في النهاية على صاحب المطحن بأكثر من أجرة الطحن المحددة له وبما أن التسليم على أساس هذا التعامل لا ينقل المملكية فإن الحكومة تظل هي المالكة للقمح المسلم لصاحب المطحن وبالتالي للدقيق الناتج منه . ولعل ما وود في محضر اجتماع اتحاد أصحاب المطاحن

بالاسكندرية المحسرة في ١٩٤٥/١٢/٧ الذين وصفوا أنفسهم بصدد علاقتهم
بوزارة التوطين بأنهم صناع دقيق فيه أبلغ الدليل على أن الشركة المستأنف عليها
وزارة التوطين عندما اتفقا على تسليم القمح لطحنه واستخراج الدقيق الفاخر
كانت نيتهما منصرفة إلى إبرام عقد استصناع وليس شيئا آخر . وحيث إنه
لا يؤثر على صحة هذا النظر أن تتقاضى الحكومة من صاحب المطحن عند التسليم
مبلغا معينا عن كل أردب لأنه يجب أن يلاحظ أنه كان من المتفق عليه عند
التسليم أن صاحب المطحن سيتوب عن الحكومة في توزيع الدقيق الذي يصنعه
على المخازن بموجب أذونات صرف تصدر منها كما يتوب عنها أيضا في تحصيل
ثمن هذا الدقيق على اعتبار أنه دائن بأجرة الطحن فالمبلغ الذي تقبضه الحكومة
عند التسليم ليس ثمنا بالمعنى المفهوم بل هو في الحقيقة مقابل ما خول لصاحب
المطحن تحصيله من المخازن نيابة عنها مع إضافة أجرة الطحن المستحقة له والتي
يحصلها من أصحاب المخازن زيادة عما دفعته الحكومة وهذا الذي قرره الحكم
ينطوى على مغالطة للقانون وقصور في التسبيب ذلك أن تقييد حق الطاعنة في
التصرف في القمح والدقيق طبقا لأحكام المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار ٣٥٩
لسنة ١٩٤٧ لا ينفي ملكيتها للقمح لأن فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق
الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه — كما أن ما أورده الحكم عن شراء
الطاعنة للزوائد وتقاضيا أجرا محددا عن طحن القمح ونيابتها عن الحكومة في
توزيع الدقيق وتحصيل ثمنه ... كل هذه أمور افترضها الحكم افتراضا دون أن
يقم الدليل عليها أو يبين المصدر الذي استقاها منه رغم إنكار الطاعنة لها أمام
محكمة الاستئناف على ما يبين من الصورة الرسمية للذكرة المقدمة من الطاعنة إلى
تلك المحكمة بملسة ١٩٥٥/٢/٧ . أما استدلال الحكم على صحة نظره بما ورد في
محضر اجتماع اتحاد أصحاب المطاحن بالاسكندرية الذي وصفوا فيه أنفسهم بأنهم
صناع دقيق فإنه استدلال لا يؤدي إلى ما رتب عليه الحكم ذلك أن المطحنون عليها
لم تقدم ما يدل على صدور هذا القول ممن يمثل الطاعنة حتى تحتاج به فضلا عن أنه
بفرض صدور هذا القول ممن يمثلها فإنه لا يؤثر على صحة التكييف القانوني للعلاقة
بين الطرفين إذ العبرة بحقيقة التعاقد طبقا للقانون لا بما يصفه به الخصوم .
لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عازم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماحيل ،
وأحمد شمس الدين ، وعبد عبد الكريم مرسى المستشارين .

(١٣٨)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ ، ب) بيع . ” البيع الوفاي ” . ” القرائن القانونية ” .

قبل صدور القانون ٤٩ سنة ١٩٢٣ لم يكن البيع الوفاي الذي يخفى رهنا باطلا بل كان يعتبر بمثابة عقد رهن .

بموجب القانون المذكور عدلا السنتين ٣٣٨ و ٣٣٩ مدني قديم أصبح البيع الوفاي المقصود به إخفاء رهن عقاري باطلا . وقد أورد الشارع قرينتين على اعتبار البيع الوفاي تخفيا لرهنهما : اشراط ردائن مع الفوائد ، بقاء العين المبيعة في حيازة البائع كل منهما قرينة قانونية قاطعة لا يصح اثبات عكسها . نص المادة ١٣٥٢ مدني فرنسي لا يجيز تخفى القرينة القانونية إذا كان القانون يطل على أساسها تصرفا معينا .

ليس في القانون المدني القديم نص كنص م ٤٠٤ من القانون الجديد التي تميز إثبات حكم القرينة القانونية ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

(ج) رهن ” الرهن الحيازي ” . ريع . محكمة الموضوع .

تقدير ريع العين المرهونة رهنا حيازا عند إجراء عملية الاستهلاك . تقدير موضوعي تستلزم به محكمة الموضوع متى أقيم على أسباب ماثلة .

١ — لم يكن البيع الوفاي الذي يخفى رهنا باطلا قبل صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ، بل كان كل ما يهدد المشتري بعقد وفاي هو أن يعتبر عقده في هذه الحالة بمثابة عقده رهن تنطبق عليه قواعد الرهن وبذلك ينتفع بكل ما للدائن المرتهن من حقوق وقد شجع هذا الدائنين على إساءة استعمال عقد البيع الوفاي واتخاذ وسيلة لستر الرهن بقصد الاحتيال على التخلص من القيد التي وضعها القانون لحماية المدينين الراهنين وأهمها منع المرتهن في حالة عدم الوفاء من يملك

العين المرهونة بغير الالتجاء إلى القضاء مما حدا بالمشرع لإصدار القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ للقضاء على هذه الحيل .

٢ — تقضى المادتان ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدنى القديم المعدلين بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ببطلاق عقد البيع الوفاى المقصود به اخفاء رهن عقارى سواء بصفته بيعا أو رهنا ، وأن العقد يعتبر مقصودا به اخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المبيعة فى حيازة البائع بأى صفة من الصفات . وقد أورد الشارع هاتين القريتين كقريتين قانونيتين قاطعتين بحيث إذا توافرت إحداهما كان ذلك قاطعا فى الدلالة على أن القصد من العقد هو اخفاء رهن ومانعا من اثبات العكس . وعلة تقرير هاتين القريتين بالذات هو أن بقاء العين فى حيازة البائع واشترط رد الثمن مع الفوائد مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوفاى الجدى . ويؤيد هذا النظر أن القانون المدنى الجديد الذى البيع الوفاى نهائيا اكتفاء بالنصوص الخاصة بالرهن . ولم يكن التقنين المدنى القديم يتضمن نصا كنص المادة ٤٠٤ من التقنين الحالى التى تميز تقضى القرينة القانونية بالدليل العكسى ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك وأن رأى قبل صدور هذه المادة كان متجها إلى الأخذ بما هو مقرر فى فرنسا بنص صريح فى المادة رقم ١٣٥٢ من القانون المدنى الفرنسى من عدم جواز إثبات ما ينقض القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفا معينا . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بقاء العين المبيعة فى حيازة البائع قرينة غير قاطعة ودلل على عكسها وانتهى رغم قيام هذه القرينة إلى اعتبار العقد بيعا وفاى صحيحا فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٣ — لم يعين القانون طريقا خاصا يجب اتباعه فى تقدير ربح العين المرهونة وهنا حيازيا عند إجراء عملية استهلاك دين الرهن ومن ثم كان هذا التقدير مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت تبنيه على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائمه - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل
فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٥٢ كلى المنيا ضد بولس ميخائيل
مورث المطعون عليهم السبعة الأولين وضد المطعون عليه الأخير طالبا الحكم
بالإزام أولها (المورث) بأن يدفع له مبلغ ٦٥١ جنيا واقضاء عقد الرهن المؤرخ
٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وبطلان عقد البيع الوفاى المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦
ثم بطلان عقد البدل المؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تبعا لبطلان العقد السابق
وتحلى المدعى عليهما عن ١ فدان و ١١ قيراطا و ١٢ سهما موضوع هذه العقود وردها
إليه وتسليمها خالية من الرهن والحقوق العينية والإزام المدعى عليه الأول
بالمصرفات وقال الطاعن فى بيان هذه الدعوى إنه بعقد تاريخه ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ ومسجل فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ رهن لمورث المطعون عليهم
المذكورين ثلاثة عشر قيراطا واثنى عشر سهما أرضا زراعية رهنا حيازا ضامنا
لدين قدره ١٠١ جنبه وبعقد آخر تاريخه ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ومسجل فى ٢٥
يونيه سنة ١٩٢٧ باع إلى نفس المورث اثنى عشر قيراطا بيعا وفائيا وأن الدائن
المرتبن قد حصل من ريع العين المرهونة فى مدة حيازته لها على ما يزيد على دينه
بما يوازى المبلغ المطالب به وأن عقد البيع الوفاى باطل لبقاء العين المبيعة
فى حيازة الطاعن لمدة سنتين بطريق الإيجار بعد حصول البيع وأنه لما كان
المشتري وفاء قد تصرف فى هذه العين إلى المطعون عليه الأخير بطريق البدل
بعقد تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ فإن هذا العقد يكون أيضا باطلا تبعا
لبطلان عقد البيع الوفاى - وبتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة
المنيا الابتدائية أولا باقضاء عقد الرهن الحيازى المؤرخ ١٩٢٥/١٢/٣١
والمسجل فى ١٩/٨/١٩٢٦ (ثانيا) بالإزام المدعى عليه الأول (مورث المطعون عليهم
من الأول إلى السابعة) بالتخل عن العين المرهونة وردها إلى المدعى (الطاعن)

وتسليمها إليه خالية من الرهون والحقوق العينية (ثالثا) بإلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للدعى مبلغ ١٧٧ جنيهًا و ٥٨٠ مليًا (رابعًا) بإلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات المناسبة لما قضى به وثلاثمائة قرش أتعابًا للحاماة ورفضت المحكمة باقى طلبات الطاعن بما فيها طلب بطلان عقد البيع الوفاى وعقد البديل المترتب عليه واستندت فى رفض هذا الطلب إلى ما ساقته فى حكمها من قرائن فتت بها ما ادعاه الطاعن من أن عقد البيع الوفاى المذكور كان مقصودا به الرهن — وقد استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٦ سنة ٧٢ ق القاهرة طالبا الحكم له بما لم يقض له به من طلباته فى الدعوى الابتدائية ولدى نظر هذا الاستئناف رفع المطعون عليهم السبعة الأولون استئنافا مقابلا قيد برقم ١٢٩٦ سنة ٧٢ ق طالبين إلغاء الحكم فيما قضى به على مورثهم لصالح الطاعن وتأيبه فيما عدا ذلك وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف مقرر فى حكمها أن القرينتين اللتين أوردتهما المادة ٣٣٩ من القانون المدنى القديم للاستدلال على قصد إخفاء الرهن فى البيع الوفاى لا تعتبران من القرائن القانونية القاطعة على بطلان العقد وإثابتهما من قبيل القرائن القانونية غير القاطعة بالنسبة إلى قصد إخفاء الرهن — وبتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٥٦ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها عدلت النيابة عن رأيها السابق وطلبت نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة حدد لظفره أمام هذه الدائرة جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صحت النيابة على رأيها الأخير بنقض الحكم فى خصوص عقدى البيع الوفاى وبالبطلان استنادا إلى قضاء هذه المحكمة فى الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٤ قضائية الذى صدر بعد تقديمها مذكرتها الأولى .

وحيث إن مما ينهاه الطاعن على قضاء الحكم المطعون فيه برفض طلب بطلان عقد البيع الوفاى أن هذا الحكم قد خالف القانون فيما ذهب إليه من أن بقاء العين فى حيازة البائع وفاء لا يعتبر قرينة قانونية قاطعة على بطلان البيع بمقولة إن المشرع لم يجعل هذا الأمر منصبا مباشرة على بطلان العقد وإنما جعله منصبا

على قصد إخفاء الرهن وأنه لهذا يكون من قبيل القرائن غير القاطعة بالنسبة إلى إخفاء الرهن — ذلك أن هذا التأويل يخالف المذهب المتمد في الفقه والقضاء في تفسير المادة ٣٣٩ من القانون المدني من اعتبار تلك القرينة قرينة قانونية قاطعة على أن المقصود بالعقد هو الرهن وتؤدي بالتالي إلى بطلانه وأنه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه بعد أن ثبت للحكمة بقاء العين في حيازة الطاعن وهو البائع وفاء أن يدل على عكس مؤدى هذه القرينة وعلى أن المتعاقدين قد قصدا البيع وليس الرهن .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه قبل صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ لم يكن البيع الوفاؤى الذى يخفى رهنا باطلا بل كان كل ما يهدد المشتري بمقد وفاؤى هو أن يعتبر عقده فى هذه الحالة بمثابة عقد رهن تنطبق عليه قواعد الرهن وبذلك ينتفع بكل مال الدائن المرتهن من حقوق وقد شيع هذا الدائنين على اسامة استئمال عقد البيع الوفاؤى واتخاذ وسيلة لستر الرهن بقصد الاحتىال على المتخلص من القيود التى وضعها القانون لحماية المدينين الراهنين وأهما منع المرتهن فى حالة عدم الوفاء من تملك العين المرهونة بغير الاتجاه إلى القضاء مما حدا بالمشرع على ما صرح فى المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور للتدخل للقضاء على هذه الحيل ووضع نظام رادع لمنع استئمال البيع الوفاؤى الذى ينطوى على الرهن فأصدر هذا القانون (رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣) معدلا لـ ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدني وأصبح نص المادة الأخيرة كالاتى ” إذا كان الشرط الوفاؤى مقصودا به إخفاء رهن عقارى فإن العقد يعتبر باطلا لا أثر له سواء بصفته بعا أو رهنا — ويعتبر العقد مقصودا به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المبيعة فى حيازة البائع بأى صفة من الصفات “ ومؤدى ذلك أن المشرع وقد كان هدفه القضاء على البيوع الوفاؤية التى تخفى رهونا وسد السبيل على ضروب التحايل للخروج على نواهى القانون قد أورد هاتين القريتين كقريتين قانونيتين قاطعتين بحيث إذا توافرت احدهما كان ذلك قاطعا فى الدلالة على أن القصد من العقد هو إخفاء رهن ومانعا من اثبات العكس وعلة تقرير هاتين القريتين بالذات هو أن بقاء العين فى حيازة البائع واشترط رد الثمن مع الفوائد مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوفاؤى الجدى يؤيد هذا النظر الذى سبق لهذه المحكمة أن قررت فى حكمها الصادر فى الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٢٢ ق اتجاه

المشرع إلى الناء البيع الوفاى نهائيا فى القانون المدنى الجديد كتنفاء بالنصوص الخاصة بالرهن ولم يكن التفتين المدنى القديم يتضمن نصا كنص المادة ٤٠٤ من التفتين الحالى الذى يميز نقد القرينة القانونية بالدليل العكسى ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك و كان الرأى قبل صدور هذه المادة متجها الى الأخذ بما هو مقرر فى فرنسا بنص صريح فى المادة ١٣٥٢ من القانون المدنى الفرنسى من عدم جواز اثبات ما ينقض القرينة القانونية اذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفا معينا ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر قرينة بقاء العين المبيعة فى حيازة الطاعن وهو البائع ليست قاطعة ودلائ على عكسها واتمى رغم قيام هذه القرينة الى اعتبار العقد بيعا وفائيا صحيحا فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينعى على قضاء الحكم المطعون فيه فى خصوص استهلاك دين الرهن أنه اخطأ فى تقدير ريع العين المرهونة فى مدة حيازة الدائن المرتهن لها (مورث المطعون عليهم السبعة الأولين) إذ لم يأخذ فى هذا التقدير بالأجرة الثابتة بعقدى الإيجار المقدمين منه لمحكمة الموضوع والغير مجعودين من هذا الدائن وعول على أوراق وأحكام كان قد أصدرها الأخير خصيصا لخدمة دفاعه فى الدعوى ويقول الطاعن إن الحكم بذلك يكون قد اخطأ فهم الواقع فى الدعوى فضلا عن مخالفته لقواعد الإثبات الواردة فى القانون وتناقضه فى كثير من المواطن .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بتقديره لريع العين المرهونة فى مدة حيازة الدائن المرتهن لها قدر ريع الثلاث سنوات التى ظلت فيها العين فى حيازة الطاعن بطريق الإيجار على أساس الأجرة الميئة بعقدى الإيجار المقدمين من الطاعن ولم ينقص من هذه الأجرة شيئا وأنه فى المدة التالية التى نحرجت فيها العين من حيازة الطاعن عول الحكم فى تقديره للريع على المستندات التى قدمها الدائن المرتهن مورث المطعون عليهم السبعة الأولين بعد أن اطمأنت المحكمة إلى هذه المستندات ونفت عنها شبهة الصورية والإصطناع اللذين طعن بهما الطاعن عليها وذلك بقولها فى الحكم " إن الدائن المرتهن لم يقدم عقود الإيجار لحسب وإنما قدم أحكاما صادرة بناء على أغلب تلك العقود وأوامر محجوزات رسمية ثابت فيها قيمة الإيجار فى معظم

تلك السفوات الأمر الذى يبعد عن تلك العقود مظنة الصورية والإصطناع
فما كان الدائن المرتهن يحسب حسابا لهذا النزاع وقد ظل أننا مدة تقرب
من السبعة وعشرين عاما لم يسأله فيها المدعى (الطاعن) شيئا وما كان في مكنه
أن يصطنع تلك المجموعة الكبيرة من العقود وأن يستصدر بناء عليها الأحكام
وأوامر المحجوز التى قدمها وهى مجموعة ناطقة بصحة تلك العقود وترى المحكمة لذلك
الأخذ بها، ولما كان القانون لم يعين طريقا خاصا يجب اتباعه في تقدير ربح
العين المرهونة عند إجراء عملية استهلاك دين الرهن وكان هذا التقدير مما تستقل
به محكمة الموضوع مادامت تبنيه على أسباب مائفة لما كان ذلك فإن ما يثيره
الطاعن في هذا السبب لا يعد وأن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يتجاوز
إثارته أمام محكمة النقض أما عن التناقض الذى يدعى الطاعن وجوده في أسباب
الحكم المطعون فيه فإنه لم يبين مواطن هذا التناقض مما يجعل نفيه في هذا
الخصوص مجحولا وقد أقيم الحكم على أسباب مائفة تكفى لحمله .

وحيث إن الموضوع في خصوص ما تقضت المحكمة الحكم المطعون فيه صالح
للحكم . ولما سلف بيانه ولما أثبت الحكم المطعون فيه من أن العين المبيعة وفاء
بقيت في حيازة الطاعن بطريق الإيجار لمدة سنتين بعد البيع فإن هذا البيع يكون
باطلا ولا أثر له سواء بصفته بيعا أو رهنا وبطلان بالتالى عقد الهدل المؤرخ ٢٦
ديسمبر سنة ١٩٣٩ الصادر من مورث المطعون عليهم السبعة الأولين إلى المطعون
عليه الأخير لصدوره من غير مالك .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فراد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الجيد السكري المستشارين .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٦٦ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . وطاء الضريبة .
تقدير الأرباح تقديرًا غير نهائي لم يخطر به الممول ولم يقبله أو يتم بشأنه اتفاق بينه وبين
مصلحة الضرائب . إعادة المصلحة تقدير الأرباح الحقيقية متى اتضح لها اتساع نشاط
الممول في سني النزاع . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(ب) الإثبات بالقرائن . ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " .
حكم . " قصور " . " فساد الاستدلال " . " ما لا يعد كذلك " .

إثبات مزاولته الممول لنشاط تجاري بالقرائن جائز قانونًا . عدم قيام ما ينفي هذه
القرائن . تقدير الدليل وكفايته من شأن محكمة الموضوع . التي بخالفه قواعد الإثبات
في غير محله . كفاية القرائن لحل الحكم عليها لا قصور ولا فساد في الاستدلال .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن تقدير أرباح الممول
من سنة ١٩٤٧ غير نهائي لم يخطر به الممول ولم يقبله ، كما أنه لم يتم بشأنه أي
اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب لمصلحة الضرائب إعادة تقدير أرباح الممول
الحقيقية متى اتضح لها أن اتساع نشاطه في سني النزاع ، فإن هذا الذي حصله
الحكم هو فهم للواقع يستقل به قاضي الموضوع ولا سبيل للمناقشة فيه أمام محكمة
النقض *

٢ - يجوز لإثبات مزاولته الممول لنشاطه بالقرائن . وإذا كان الحكم المطعون
فيه قد استند في قضائه على أن عدم حصول الطاعن على رخصة لمحله أو قيد اسمه

(*) راجع بالنسبة لقبول الممول تقدير مصلحة الضرائب قضا ١٥/١١/١٩٥٦ في الطعن ١٧٨
سنة ٢٣ ق .

في مكتب توزيع الأخشاب خلال سنة ١٩٤٧ لا ينبغي أن يحصله على هذا الصنف من تجار الجملة وأن رواج المنشأة وضخامة مبيعاتها سنة ١٩٤٨ يدل على أنها رابحة القدم في مزاوله هذا النشاط وأن مصلحة الضرائب قد أخذت الطاعن في تقدير مبيعاته بإقراره وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلا يثبت ما ثبت بهذه القرائن التي استحدثها من أوراق الدعوى — إذ كان ذلك وكان تقدير الدليل وكفايته من شأن محكمة الموضوع فإن النعى على حكمها بخالفه قواعد الإثبات يكون على غير أساس * .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب الزقازيق قدرت أرباح الطاعن من تجارة الخشب والأدوات الزراعية في كل من سبتمبر ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ بمبلغ ١٢٢٣ جنيا فاعتراض على هذا التقدير وأحالت المأمورية النزاع إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بتأييد تقديرات المأمورية . وطعن الممول على هذا القرار بالدعوى رقم ٧٥ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى الزقازيق طالبا إلغاء واعتبار صافي أرباحه في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٢٠ جنيا وفي سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٤٩ جنيا و ٥٩٠ مليا وبني طعنه على أن المأمورية لم تأخذ بدفاتره وبلحات إلى طريق التقدير جزافا وأنه لم يشتغل بتجارة الأخشاب الجديدة في سنة ١٩٤٧ وأن المأمورية بالفت في الأرباح وفي نسبة الربح . وبجلسة ١٢ إبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة برفض الطعن وأقامت قضاءها على أن الطاعن لم يقدم إقرارا عن أرباحه في سنة ١٩٤٧ وأنه اعترف عند مناقشته أمام المأمورية عن أرباحه في سبتمبر النزاع بالمحضر المحرر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأنه لم يمسك دفاتر لحساب المنشأة وأنه كرر اعترافه في مذكرته التي قدمها بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٠ وأنه بذلك تخضع أرباحه لطريقة التقدير . وأن باقى اعتراضاته على تقديرات اللجنة في غير محلها .

(*) راجع قض مدني ١٠/٢٢/١٩٥٩ في الطعن ١٨٤ سنة ٢٥ ق .

واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الزقازيق بالطعن رقم ٨٤ بتاريخ سنة ٥٠ ق طالبا إلغائه مستندا إلى دفاعه الذي أبداه أمام محكمة أول درجة وأضاف إليه أن المأمورية سبق أن قدرت أرباحه في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٠٥ ج ولكنها خفضت النظر من هذا التقدير وعادت إلى تقديرها عن ذات السنة بمبلغ ١٢٢٣ ج وأن العودة إلى التقدير غير جائزة لأنه كان قد قبل التقدير الأول وأن الاتفاق كان قد انعقد في شأنه بينه وبين مصلحة الضرائب . وبمجلس ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة برفض الاستئناف وأسست حكمها على ما يخلص في أن اعتراضات الطاعن على جملة المبيعات ونسب الأرباح في غير محلها وأن ما يقول به من سبق اتفاقه مع المصلحة على أرباح سنة ١٩٤٧ مردود بأن الاتفاق لم يتم لأن الممول لم يحظر بهذا التقدير وأنه لا يوجد مانع يمنع من إعادة تقدير الأرباح متى اتضح أن نشاطه قد تغير . فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بمجلس ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ التي قررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بمجلس ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها ترفع وكيل الطاعن وتتمسك بطلباته وطلب النائب عن المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعن أقام طعنه على ثلاثة أسباب حاصل أولها الخطأ في تطبيق المادة ٥٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ويقول الطاعن في بيان هذا السبب إن مأمور الضرائب المختص قد خفض أرباحه في السنوات من ١٩٣٩ لغاية ١٩٤٧ وحرر مذكرة في يوم ٥ يولييه سنة ١٩٤٨ حدد فيها أرباحه في سنوات النزاع وقد تضمنت تحديد ربحه في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٠٥ ج واقترح إعفاءه من الضريبة في هذه السنة . وأن المأمور الأول وافق على هذه التقديرات وتفرعا على ذلك قصر الإخطار على السنوات من ١٩٣٩ لغاية ١٩٤٦ كما قصرت الإحالة إلى اللجنة على هذه السنوات مما يفيد أن الاتفاق قد انعقد بين الطاعن ومصلحة الضرائب على أرباح سنة ١٩٤٧ طبقا لمادة ٥٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فلا يجوز العودة إلى تقديرها بالتقدير اللاحق الذي قدرت فيه الأرباح في تلك السنة بمبلغ ١٢٢٣ جنيا ولكن الحكم المطعون

فيه رفض الأخذ بهذا الدفاع مقيما قضاءه على حجتين (الأولى) أن الطاعن لم يقبل التقدير السابق عن سنة ١٩٤٧ لأنه لم يحصل به إخطار ولم ينقذ بشأنه اتفاق (والثانية) أنه على فرض وجود اتفاق فن حق المصلحة العدول عنه متى اتضح لها أنه أقيم على أسس خاطئة وأن نشاط الطاعن قد اتسع . في حين أن اللجنة الأولى مردودة بأن المادة ٥٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ أجازت الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير ولم ترسم لهذا الاتفاق طريقا معينا ولم تحدد به شكلا خاصا — ولم يلزم القانون مصلحة الضرائب بتوجيه إخطار كتابي للممول بتقدير أرباحه وأن العرض قد يقع بأى طريق يتحقق به علم الممول بالأرقام المقترحة وقد علم الطاعن بالتقدير الأول وقبله . ويمكن أن يكون قبوله هذا ضمنيا إذا ما اقترحت المصلحة تقدير أرباحه بما يقل عن حد الإعفاء . والجنة الثانية مردودة بأنه ليس للمصلحة حق قهض الاتفاق بحجة الخطأ في عناصر التقدير ما دام الاتفاق لم يشبه غش يفسده .

ومن حيث إن هذا النتي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ عرض لواقعة النزاع التي صورها الطاعن بأن المصلحة قدرت أرباحه عن سنة ١٩٤٧ بما يقل عن حد الإعفاء وأن هذا التقدير لمصلحته فلم يكن يسهه إلا الموافقة عليه . وأن الإحالة إلى لجنة التقدير وقد اقتضت على أرباح باقى السنوات إن هذا إجراء لا تفسير له إلا أن هناك قبولا ضمنيا لأرباحه عن سنة ١٩٤٧ — رد على ذلك بما قرره من " أن تقدير الأرباح عن سنة ١٩٤٧ الذى أشار إليه مأمور الضرائب فى مذكرته المؤرخة ٥ يولييه سنة ١٩٤٨ المرققة بالملف الفردى هو تقدير غير نهائى لم يخطر به الممول ولم يقبله كما أنه لم يتم بشأنه أى اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب ولا مانع يمنع المصلحة من إعادة تقدير أرباح الممول الحقيقية متى اتضح لها أن الممول المذكور قد اتسع نشاطه فى سقى النزاع ، وهذا الذى حصله الحكم من أن المصلحة لم تعرض على الطاعن ما اقترحه المأمور وأن قبولاً لم يصدر من جانب الممول هو فهم للواقع يستقل به قاضى الموضوع ولا سبيل للناقشة فيه أمام محكمة النقض وبالتالي فإن ما رتبته على هذا الفهم من حق المصلحة فى إعادة تقدير الأرباح يكون صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الإثبات بمقولة إن التقدير الثاني لأرباحه عن سنة ١٩٤٧ جرى على أساس أنه كان يتجر خلالها في الأخشاب المستوردة من الخارج في حين أنه اعترض على ذلك أمام اللجنة وأمام محكمة الموضوع بدرجةها ولكن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه في هذا الشأن من أسباب تقوم على أن الطاعن لم يتقدم بأي دليل يؤيد هذا الاعتراض في حين أن إلزامه الدليل على هذه الواقعة إلزام بإثبات واقعة سلبية والمنكر لا يكلف بالإثبات ومن ناحية أخرى فقد ثبت من مذكرة السامور المؤرخة ٥ يولييه سنة ١٩٤٨ أن الممول عاد إلى تجارة الأخشاب الجديدة من مارس سنة ١٩٤٨ كذلك فإن تجارة هذه الأخشاب كانت ممنوعة إلا بترخيص من وزارة التمرين طبقا لقرارها رقم ١٢ الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ ولم يحصل الطاعن على هذا الترخيص إلا في سنة ١٩٤٨ وأن الحكم إذ لم يرد على ذلك قد شابه القصور . وينعى الطاعن في السبب الثالث فساد الاستدلال لأن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه استدلل على اتجار الطاعن في الأخشاب المستوردة خلال سنة ١٩٤٧ بأن رواج المنشأة وضخامة مبيعاتها في سنة ١٩٤٨ يدل دلالة واضحة على أن المنشأة عريقة الأصل راسخة القدم في مزاوله هذا النشاط هو استدلال لا يستفاد منه عقلا أن المنشأة كانت تقجر في الأخشاب المستوردة خلال سنة ١٩٤٧ . وهذا الفساد يترتب عليه بطلان الحكم .

ومن حيث إن هذا النعي بسببه في غير محله ذلك أن الحكم إذ قرر أن الطاعن قد اشتغل بتجارة الأخشاب المستوردة خلال سنة ١٩٤٧ واستند في قضائه إلى أن " عدم استحصال الطاعن على رخصة المحل أو قيد اسمه في مكتب توزيع الأخشاب لا ينفيان حصوله على هذا الصنف من الجملة ... وأن رواج المنشأة وضخامة المبيعات في سنة ١٩٤٨ يدل على أن المنشأة راسخة القدم في مزاوله هذا النشاط وأن المصلحة قد أخذت الطاعن في تقديرات مبيعاته بإقراره في محضر المناقشة المؤرخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٩ والموقع عليه منه والذي يدل على أن مبيعاته اليومية تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ و ١٥٠ و ١٠٠ جنيتات " . فإنه بذلك يكون قد استند في إثبات مزاوله الطاعن لتجارة الأخشاب الجديدة خلال

سنة ١٩٤٧ إلى القرائن التي أوردها وهو طريق جائز قانونا (الطعن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق) ولم يقدم الطاعن لمحكمة الموضوع دليلا ينفي ما ثبت بهذه القرائن التي استمدتها المحكمة من أوراق الدعوى وإذا كان ذلك وكان تقدير الدليل وكفايته من شأن محكمة الموضوع فإن النعي على حكمها بخالفه قواعد الإثبات يكون غير صحيح . وهذه القرائن التي استنبطها الحكم كافية لحمله وتقضيه عن عيب القصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحليم السكري المستشارين .

(١٤٠)

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٦ القضائية :

حكم ” عيوب التذليل “ . قصور . ” مالا بعد كذلك “ . عمل . ” إعانة فلاء المعيشة “ . ” التحكيم في منازعات العمل “ .

بيان المرتب الأسلي وإعانة الفلاء في نماذج تعيين العمال يحقق ذلك فرض الشارع من ٢/٢٠ من الأمر العسكري ٩٩ سنة ١٩٥٠ . التعدي بسراكي الأجور لا يجدي . لانقصور .

مضى كانت نماذج تعيين موظفي الشركة المطعون عليها وعمالها موقعا عليها منهم وموضحة فيها تفصيلات مرتباتهم الأصلية وإعانة الفلاء على الوجه الذي أنشئه القرار المطعون فيه فإن ذلك يحقق غرض المشرع من الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فلا يجدي الطاعن التعدي بمظروفات وسراكي الأجور وخلوها من هذا التفصيل ، ولا يكون القرار المطعون فيه — إذ أخذ بهذا النظر — قد خالف القانون أو شاب قصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن نقابة عمال وموظفي شركة طيران الطرق الجوية تقدمت إلى مكتب

عمل شمال القاهرة بشكوى ضد إدارة الشركة تطلب فيها تسوية مرتباتهم طبقا للأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بزيادة إعانة غلاء المعيشة ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين وقيد بمجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة برقم ١٥٠ سنة ٥٥ وانحصر النزاع بينهما فيما إذا كانت المرتبات والأجور التي كانت تصرفها الشركة لموظفيها وعمالها قبل صدور الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ إجمالية فيتمتعين استبعاد إعانة الغلاء من هذه الأجور والمرتبات بالفتاات المقررة في الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم أضافتها بعد ذلك بالفتاات الجديدة أم أن هذه المرتبات كانت مقسمة إلى أجر أصلي وإعانة غلاء لانتقل عن النسبة التي حددتها الأمر العسكري الأخير فلا تلتزم الشركة بأية زيادة جديدة . وفي ١٧ يونيه سنة ١٩٥٦ قررت الهيئة رفض النزاع — وقد طمعت النيابة في هذا القرار بطريق التقص للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة خص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصررت الطاعنة على طلب قص القرار المطعون فيه وطلبت الشركة رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث أن القرار المطعون فيه بني على وقائع تناقض ما هو ثابت في الأوراق ووهمية لأصل لها وذلك فيما عول عليه من أنه — ثبت أن نظام الشركة في تعيين موظفيها منذ إنشائها بمصر سنة ١٩٤٦ كان يقضى بأن يوقع الموظف عند تعيينه على نموذج خاص مبين به تفصيلا مرتبه الأصلي وإعانة الغلاء وأن توقيع الموظف على هذا النموذج إقرار منه بعلمه بالبيانات الواردة فيه ، بينما قررت الشركة في مذكرتها أمام هيئة التحكيم — وعلى ما أثبتته القرار المطعون فيه — أنها وإن كانت قد جرت في البداية على أن يوقع الموظف عند تعيينه على نموذج يتضمن تقسيم مرتبه بين أجر أصلي وإعانة غلاء إلا أنها عادت بعد ذلك وبعد أن استقرت أعمالها في مصر فعدلت عن هذا النظام وكانت تحرر لهم عقودا تذكر فيها مرتباتهم إجمالا ويقترن هذا بأن يوضع في ملف كل منهم نموذج توضح فيه حالة الموظف تفصيلا وتقسم فيه الماهية مناصفة بين أصلية وإعانة غلاء ويوقع عليه رئيس الإدارة التي عين فيها الموظف

وإلى جانبه يوضع بالملف كشف بأجر الموظف أو العامل مبنية فيه ماهيته الأصلية وإعانة الغلاء طبقاً للقواعد المعمول بها في الشركة ، فإذا ماجاء القرار وأسس قضاءه على أنه ثبت له بصفة عامة مطلقة وبالنسبة لجميع موظفي الشركة أنهم عينوا بمقتضى نماذج وارد فيها تقسيم مرتباتهم فإنه يكون قد بنى على وقائع لا أصل لها في الأوراق ومناقضة للثابت فيها — وفيما عول عليه من أن الشركة " قدمت لمكتب العمل عند تحقيق شكوى النقابة النموذج الخاص برئيس النقابة السيد عبد المنعم البديوى والموقع عليه منه عند التحاقه بالخدمة قبل سنة ١٩٥٠ ووارد فيه تقسيم مرتبه إلى قسمين متساويين أحدهما مرتب أصلي والثاني إعانة غلاء كما قدمت الشركة عدة ملفات لموظفين آخرين التحقوا بخدمة الشركة في تواريخ متفاوتة قبل سنة ١٩٥٠ وبعدها ومنهم من ترك خدمتها ومنهم من توفى وتحتوى هذه الملفات نماذج التعيين موقعا عليها من الموظف وموضحة بها تفصيلا حالته ومرتبته الأصلية وإعانة الغلاء " في حين أن هذه الواقعة الأخيرة وهمية ولا أصل لها في الأوراق وتناقض الثابت فيها إذ الثابت فيها أنه فيما حذا النموذج الخاص بالبديوى لا توجد توقيعات للموظفين أصحاب الشأن على باقى النماذج وعندما قدمت الشركة هذه الملفات لم تقل لمنها تحوى مستندات تحمل توقيعات لهم بل قالت إن الموقع عليها هو رئيس الإدارة ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون باطلاً إذ أن وجه الرأى فيما قضى به كان يمكن أن يتغير لو تبين أن تلك الملفات خالية من أى توقيع للموظفين .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من القرار المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى النزاع على ما ثبت لديه من أن " نظام الشركة فى تعيين موظفيها منذ إنشائها فى مصر سنة ١٩٤٦ كان يقضى بأن يوقع الموظف عند تعيينه على نموذج خاص مبين به تفصيلا مرتبه الأصلية وإعانة الغلاء وأن توقيع الموظف على هذا النموذج إقرار منه بعلمه بالبيانات الواردة فيه وقد قدمت الشركة لمكتب العمل عند تحقيق شكوى النقابة النموذج الخاص برئيس النقابة السيد عبد المنعم البديوى والموقع عليه منه عند التحاقه بالخدمة قبل سنة ١٩٥٠ ووارد فيه تقسيم مرتبه إلى قسمين متساويين أحدهما مرتب أصلي والثاني إعانة غلاء كما قدمت الشركة عدة ملفات لموظفين آخرين التحقوا بخدمة الشركة فى تواريخ متفاوتة قبل

سنة ١٩٥٠ وبعدها ومنهم من ترك خدمتها ومنهم من توفي وتحوى هذه الملفات نماذج التعيين موقعا عليها من الموظف وموضحة بها تفصيلا حالته ومرتبته الأصل وإعانة الغلاء " وهذا الذى أثبتته القرار المطعون فيه واقع استمدته من النموذج الخاص برئيس النقابة ومن نماذج أخرى تضمنتها ملفات لموظفين آخرين قدمتها الشركة إلى مكتب العمل وهذا الواقع لم تقدم النقابة ما يفيقه إذ هي لم تقدم ما يفيد أن هذه الملفات التى تحدث عنها القرار واسند إليها قضاءه لا تحوى شيئا مما استخلصه أو أن نماذج التعيين التى تضمنتها لا تحمل امضاءات الموظفين أصحاب الشأن ، ولما كان الممول عليه فى هذا الخصوص هو ما أثبتته القرار المطعون فيه فإن ما تنعاه الطاعنة من أنه بنى على وقائع وهمية لا أصل لها فى الأوراق وتناقض الثابت فيها يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن القرار المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وذلك فيما انتهى اليه من رفض طلب النقابة بالنسبة للموظفين الذين أثبتت القرار نفسه أنهم عينوا بعمود لم تذكر فيها إلا مرتباتهم الإجمالية إذ حتى أثبتت القرار ذلك فإن إعانة الغلاء الداخلة فى حساب هذه المرتبات تتحدد بالفئات المنصوص عليها فى الأمر العسكرى رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم تضاف بسد ذلك بالفئات المقررة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠

وحيث إن هذا النعى مردود بأن ما أثبتته القرار فى هذا الخصوص لم يكن تقريرا من التقريرات التى أقام عليها قضاءه حتى يقال إنه أخطأ فى تطبيق القانون على ما حصله من فهم الواقع فى الدعوى وإنما جاء فى صدد سياقه لدفاع الشركة وردّها على طلبات النقابة وقد انتهى القرار إلى أنه " يبين للهيئة بوضوح من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الشركة المدعى عليها قد قامت بالتزاماتها كاملة نحو موظفيها وعمالها من حيث تطبيق الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ " وهى عبارة عامة ومطلقة لا تحتل التخصيص بفريق من عمال الشركة وموظفيها دون فريق على النحو الوارد فى وجه الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن القرار المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وذلك فيما اعتمد عليه من أن توقيع "البدوي" على وجه النموذج الخاص به يعتبر بمثابة علم وإقرار منه للتقسيم الوارد فى ظهوره بينما وجه النموذج هو الذى

يجعل التوقيع ومذكور فيه المرتب إجمالا دون تحديد للأصل منه وإعانة الغلاء أما ظهريه والتقسيم الوارد فيه فغير موقع عليه منه ولا يمكن الاحتجاج به لأن التوقيع على الورقة هو مصدر حجتها والدليل على علم الموقع بما ورد فيها وإرادته الالتزام بها وإذا اعتبر القرار أثر التوقيع على وجه النموذج ممتدا إلى البيانات التي وردت في ظهريه دون أن يوقع عليها فإنه يكون قد خالف القانون . وما تعلل به القرار من أنه "ليس جديا ما تدعيه النقابة من أن الموظفين وقعوا على هذه النماذج على أحد وجهيها دون علمهم بمحتويات الوجه الآخر وأن الشركة قد أضافت إلى هذه النماذج بيانات خاصة بتقسيم المرتب على الوجه السالف ذكره دون علم الموظفين تأييدا لوجهة نظرها في النزاع فإن مثل هذا الادعاء الذي لا يستند إلى دليل والذي هو بمثابة طعن بالتزوير في سجلات الشركة وعقود استخدام موظفيها وهي مؤسسة عالمية لها مكاتبها . هذا الادعاء لا يستقيم مع ما تبذله الشركة من مضاء نحو موظفيها وعمالها " ينطوي على مخالفة أخرى للقانون ، فالقول بأن "اعتراض النقابة لا يستند إلى دليل" فيه قلب لقواعد الإثبات إذ طالما أن البيانات التي تريد الشركة الاحتجاج بها على الموظف غير موقعة منه فإنه لا يطالب بإثبات أنه لم يكن يعلمها ولم يقرها وإنما تكلف الشركة إثبات علمه بها وأنه أقرها ووافق عليها وليس في توقيع البدوي على وجه "الايصال" ما يفيد بطريق التلازم العقلي أن البيانات الواردة في ظهريه كانت وعلى سبيل القطع موجودة عندما وقع أو أنه علم بها وأقرها ، والقول بأن "ما قرره النقابة بمثابة طعن بالتزوير في سجلات الشركة وعقود استخدام موظفيها" غير صحيح لأن الأمر لا يتعلق بسجلات الشركة ولا بعقود استخدام موظفيها وإنما يتعلق بورقة واحدة هي النموذج الخاص بالبدوي ودفاع النقابة في هذا الخصوص لا ينطوي على طعن بالتزوير لأن كل ما قالته أنه لا وجه للاحتجاج على البدوي بما لم يوقع عليه وأنه ليس هناك ما يمنع من أن يكون النموذج عند التوقيع عليه منه خاليا من البيان الوارد على ظهريه ومن الجائز أن تكون هذه البيانات قد ملئت فيما بعد .

وحيث إن هذا النعى مردود في الشق الأول منه بأن المحكمة لا تطعن إلى صور نماذج التعيين التي قدمتها النقابة ولا تعول عليها ذلك أنه بالرجوع إلى المستند رقم ٨ حافظة رقم ٤ من ملف الطعن وهو مكون من ورقتين منفصلتين وصفت

التقابة إحداهما بأنها وجه النموذج ووصفت الأخرى بأنها ظهره بين أنهما عن موضوعين مختلفين وأن الورقة التي وصفها التقابة بأنها وجه النموذج عبارة عن مستند صرف بمبلغ ١٢ جنيا و ٥٠٠ مليم قيمة ما يستحقه الهدبوى من أجر عن أيام العمل في المدة من ١٦ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٦ وبالرجوع إلى المستند رقم ٩ يبين أنه عبارة عن مستند صرف آخر بما يستحقه من أجر في المدة من ٨ إلى ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ ، ومردود في الشق الثاني بأن القرار المطعون فيه حين عرض لما تدعيه التقابة بشأن نماذج التعيين وصفه بأنه لا يستند إلى دليل ويعتبر بمثابة طعن بالتروير في سجلات الشركة وعقود استخدام موظفيها وهو بذلك وفي هذا النطاق لم يتأول دفاعها ولم يكلفها إثباته وإنما استظهر عدم جديته للاعتبارات السائدة التي أوردها ومنها أنه لا يستقيم مع ما تبذله الشركة من مخاء نحو موظفيها وعما لها ولا يعقل أن تعتمد في سبيل حرمان بعض موظفيها من إمانته غلاء لا تكلفها إلا القليل بالنسبة لضخامة مركزها المالي إلى التلاعب في سجلاتها ودفاترها في حين أنها قامت من جانبها ومن تلقاء نفسها برفع مرتبات موظفيها وأجور عمالها علاوة على الزيادة التي قررها الأمر العسكري .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن القرار المطعون فيه خالف القانون وجاء مشوبا بالقصور ذلك أن المشرع جعل العبرة في تطبيق ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بكشوف الأجور وما إذا كانت امانة الغلاء مبنية فيها بوضوح أم لا وهي ما يعرف بالسراكي التي يقبض العمال والموظفين مرتباتهم بمقتضاها ، ومع أنه إلى حين صدور هذا الأمر كانت ظروفات دفع المرتبات وسراكي الأجور وكذلك عقود استخدام الموظفين لا تتضمن إلا مرتبات إجمالية لاتحديد فيها لاعانة الغلاء ، فقد أهدرها القرار المطعون فيه ولم يرتب عليها نتائجها القانونية بمقولة إنها "بمجرد مستندات صرف من خزانة الشركة تثبت استلامه (الموظف) لمجموع ما يستحقه بينما هذه المظروفات والسراكي ليست مجرد مستندات صرف ولكن كشف بيان المرتب

تثبت فيها تفصيلاته وعناصره إن كان مقعماً أو مجموعته إن كان اجمالياً “ ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فضلاً عما شابته من قصور وفساد في الاستدلال ومخالفة لما هو ثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه متى كانت نماذج تعيين موظفي الشركة وعملها موقفاً عليها منهم وموضحاً فيها تفصيلات مرتباتهم الأصلية وإعانة الغلاء على الوجه الذي أثبتته القرار المطعون فيه فإن ذلك يحقق غرض القانون وبالتالي يكون غير مستجيب التحدى بمظروفات وسراكي الأجور وخلوها من هذا التفصيل .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار، وبحضور السادة : محمد زهفراف سالم، ومحمد توفيق اسماعيل،
وأحمد شمس الدين على، ومحمد عبد الكريم مرسى المستشارين .

(١٤١)

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) وقف . ناظر الوقف . زوال صفته . حراسة قانونية . نقض "الخصوم
في الطعن" .

النظر على الوقف الخيري بحكم القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه
أو لمعين بالاسم . انتهاء النظارة على الوقف . اعتبار الناظر السابق حارسا على أعيانه حتى
يتم تسليمها لوزارة الأوقاف . صفة الحراسة تتحول له الطعن بالنقض على الحكم الصادر
معد الوقف .

(ب) حراسة . نقض . "إجراءات الطعن" . "الخصوم في الطعن" .
صفة الحراسة على الوقف لا تورث عن الحارس . لا يقبل من ورثته السير في إجراءات
الطعن بالنقض التالية لإحالة الطعن .

(ج) نقض . "الخصوم في الطعن" .
وجوب رفع الطعن بذات الصفة في الدعوى . عدم اختصاص الطاعن أو خصمته في الدعوى
بصفته الشخصية . ليس له الطعن بالنقض بهذه الصفة .

١ - تنص المادة الثانية من القانون ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ بشأن النظر على
الأوقاف الخيرية على أنه إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم القانون
لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين بالاسم كما تقتضي
الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة من القانون المذكور بأن على من انتهت
نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته
وبأن ناظر الوقف يعد حارسا عليه حتى يتم تسليم أعيانه . وإذن فتى كان الطاعن

لم يعين بالاسم في كتاب الوقف ناظرا عليه فقد زالت صفته كناظر للوقف وإن بقيت له صفة الحراسة طالما أنه لم يثبت بالأوراق قيامه بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف ، وهذه الصفة تحول له حق الطعن بالنقض في الحكم الصادر ضد الوقف لما في اتخاذ هذا الإجراء في ميعاد معين من دفع ضرر يحق بالوقف^(*) .

٢ — صفة الحراسة على الوقف لا تورث من الحارس ، و بالتالى فلا يقبل من ورثته — بالنسبة للطعن بالنقض المرفوع منه هذه الصفة — السير في الإجراءات التالية لإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا .

٣ — متى كان الطاعن لم يختصم أو يختصم بصفته الشخصية في الدعوى فلا يقبل منه الطعن بالنقض — في الحكم الصادر فيها — بهذه الصفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن بصفته ناظرا على وقف المرحوم أحمد الألفى غنيم أقام الدعوى رقم ٢٣٠ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى طنطا ضد مورث المطعون عليهم المرحوم رافب الأعصر يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكية الوقف الخمسة أفدنة شائعة في ١٧ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٨ أسهم كان الواقف قد وقفها وقفاً خيراً ياعلى مسجداً و بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٣ قضت له محكمة أول درجة بطلبائه فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ٢٣٣ سنة ٣ ق وأصدرت حكمها بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه (الطاعن) فطعن فيه الطاعن عن نفسه وبصفته حارساً وناظراً على الوقف بطريق النقض بتقريرى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦ . وبعد

(*) قارن بالنسبة لناظر الوقف قض مدنى ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ فى الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٤ ق

استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها بطلب الحكم بعدم قبول الطعن من الطاعن بصفته الشخصية و بصفته حارصا على الوقف و بقبوله منه بصفته ناظرا على الوقف و بنقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص في نفس الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وقد توفى الطاعن قبل أن يعان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم — فقام ورثته بهذا الإجراء ثم قدم المطعون عليهم مذكرة دفعوا فيها بعدم قبول الطعن المرفوع من الطاعن بصفته ناظرا على الوقف استنادا إلى أن وزارة الأوقاف قد أصبحت ناظرة على الأوقاف الخيرية بمقتضى القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ و قد نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على ما ورد بمذكرتها التكميلية التي دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أنه طالما أن الطعن غير مقبول من الطاعن بصفته الشخصية فلا يقبل من ورثته السير في الإجراءات التالية لإحالة الطعن .

وحيث إنه لما كان الطاعن قد رفع الطعن بصفته الشخصية و بصفته حارصا و ناظرا على وقف المرحوم أحمد الألفى غنيم وكان القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية قد نص في مادته الثانية على أنه "إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين بالاسم" كما أوجب في الفقرة الثانية من المادة الرابعة على من اتهمت نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة مع جميع الأموال التابعة له والبيانات والمستندات المتعلقة به . وذلك في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ونص في الفقرة الثالثة على أن يعتبر الناظر حارصا على الوقف حتى يتم تسليمه ثم صدر القانون رقم ٥٤٧ سنة ١٩٥٣ بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ فعدلت المادة الثانية بما يأتي "إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه و عدلت الفقرة الثانية من المادة الرابعة بما تأتي "وعلى من اتهمت نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة مع جميع الأموال التابعة له والبيانات والمستندات المتعلقة به وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته" فإن مؤدى ذلك أن الطاعن قد زالت عنه

صفة النظر على الوقف من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ لأن الواقف لم يعينه بالاسم في كتاب الوقف ، وأنه بذلك لا يقبل منه الطعن بالصفة المذكورة ، كما لا يقبل منه بصفته الشخصية لأنه لم يخصم أو يختصم بهذه الصفة ، ولما كان لا يوجد في الأوراق ما يدل على قيامه بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف فتظل له صفة الحراسة على الوقف طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ والتي لم يلغها القانون رقم ٥٤٧ سنة ١٩٥٣ وهذه الصفة تحول له حق الطعن بالنقض في الحكم لما في اتخاذ هذا الإجراء في ميعاد معين من دفع ضرر يوجب بالوقف ، إلا أنه لما كان الطاعن قد توفي قبل إعلان الطعن للطعون عليهم ، وكانت صفته كمارس على الوقف لا تورث عنه ، فلا يقبل من ورثته السير في الإجراءات التالية لاحالة الطعن . ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى حلم المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني مالم ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد الحليم مرمي المستشارين . .

(١٤٢)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ القضائية :

(ا ، ب) وقف . "تملك الوقف بالتقادم" . التقادم المكسب ، "شروطه" .

مناط حظر تملك الحائز للوقف أن يظل وضع يده مؤقتا . وضع اليد المؤقت مانع من كسب المالكية بالتقادم مهما طال . تعتبر صفة وضع اليد تغييرا يزيل صفة الوقفية عنه بأدعاء الحائز المالكية ويمارسه حتى المالك يفعل ظاهرا . لواقف أو ناظر الوقف في هذه الحالة كسب المال الموقوف بالتقادم المكسب الطويل المدة متى توافرت شروطه ودامت حيازته ثلاث وثلاثين سنة .

تغيير الحائز الوقفي صفة وضع يده . مجرد نية التملك لا تكفي . وجوب اقتران تغيير النية بفعل إيجابي ظاهري يتضمن مجابهة حق المالك ولو كان بجهة وقف . ومن المين الموقوفة من الحائز وحده تأمينيا لا يتضمن المجابهة الظاهرة .

(ج) التقادم المكسب "الالتزام بالضمان" . وقف .

متى توافرت شروط التقادم المكسب جاز لواضع اليد أيا كان التملك . لا يحول دون ذلك التزامه بضمان الترض أو الوفاء الوقف (في حالة المين الموقوفة) . التقادم سبب قانوني للملك ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزما بالضمان أن يملك بهذا السبب .

١ — إذا كانت القواعد الشرعية تمنح بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها من الدولم محبوسة أبدا عن أن يتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات ، وبأن الواقف وذريته وناظر الوقف والمستحقين فيه والمستأجرين والمحتكرين له وورثتهم مهما تسلسل تواريخهم ، لا يقبل من أهم أن يحدد الوقف أو يدعى ملكيته لأنهم جميعا مدينون له بالوفاء لأبديته ، إلا أن مناط حظر تملك هؤلاء جميعا للأعيان الموقوفة — على ما تقتضيه قواعد

القانون المدني — هو أن يظل وضع يدهم بصفاتهم تلك لأن وضع يدهم يكون عندئذ وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال . أما إذا تغيرت صفة الحياة تغيراً يزيل عنها صفة الوقفية ويكون ذلك إما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة لحق المالك (م ٧٩ مدني قديم و ٩٧٢ مدني) فإن الحائز في هذه الحالة ولو كان واقفاً أو ناظراً على الوقف يستطيع أن يكسب بالتقادم المال الموقوف، متى توافرت لديه شروط وضع اليد المكسب للملك بالمدة الطويلة ودامت حيازته له مدة ثلاث وثلاثين سنة (*) .

٢ — لا يكفي في تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته بل يجب أن يقتدر تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقفية مزعج لإنكار الملكية على صاحبها واستئثارها بكونه ، فإذا كان الرهن التأميني الذي لا يتجرد فيه الرهن عن الحياة ولا يقتدر بأي مظهر خارجي يبين منه نية الفصص لا يتم به تغيير صفة الحياة في التقادم المكسب على النحو الذي يتطلبه القانون ، كما أن وضع يد الواقف المستحق في الوقف والناظر عليه حتى وفاته وضع يد وقفي وكذلك يكون وضع يد أولاده من بعده مشوباً بالوقفية ولو كان بنية التملك ومن ثم فإن رهن الواقف أو أحد أولاده عين الوقف رهناً تأمينا لا يتم به تغيير صفة الحياة إذ هو لا يتضمن مجابهة حق جهة الوقف بفعل إيجابي ظاهر .

٣ — الأساس التشريعي للتملك بالتقادم الطويل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد فتى استوفى وضع اليد الشروط القانونية التي تجعله سبباً مشروعاً للتملك جازماً لصاحبه — أي كان — التملك . ولا يحول دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو بالوفاء للوقف (في حالة الوقف) لأن التقادم سبب قانوني للتملك لاعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزماً بالضمان أن يملك بهذا السبب لأنه ليس في القانون ما يحرمه من ذلك (*) .

(*) تراجع المادة ٩٧٠ من القانون المدني وقض مدني ٢٣/٤/١٩٣٦ في الطعن ٦١ س ٥ وفي الطعن ٧٦ س ٥ .

(*) راجع قض مدني ٢٦/١٠/١٩٦١ في الطعن ١٢٢ س ٢٦ ق (قاعدة رقم ٩٥ من هذا العدد) وقض مدني ١٠/١/١٩٥٢ في الطعن ٦٢ س ٢٠ ق (قاعدة ٦٢ السنة الثالثة) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائمه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أنه بموجب اشداد شرعى تاريخه ١٢ من يناير سنة ١٩٠٥ أوقف المرحوم أحمد الألفى غنيم قطعة أرض مساحتها خمسة أفدنة شيوعا فى ١٧ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٨ أسهم كاتبة بناحية سمند بمحوض ساقية شعيب وكسيرة نمره ٢٩ ضمن القطعة رقم ٢ وجعل الوقف على نفسه حال حياته ثم من بعده تكون وفقاً خيرياً على مسجد عينه وعلى مدفن العائلة الملحق بهذا المسجد وشرط الواقف أن يكون النظارة ما دام حياً ومن بعده لابن أخيه محمد بدوى غنيم وقد توفى الواقف سنة ١٩٠٧ وخلفه فى النظر ابن أخيه المذكور الذى استمر نظاراً حتى توفى فى سنة ١٩٣٣ وظل الوقف شاغراً بعد وفاته إلى أن عين محمود محمد بدوى غنيم نظاراً عليه فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ بموجب قرار نظر صادر من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية وحدث أنه فى ٢ من مارس سنة ١٩١٢ أجزيت قسمة بين المستحقين لتركه الواقف سجل عقدها فى ١٥ من الشهر المذكور واختص بموجبها السيد أحمد الألفى غنيم ابن المورث بال ١٧ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٨ أسهم المشتاعة فيها الخمسة الأفدنة الموقوفة وفى ٧ من أبريل سنة ١٩٣٣ رهن المذكور ضمن ما رهته للبنك القارى المصرى رهناً تأمينا لـ ١٧ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٨ أسهم سالفة الذكر وتوفى دون أن يسدد الدين المضمون بهذا الرهن فاتخذ البنك فى سنة ١٩٣٥ إجراءات نزع الملكية ضد ورثته ورسمى مراد هذا القدر وضمنه الجزء الموقوف بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ على المرحوم رافع الأعصر مورث المطعون عليهم الذى وضع يده عليه ومن بعده ورثته — وكانت وزارة الأشغال قد قامت فى سنة ١٩٣٥ بتنفيذ مشروع تقوية جسر النيل ونزعت ملكية الأتبان التى يعرفها هذا المشروع ومن بينها جزء من القدر الذى كان الناظر محمود محمد بدوى غنيم يضع يده عليه باعتباره القدر الموقوف وعند بحث

مستندات ملكية الأتبان المتروعة ملكيتها تين للوزارة أن وضع يد هذا الناظر كان وضعا خاطئا وأن الجزء الموضوعة يده عليه لم يكن هو الجزء الموقوف طبقا لجهة الوقف وإنما هو مملوك لآخرين وأن الجزء الموقوف حقيقة يدخل ضمن القدر الذى كان قد رهنه السيد أحمد الألفى للبنك العقارى ورعى مزاده على مورث المطعون عليهم وعلى أثر اكتشاف ذلك صدر أمر من مصلحة المساحة بتصحيح وضع اليد على أساس ما هو ثابت بحجة الوقف وباستئزال الخمسة أفدنة الموقوفة والتي هى موضوع النزاع من تكليف مورث المطعون عليهم وإضافة القطعة التى كان الناظر يضع يده عليها خطأ إلى تكاليف أصحابها الحقيقيين ولم يستمر مورث المطعون عليهم على الرض من ذلك واضعا يده على الخمسة أفدنة الموقوفة أقام محمود محمد بدوى ضميم بصفته ناظرا على وقف المرحوم أحمد الألفى غنيم فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ الدعوى رقم ٢٣٠ سنة ١٩٤٤ كلى طنطا ضد مورث المطعون عليهم طالبا الحكم بتثبيت ملكية الوقف المذكور إلى خمسة أفدنة مشاعة فى ١٧ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٨ أسهم المينة بعريضة تلك الدعوى وكف منازعة مورث المطعون عليهم له فيها وتسليمها إليه وإلزامه أيضا بأن يدفع له بصفته مبلغ ٥٢٥ جنيا قيمة الربيع فى السنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٣ وما يستجد منه بواقع ٧٥ جنيا سنويا لحين التسليم وأثناء نظر الدعوى توفى مورث المطعون عليهم فاقطع سير الخصومة ثم استأنفت سيرها فى مواجهة الورثة المطعون عليهم باعلان تسجيل وجهه إليهم الناظر . وأنكر هؤلاء أن الأتبان الموقوفة تدخل ضمن مارسى مزاده على مورثهم فأصدرت المحكمة الابتدائية فى ١٠/٢٢/١٩٤٥ حكما بنذب خير هندسى لبحث مستندات الطرفين ومعاينة القطعة موضوع النزاع وتطبيق حجة الوقف لمعرفة إن كانت تنطبق عليها وقدم الخبير تقريره بأن الخمسة أفدنة الموقوفة تدخل ضمن مارسى مزاده على مورث المطعون عليهم ولما اعترض هؤلاء على هذا التقرير أصدرت المحكمة حكما ثانيا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بتعين خير آخر للقيام بالأمورية من جديد وقدم هذا الخبير تقريراً اتفق فيه فى رأى مع الخبير الأول وبتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الابتدائية حكما فى موضوع الدعوى قاضيا — أولا — بتثبيت ملكية المدعى بصفته إلى خمسة أفدنة مشاعة فى ١٧ ف و ٢٢ ط و ٨ ص المينة بصحيفة الدعوى وكف منازعة المدعى عليهم (المطعون عليهم) له فيها وتسليمها إليه — ثانيا — بإيقاف الفصل فى

طلب الربيع حتى يصبح الحكم الصادر في الملكية نهائيا — استأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢٣٣ سنة ٣ ق طنطا وبتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت تلك المحكمة بتعين خير لطبق مستندات الطرفين على الأطيان موضوع النزاع لبيان ما إذا كانت وقت وقفها في ١٢ يناير سنة ١٩٥٥ تدخل في ملك الواقف أو في ملك زوجته وليان مالك الأطيان التي كان يضع اليد عليها فاطر الوقف المستأنف ضده باعتبار أنها الموقوفة والتي نزع ملكيتها للنافع العامة وهي تدخل في ملك الواقف أصلا أم لا وقدم الخير تقريرا انتهى فيه إلى أن الأطيان موضوع النزاع كانت وقت وقفها تدخل ضمن أطيان الواقف لاضمن أطيان زوجته وأن الواقف وزوجته كانا قدرهنا في سنة ١٩٥٦ أطيانا للبنك العقاري رهنا تأميننا ضمانا لدين عليهما من ضمنها ١٧ ف ٢٢ ط و ٢٠ س وهي نفس القطعة التي تقع ضمنها العين موضوع النزاع — وأن مالك الأطيان التي كان المستأنف ضده (الناظر) يضع يده عليها باعتبار أنها الموقوفة والتي نزع ملكية جزء منها للنافع العامة هو أحد الأئلي غنيم حتى ١٩٤٢/٤/٣ وأن القدر موضوع النزاع وهو الموقوف يدخل في عقد القسمة المسجل في ١٥ مارس سنة ١٩١٢ وقد اختص به السيد أحمد الأئلي غنيم بموجب هذه القسمة — وبتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة استئناف طنطا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده بصفته — وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٦ طعنت وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف المرحوم أحمد الأئلي غنيم الخير في هذا الحكم بطريق التقص وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على رأيها الذي أبدته في المذكرة التي كانت قد قدمتها وطلبت فيها تقص الحكم وقررت دائرة الفحص بجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة حدد لظظه جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في بطلان الحكم لانتفائه على إجراءات باطله ذلك أنه بمسودور القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ الذي نظر وزارة الأوقاف على جميع الأوقاف الخيرية أصبحت هي الناظرة على الوقف موضوع النزاع وزالت بذلك صفة الناظر السابق بمحمد عبد بلوى غنيم الذي رفع

الدعوى الابتدائية مما كان يقتضى قانونا اقطاع الخصومة حتى تمثل وزارة الأوقاف في الدعوى وتوجه إليها الخصومة ولما كان ذلك لم يتبع وسارت الدعوى أمام المحكمة الإستئنافية ضد الناظر السابق الذى لا يمثل جهة الوقف فإنه يترتب على ذلك بطلان كل اجراء ثم بعد زوال صفة هذا الناظر وبالتالي بطلان الحكم الذى صدر بناء على هذه الإجراءات الباطلة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر — نص في مادته الثانية على أنه ” إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف فالم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين بالإسم ” ونص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة على أنه ” على من انتهت نظارته أن يسلم أحيان الوقف للوزارة مع جميع الأموال التابعة له والوثائق والمستندات المتعلقة به وذلك في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ” ونص في الفقرة الثالثة من هذه المادة على أن ” يعتبر الناظر حارسا على الوقف حتى يتم تسليمه ” وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه الفقرة وقد اتخذ القانون حلا وقتيا لمشكلة شغور الوقف وتسليم أعيانه للناظر الجديد بالنص على اعتبار يد الناظر في فترة الإنتقال يد حارس حتى لا يباحق الوقف ضرر من إهماله في هذه الفترة لأن الحارس مسئول عن الوقف مسئولية الناظر ” ولم يغير القانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ من أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ سوى أنه جعل الاستثناء الوارد في المادة الثانية من هذا القانون قاصرا على الحالة التي يشترط فيه الواقف النظر لنفسه دون المعين بالإسم واقصر التعديل الذى أدخله على باقى نصوص القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ على ما يجعل هذه النصوص متسقة مع التعديل الذى عدل به نص المادة الثانية المذكورة وبقيت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة التي تقضى باعتبار الناظر حارسا على الوقف حتى يتم تسليمه على حالها لم تتغير — لما كان ذلك وكان من مقتضاه أن محمود محمد بدوى غنيم الذى كان ناظرا على الوقف الخيري موضوع النزاع وأقام الدعوى الابتدائية بصفته هذه قد أصبح بحكم القانون حارسا على هذا الوقف من تاريخ العمل بالقانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وهو ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ وقد ظلت له هذه الصفة حتى صدر الحكم الابتدائي في الدعوى وطوال نظر الاستئناف المرفوع عليه إذ لم تقدم

الطاعة ما يفيد أنه قام بتسليم الوقف إليها قبل صدور الحكم الإستثنائي المطعون فيه كما أنها لم تتدخل في الاستئناف مدعية زوال صفة الحارس عنه — وكانت هذه الصفة التي أسبغها عليه القانون تجعل له صفة الخصاصة عن الوقف والدفاع عن مصلحته لدفع ما قد يحمق به من ضرر — فإن إجراءات الدعوى تكون قد وجهت إلى من له صفة في تمثيل الوقف ومن ثم يكون البطلان المدعى به على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنحى في الوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فيما قضى به من جواز تملك الواقف وذريته الأعيان الموقوفة بالتقادم إذا ما غيروا صفة وضع يدهم تأسيسا على أن تغيير صفة وضع اليد من جانب الواقف وذريته تصلح مسوغا لتملكهم الوقف بالتقادم طالما أنهم جاهدوا الوقف بوضع يدهم بذية التملك في حين أن القواعد القانونية الصحيحة تقتضي بأن الواقف وخلفه العام من ورثته ملزمون نحو الوقف بضمان عدم التعرض له في الأعيان الموقوفة وهذا الالتزام يظل قائما شاغلا لذمة الواقف وورثته لا يتقضى بالتقادم أبدا لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض فليس الأمر بغير تغيير صفة في وضع اليد من صفة عارضة إلى صفة وضع اليد بذية التملك كما قال الحكم خطأ بل إن الأمر هو التزام بضمان عدم التعرض وهو التزم لا يمكن أن يتقضى بفعل من جانب الملتزم أو ورثته .

وحيث إن النعي بهذا الوجه مردود بأنه وإن كانت القواعد الشرعية تقضي بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها من الدوام محبوسة أبدا عن أن يتصرف فيها بأي نوع من التصرفات وبأن الواقف وذريته ونظار الوقف والمستحقين فيه والمستأجرين والمستحكرين له وورثتهم مهما تسلسل نوريهم لا يؤول من أيهم أن يصحح الوقف أو يدعى ملكيته لأنهم جميعا مدينون له بالوفاء لأبدية إلا أن مناط حظر تملك هؤلاء جميعا للأعيان الموقوفة — على ما تقتضي به قواعد القانون المدني هو أن يظل وضع يدهم بصفاتهم تلك لأن وضع يدهم يكون عندئذ وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال أما إذا حصل تغيير صفة وضع يد أيهم تغييرا يزيل عنه صفة الوقفية — ويكون ذلك إما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة لحق المالك كأن يتعرض

الغير الحائز فيدعى هذا الملكية أو يمارض الحائز حق المالك بعمل ظاهر — فإن الحائز ولو كان واقفا وناظرا على الوقف يستطيع بعد تغيير صفة وضع يده على هذا النحو كسب المال الموقوف بالتقادم إذا ما توافرت لديه شروط وضع اليد المكسب للملك بالمدة الطويلة ودامت حيازته له مدة ثلاث وثلاثين سنة ، وهى المدة المقررة — لكسب الأموال الموقوفة بالتقادم ذلك أن الأساس التشريعى للملك بالتقادم الطويل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للملك لدى واضع اليد فتى استوفى وضع اليد الشروط القانونية التى تجعله سببا مشروعاً للملك جاز لصاحبه أيا كان التملك ولا يحول دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو بالوفاء للوقف لأن التقادم سبب قانونى للملك لا اعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزما بأحد هذين الأمرين أن يملك بهذا السبب لأنه ليس فى القانون ما يحرمه من هذا التملك .

وحيث إن الطاعة تنعنى فى الوجهين الثانى والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه خطأه فى القانون ذلك أنه اعتبر قيام الواقف برهن عين الوقف رهنا تأمليا وقيام ابنه من بعده برهن هذه العين انكارا منها للوقف وبالتالي عملا ينطوى على تغيير صفة وضع يدها الى وضع يد مملك حالة أن قيام الواقف وابنه من بعده بالرهن لا يفيد أكثر من تهديمهما عين الوقف ضمنا فالوفاء بديونهما هذه الديون التى قد تكون بينهما منصرفة إلى سدادها دون مساس بعين الوقف ودون إنكار منها للوقف أو انصراف إلى تغيير فى صفة وضع اليد وليس الرهن التأمينى بذاته مما ينقل الملك عن الراهن والتالى فلا يتصور أيضا أن ينقل الملك عن الوقف هذا إلى أن قول الحكم بأن الواقف قد جابه الوقف فى شخصه كناظر بتغيير صفة وضع يده الذى تم بإجرائه الرهن — هذا القول خاطئ إذ أن الواقف كان يجمع فى شخصه صفة الواقف وصفة المقتصب لئال الموقوف فى حين أن المجابهة لا تكون الا من شخص يملك الدفاع عن الوقف حتى يمكن أن يتصور قيام المجابهة وحتى يمكن أن تناح لصاحب المال المقتصب وهو الوقف فى صورة الدعوى الحالية فرصة المطالبة بحقه والدفاع عنه أما حيث تجتمع الصفتان فى شخص واحد فإنه يتعذر على الوقف لهذا السبب المطالبة بمحقوقه قبل المقتصب مما يترتب عليه وقف سريان التقادم طوال المدة التى قامت فيها هذه الحالة .

وحيث إن هذا النعمى فى شقة الأول صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد فى أسبابه القواعد القانونية التى سبق لهذه المحكمة أن قررتها فى شأن تملك الأعيان الموقوفة بالتقادم قال "وحيث إنه بتطبيق القواعد المتقدمة على واقعة الدعوى الحالية يبين أن نية الواقف فى سنة ١٩٠٦ قد وضحت وضحوا ظاهرا صريحا فى مجابهة جهة الوقف فى شخصه تناظر عليه بإعتامه إنكار ملكية الوقف للعين الموقوفة والاستثناء بها دونه ودليل ذلك قيامه برهن هذا القدر باعتباره ملكا خاصا للبنك العقارى المصرى بموجب عقد الرهن التأمينى المحرر فى ١٩٠٦/٧/٤ والمقيدة قائمته فى ١٩٠٦/٧/٧ والتي تجدد قيدها فى ١٩١٦/٥/٢٠ ولا أدل على ذلك أيضا من وضع يد الناظر الذى أقيم بعد وفاة الواقف على قطعة أرض أخرى على اعتبار أنها الموقوفة ثم وضع ورثة أحمد الألفى غنيم يدهم على أرض النزاع من تاريخ وفاة المورث باعتبار أنها آلت إليهم ميراثا عن والدهم تلقوها عنه كملك لا وقف واختص بها السيد الألفى غنيم ضمن ما اختص به من أعيان التركة بموجب عقد القسمة المؤرخ ١٩١٢/٣/٢ ومسجل فى ١٩١٢/٣/١٥ ثم قام برهنها إلى البنك العقارى باعتبارها ملكا له فى ١٩٢٣/٤/٧ ثم تزج البنك ملكيتها ورسى مزادها على مورث المستأففين فى ١٩٣٧/٥/١٩ .

وحيث إنه باحتساب مدد وضع اليد بنية الملك المستوفى شرائطه القانونية وضمتها بعضها إلى بعض من يولييه سنة ١٩٠٦ حتى تاريخ المنازعة فى وضع اليد فى سنة ١٩٤٣ يتبين أنه مضت أكثر من ثلاث وثلاثين سنة وهى المدة المقررة لاكتساب ملكية الوقف" — وما قرره الحكم فى التدليل على تغيير صفة وضع يد الواقف وورثته من بعده تغييرا يؤدى إلى كسبهم العين الموقوفة بالتقادم غير صحيح فى القانون ذلك أن الواقف الذى هو مستحق للوقف وناظر عليه لا يمكن أن يكون وضع يده على العين الموقوفة الا بصفة وقتية باعتبار أنه متنع أو مدير لشئون العين بالنيابة عن جهة الوقف لحكم المادة ٧٩ من القانون المدنى القديم (٩٧٢ من القانون الحالى) يسرى عليه وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم ولا يستطيع أيهم أن يملك العين بالمدة الطويلة الا بعد أن يغير صفة وضع يده تغييرا يزيل عنه صفة الوقتية وهذا التغيير لا يكتفى فيه بمجرد تغيير الحازن لئنه بل يجب أن يقرن تغيير النية بفعل إيجابى ظاهر يجابهه حق المالك بالإنكار الساطع

والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزعم إنكار الملكية على صاحبها والإستئثار بها دونه — والرهن التأميني الذي لا يتجرد فيه الراهن عن الحياة ولا يقترن بأى مظهر خارجى تبين منه نية النصب لا يمكن أن يتم به تغيير صفة الحياة على النحو الذى يتطلبه القانون كما أن مجرد وضع يد أولاد الواقف بعد وفاته على العين الموقوفة بنية الملك عقب قسمة أجزائها فيما بينهم ثم مجرد قيام أحدهم برهن العين الموقوفة وهما تأميذا للبنك العقارى ووضع يد الناظر الذى أقيم بعد وفاة الواقف على قطعة أرض أخرى على اعتبار أنها الموقوفة — أى هذه الأمور لا شىء فيها يمكن قانونا اعتباره مغيرا لسبب وضع يد أولاد الواقف إذ أنه لما كان الثابت أن الواقف إذ وقف العين الموقوفة محل النزاع قد كان هو المستحق لريعتها والناظر عليها طوال حياته فهو إلى أن توفى كان وضع يده وقتيا بسبب الاستحقاق والنظر فأولاده الذين خلفوه فى وضع اليد يكون وضع يدهم بذاته مشوبا بالوقتية تحكم المادة ٧٩ من القانون المدنى القديم . وحتى لو صح أنهم بعد وفاة مورثهم وضعوا يدهم على العين الموقوفة بنية الملك فإن ذلك لا يكتفى لكسبهم الملكية مادام أن تغيير نيتهم لم يقترن بفعل ظاهر يجابه حق جهة الوقف — والرهن التأميني الذى صدر من أحدهم وهو السيد الأئلى غنيم شأنه شأن الرهن الصادر من الواقف لا يتم به تغيير صفة الحياة كما أن وضع يد الناظر الذى خلف الواقف فى النظر على الوقف على عين أخرى باعتبار أنها العين الموقوفة غير دى دلالة على تغيير صفة وضع يد أولاد الواقف على الوقف لأنه فضلا عن جواز أن يكون وضع اليد هذا قد حصل بطريق الخطأ ليس إلا فإن هذا الأمر على أى حال لا يمكن أن يفيد منه فى الادعاء بتغيير صفة الحياة إلا صاحبه فأولاد الواقف لا شأن لهم به . وهو لا يعتبر معارضة منهم لحق جهة الوقف فى العين الموقوفة — وإذن فإنه على الأقل إلى تاريخ قيام البنك العقارى بنزع ملكية العين الموقوفة ورسو مزادها على مورث الطاعنين فى ١٩ من مايو سنة ١٩٣٧ لا يمكن أن تكون هناك شبهة فى أن وضع اليد كان وقتيا ولا يدخل

البتة في مدة التقادم ولما كان لم يمض من التاريخ المذكور حتى تاريخ رفع الدعوى وهو ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ لمدة الثلاث وثلاثين سنة المقررة لكسب الأموال الموقوفة بالتقادم — فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن مورث الطاعنين قد اكتسب ملكية العين الموقوفة بالتقادم وأسس على ذلك قضاؤه برفض دعوى جهة الوقف بملكيتها لهذه العين وطلب تسليمها إليها يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث ما أثارته الطاعنة في باقي أوجه الطعن خاصة بوقف مريان التقادم بسبب شفور الوقف من النظر وبسبب تعذر مطالبة الوقف بحقوقه لاجتماع صفتي الناظر والمختص في الواقع .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه — ولما سلف بيانه يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد الكريم مرعى المستشارين .

(١٤٣)

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٢٦ القضائية :

موظفون "فصلهم" . مجلس التأديب . "صلاحية أعضائه للحكم".

قواعد العدالة والأصول العامة في إجراءات التقاضي توجب ضمان حيطة القاضي . هذه القاعدة
تسرى على الدعوى التأديبية وهي قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترتب على القرار الصادر من مجلس
التأديب نتائج خطيرة . حرص المشرع على النص على هذه القاعدة في المادة ٨٧ ق ٢١٠ سنة ١٩٥١
بشأن موظفي الدولة . سبق إبداء رئيس مجلس التأديب الرأي بإحالة موظف إلى المحاكمة التأديبية
وإبداء أحد أعضاء المجلس من قبل رأيه بإدانته لا تتوفر أسباب الحيطة وتفتى صلاحيتها لمحاكمة
الموظف . قرار مجلس التأديب في هذه الحالة يفصل الموظف بخالف القانون .

تقتضي قواعد العدالة والأصول العامة في إجراءات التقاضي بوجوب توفير
الضمانات للمتقاضين حتى تصدر الأحكام لهم أو عليهم من قضاة بعيدين عن الهوى
لا تقوم لديهم أسباب قوية لا يمكن مع قيامها أن يصدروا أحكامهم بغير ميل .
وتسرى هذه القاعدة على الدعوى التأديبية — ولولم يوجد نص تشريعي —
فهى قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترتب على القرار الصادر فيها من مجلس
التأديب نتائج خطيرة بالنسبة إلى الموظف مما يوجب تحقيق ضمان حيطة القاضي
الذى يجلس منه مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، وحتى يطمئن الموظف
إلى عدالة قاضيه وتحججه عن الميل والتأثر ، وهو ما حرص المشرع على النص عليه
في المادة ٨٧ من القانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . وفى
كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه كان لرئيس مجلس التأديب الذى حوكم
أمامه الطاعن رأى سابق فى إحالته إلى المحاكمة التأديبية وأن أحد أعضاء المجلس
هو الذى أجرى التحقيق معه وأبدى رأيه ككتابة بإدانتها مما لا تتوافر معه أسباب

الحيدة الواجب توافرها بهما وتنتهى معه صلاحتهما لمحاكمة الطاعن تأديبيا .
ومن ثم فيكون قرار المجلس المخصوص الذى قضى بتأييد قرار مجلس التأديب
بفصل الطاعن رغم ذلك قد خالف القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر
القرار الصادر بفصل الطاعن صحيحا قد خالف القانون كذلك
بما يستوجب نقضه (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٠٥٣ سنة ٤٨ كلى القاهرة ضد رئيس
مجلس الوزراء ووزير الصحة وطلب إلزام وزارة الصحة فى مواجهة رئاسة مجلس
الوزراء بأن تدفع له مبلغ ٣٧٢٨٥ جنيها وقوائمه لاستنادا إلى أنه عين فى وظيفة
طبيب بكتريولوجى بالدرجة الخامسة بوزارة الصحة فى ١٩٢٨/١/٢٥ بمرتب
قدره ٣٣ جنيها شهريا ولكن المدير الجديد للقسم اضطهده وحرمه من الدرجة
الرابعة التى كان مرشحا لها ومن إيقاده إلى بعثة فى الخارج ثم عمل على نقله إلى
السويس وحرض مرؤوسيه على مخالفة أوامره ومن بينهم كاتب المعدل والمساعد
واتهى الأمر بهما إلى أن دربا طريقة للايقاع به ترتب عليها أن أحيل إلى مجلس
تأديب قرر فصله فى ١٩٣٤/٧/٥ وتأييد هذا القرار بحكم المجلس المخصوص الصادر
فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ — وقال إن انعقاد مجلس التأديب وقع باطلا وكذلك
المجلس المخصوص لاشتراك بعض أعضاء مجلس التأديب فى التحقيق معه وإبداء
الرأى فيما نسب إليه قبل انعقاد ذلك المجلس وترتب على هذا الأمر حرمانه من

(*) راجع بالنسبة لجان تقدير الغرائب ولمان الطعن قضى مدنى ١٩٥٨/٢/١٣ فى الطعن
رقم ٤٦ سنة ٢٤ ق وقضى مدنى ١٩٥٨/١٢/٢٥ فى الطعن رقم ٣٢٩ سنة ٢٤ ق وقضى مدنى
٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ فى الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٢٣ ق .

العمل في وظائف الحكومة وغيرها ولذلك فإنه يطالب بمبلغ التعويض على أساس أن مبلغ ٢٧٢٨٥ جنيهًا هو قيمة ماضع عليه من مرتب بسبب فصله بالخالفه للقانون ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه كتعويض أدبي ومادى - فقضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٨ بإلزام وزارة الصحة في مواجهة مجلس الوزراء بأن تؤدي للطاعن تعويضاً قدره ٢٥٠٠ ج والمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأسست حكمها على أن ما قاله الطاعن من أن الدكتور أحمد حلمى والدكتور على توفيق شوشه اللذين رأس أولها مجلس التأديب واشترك ثانيهما فيه وكانا قد أبديا رأيهما من قبل انعقاد المجلس له سند في الأوراق وأنهما يفقدان بذلك الحيدة التي يجب توافرها في القاضي وأنه مادام قد ثبت ذلك فإنه يتعين تعويض الطاعن تعويضاً يتناسب مع ما أصابه من ضرر مادى وأدبى نتيجة فصله من وظيفته بموجب قرار مجلس التأديب الابتدائى والمجلس المخصوص الذى استند إلى ذلك القرار فاستأنف المطعون عليهما الحكم كما استأنفه الطاعن وبخى استئناف الأولين على أن محكمة أول درجة قد أخطأت في القياس على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة وأن قرارات مجلس التأديب ليست قرارات قضائية يتمتع فيها على العضو الذى أبدى رأيه أن يشترك في المحاكمة وبخى استئناف الطاعن على أن المحكمة لم تلاحظ ما فات عليه من مرتب لو ظل في خدمة الحكومة وأنها أشارت إلى أنه التحق بعمل آخر بأحدى البلاد العربية مع أن ذلك غير صحيح - وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٥ بضم الاستئنافين وبقبولهما وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإلغاءه فيما عدا ذلك ورفض دعوى الطاعن وأسست حكمها على أن مجلس التأديب الذى حوكم أمامه الطاعن شكل تشكيلاً صحيحاً طبقاً للقرار الوزارى رقم ٤٠٥ الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣١ فلا يعيبه أن لرئيسه رأى سابق في إحالة المدعى إلى مجلس التأديب ولا يعيبه أن أحد أعضائه هو الذى أجرى التحقيق مع الطاعن وأنه أبدى رأيه كتابة بادانته وأنه لم يرد بالقانون ولا بالقرار الوزارى المشار إليه أى حظر حول عدم صلاحية الرئيس أو العضو لنظر الموضوع سواء لسبب سبق ابداء الرأى أو بسبب سبق توليه التحقيق في الموضوع المطروح على المجلس وأنه لا يمكن استنتاج عدم الصلاحية لنظر الموضوع المطروح على مجلس التأديب من المبادئ

العامة الخاصة بتشكيل المحاكم القضائية أو من طريق القياس على القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة والذي صدر فيما بعد ذلك لأن الحظر في تلك الأحوال وردت عنه نصوص صريحة — وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على مذكرة التي طلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في الأسباب الأربعة الأولى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه ذهب إلى أن مجلس التأديب الذي حوكم الطاعن أمامه شكل تشكيلا غير معيب وأنه لا يبيح أن يكون لرئيسه رأى سابق في إحالة الطاعن إلى مجلس التأديب وأن أحد أعضائه هو الذي أجرى التحقيق مع الطاعن وأبدى رأيه كتابة بإدانته وأنه أسس قضاءه على عدم وجود نص في القانون أو في القرار الوزاري الصادر في ١٠/٤/١٩٣١ يقرر عدم صلاحية الرئيس أو العضو في هذه الحالة وأنه لا يمكن استنتاج عدم الصلاحية لنظر الموضوع المطروح على مجلس التأديب من المبادئ العامة الخاصة بتشكيل المحاكم القضائية أو من طريق القياس بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة لأن الحظر في تلك الأحوال وردت عنه نصوص صريحة وأن تقدير المسامح الذي يبنى عليه عدم صلاحية الهيئة أو أحد أعضائها إنما هو من عمل المشرع .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه وإن كان القرار الوزاري رقم ٤٠٥ الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣١ بشأن تشكيل مجلس تأديب موظفي وزارة الصحة لم ينص على أحوال عدم صلاحية رئيس المجلس أو أحد أعضائه للاشتراك في مجلس التأديب المذكور كما أن القوانين والأوامر الإدارية التي كانت معمولاً بها وقت انعقاد ذلك المجلس لم تكن تتضمن قاعدة مكتوبة في خصوص وجوب توفر أسباب الحيدة في أعضاء مجلس التأديب إلا أن عدم النص على هذه القاعدة في ذلك الوقت ليس معناه عدم صريان حكمها بالنسبة إلى الدعوى التأديبية لأن

هذا الحكم عليه قواعد العدالة والأصول العامة في إجراءات التقاضي والتي توجب توفير الضمان للمتقاضين حتى تصدر الأحكام لهم أو عليهم من قضاة بعيدين من الحموى وألا تكون قد قامت بهم أسباب قوية لا يمكن مع قيامها أن يصدروا أحكامهم بغير ميل — لأن الدعوى التأديبية قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترب على القرار الصادر فيها نتائج خطيرة بالنسبة إلى الموظف مما يجب أن يتوافر معه للموظف المرفوعة عليه تلك الدعوى ضمان جيدة القاضي الذي يجلس منه مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام وحتى يطمئن الموظف إلى عدالة قاضيه وتجرده عن الميل والتأثر. وقد حرص المشرع عند إصداره القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على تقرير هذه القاعدة فنص في المادة ٨٧ منه على أنه في حالة وجود سبب من أسباب التنحي المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة إلى رئيس المجلس أو أحد عضويه يجب التنحي عن نظر الدعوى التأديبية وأنه للموظف المحال إلى المحكمة حق طلب تنحيه. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه كان لرئيس مجلس التأديب الذي حوكم أمامه الطاعن رأى سابق في إحالته إلى المحكمة التأديبية وأن أحد أعضاء المجلس هو الذي أجرى التحقيق معه وأبدى رأيه كتابة بإدانته مما لا تتوفر معه أسباب الحيدة الواجب توفرها بهما وتنتفى صلاحيتهما لمحاكمة الطاعن تأديبياً. وكان المجلس المخصوص قد قضى بتأييد القرار الذي أصدره مجلس التأديب رغم ما شابه من عيوب على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن القرار الصادر بفصل الطاعن صحيحاً قد خالف القانون كذلك بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى.

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١

بمبادرة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماحيل ،
وأحمد شمس الدين على ، وعدد عبد القليل مرعى المستشارين .

(١٤٤)

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ القضائية :

بحارك . ” المعارضة في قرار اللجنة الجزائية ” . ” معادها ” .

ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجزائية وفقا لقاعدة ٣٣ من اللائحة الجزائية هو خمسة عشر يوما
من تاريخ ارسال صورة القرار الى الجهة الحكومية التي ينتمى اليها المحكوم اليه . لا يلزم لسريان
هذا الميعاد اعلان المحكوم عليه بالقرار الصادر ضده . نص المادة ٣٣ عام مطلق يبرى حكمه
سواء أكان المحكوم عليه محل اقامة معلوم أم لم يكن . قصر نص المادة ٣٣ على الحالات التي
يكون فيها المتهم مجهولا أو ليس له محل اقامة معلوم . مخالفة ذلك لقانون .

جرى قضاء محكمة التفتيش على أن ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجزائية —
وفقا لقاعدة ٣٣ من اللائحة الجزائية — هو خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ
ارسال صورة القرار الى الجهة الحكومية التي ينتمى اليها المحكوم عليه . ولا يلزم
لسريان هذا الميعاد اعلان المحكوم عليه بالقرار الصادر ضده . فلذا لم ترفع
المعارضة خلال الميعاد سالف الذكر أصبح القرار نهائيا . وقد أطلق الشارع
نص المادة ٣٣ المذكور وعممه على كل منهم صدر قرار ضده من اللجنة الجزائية
سواء أكان له محل اقامة معلوم أم لم يكن . ولإذن فتى كان الحكم المطعون فيه
قد قرر أن ارسال القرار الى الجهة الحكومية التي ينتمى اليها المتهم لا يحدث
أثره بالنسبة لسريان ميعاد المعارضة إلا إذا كان المتهم مجهولا أو لم يكن له محل
اقامة معلوم فإنه يكون قد خالف القانون * .

* راجع قض مدني ١٨/٥/١٩٦١ في الطعن ٣١٨ سنة ٢٦ ق (قاعدة رقم ٧٥ بالمدد
الثاني السنة الثانية عشرة من مجموعة المكتب الفني) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تمحصل — حسبما يبين من الأوراق — فى أن المطعون عليه أقام المعارضة رقم ٢٣٢ سنة ١٩٥٢ أمام محكمة القاهرة الابتدائية قائلاً إنه فى شهر مايو سنة ١٩٥١ كان قد شحن كمية من العسل إلى ناحية مركز عنيبه وأن قومندان قسم سواحل أسوان استولى عليها وصدر قرار مصلحة الجمارك بمصادرتها باعتبارها مهربة وأنه لما أعلن بهذا القرار فى شهر فبراير سنة ١٩٥٢ طارض فيه بصحيفة معلنة لوكيل جرك القاهرة فى ١٩٥٢/٢/٧ وطلب الحكم بإلغاء القرار المعارض فيه . ودفعت مصلحة الجمارك بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد تأسيساً على أن القرار أرسل لمديرية أسوان فى ١٩٥٢/١/٩ وكان يتعين حل المعارض أن يرفع المعارضة فى ظرف ١٥ يوماً من ذلك التاريخ عملاً بالمادة ٣٣ من لأئحة الجمارك أما وقد رفع المعارضة فى ١٩٥٢/٢/٧ فلأنها تكون بعد الميعاد ومحكمة أول درجة أقرت هذا النظر وحكمت فى ١٩٥٢/١١/٢٧ بعدم قبول المعارضة شكلاً — استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف ٤٢ سنة ٧٠ أمام محكمة الاستئناف القاهرة طالباً بإلغاء وبتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول المعارضة شكلاً لرفعها فى الميعاد وبإعادة الملف إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع المعارضة وأسست قضاءها هذا على أن إرسال صورة القرار إلى المديرية لا يحدث أثره فيما يخص بميعاد المعارضة إلا فى الأحوال التى يكون فيها صاحب الشأن مجهولاً ولا يكون له محل إقامة معلوم فلذا كان لصاحب الشأن محل إقامة معلوم فإنه يتعين أن يصله القرار حتى يبدأ بميعاد المعارضة وقد نظرت محكمة أول درجة موضوع المعارضة وحكمت فيه على ١٦/٤/١٩٥٥ بإلغاء قرار اللجنة الجرمية المعارض فيه بكامل أجزائه واعتباره كأن لم يكن . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة

(الاستئناف ٥٩١ سنة ٧٣ ق تجارى) ، وفى ١٢/٢٠/١٩٥٥ صدر الحكم بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فطعنات الطاعنة بطريق النقض فى هذا الحكم وفى الحكم الاستئنافى الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ القاضى بقبول المعارضة شكلا وذلك بتقرير مؤرخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ وطلبت للأسباب الواردة به نقضهما ، ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وبها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت الإحالة لنقض الحكمين وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة نظر الطعن بجلسة ١٤/١٢/١٩٦١ وبها صممت النيابة على رأيها سالف الذكر .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه الاول الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه حين أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف وقبول معارضة المطعون عليه شكلا على أن إرسال صورة القرار إلى المديرية لا يحدث أثره فيما يختص بميعاد المعارضة إلا فى الأحوال التى يكون فيها صاحب الشأن مجهولا أو لا يكون له محل إقامة معلوم فإن كان معروفا أولا محل معلوم فإن الميعاد لا يفتح إلا بوصول القرار إليه لأن جهة الإدارة ليست خصما حتى يبدأ ميعاد المعارضة من تاريخ تسليم صورة القرار إليها — وهذا الذى قرره الحكم مخالف لنص المادة ٣٣ من اللائحة الجزمكية الذى يقضى بسرمان ميعاد الطعن من تاريخ إرسال قرار اللجنة إلى جهة الإدارة.

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المادة ٣٣ من اللائحة الجزمكية تنص فى فقرتها الخامسة على أنه يجب أن ترسل صورة من قرار اللجنة الجزمكية فى يوم صدوره أو فى اليوم التالى إلى السلطة القضائية إذا كان المتهم أجنبيا أو إلى الحكومة المحلية إذا كان وطنيا ثم نصت فى الفقرة السادسة منها على أنه "إذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعلنها للمعرك فى مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المنتمى إليها يصبح القرار نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأى وجه من الوجوه" ومفاد هذا النص أن المشرع لم يستلزم إعلان صاحب الشأن بالقرار الصادر ضده ولم يشترط علمه به بل جعل من تاريخ إرسال هذا القرار إلى الجهة الحكومية التى ينتمى إليها المتهم بدءا لسرمان الميعاد الذى حدده لرفع

٢٠ (١٩) ٢

المعارضة فيه فإذا لم يرفعها في خلال هذه المدة أصبح القرار نهائيا وقد اطلق المشرع هذا النص وعممه على كل متهم صدر قرار ضده من اللجنة الجرمية له محل إقامة معلوم أو ليس له محل إقامة معلوم فقول الحكم المطعون فيه الصادر في الاستئناف ٤٢ سنة ٧٠ أن إرصال القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المتهم لا يحدث أثره بالنسبة لسريان ميعاد المعارضة إلا إذا كان المتهم مجهولا أو لا يكون له محل إقامة معلوم ، هذا القول مخالف للقانون إذ فيه تحديد وتخصيص حيث قصد المشرع إلى الإطلاق والتعميم ومن ثم يتعين نقض هذا الحكم في قضائه بقبول المعارضة ، ولما كان الحكم الثاني الصادر في الاستئناف ٥٩١ سنة ٧٢ ق مؤسسا على الحكم الأول فإنه يتعين نقضه عملا بالمادة ٤٤٧ من قانون المرافعات .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إن الثابت أن قرار اللجنة الجرمية الصادر ضد المطعون عليه قد أرسل إلى مديرية أسوان في ٩ يناير سنة ١٩٥٢ وأنه لم يعارض فيه إلا في ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ أى بعد الميعاد المحدد قانونا للمعارضة فإن المعارضة تكون غير مقبولة شكلا ويتعين لذلك رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

القسم الثالث

فهرس هجائي

للاحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص
والهيئة العامة للواد المدنية والتجارية
ومن الدائرة المدنية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة الثانية عشرة

١ - الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

رقم المنصة	رقم القاعة والعدد	
		اختصاص محكمة التنازع :
		مناطق اختصاص محكمة التنازع وفقا لـ ٢/١٦ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٦ هو وجود حكيم متناقضين أحدهما صادر من جهة القضاء العادي والآخر من جهة القضاء الإداري ع ١١
		طلب تعيين الجهة المختصة :
		طلب إلغاء حكم غيابي صادر من محكمة بدائية جزائية بتجريد الطالب من الجنسية السورية . اختصاص القضاء العادي بنظره لا يغير من ذلك أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة قد جعل القضاء الإداري صاحب الولاية في نظر هذا النزاع ع ٢١

٢ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للوادر المدنية

رقم الصفحة	رقم القادة والعدد	
		(١)
		أحوال شخصية . اختصاص . أوراق تجارية
		أحوال شخصية
٣٣٩	٢ ع ١٥	هدايا الخطبة تعد من قبيل الهبات . القضاء بردها يخرج عن ولاية المحاكم الروحية (راجع اختصاص)
		اختصاص
		اختصاص الهيئة العامة للوادر المدنية بمحكمة النقض : التزاع السلي والإيجابي ومخالفة قواعد الأصول والقانون . عدم قصر اختصاص الهيئة العامة للوادر المدنية بمحكمة النقض — في مسائل الأحوال الشخصية — على نظر التزاع السلي أو الإيجابي على الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالاقليم الشمالي . للهيئة ولاية الفصل في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الأصول والقانون . ممارستها لهذه الولاية بوصفها جهة طعن لا محكمة تنازع
٣٤١	٢ ع ١٦	اختصاص المحاكم الروحية في الاقليم الشمالي :
٣٣٩	٢ ع ١٥	هدايا الخطبة تعد من قبيل الهبات . القضاء بردها يخرج عن ولاية المحاكم الروحية . قض . عدم الاختصاص

رقم المصفاة	رقم القاعدة والعدد	
		أوراق تجارية
٣٣٤	ع ١٤	رجوع الحامل على المظهر بعد مطالبة المسحوب عليه وامتناعه عن الوفاء . عدم وجوب توجيه الاحتجاج بعدم الوفاء إلى المظهر
		(ق)
		قضاة
		(طلبات رجال القضاء)
		إجراءات الطلب :
		١ - مفاد المادة ١/٩١ - ٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ أن يتم إيداع عريضة الطلب بحضور الطالب أو من ينييه أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض وأن يثبت ذلك الإيداع على وجه رسمي وإلا كان الطلب غير مقبول شكلاً . لا يفنى وصول الطلب إلى قلم الكتاب بالبريد أو بآية وسيلة أخرى
٢٥١	ع ٥	٢ - اختصاص مجلس القضاء الأعلى في الطلب . عدم جوازه . إذاؤه ليست قرارات إدارية
٣٢٣	ع ١١	٣ - عدم مراعاة الأوضاع المقررة بالمادة ٢٩٩ مرافعات . لاحالة غير جائزة في القانون مؤدى ذلك عدم قبول الطلب شكلاً ...
٣٢٠	ع ١٠	

رقم المقترح	رقم القاعدة والعدد	
١٨	٤ ع ١	٤ - طلب إلغاء قرار الإحالة إلى المعاش متقطع الصلة بطلب التعويض عن التخطي في الترقية . ليس مكلا له ولا هو من الآثار المترتبة عليه . تقديمه بعد اقضاء ٣٠ يوما على نشر القرار . عدم قبوله شكلا
٢٥	٥ ع ١	٥ - معاد الطعن بالنسبة لطلبات رجال القضاء والنيابة ٣٠ يوما . المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ ، ٤٢٨ ، من قانون المرافعات
٥٧٧	١٨ ع ٣	٦ - يرفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به ...
٣٢٠	٢ ع ١٠	إحالة . سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى : اقتصار الإحالة على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . عدم جواز الإحالة في المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتهاء الوظيفة القضائية إلا بنص . عدم جواز الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة التقض
		إختصاص :
١٠١	٣ ع ١	١ - اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة التقض بالفصل في طلبات رجال القضاء وفقا لسنة ٣ من قانون السلطة القضائية . يتعدأ أيضا بالطلب اللاحق الذي يرفع بعد صدور هذا القانون ما دام مكلا للطلب السابق ويعتبر أنرا من آثاره

رقم الصفحة	رقم التامة والعدد	
		٢ - لا يشترط لاختصاص الهيئة العامة أن يكون الطالب وقت تقديم طلبه من رجال القضاء العاملين يكتفى أن يكون صادرا في شأن قاض ولو زالت عنه هذه الصفة عند تقديم طلبه ٤ ع ١٨١
		٣ - طلب اعتبار أقدمية الطالب سابقة على زميل له وإن كانت أمرا مباشرا لإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من تخليه في الترقية إلا أن الحكم به يخرج عن ولاية محكمة النقض ... ٨ ع ٤١١
		٤ - اختصاص الهيئة العامة لمحكمة النقض بالنظر في طلبات رجال القضاء في شأن من شئونهم القضائية . طلب تصحيح أقدمية عضو بمجلس الشورى الملغى بالإقليم الشمالي . عدم اختصاص الهيئة العامة لمحكمة النقض بالطلب ... ١٢ ع ٣٧٨
		إستقالة :
		استقالة الطالب دون الاحتفاظ بحقه في السير في الطعن المرفوع منه بشأن تخليه في الترقية مؤدى ذلك اعتبار الطلب غير مقبول ... ٩ ع ٣١٧
		أقدمية :
		١ - أثر قرار استبعاد اسم المحامي من جدول المحامين المشتغلين لعدم سداذه اشتراك النقابة على تحديد أقدميته عند تعيينه في القضاء .

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
١٠	ع ٣	اعتبار ممارسة المحامي لعدله أثناء فترة استبعاده ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للعزائم المقررة في المادتين ٢٠ من القانون رقم ٤٤/٩٨، ٣٤٤ من اللائحة الداخلية لتقابة المحامين إن أنتجت في بعض الصور أثرها في حق موكله إلا أن هذا الأثر يعتبر معه وما بالنسبة للمحامي لإعتبار مدة استبعاد المحامي قاطعة لشرط التوالى الذى استازمته الفقرة ٣ من المادة ٣ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨٨ المعدل بالقانون رقم ٥٥/١٢٢ لمدة ٤ سنوات لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض .
٣٣	ع ١١	٢ — المعيّنون من خارج السلك القضائى ينطبق عليهم حكم المادة ٥/٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ١٩٤٣/٦٦ ولا يمتد هذا الحكم إلى غيرهم . تحديد الأقدمية على وجه صحيح يستتبع الأسبقية فى الترقية .
٣٣	ع ١٣	٣ — تحديد أقدمية من يعين من رجال مجلس الدولة ومحامى إدارة قضايا الحكومة فى وظائف القضاء أمر جوازى فى حدود المصلحة العامة . (راجع إختصاص) .
أهلية :		
٣٨	ع ٧	١ — درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها فى تحقق الأهلية ودرجاتها .
٥٧	ع ٣٧	٢ — لم يورد القانون تعريفا لدرجة الأهلية . للجهات المختصة بإجراء الحركة القضائية أن تضع قواعد للتقدير تترجمها بصفة مطلقة بين القضاة جميعا .

رقم المصنف	رقم القاعدة والعدد	ترقية
		<p>التدرج في الوظائف القضائية مرده الإختيار القائم على المصلحة العامة . حق جهة الإدارة إذا قام لديها من الأسباب ما يدل على عدم توافر درجة الأهلية في رجل القضاء في أن تتخطاه في الترقية</p>
١٨	١٤ ٤	<p>٢ - الأمر في تطبيق قواعد الاختيار في وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية تباشره بلامعقب عليها . مثال ...</p>
٤١	١٤ ٨	<p>٣ - الترقية حل أساس كشف الأقدمية جوازه لا مخالفة في ذلك للقانون رقم ١٩٥٢/١٨٨</p>
٣٣٣	٢ ١١	<p>(راجع أقدمية . أهلية . تفتيش قضائي) .</p>
		<p>تفتيش قضائي :</p> <p>ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية . وإذا كانت المادة السادسة من قرار وزارة العدل المؤرخ ١٩٥٢/٤/١٧ قد نصت على أن ينقل المفتشون القضائيون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كافيًا لتقدير درجة أهليته تقديرًا يطمئن إليه ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح ...</p>
٥٧٣	٣ ١٧	

رقم الصفحة	رقم القادة والعدد	
		تقادم :
		نص المادة ١٧٢ من القانون المدني نص استثنائي وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل، غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام .
١٨	٤ ع ١٤	مشال
		(ن)
		<u>نقض</u>
		الاحكام الجائز الطعن فيها بالنقض :
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . حكم لم يصدر من محكمة استئنافية . عدم قبول الطعن بالنقض .
		تقيد الهيئة العامة للواد المدنية بالقواعد التي وضعها القانون ٥٩/٥٧ في بيان ما يجوز الطعن فيه وما لا يجوز . عدم تضمن قانون السلطة أحكاما خاصة في هذا الشأن . عدم جواز الطعن بالنقض في حكم صدر من المحكمة البدائية الأرثوذكسية بالإقليم الشمالي .
٣٤١	٢ ع ١٦	اعتباره غير صادر من محكمة استئنافية
		المختصوم في الطعن :
		إختصاص من ليس خصما في الدعوى لا يجوز . عدم قبول الطعن بالنسبة له
٣٣٤	٢ ع ١٤

٣ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

رقم المقنة	رقم المادة والعدد	
		(١)
		إثبات . أحوال شخصية . إختصاص . ارتفاع . استئناف . أعمال تجارية . إعلان . إفلاس . التزام . أمر أداء . أموال عامة . أوامر عسكرية . أوراق تجارية .
		إثبات
		إجراءات الإثبات :
		طلب الزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده .
٢١٢	٢٧ ع ١	١ - تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات متروك لتقدير المحكمة
		٢ - بينت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة متبعة في الدعوى تكون تحت يده
٤٠٤	٥٧ ع ٢	طرق الإثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة : (الدفاتر التجارية) .
		حق محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب تقديم
٢١٢	٢٧ ع ١	الدفاتر التجارية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الاثبات بالينة :
		١ - الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة . الرجوع في إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . الخروج على هذا الأصل في حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها بتغير طريق التسليم الإختياري . اعتبار تغير الحقيقة فيها عندئذ تزويرا . جواز إثباته بكافة الطرق ع ٢٧ ١ ٢١٢
		٢ - جواز الإثبات بالينة فيما يجب إثباته بالكتابة في حالة فقد الدائن السند الكتابي بسبب أجنبي لا يده فيه . إهمال محامي الدائن في المحافظة على السند وفقده لا ينصرف أثر ذلك للدائن ، إنما يعد فقد السند راجعا إلى السبب لا يده للدائن فيه ع ٧٢ ٢ ٤٨٥
		٣ - حق محكمة الموضوع في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أو عدم اعتبارها بشرط أن تقيم حكمها على أسباب ماثقة ع ٢٧ ١ ٢١٢
		٤ - قيام المانع الأدبي من الحصول على الدليل الكتابي من المسائل الواقعية . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع ع ١١١ ٣ ٦٨٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) الإثبات بالقرائن :
		اولا : القرائن القضائية :
٢١٢	١ ع ٢٧	١ - حرية قاضي الموضوع في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها متى كان استنباطه سائغا
٣٩٩	٢ ع ٥٦	٢٠ - القرينة هي استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فإنها لا تصلح مصدرا للاستنباط
٤٥٥	٢ ع ٦٧	٣ - جواز الإثبات بالقرائن في المسائل التجارية .
٨٢٢	٣ ع ١٣٩	٤ - إثبات مناوله المول لنشاط تجارى بالقرائن جائز قانونا . عدم قيام ما ينفي هذه القرائن . تقدير الوكيل وكفايته من شأن محكمة الموضوع . النعي بخالفه قواعد الإثبات في خير محله . كفاية القرائن لحمل الحكم عليها لا قصور ولا فساد في الاستدلال .
		ثانيا : - القرائن القانونية :
		١ - ليس في القانون المدني القديم نص كنص المادة ٤٠٤ من التفتين الجديد التي تعجز لإثبات عكس القرينة القانونية ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .
		أما في القانون الفرنسي فنص المادة ١٣٥٢ مدني فرنسي لايبين نقض القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفا معيناً
٨١٥	٣ ع ١٣٨	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ — لم يكن البيع الوفاي الذي يخفى رهنا — قبل صدور القانون ٤٩ سنة ١٩٢٣ — باطلا بل كان يعتبر بمثابة عقد رهن . بصدور القانون المذكور معدلا للمادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ مدني قديم أصبح البيع الوفاي المقصود به إخفاء رهن عقارى باطلا . وقد أورد الشارع قرينتين على اعتبار البيع الوفاي غفيا لرهن هما : اشتراط رد الثمن مع الفوائد ، وبقاء العين المبيعة في حيازة البائع . كل منهما قرينة قانونية قاطعة لا يصح إثبات عكسها ٣٤١ ع ٨١٥
		٣ — حجة الشيء المقضي ، يشترط لقيامها وحدة الموضوع والمقصود والسبب ٥٤ ع ٣٩٢
		(د) الإقرار :
		عدم منازعة الخصم في بعض وقائع الدعوى دون البعض الآخر ، جواز اعتبار عدم المنازعة بمثابة التسليم والإقرار الضمني بها ٦٣ ع ٤٣٧
		(هـ) اليمين :
		١ — وجوب تكليف الخصم بالحضور للتحلف في حالة صدور حكم توجيه اليمين في غيبته . عدم إعلانه للجلسة المحددة للتحلف . لا يصح الحكم عليه باعتباره ناكلا عن اليمين .
		٢ — منازعة الخصم في اليمين الموجهة إليه لعدم تعلقها بشخصية . لا يجوز اعتباره ناكلا قبل الفصل في هذه المنازعة ١٠٧ ع ٣٥٨

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
أحوال شخصية	
الاجراءات الخاصة بالولاية على المال :	
تطبيق ما تضمنه قانون المرافعات من أحكام عامة على الدعاوى التي نظمها الكتاب الرابع منه فيما لم يرد في شأنه نص خاص مخالفة لتلك الأحكام دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها . فلة النص على الإحالة في المادة ١٠١٧ من قانون المرافعات على الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات أن الشارع أراد أن يجرى على القرارات والأوامر التي تصدر في مسائل الولاية على المال ما يسرى على الأحكام القضائية ع ٣٠١	
هدايا الخطبة :	
تعد هدايا الخطبة من قبيل الهبات ع ٣٣٩	
راجع (اختصاص . حكم) .	
اختصاص	
(١) الاختصاص النوعي :	
١ - مناط تطبيق القاعدة الواردة في المادة ٥١ مرافعات : كون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون . مخالفتها . جواز الاستئناف . المادة ٢/٤٠١ مرافعات ع ١٢٢	
٢٠٢ (٢٠) م .	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٦٩	ع ٣٧	٢ — الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام . جواز الدفع به في أية حالة كانت عليها . لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه في القانون . مثال لحكم قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى ولم يستظهر عناصره ومقوماته الموضوعية والقانونية ع ٣٧ ٢٦٩
٤٢٨	ع ٦٢	٣ — الاختصاص في مواد الأحوال الشخصية والوقف معقود للحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمالية . تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف يدخل في نطاق التنظيم الداخلي في حدود ما نص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ . لا يتعلق ذلك بالاختصاص النوعي للحاكم ع ٦٢ ٤٢٨
٣١٢	ع ٤٤	٤ — موافقة الطاعنة النيابة على طلبها رفض الدفع لعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى استنادا إلى أن الاختصاص ينعقد للمحكمة لا لدائرة من دوائرها لا ينطوى على اعتراف من جانبها باختلاف الملة بينها وبين زوجها المطعون عليه وتسليمها باختصاص دائرة الأحوال الشخصية للسامين بنظر الدعوى لا يبنى عليه حكما وبطريق التضامن والزم تسليمها بهذا الاختلاف فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باختلاف المللة — على هذا الاعتبار وحده فإنه يكون مشوبا بقساد الاستدلال ع ٤٤ ٣١٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) تنازع الاختصاص :
١١ ع ١		١ - مناط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص هو وجود حكيمين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية (محكمة تنازع الاختصاص فى الطلب ١ لسنة ٢٩ ق)
٧١ ع ٢		٢ - طلب إلغاء حكم غياي صادر من محكمة بدائية جزائية يقبله الطالب من الجنسية السورية. اختصاص القضاء العادى بنظره. لا يغير من ذلك أن القانون ٥٥ سنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة قد جعل القضاء الإدارى صاحب الولاية فى نظر هذا النزاع لأن المادة الثانية من قانون إصداره قد نصت على أن جميع الدعاوى المنظورة فى تاريخ نشر هذا القانون أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضاء من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يفصل فيها نهائيا (محكمة تنازع الاختصاص فى الطلب ٨ لسنة ٣٠ ق)
		(ج) إحالة :
٣٢٠ ع ١٠		اقتصار الإحالة على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التى تتبع جهة قضائية واحدة. عدم جواز الإحالة فى المسائل التى يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص. عدم جواز الإحالة من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض (راجع قض) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">إرتفاق</h2> <p style="text-align: center;">حق الارتفاق التبعية :</p> <p>حق الارتفاق التبعية يجب أن يكون ضروريا للارتفاق بحق الارتفاق الأصل الذي يترتب عليه وبالقدر اللازم لتوافر هذا الارتفاق . جواز نقل حق الارتفاق الأصل إلى موضع آخر إذا كان الموضع الذي عين أصلا لاستعمال الحق أصبح من شأنه أن يزيد عبء الارهاق أو يمنع من إحداث تحسينات في العقار المرتفق به . جواز تعديل حق الارتفاق التبعية في هذه الأحوال كذلك</p>
٧٨٦	٣٤١٣٢	<p style="text-align: center;">إنقضاء حق الارتفاق :</p> <p>ينتهي حق الارتفاق إذا تغير وضع الأشياء بحيث تصبح في حالة لا يمكن معها استعمال هذا الحق . هدم العقار المقرر لصالحه حق ارتفاق المثل وإعادة بنائه بوضع أصبح معه لا يحتوى على مطلات أو مناوور ولا يمكن معه استعمال حق المثل . زوال ذلك الحق</p>
٧٨٦	٣٤١٣٢	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">استئناف</h2> <h3 style="text-align: center;">طريقة رفع الاستئناف :</h3>
		<p>١ - تقرير الطعن في الحكم بمعناه القانوني هو إشهاد يثبت به كاتب المحكمة أن محامي الطاعن قد حضر أمامه في تاريخ معين وأشهد أنه يطعن في الحكم للأسباب التي يوردها ثم يوقع الكاتب والمحامي على هذا الإشهاد . النعى على الحكم بخالفه القانون إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا مع أنه مقدم بتقرير خلافا لما نصت عليه المادة ٤٠٥ مرافعات معدلة بالقانون ١٩٥٣/٢٦٤ التي أوجبت رفعه بعريضة . ظاهر صورة ورقة الاستئناف المعلقة إلى الطاعن لا يدل على حصول الإشهاد على النحو السابق بيانه . العبرة بالواقع الذي يدل على أن الاستئناف رفع طبقا للقانون</p>
١٣١	ع ١٤	<p>٢ - اجتماع طلبات متعددة في خصومة واحدة بعضها مما يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة والبعض الآخر مما ينظر بالطريق العادي يوجب على المستأنف تبعض طلباته بحيث لا يشملها استئناف واحد . وجوب رفع الاستئناف عن الطلبات الأولى بورقة تكليف بالحضور وعن الطلبات الثانية بعريضة . المادة ٤٠٥ مرافعات</p>
١٦١	ع ١٨	<p>٣ - الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات وردت على سبيل الحصر . منها الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٣	ع ١٩	نظر الدعوى على وجه السرعة ليس منوطا بتقدير الخصوم ولا المحكمة . مناطه أمر الشارع في قانون المرافعات أو في أى قانون آخر
٣٨٦	ع ٥٣	٤ — متى كانت العلاقة بين طرفي النزاع تقوم بصفة أصاية على عقد انخاف تحررت بعض الدين الوارد فيه سندات إذنية وتنازل الدائن عن باقيه مع حفظ حقه في الرجوع عن هذا التنازل إذا ما تخلف المدين عن الوفاء بأى سند منها فإن تحرير هذه السندات لا يعتبر تجديدا للدين والدعوى التي ترفع بالمطالبة بقيمتها مع باقى الدين لا تعتبر من دعاوى السندات الإذنية . وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق الإيداع لا بطريق التكليف بالحضور
٧٠٠	ع ١١٥	٥ — استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الإداء — وهي تنظر على وجه السرعة — يكون بطريق التكليف بالحضور . (راجع دعوى)
		أحكام يجوز استئنافها :
١٢٢	ع ١٢	١ — مناط تطبيق القاعدة الواردة في المادة ٥١ مرافعات . مخالفتها . جواز الاستئناف . المادة ٤٠١/٢ مرافعات
٦٠٩	ع ٩٤	٢ — القرار الصادر من قاضى الأمور الوقتية بإبقاء الرقم الوقى أو بإلغاءه استنادا للمادة ٣٥ ق ١١٤ سنة ١٩٥٧ (الخاص بالشهر العقارى) لا يقبل الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن . الحكم بقبول التظلم من القرار المذكور مع القضاء في موضوعه يجوز الطعن فيه بطريق الاستئناف أمام محكمة الاستئناف طبقا للقواعد العامة باعتبار أنه صادر من قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية وإن كان القرار محل التظلم غير قابل للطعن بأى طريق .

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
٦٣٣	٣٤١٠١	٣ — حكم إحالة القضية إلى دائرة تجارية تضمن قضاء قطعا في خصوص تجارية الدين . جواز الطعن فيه استقلالا . لا يمنع ذلك من استئنائه مع الحكم في الموضوع ما دام ميعاد الطعن فيه لا زال قائما ولم يقبله المحكوم عليه قبولا مانعا من الطعن فيه أى دالا على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتل الشك .. مالا يجوز استئنائه :
٦٥٨	٣٤١٠٧	عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة بناء على المين الحاسمة التي حلفها الخصم الموجهة له أو نكل عنها ميعاد الاستئناف :
٤٩	١٤٢	إيجاب المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات على المستأنف أن يعلن استئنائه في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلا . البطلان من النظام العام للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . مثال لعريضة استئناف تم إعلانها بعد الميعاد . في ذلك ما يبطل الاستئناف طبقا للمادة ٤٠٦ مكررا الخصوم في الاستئناف :
٤٢٣	٢٤٦١	١ — وجوب توجيه الطعن إلى المحكوم لهم . عدم اختصاص طالبي إشهار الافلاس في الاستئناف المرفوع عن حكم إشهار الافلاس . مؤدى ذلك بطلان الاستئناف

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٢٣	٢٤٦١	٢ - متى رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد، وجب اختصام الباقيين ولو بعد فوات ميعاد الطعن إذا كان الحكم صادرا في موضوع قابل للتجزئة . وإذا كانت دعوى الافلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة وكانت الطاعة لم تختصم طالبي إشهار الافلاس في الاستئناف المرفوع منها عن حكم إشهار الافلاس فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تطبيق حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات وقضى بطلان الاستئناف لا يكون قد خالف القانون
٦٦٣	٣٤١٠٨	٣ - لا يفيد من الطعن إلا من رفعه . رفع الاستئناف من بعض المحكوم عليهم دون البعض الآخر عن الحكم الصادر بإجراء المقاصة بين دينين . جواز الرضا بالحوالة من بعض الورثة بالنسبة لحصتهم في الدين . عدم قيام الدليل على الطعن في الحكم ممن لم يرفع الاستئناف أثناء نظره . القضاء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للجميع مخالف للقانون
		إجراءات نظر الاستئناف :
		(١) تقرير التلخيص :
		وجوب وضع تقرير التلخيص في الدعاوى الاستئنافية التي ترفع بعريضة إلى قلم الكتاب دون الدعاوى التي ترفع بتكليف بالحضور
٤٧٢	٢٤٧٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>(ب) الاستئناف المقابل :</p> <p>وإن كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والمحول الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية وكان التعديل الذي أجرى عليها صدر به القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ورقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ يحمل مظنة اعتبار الطعن في قرار لجنة الطعن استئنافا إلا أنه في حقيقته طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة (وهو ما أفصح عنه المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢) ومن ثم فإن الطعن على قرار اللجنة من جانب المحول لا يرد عليه " الاستئناف المقابل " ولا يتسع للطعن الفرعى في صورة طلبات عارضة من قبل مصلحة الضرائب بل يتعين عليها أن تسلك الطريق الذى رسمه القانون للطعن على قرار اللجنة وإلا كان طعنها غير مقبول</p>
٨٠١	٣٤١٣٥	<p>(ج) وقف السير فيه .</p> <p>اتفاق الطرفين على وقف السير فى الاستئناف . عدم تعجيله فى الثمانية أيام التالية لانتهاء مدة الوقف . اعتبار المستأنف تاركا لاستئنافه طبقا للمادة ٢/٢٩٢ مرافعات . عدم تمسك المستأنف بأن الوقف كان تطبيقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ لا يجوز التحدى بذلك أمام محكمة النقض</p>
٦٢٨	٣٤٩٩	<p>آثار الاستئناف :</p> <p>١ - الاستئناف ينقل الدعوى بمآلها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف . المادة ٤٠٩ مرافعات . مثال . عدم المنازعة فى تقدير رأس مال المحول أمام محكمة أول درجة . أثر الاستئناف لا يمتد إلى المنازعة فى ذلك التقدير</p>
١١٦	١١٦	

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — التنازل عن طلب التضامن أمام محكمة أول درجة .	
العودة إلى الطلب في الاستئناف طلب جديد غير جائز ع ٤٧	٣٥٣
٣ — الدفع ببطلان الحوالة وبعدم جواز إثبات الرضا بها بغير الكتابة لا يعد طلبا جديدا بل هو دفع موضوعي يجوز إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى ع ١٠٨	٢٦٣
راجع (حكم . حوالة . دعوى) .	
أعمال تجارية	
السند الإذني :	
يعد السند الإذني عملا تجاريا إذا كان موقعا عليه من تاجر سواء كان مترتبا على معاملة تجارية أو مدنية . ويعد كذلك عملا تجاريا إذا كان موقعا عليه من غير تاجر متى كان مترتبا على معاملة تجارية ع ١٠١	٦٣٣
مضاربة :	
نقل البائع سعر القطع لاستحقاق تال — في عقد بيع الأقطان تحتمل القطع — طالما فيما قد يعود عليه من زيادة يتوقعها ومتحملا ما قد يتمخض عنه النقل من خسارة ، فإنه يكون قد قصد إلى المضاربة بالثمن . وعملية المضاربة هذه التي تأتي نالية لإبرام العقد وتقوم على ما يجريه التاجر المشتري بهووسة العقود من عمليات متعلقة بها لها ذاتيتها وتعد عملا تجاريا . ولا يغير من ذلك أن يكون طالب نقل سعر القطع مزارعا لأنه ليس في القانون ما يمنع من مزاوله الأعمال التجارية ع ٦٧	٤٥٥

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
		إعلان
		إعلان أوراق المحضرين :
٦١٤	٣٤٩٥	١ - الأصل أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصحابه . فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان طبقاً للمادة ٢٤ مرافعات
٥٠٧	٢٤٧٦	٢ - وجوب تحقق المحضر من عدم وجود الشخص المراد إعلانه وغيـره ممن يصح تسليمه ورقة الإعلان إليهم قبل تسليم الصورة إلى جهة الإدارة . وجوب إثبات الخطوات السابقة على تسليم الصورة في أصل ورقة الإعلان وصورتها . إغفال تلك الإجراءات مؤداه البطلان . مجرد إثبات عدم وجود الشخص المراد إعلانه لا يصح معه الإعلان
٧٢٥	٣٤١٢٠	٣ - وجوب إثبات المحضر عدم وجود المعلن إليه وإقامة من تسلم صورة الإعلان معه وصفته في الاستلام . إغفال المحضر هذه البيانات الجوهرية بورقة الإعلان يترتب عليه البطلان ...
		الإعلان في مواجهة النيابة :
٦٢٣	٣٤٩٧	١ - لا يصح إعلان الخصم في مواجهة النيابة بالأوراق القضائية إلا بعد القيام بتحريرات كافية عن محل إقامة وعدم الاهتمام إليه لأن الإعلان في مواجهة النيابة قد أجازاه القانون على سبيل الاستثناء . لا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليلسك المعلن هذا الطريق الاستثنائي

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
٢٧٢ ع ٣٨	١	٢ — عدم جواز إعلان الأوراق القضائية في النيابة إلا بعد التقيام بالتحريرات الكافية التي تلزم كل باحث مجد . مثال ...
٢٥٢ ع ٣٣	١	٣ — خلو ورقة الإعلان للنيابة من بيان آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج يترتب عليه بطلان الإعلان وفقاً للحكم المادتين ١١/١٤ ، ٢٤ من قانون المرافعات
		إعلان الشركات التجارية :
١٦١ ع ١٨	١	حمية الطعن الموجه إلى شركة باعتبارها الأصيل في المقصودة به متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن في مركز إدارتها . المادة ١٤/٤ مرافعات . لا اعتداد في هذا الخصوص بمعاها أن يكون هناك من خطأ في أسماء الأشخاص المثليين لها راجع (شركات) .
		بيانات أوراق المحضرين :
١٨١ ع ٢١	١	١ — وجوب اشتغال أصل الورقة المعلنة على ذكر سبب الامتناع . المادة ١٠/٥ مرافعات . مثال
١٨١ ع ٢١	١	٢ — عدم جواز تكملة النقص في بيانات ورقة الإعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة الدليل . مثال
٥٢٧ ع ٨٠	٢	٣ — عدم وضوح خط المحضر المنوط به الإعلان أو توقيع عليه وضوحاً كافياً لا أثر له على صحة الإعلان متى كان المعلن إليه لم يدع أن من قام به ليس من المحضرين

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدى
إفلاس	
التوقف عن الدفع :	
٤٨٩	٢ ع ٧٣ ...
١ - لمحكمة الموضوع استخلاص وقائع التوقف عن الدفع . رقابة محكمة النقض على التكييف القانوني للتوقف . المنازعة في وجود دين طالب الإفلاس لا يتحقق معها هذا التوقف ...	
١٠٦	١ ع ١٠ ...
٢ - الدفع بأن الدين المطلوب شهر إفلاس الشركة من أجله متنازع فيه . قضاء الحكم بعدم جدية هذه المنازعة لأسباب سائغة مؤدية . النعى بالقصور . على غير أساس ...	
١٠٦	١ ع ١٠ ...
٣ - اعتبار الحكم الشركة متوقفة عن دفع ديونها استنادا لأسباب سائغة . النعى بالقصور . على غير أساس ...	
١٠٦	١ ع ١٠ ...
٤ - رفع دعوى يطلب إشهار إفلاس الشركة . يتعين بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة ما اتصل منه بقيام الشركة أو صفقتها التجارية . سلوك الحكم هذا المنهج وتقريره بأدلة سائغة قيام شركة واقع تجارية بين الورثة . النعى بخالفة القانون أو بالقصور . على غير أساس ...	
١٠٦	١ ع ١٠ ...
راجع (استئناف)	
التزام	
مصادر الالتزام :	
الارادة المنفردة :	
عدم إيراد التفتين المدنى الملغى نصا بحكم الوعد بالخائفة باعتبارها صورة من صور الالتزام الناشئ عن الارادة المنفردة . رد الوعد الى أحكام العقد التى توجب تلاقى القبول مع الإيجاب السابق عليه . لا خطأ ...	
٢٩٤	١ ع ٤٢ ...

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
أوصاف الالتزام .	
(١) الأجل :	
ينقضى الالتزام بانتهاء الأجل المحدد له	٢٤ ع ٤٤٤
(ب) التضامن :	
تفسير القواعد الخاصة بالتضامن السلبى والإيجابى منوط بفكرتين هما وحدة الدين وتعدد الروابط . النتائج المرتبة على ذلك . المادة ٢٨٥ مدنى	٣١ ع ٢٣٤
انقضاء الالتزام :	
تجديد الالتزام :	
مقد اتفاق . محرم سندات إذنية ببعض الدين الوارد به لاستفاد منه تجديد الالتزام . لا تعد الدعوى التى ترفع للطالبة بقيمتها مع باقى الدين من دعاوى السندات الإذنية التى قصدت إليها المادة ١١٨ مرافعات	٥٣ ع ٣٨٦
راجع (استئناف وعقد) .	
الترام المرافق العامة :	
(راجع مقالة) .	
أمر أداء	
(راجع استئناف) .	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أموال عامة
٣٤٨ ٢٤٦ ع ٢	...	<p>صفة المال العام :</p> <p>بمجرد تخصيص المال للملك للأفراد للنفعة العامة بالفعل لا يكفي . وجوب اقترانه بانتقال الملكية للحكومة بإحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون ومنها وضع اليد المدة الطويلة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن ملكية الشارع محل النزاع قد انتقلت إلى الحكومة بتخصيصه ابتداء للنفعة العامة المدة الطويلة المكتسبة للملكية ومن ثم تسرى في شأنه أحكام الأموال العامة ولا تزول عنه صفة المال العام إلا بقانون أو مرسوم أو بانهاء الفرض الذي من أجله خصص للنفعة العامة على ما تنص به المادة ٨٨ من القانون المدني ع ٢ ٣٤٨</p>
		أوامر عسكرية
		<p>الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية بشأن الحراسة على أموال رعيا إيطاليا :</p>
		<p>الأمر العسكري رقم ٧٣ ، ومن بعده الأمر رقم ٩١ والأمر رقم ١٤١ ثم الأمر رقم ١٥٨ — في ضوءه وإعمالا له صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧/١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ١٩٤٢/٤٥ والقرار الوزاري رقم ١٥٥/١٩٤٢ والأمر رقم ٥١٧ بتعديل المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		<p>المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ معدلة بالأمر رقم ٥١٧ :</p> <p>النص فيها على أن تمتد مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي صرت أو التي تنصى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة الخاضعين لهذا الأمر إلى تاريخ العمل به . لم يكن استحداثا لحكم جديد وإنما كان تنظيما قصد به استمرار واستقرار أوضاع قانونية سابقة صدرت بها بحملة أوامر عسكرية وقرارات وزارية ترمى إلى تحقيق فكرة واحدة هي حماية حقوق الرعايا الإيطاليين الموضوعين في الحراسة من السقوط .</p> <p>مقصود الشارع من عبارة "تمتد جميع مواعيد السقوط وجميع مواعيد الإجراءات" :</p> <p>إفصاح هذه الأوامر والقرارات عن هذا الغرض تارة بقولها "توقف أو تمتد" وأخرى بقولها "توقف أو تؤجل" يقطع بأن كلمة "توقف" أو "تمتد" أو "تؤجل" إن هي إلا أوصاف وضمت للتعبير عن مدلول قانوني واحد هو وقف مواعيد السقوط على الوجه المقرر في الإصلاح القانوني ع ٩٣١</p> <p style="text-align: center;">أوراق تجارية</p> <p style="text-align: right;">السند الإذني :</p> <p>الالتزامات التي تنشأ عن السند الإذني أو تنفرع عليه يسمى في شأنها التقدم الخمسى أو العادى تبعا لطبيعته .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٥٣	٢٤٦٦	٢ - وجوب صدور الأحكام باسم الأمة . عدم تلوين ذلك بالحكم يترتب عليه البطلان المتعلق بالنظام العام
٣٠١	٢٤٦٦	٣ - اعتبار البيان الخاص باسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية . بياناً جوهرياً لازماً لصحة الحكم . البطلان المترتب على إغفاله من النظام العام
١٩٩	٢٤٦٦	...
٢٠٦	٢٤٦٦	...
٥٢٧	٢٤٦٦	...
٦٠٠	٢٤٦٦	...
٣٠١	٢٤٦٦	٤ - رددت المادة ٢٥ من قانون المرافعات القواعد العامة للبطلان في إجراءات المرافعات وجاء في المذكرة التفسيرية لهذا القانون إن حكم هذه المادة لا يتناول البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام وما جرى مجراها بل يعمل في هذه الصور بقواعد القانون العام وقهقهه وليس في قهقهه القانون وقواعده ما يسند القول باعتبار بطلان الأحكام غير متعلق بالنظام العام
٧٦٢	٢٤٦٦	٥ - إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير بتلخيص من قاضي التحقيق . تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة . إجراء جوهري واجب قانوناً . مؤدى إغفال هذا الإجراء البطلان
		راجع . (استئناف . نقض . وقف)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
-----------------------	---------------

بورصة

١ - عقود بيع القطن تحت القطع :

اعتبارها من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها قاصرا على بيان الأسس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد . هي محكمة بنصوص المواد ١ و ٢ من المرسوم بقانون ١٣١/١٩٣٩ ، ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة . تخضع لقيودها وشروطها . تحديد الثمن يتراخى ويبقى معلقا على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه .

حق البائع في قطع السعر :

للبيع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل فعلا في بورصة العقود في أي يوم يختاره من أيام العمل بالبورصة أو بتلك الأسعار مضافا إليها الصلاوة أو مستثلا منها الخصم حسب الاتفاق بشرط ألا يستنفد المهلة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع . ان استنفدها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة .

خيار المشتري في التنطية :

حق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التنطية . التزام البائع بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتنطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري كي يأمن تقلبات الأسعار .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		متى تمت التغطية :
		تحقق للشترى مركز قائم بالبورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجزاها ببورصة العقود .
		القطع على سعر التعامل في بورصة العقود مقيد بشرط هو — على ما جرى به العرف — أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا إسميا . إقرار المشرع لهذا العرف وتقنينه بما أورده بالمادة ١ من القانون ١٩٥٩/١٨٤ المعدل للرسوم بقانون
٧٢	٢ ع ٦	١٩٣٩/١٣١
٧٦٥	٣ ع ١٢٨
		٢ — مؤدى القرار الوزاري رقم ١٩٥٢/١٧ ، المادة (١) من المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨ :
		عدم التعامل في كوتراوات مارس سنة ١٩٥٢ وهي خاصة بالقطن طويل التيلة إلا أن يكون التعامل بقصد تصفية مركز قانوني قائم . عدم إخطار الشركة البائعة الشركة المشترية برضاها في القطع لنفاية ١٩٥٢/١٢/١٧ تاريخ صدور القرار الوزاري رقم ١٩٥٢/١٧ ، وبالتالي عدم إجراء الشركة المشترية عملية التغطية حتى هذا التاريخ ، ومن ثم فإنها لم تكن ذات مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة للصفقة مثار النزاع . محكة الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بالسعر الذي قرره المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨
٧٢	١ ع ٦	٣ — تسجيل الحكم في حدود سلطته التقديرية بحجز الشركة الطاعة عن إثبات قيام مركز شرائي للشركة المطعون عليها (المشترية) في بورصة العقود بالنسبة لكمية القطن المبعة لها عن صدور المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/١٨ . انتهى بأن الشركة المشترية أكبر بيوتات التصدير وأن المفروض أن يكون لها إلى حين تصدير صفقة النزاع مراكز شرائية قائمة بالنسبة لهذه الصفقة مما كان يقتضى تصفيها بالسعر الإلزامي الذي حدده المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨ . لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض
٧٢	١ ع ٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	<p>٤ - القرار الوزاري رقم ١٧/١٩٥٢ في ١٧/٢/١٩٥٢، وقرار لجنة البورصة في ١٩٥٢/٣/٥ ، المادة الأولى من القانون رقم ١٨/٥٢ في ١٨/٣/١٩٥٢، وقرار مجلس الوزراء في ١٧/٣/١٩٥٢، وقرار لجنة البورصة في ١٤/٥/١٩٥٢ .</p> <p>صفقة النزاع من القطن طويل التيلة . ارسال الطامن للشركة المطعون عليها بنقل القطع الى مارس ١٩٥٢ وعدم اخطاره لها بالقطع حتى ١٧/٢/١٩٥٢ . عدم اجراء الشركة عملية التغطية حتى هذا التاريخ . مؤدى القرارات المتقدمة أن الشركة لم تكن تعتبر ذات مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة للصفقة وأن التعامل في هذا القطن قد أصبح محظورا بالنسبة لعقود مارس سنة ١٩٥٢ فاستحال القطع على هذا النوع من القطن على عقد مارس سنة ١٩٥٢ بقوة القاهرة وامتد التعامل فيه على عقود شهرى مايو ويوليو سنة ١٩٥٢ . عدم اعتداد الحكم بالسعر الذى قرره القانون ١٨/١٩٥٢ وهو ١٤٠ ريالا وتصفية الحساب بواقع ١٢٢,٥ ريالا للقطار كما حددته لجنة البورصة في ١٤/٥/١٩٥٢ إعمالا للقانون على وجهه الصحيح ١٣١١ ع ١٤</p> <p>٥ - القرار الوزاري ١٧/١٩٥٢، وقرار لجنة البورصة الصادر في ١٩٥٢/٣/٥ .</p> <p>صدور القرار الوزاري ١٧/١٩٥٢ وحظره التعامل على استحقاق مارس ١٩٥٢ انلخاص بالقطن طويل التيلة ونصه على أن يجرى التعامل في هذا النوع من القطن على عقود شهرى مايو ويوليو سنة ١٩٥٣ . مؤدى ذلك استحالة القطع على عقد مارس ١٩٥٢ بقوة القاهرة هى صدور القرار سالف الذكر . لجنة البورصة اذ أصدرت قرارها الرقم ١٩٥٢/٣/٥ بعد عمليات القطع بالنسبة للقطن طويل التيلة الى شهر مايو سنة ١٩٥٢ دون غرامة أو خصم لا تكون قد أنشأت حكما جديدا وانما أعملت مقتضى القرار الوزاري ١٧/١٩٥٢ ٧٢١ ع ٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - المشرع اذ عطل البورصة في سنة ١٩٤٠ وانعدمت وسيلة تحديد أسعار البضاعة الحاضرة تحت القطع وضع لها حكا خاصا يحكم أسعار بيعها . ولكنه اذ أصدر الموسم بقانون ١٩٥٢/١٨ لم يقرر تعطيل البورصة وإنما قرر فقط قفل استحقاق شهور معينة الى شهور تالية وسكت عن تحديد سعر البضاعة الحاضرة تحت القطع تاركا اياها لاحكام القواعد التجارية التي تخضعه لسعر القطع الذي يجري به التعامل الفعلي في أول يوم من أيام التعامل على الاستحقاق التالي اختلاف حكم المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨ عن حكم المرسوم بقانون الصادر في ١٩٤٠/٥/١٢ والمرسوم بقانون ١٩٥٢/٢٩٦ الذي جاء على غرار . امتناع القياس بين التشريع الأول والتشريعين الآخرين
٧٢	١ ع ٦	٧ - مثال لحكم مسخ نصا في عقد بيع أقطان تحت القطع والمحرف في تفسيره له عن المعنى الظاهر لعباراته
٦٠	١ ع ٥	٨ - مثال لحكم مسخ نصا في عقد بيع أقطان تحت القطع مسخا ترتب عليه أنه أهدر حكمه بغير موجب كما شابه خطأ في الإسناد
٦٠	١ ع ٥	٩ - للشترى في عقود بيع الأقطان تحت القطع خيار التنظية مقابل حق البائع في قطع السعر في زمن آجل . كون التنظية تجري في خصوص النزاع بعملية بيع يجريها المشتري في بورصة العقود في اليوم الذي يطلب فيه البائع قطع سعر أقطانه وبما يوازي كمية هذه الأقطان . تعذر القيام بها في حالة وصول الأسعار الى الحد الأدنى المحدد لعدم وجود مشتر يقبل الشراء بهذه الأسعار

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		١٠ - بورصة الأوراق المالية :
		السماسة :
		التأمين الذي أوجبه الأئمة :
		<p>إيجاب المادة ٣٥ من الأئمة العامة لبورصات الأوراق المالية ، ٣٤ من الأئمة الداخلية على كل من تقرر لجنة البورصة قبوله للاشتغال بالسمسرة إيداع تأمين قدره ١٠٠٠ جنيه باعتباره رهيدا تسدد منه مطلوبات اللجنة والقرامات المالية وفروق الأسعار .</p>
		<p>قيام نقابة سماسرة الأوراق المالية بالقاهرة - في سبيل توفير التأمين الذي توجبه الأئمة برفع رسم الانضمام إليها إلى مبلغ ١٠٠٠ جنيه واعتباره تأميناً وتوليها عن السماسرة تقديم ضمان مشترك إلى لجنة البورصة وقبولها إياه واعتباره رهيدا لما أعد التأمين لمواجهته . اعتبار المبلغ المدفوع من السمسار إلى النقابة هو التأمين المشروط سداؤه لاشتغاله بمهنته - لا يغير من ذلك أن يكون السماسرة قد وفوا به إلى نقابتهم أو أن قانون النقابة قد وصفه خطأ بأنه حصص في رأس المال</p>
٢٠٣١	ع ٣٦
		بيع
		ثمن المبيع :
		<p>مطالبة المشتري بثن المبيع من شأن البائع له وحده . ليس لسلف البائع أن يتمسك بعلم سداد المشتري من خلفه بباقي الثمن . ولا مصلحة له في ذلك</p>
٣٧٦	ع ٥١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عقد بيع أقطان :
		عقد بيع الأقطان تحت القطع عقد من نوع خاص ينظم آثاره اتفاق الطرفين وما جرى عليه عرف هذه التجارة . ولما كان البائع في هذا العقد يقصد في الأصل الإفادة من بيع قطنه بالثمن الذي تسفر عنه الأسعار بالبورصة وكان — بعد أن تحددت الأسعار في الأجل المعين للقطع — قد عمد إلى نقل سعر القطع لاستحقاق نال طامعا فيما قد يعود عليه من زيادة يتوقعها ومتحملا ما قد يتخض عنه الثقل من خسارة فإنه يكون قد قصد إلى المضاربة بالثمن . وعملية المضاربة هذه تالية لإبرام العقد ولها ذاتيتها وتعد عملا تجاريا ولو كان طالب نقل سعر القطع مزارعا إذ ليس في القانون ما يمنعه من مزاوله الأعمال التجارية ...
٤٥٥	٢٦٧ ع ٢	الالتزام بالضمان :
		ليس في القانون ما يمنع البائع أو ورثته من كسب ملكية العين المباعة بوضع اليد المدة الطويلة متى توافرت شروط التقادم المكسب قانونا — القول بأن تمسك ورثة البائع بهذه الملكية يعتبر تعرضا من جانبهم لا يتفق وواجب الضمان مخالف للقانون ...
٦١٤	٣٩٥ ع ٣	راجع (أعمال تجارية . حكم . صورية . نقض)
		بيع وفائي :
		١ — لم يكن البيع الوفاي الذي يخفى رهنا باطلا قبل صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ، بل كان كل ما يهسد المشتري بعقد وفائي هو أن يعتبر عقده في هذه الحالة بمثابة عقد رهن تنطبق عليه قواعد الرهن وبذلك يتفجع بكل ما للدائن المرتهن من حقوق وقد شجع هذا الدائنين على إساءة استعمال عقد البيع الوفاي واتخاذ وسيلة لستر الرهون بقصد الاحتيال على التخص من القيود التي وضعها القانون لحماية المدينين الراهين وأهملها مع المرتهن في حالة عدم الوفاء من تملك العين المرهونة بنفسه الالتجاء إلى القضاء مما حدا بالمشروع لإصدار القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ للقضاء على هذه الحيل .

رقم المادة	رقم القاطعة والعدد	
		<p>٢ - تنقض المادتان ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدنى القديم المعدلتين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ بطلان عقد البيع الوفاى المقصود به إخفاء رهن عقارى سواء بصفته بيما أو رهنا ، وأن العقد يعتبر مقصودا به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المبيعة فى حيازة البائع بأى صفة من الصفات . وقد أورد الشارع هاتين القريتين كقريتين قانونيتين قاطعتين بحيث إذا توافرت إحداهما كان ذلك قاطعا فى الدلالة على أن القصد من العقد هو إخفاء رهن وما نأى من إثبات العكس .</p> <p>وعلة تقرير هاتين القريتين بالذات هو أن بقاء العين فى حيازة البائع واشترط رد الثمن مع الفوائد مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوفاى الجدى . و يؤيد هذا النظر أن القانون المدنى الجديد ألغى البيع الوفاى نهائيا اكتفاء بالنصوص الخاصة بالرهن .</p> <p>ولم يكن التفتين المدنى القديم يتضمن نصا كنص المادة ٤٠٤ من التفتين الحالى التى تجيز قرض القرينة القانونية بالدليل العكسى ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك وأن رأى قبل صدور هذه المادة كان متجها إلى الأخذ بما هو مقرر فى فرنسا بنص صريح فى المادة رقم ١٣٥٢ من القانون المدنى الفرنسى من عدم جواز إثبات ما ينقض القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفا معينا . وإذن ففى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بقاء العين المبيعة فى حيازة البائع قرينة غير قاطعة ودل على عكسها وانتهى رغم قيام هذه القرينة إلى اعتبار العقد بيما وفائيا صحيحا فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والمدد	
		(ت)
		تجزئة . تحكيم . تضامن . تعويض . تفسير تقادم . تنظيم . تنفيذ عقارى . توريد
		تجزئة
		موضوع غير قابل للتجزئة :
١٨٩١ ع ٧	...	١ - نزاع حول بطلان إجراءات نزع ملكية وبطلان حكم رسو من اد استنادا إلى أن الطاعن لم يتخذ الإجراءات الصحيحة ولم يعلم الورثة جميعا بما يتخذ من إجراءات دون أن يكون لهم من يمثلهم قانونا أو يملك التحدث عن التركة . هو موضوع غير قابل للتجزئة
٢٥٢١ ع ٣٣	...	٢ - المناقضة في قائمة توزيع مؤقتة موضوع غير قابل للتجزئة ...
		تحكيم
		سلطة المحكم :
٧٣٠ ع ٣٢١	...	على المحكم أن يلتزم الحدود المرسومة له في مشارطة التحكيم . له تقدير الأمور الموضوعية ليس له أن يخرج عن النص الظاهر لنصوص المشارطة تحديد مأمورية المحكم وتفويضه الحكم والصلح بصفة عامة . تحديده في الحكم ما يستحقه أحد الخصوم بشأن النزاع محل التحكيم . ليس في ذلك خروج عن المشارطة أو قضاء بما لم يطلبه الخصوم

رقم الصفحة	رقم القواعد والعدد	
		<p>صدرور حكم المحكم (ميعاده) :</p> <p>١ - خلو مشاركة التحكيم من تحديد ميعاد لصدور الحكم . مؤدى ذلك ، وجوب مراعاة الميعاد المحدد فى القانون وهو ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين المحكم (م ٧١٣ مرافعات قديم) . تعديل مشاركة التحكيم لا يجوز إلا باتفاق الطرفين .</p> <p>٢ - التاريخ الذى يثبت المحكم لحكمه حجة على الخصم . لا عمل بجده إلا بطريق الطعن بالتروير ١٢١ ع ٣ ٧٣٠</p>
		<p>تضامن</p> <p>(راجع استئناف) .</p> <p>تعويض</p> <p>(راجع مسئولية)</p>
		<p>تفسير</p> <p>٢ - لمحكمة الموضوع حق تفسير الورقة المتنازع على دلالتها تفسيرا لا يخرج عن مدلول عباراتها ، فإذا استخلصت المحكمة من عبارات الورقة أنها تنطوى على إقرار ضمنى من الطاعن بدين الضريبة محل النزاع ثم أعملت أثر هذا الإقرار فى قطع التقادم فإنها لا تكون قد خالفت القانون ١٣٤ ع ٣ ٧٩٦</p> <p>راجع (عقد . تحكيم)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تقدم
التقدم المكسب :		
٦١٤٣ ع ٩٥	<p>إن الأساس التشريعي للتملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قريئة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليـد . وليس في القانون ما يمنع البائع من كسب ملكية العين المبيعة بوضع اليـد المدة الطويلة بعد البيع إذا ما توافرت لديه الشروط القانونية لهذا التملك ، وهو ما يتحقق به قيام السبب المشروع . ومن ثم فإن القول بأن تمسك ورثة البائع لهذه الملكية يعتبر تعرضا من جانبهم لا يتفق وواجب الضمان المقروض عليهم قانونا هو قول مخالف للقانون</p>
		<p>مناطق حظر تملك الحائز للوقف أن يظل وضع يده مؤقنا . وضع اليـد المؤقت مانع من كسب الملكية بالتقدم مهما طال . تعتبر صفة وضع اليـد تغييرا يزيل صفة الوقفية عنه بادعاء الحائز الملكية ومعارضه حق المالك بعمل ظاهر . للواقف أو ناظر الوقف في هذه الحالة كسب المال الموقوف بالتقدم المكسب الطويل المدة متى توافرت شروطه ودامت حيازته ثلاث وثلاثين سنة . تغيير الحائز الوقفي صفة وضع يده . مجرد نية التملك لا تكفي . وجوب اقتران تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يتضمن مجابهة لحق المالك ولو كان جهة وقف . رهن العين الموقوفة من الحائز رهننا تأمينا لا يتضمن المجابهة الظاهرية .</p>
٨٣٩ ع ١٤٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — لا يكفى في تغيير الحائز صفة وضع يده بمجرد تغيير نيته بل يجب أن يقترن تغيير النية بفعل ايجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالانكار الساطع والمعارضة العلنية وبذل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزعم انكار الملكية على صاحبها والاستثناء بها دونه ، فإذا كان الرهن التأميني الذي لا يتجرف فيه الراهن من الحيازة ولا يقترن بأى مظهر خارجى يبين منه نية الغصب لا يتم به تغيير صفة الحيازة في التقادم المكسب على النحو الذى يتطلبه القانون ، بما أن وضع يد الواقف المستحق في الوقف والتاخر عليه حتى وفاته وضع يد وقى وكذلك يكون وضع يد أولاده من بعده مشوبا بالوقتية ولو كان بنية التملك ومن ثم فإن رهن الواقف أو أحد أولاده عين الوقف رهنا تأمينا لا يتم به تغيير صفة الحيازة إذ هو لا يتضمن مجابهة حق جهة الوقف بفعل ايجابي ظاهر
٨٣٩	٣٤١٤٢	٣ — الأساس التشريعى للتملك بالتقادم الطويل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضح اليد ففى استوفى وضع اليد الشروط القانونية التى تجعله سببا مشروعا للتملك جاز لصاحبه — أيا كان — التملك . ولا يحول دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو بالوفاء للوقف (في حالة الوقف) لأن التقادم سبب قانونى للتملك لا اعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزما بالضمان أن يملك بهذا السبب لأنه ليس فى القانون ما يحرمه من ذلك
٨٣٩	٣٤١٤٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>التقادم المسقط :</p> <p>(١) بده التقادم :</p> <p>لما كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد خلت من تحديد تاريخ بده التقادم فيما يستحق للحكومة فإنه يتعين وفقا للأحكام العامة للقانون ألا تبدئ مدة سقوط الحق في المطالبة بدین الضريبة إلا من تاريخ تحقق وجوبه في ذمة المدين فإذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا على شرط فيبعد سقوطه لئلا يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط. ولما كانت مصلحة الضرائب وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ (قبل تعديلها بالقانون ٢٥٣ سنة ١٩٥٣) لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية أو قبل أول مارس من كل سنة فإن التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يبدأ مريانه إلا من هذا التاريخ. وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بده التقادم من اليوم التالي لاتقضاء المهلة المحددة لتقديم الاقرار وأضاف لمدة التقادم المحتسبة على هذا الأساس مدة وقف التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبب</p> <p>٧٩٦ ٣٤١٣٤</p> <p>(ب) مدة التقادم :</p> <p>١ — تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق باتقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد أو باتقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق أيهما أقصر</p> <p>٤٣٧ ٢٤٦٣</p>

رقم والعدد الصفحة	رقم القاعدة
	٢ — الالتزامات التي تنشأ عن السند الإذني أو تنفرع عليه يسرى في شأنها التقادم العادي تبعاً لطبيعته .
	اعتبار محكمة أول درجة السند تجارياً بالنسبة للدين وتوجيهها يمين الاستيثاق إليه والقضاء في موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعتين لهذا الحكم فيما اتبى إليه . جميع العمليات التي تجري على السند من ضمان أو تظهير وما ينشأ عنها من التزامات تخضع للتقادم العادي حتى وإن كانت من طبيعة مختلفة ع ١٥ ١٢٩
	٣ — نص المادة ١٧٢ من القانون المدني نص استثنائي . وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام . علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل علاقة تنظيمية مصدرها القانون . مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير المشروع ومن ثم فإن مساءلة الإدارة عنها عن طريق التفويض لا تسقط إلا بالتقادم العادي ع ٤ ١٨١
	(ج) انقطاع التقادم :
	١ — تقديم طلب تقدير أتعاب المحامي إلى مجلس نقابة المحامين إعلان بخصومة قضائية ويقطع التقادم ... ع ٢ ٥٣٢
	٢ — الإقرار بدين الضريبة — ولو كان ضمياً — يقطع التقادم . نص المادة ٣٧٥ مدني متقطع الصلة بدين الضريبة ع ٣ ٧٩٦
	راجع . (حكم . محاماه . نقص) .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(د) التقادم في الشريعة الاسلامية :
		عدم اعتراف الشريعة الاسلامية بالتقادم المكتسب أو المسقط . قاعدة عدم مباح الدعوى بالحق الذي مضت عليه المدة ليس مبنيا بطلان الحق وإنما هي مجرد نهى القضاة قصده قطع التزوير والحيل . لا أثر له حل أصل الحق . ليس في هذا المجال محل لإعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدني ع ٤٣ ٣٠٠
		تنظيم
		قرار الهدم لأيلولة البناء للسقوط :
		مجرد صدور قرار من مصلحة التنظيم بهدم بناء لأيلولته للسقوط لا يلزم مالكة بهدمه . حقه في المنازعة في صحته أمام المحكمة المختصة حتى إذا ما صدر حكم بالهدم قام بتنفيذه جبرا على حقيقته . المادتان ١٠ ، ١٤ من دكر يتو ١٨٨٩/٨/٢٦ معدل بالقانون ١٩٤٨/١١٨ ع ٢٤ ١٩٤١
		تنفيذ عقارى
		راجع . (حجز إدارى)
		توريد
		عقد توريد الأقطان عقد ملزم للجانبين وينبئ على ذلك انه إذا استرد المشتري ما دفعه من الثمن حق للمتعهد بالتوريد أن يتمتع عن الوفاء بالالتزام المقابل وهو توريد القطن إعمالا للمادة ١٦١ من القانون المدني وبذلك يكون العقد قد فسخ بفعل المشتري ع ٤٧ ٣٥٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) جمارك
		رسوم جمارك :
		إدخال رialsات "ماريا تريزا" للقطر المصري كعملة مخطوطة قانونا . جواز ذلك بعد تشويهها . اعتبارها من السبائك الفضية . واستحقاق رسم جمركي عليها . الدفع من جانب المستوردين بالجمل بما أوجبه القانون الجمركي لا يقبل ١٠٠ ٧٧ ع ٢ ٥١٠
		غرامة جمركية :
		١ — كل عجز في البضاعة المشحونة يفترض أن ربان السفينة قد هربه فيلترم بالغرامة التي قررتها المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فضلا عن الرسوم الجمركية وقد أجازت المادة ١٧ من اللائحة المذكورة للربان نفى هذه القرينة بإقامة البراهين على أسباب النقص الحاصل كما إذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة رسمها وأن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع بحيث إذا قدم هذه البراهين في الآجال المحددة بالمادة ١٧/٦ أعفى من الغرامة . دفع قيمة العجز لا يمتنع معه توقيع الغرامة ... ٤٥ ع ٢ ٣٤٤
		٢ — نص المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية ينطبق على كل عجز يظهر في مشمول الطرود وينتج عنه نقص في وزنها مما يستوجب توقيع الغرامة منه يتجاوز حد الإخفاء والقول بعدم جواز فرض الغرامة في حالة العجز في مشمول الطرود بخلاف القانون ٨٧ ع ٢ ٥٦٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٣٨	٣٤١٠٢	١ — لاجل لتطبيق المادة ٣٧ من اللائحة الجزركية اذا لم يظهر عجز في عدد الطرود وانما تبين وجود قصص في وزنها ومحتوياتها بما لا يتجاوز ٥ ٪ . حكم المادة ٢/٣٨ من اللائحة الجزركية هو الذي ينطبق في هذه الحالة
٦٤١	٣٤١٠٣	٢ — الإعفاء الوارد بالمادة ٤/٣٧ من اللائحة الجزركية مقصور على البضائع المشحونة صبا دون البضائع المشحونة في طرود . القانون رقم ٥٠٧ سنة ١٩٥٥ جاء مفسرا للمادة المذكورة لاملشأ لحكم جديد
ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجزركية :		
٥٠٣	٢٤٧٥	١ — ميعاد الطعن في قرار اللجنة الجزركية القاضي بالفرامة هو خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المحكوم عليه . لا يشترط لسريان هذا الميعاد إعلان القرار للمحكوم عليه
٨٥٥	٣٤١٤٤	٢ — ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجزركية وفقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجزركية هو خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المحكوم إليه . لا يلزم لسريان هذا الميعاد إعلان المحكوم عليه بالقرار الصادر ضده . نص المادة ٣٣ هام مطلق يسرى حكمه سواء أكان للمحكوم عليه محل إقامة معلوم أم لم يكن . قصر نص المادة ٣٣ على الحالات التي يكون فيها المتهم مجهولا أو ليس له محل إقامة معلوم . مخالفة ذلك للقانون

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ح)
		حجز إدارى . حراسة . حكم . حوادث طارئة . حوالة .
		حجز إدارى
		وجوب البند بحجز المنقول إداريا وبيعته . عدم جواز الشروع في حجز العقار إداريا إلا في حالة عدم كفاية ثمن المنقول ... ٣١٣ ع ٧٨٢
		حراسة
		صفة الحراسة على الوقف لا تورث عن الحارس وبالتالى فلا يقبل من ورثته — بالنسبة للطنن بالتقضى المرفوع منه بهذه الصفة — السير في الإجراءات التالية لإحالة الطنن إلى الدائرة المختصة وإلا كان الطنن غير مقبول شكلا ... ١٤١ ع ٨٣٥
		راجع (الترام المرافق العامة . أوامر عسكرية . مقاوله . وقف)
		حكم
		بياناته :
		(١) استكمال الحكم بذاته شروط صحته :
		عدم قبول تكملة ما قص فيه من البيانات الجوهرية التي يستلزمها القانون لصحته بأى دليل غير مستمد منه . مثال ... ١٤ ع ٣٠١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) صدوره باسم الأمة :
		وجوب صدور الأحكام باسم الأمة وفقا للقاعدة ٦٣
		من الدستور المؤقت المؤرخ ١٩٥٨/٣/٥ . عدم تدوين
٤٥٣	ع ٦٦	ذلك بالحكم يترتب عليه البطلان المتعلق بالنظام العام...
		(ج) اسم عضو النيابة الذي أبدى رأى فى القضية :
		١ — اعتبار البيان الخاص باسم عضو النيابة الذى
		أبدى رأيه فى قضية متعلقة بالأحوال الشخصية 'بيانا
		جوهريا لا زما لصحة الحكم . البطلان المترتب على
		إغفاله من النظام العام
٣٠	ع ٦	...
١٩٩	ع ٢٥	...
٢٥٦	ع ٣٤	...
		٢ — إغفال بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى
		الرأى الوارد بمذكرة النيابة . بيان جوهرى . خلو
		الحكم مما يدل على أن عضو النيابة الذى ذكر اسمه
		فى ديباجته هو صاحب ذلك الرأى . بطلان الحكم...
٥٢٧	ع ٨٠	...
		٣ — بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى
		قضية متعلقة بالأحوال الشخصية من بيانات الحكم
		الجوهرية . لا يفى عنه ذكر اسم عضو النيابة الذى
		حضر المرافعة أو تلاوة الحكم . البطلان المترتب على
		إغفاله متعلق بالنظام العام يجوز الدفع به فى كافة
		مراحل التقاضى وفى أى وقت أمام محكمة النقض والمحكمة
		أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه إثبات
		طلبات النيابة فى الاستئناف إذ أن هذا البيان لا يفى
		بمقصود الشارع ولا يتحقق به حكمة المادة ٣٤٩
		مرافعات
٦٥٥	ع ١٠٦	...

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٧٠٣	١١٦ ع ٣	٤ - بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية بيان جوهرى إغفاله يترتب عليه البطلان . إغفال هذا البيان فى الحكم الابتدائى مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة . لأجل النعى بالبطلان فى هذه الحالة ، إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية بجثة لا يعتد بها تسبيه :
١٧٨	٢٠ ع ١	إشارة الحكم عند تحصيله للأسباب التى بنت عليها الطاعنة - مصلحة الضرائب - استئنافها إلى قرار لجنة الطعن صادر فى ١٩٥٢/٤/٤ فى حين أن القرار المعارض عليه هو قرار اللجنة التقدير الصادر فى ١٩٥١/٣/٣١ علم مناقشة المحكمة لهذا القرار وعدم فحص دفاع الطاعنة بشأنه . يفيد عدم مواجهتها للتزاع المطروح . يبطل الحكم راجع . (حوادث طارئة) . عيوب التدليل : (١) القصور : " ما بعد كذلك " : ١ - أخذ الحكم بما صورته المطعون عليه بشأن تكيف العلاقة بينه وبين الشركة الطاعنة . عدم عنايته بتجسس وقائع هذا التصوير . عدم بجته دفاع الطاعنة الذى أبدته فى هذا الخصوص . عدم استقراره على رأى فى خصوص هذه العلاقة وهل تتصل بعقد العمل الأصلى الذى يربط المطعون عليه بالشركة أم مستقلة عنه . هذه المسألة يتوقف عليها تحديد شكل الاستئناف . قضاء الحكم بمصلحة الاستئناف مغفلاً بجثتها أو الرد على دفاع الشركة الطاعنة بشأنها . قصور
١٦١	١٨ ع ١	

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام . لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه في القانون . مثال لحكم قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى ولم يستظهر عناصره ومقوماته الموضوعية والقانونية . بتقدير قيمة الدعوى وبيان ما اذا كانت تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية مما يسجزم محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة النزاع . قصور ع ٣٧ ٢٦٩	
٣ — إفعال الرد على دفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى قصور يعيب الحكم . مثال فى دعوى حساب ... ع ٥٩ ٤١٦	
٤ — الالتزام بتوفير وسائل العلاج بمؤسسة رب العمل . شرط وجوبه أن يزيد عدد العمال على خمسمائة عامل . متى أغفلت هيئة التحكيم تحقيق ذلك الشرط مع أنه مقطع الخصومة وانتهت فى قرارها إلى أن عدهم يزيد على خمسمائة دون أن تبين المصدر الذى استقت منه ذلك كان قرارها قاصر البيان ... ع ٦٥ ٤٥٠	
٥ — قصور . مثال فى مسئولية عن تعويض ... ع ٨٣ ٥٤٥	
٦ — قصور . مثال فى تقادم مكسب ... ع ٤٦ ٣٤٨	
٧ — تأخير المدين فى الوفاء بالدين يستوجب الزامه بالفائدة القانونية مالم يثبت أن هذا التأخير كان بسوء نية المدين وترتب عليه ضرر استثنائى بالدائن . الحكم بتعويض الضرر فى هذه الحالة جائز . عدم البحث فى توافر سوء النية فى التأخير . قصور ... ع ٨٦ ٥٦١	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٦٣٣	٣٤١٠١	٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض الدفع بالتقادم التامسي الثابت . في السند الإذني على أساس أن الدين المطالب به لم ينشأ عن عملية تجارية بل هو قرض مدني ولم يحفل بالرد على ما تمسك به الطاعن لدى محكمة الاستئناف من أنه وهو المدين الموقع على السنتين تاجر فهو دفاع جوهرى من شأنه لوضح أن يتغير به وجه الحكم في الدعوى فإن إغفال الرد على هذا الدفاع يجعله معيبا بالقصور
٧١٠	٣٤١١٧	٩ - إغفال الحكم المطعون فيه تحييص دفاع جوهرى - يتغير به وجه الحكم في الدعوى - وعدم الرد عليه . قصور يستوجب قرض الحكم . مثال في عقد وهن أقطان
٧٩١	٣٤١٣٣	١٠ - التمسك بالدفع بالتقادم دفاع جوهرى لوضح لتغير به وجه الحكم في الدعوى إغفال الرد على الدفع بالتقادم المبدئى أمام محكمة الموضوع يعيب الحكم بالقصور بما يستوجب نقضه . لا يمنع من ذلك التمسك أمام محكمة النقض بوقف التقادم أو اقطاعه . دفاع يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض
٨١٠	٣٤١٣٧	١١ - إقامة الحكم قضاءه على أمور اقترضا دون أن يقدم الدليل عليها أو بين المصدر الذى استقاها منه . قصور . مثال
		”ملا يعد كذلك“ :
٩٤١	٨٠٤	١ - عدم تمسك الطاعنة بشئ من الدفاع الذى تنعى على الحكم إغفاله . دفاع يغار ما جاء في سبب الطعن . النعى بالقصور لعدم الرد على هذا الدفاع في خير محله . مثال

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
١٠٦	١٠ ع ١	٢ - رفع دعوى بطلب إظهار إفلاس شركة . تعيين بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة ما اتصل منه بقيام الشركة أو صحتها التجارية . سلوك الحكم هذا المنهج وتقريره لأسباب سائفة قيام شركة واقع تجارية بين الورثة . النعي بالقصور . على غير أساس
١٠٦	١٠ ع ١	٣ - الدفع بأن الدين المطلوب شهر إفلاس الشركة من أجله متنازع فيه . قضاء الحكم بعدم جدية هذه المنازعة لأسباب سائفة مؤدية . النعي بالقصور . على غير أساس
١٠٦	١٠ ع ١	٤ - اعتبار الحكم الشركة متوقفة عن دفع ديونها استنادا لأسباب سائفة . النعي بالقصور . على غير أساس
٤٠٤	٥٧ ع ٢	٥ - طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده . رفض الطلب لعدم توافر حالات المادة ٢٥٣ مرافعات الواردة على سبيل الحصر . لا قصور
٥٠٠	٩٠ ع ٣	٦ - انتفاء وصف التعسف عن فصل العامل . إعتبار أن ما اتخذ من إجراءات غير لائقة في حق رؤسائه مبررا للفصل . إيراد الحكم مبررات سائفة له تكفي لحمله . لاتناقض ولا قصور
٧٥٢	١٣٥ ع ٣	٧ - نذب الخبير في الدعوى رخصة مخولة لقاضي الموضوع . لا معقب عليه في رفض طلب تعيين الخبير متى كان ذلك قائما على أسباب سائفة
٨٢٨	١٤٠ ع ٣	٨ - بيان المرتب الأصلي وإعانة الغلاء في نماذج تعيين العمال يحقق ذلك فرض الشارع من م ٢/٢ من الأمر العسكري ٩٩ سنة ١٩٥٠ . التحدى بسراكي الأجور لا يجدى . لا قصور

رقم المسند	رقم القاعدة والعدد	
		<p>حكم :</p> <p>(ب) المسخ - الخطأ في الاستاد :</p> <p>” ما يعد كذلك “ :</p> <p>١ - مثال لحكم مسخ نصا في عقد بيع أقطان تحت القطع مسخا ترتب عليه أنه أهمل أعمال حكمه بغير موجب كما شابه خطأ في الاستاد :</p> <p>تقرير الحكم عدم جواز تمسك المشتري (الطاعنة) بما ورد في هذا النص من إعفائها من المسؤولية في حالة ما إذا لم يتيسر لها قطع السعر في اليوم المتفق على قطعه فيه لعدم وجود مشتر بالاسعار الاسمية المحددة - استنادا إلى القول بأن عدم مسؤوليتها حسبما جاء في هذا النص مشروط باظهار البائع رغبته في قطع سعر قطعه وهو لم يظهرها وتدخل الحكومة بتعيين الاسعار أو تحديد ثقلاتها وهي لم تتدخل ع ٦٠١</p> <p>المسخ :</p> <p>تحويل العقد المشتري الحق في قطع السعر نيابة عن البائع في اليوم الأخير من الأجل المحدد لهذا البائع لطلب القطع فيه . يستوى أن يستعمل البائع حقه في القطع بنفسه أو يستعمله عنه المشتري بتفويض سابق معطى له في العقد . هذا الأعفاء أن هو إلا تطبيق للعرف التجارى السائد في شأن عقود بيع الأقطان تحت القطع أقره المشرع بالقانون ٣٩/١٣١ المعدل بالقانون ٥٩/١٨٤ .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	خطأ الاستناد :
	ماثل في قول الحكم أنه لم يثبت تدخل الحكومة لتحديد الاسعار قبل ٥٢/١/٣١ مع أن الثابت بنشرة البورصة التي أشار إليها الحكم أن سعر فبراير ١٠ ر ٩٥ هو (حد أدنى بائع) هذه العبارة تفيد بذاتها تحديد حد أدنى لا يجوز نزول الاسعار عنه وعدم وجود مشتر بهذا السعر . تدخل الحكومة في البورصة وتحديد الاسعار صدر به قرار وزير المالية رقم ١٩٥٢/٧ في ١٦/١/٩٥٢ . الحد الأدنى لاستحقاق فبراير متوسط التيلة ١٠ ر ٩٥ استمرار السعر عند هذا الحد إلى ما بعد ٥٢/١/٣١ لم يبلغ إلا بالقرار ١٩٥٢/١٦ في ١٧/٢/١٩٥٢ ع ١ ٥ ٦٠
	٢ - مسخ :
	استخلاص عكس ما يؤدي إليه المستند المقدم في الدعوى
٤٨٩	٢ ع ٧٣ مسخ ٣ - الخطأ في الإستناد :
	إذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل فهم الواقع في الدعوى تحصيلاً صحيحاً وأزل حكم القانون على ما حصله بأسباب ساقطة تكفي لحمله فإن النعي عليه بالخطأ في الإستناد والقصور في التسيب يكون في غير محله ع ٨٤ ٢ ٥٥٢
	(ج) فساد الاستدلال :
	١ - موافقة الطاعنة النيابة على طلبها رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى استناداً إلى أن اختصاص المحكمة لا لدائرة من دوائرها . لا ينطوي على اعتراف من جانبها باختلاف الملة بينها وبين زوجها المطعون عليه . تسليمها باختصاص دائرة الأحوال الشخصية للساميين بنظر الدعوى . لا ينهني عليه حتماً وطريق التضمين وال لزوم تسليمها بهذا الاختلاف . إقامة الحكم المطعون فيه قضاء باختلاف الملة — على هذا الاعتبار وحده . فساد استدلال ع ٤٤ ١ ٣١٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٩٩	٥٦ ع ٢	٢ — الواقعة المحتملة غير النابتة بيقين لا تصلح مصدرا للاستنباط . الاستدلال بها استدلال فاسد
٤٧٩	٧٣ ع ٣	٣ — عدم اتفاق المقدمات التي أوردتها الحكم مع النتائج التي انتهى إليها استدلال فاسد . مثال : تقرير مرتب لأحد الشركاء المتضامين أو توقيعه على احتجاجات عدم دفع لم توجه للشركة أو أحد ممثليها لا يؤدي إلى اعتباره نائبا عن الشركة أو ذا صفة في التوقيع عنها
٧٦٥	٢٨ ع ٣	٤ — الاستدلال على حصول تعامل فعل بورصة العقود في تاريخ معين بالمبيعات التي تمت في بورصة البضاعة الحاضرة استدلال فاسد . هذه المبيعات لا شأن لها بالكوترانات التي يتم التعامل عليها في بورصة العقود (راجع بورصة)
		(د) تناقض :
٤١١	٥٨ ع ٢	١ — تناقض بعض الأسباب مع البعض الآخر مثال في مقابلة من الباطن
٧٢٥	١٢٠ ع ٣	٢ — تناقض الأسباب بعضها مع البعض الآخر وتهاورها بحيث لا يبقى فيها ما يكفي لحل الحكم عليه . مثال في طلب تعويض من الفصل التعسفي (راجع عقد . حوادث طارئة)
		الطعن في الأحكام :
		(١) القبول المانع من الطعن :
٣٠٠	٤٣ ع ١	شرطه أن يكون قاطعا في الدلالة على رضا المحكوم عليه به ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
٣٤١	١٦ ع ٢	١ - حكم لم يصدر من محكمة استئنافية . عدم قبول الطعن فيه بالنقض
٦٠٩	٩٤ ع ٣	٢ - قرار قاضي الأمور الوقفية بإبقاء الرقم الوقفي أو بإلغائه استنادا للمادة ٣٥ ق ١١٤ سنة ١٩٥٧ الخاص بالشهر العقاري ليس من قبيل الأوامر على العرائض التي يصدرها قاضي الأمور الوقفية طبقا للمادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ مرافعات بل هو قرار يحسم به قاضي الأمور الوقفية جميع أوجه الخلاف القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر العقاري بخصوص شهر المحرر وهو قرار لا يقبل الطعن بأى طريق كان
		راجع (استئناف . بطلان . شهر عقارى) .
		ججية الحكم :
٣٠٠	٤٣ ع ١	١ - الحكم الصادر فى دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلا فى الدعوى ولا يستفيد منها باقى المستحقين
٦٩٦	١١٤ ع ٣	٢ - الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام والحراسة المفروضة عليه لا ينسحب أثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام إذ أن إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم والحراسة الادارية وبين إدارة المرفق
٧٥٨	١٢٦ ع ٣	٣ - الحكم الفاصل فى جزء من النزاع يمنع من العودة إلى البحث فى النزاع الذى حسمه من جديد . التزام المحكمة فى الحكم النهائى بما حسمه الحكم الفرعى بصفة قطعية

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
حوادث طارئة	
مناطق تحقق شرط الارهاق المهدد بالخسارة الفادحة للمشتري، النظر إلى الصفقة محل التعاقد ذاتها . تقدير تأثير الصفقة محل التزاع بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . تدليل الحكم على عدم تأثير إرادات المشتري الأخرى بالظروف الاستثنائية . تزيد لا تؤثر على سلامة تسبب الحكم المطعون فيه وصحة نظره القانوني إذ ليس هو دعامة الحكم الأساسية... ..	٧٥٢٣٤١٢٥
حوالة	
انعقاد الحوالة :	
١ - يشترط لانعقاد الحوالة في القانون المدني القديم رضا المدين بها وجوب إثبات هذا الرضا بالكتابة واليمين . إثباته بغير الكتابة أو اليمين أو الاقرار الصريح لا يجوز . الإقرار الضمني لا يقبل في الإثبات ما لم يتم دليل يقيني على وجوده وممراته . مثال ..	٦٦٣٣٤١٠٨
٢ - الدفع بعدم جواز إثبات الرضا بالحوالة بغير الكتابة لا يجيء إلا بعد الطعن في الحوالة بالبطلان . عدم إبداء هذا الدفع أمام محكمة أول درجة لا يعتبر تنازلاً عن التمسك به	٦٦٣٣٤١٠٨
(خ)	
خلف	
(١) خلف عام :	
انصراف أثر التصرف البات غير المضاف إلى ما بعد الموت إلى الخلف العام . عدم اعتباره من الغير بالنسبة له	٣٦٠١٤٣٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الخلافة بالنسبة للأحكام :
٦٩٦	٣٤١١٤	١ - الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام والحراسة الإدارية التي كانت مفروضة عليه لا ينسحب أثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام . إذ أن إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم والحراسة الإدارية وبين إدارة المرفق ...
٣٠٩	١٤٤٣	٢ - الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلا في الدعوى ولا يستفيد منها باقي المستحقين :
		(د)
		<u>دعوى . دفع ما لا يجب</u>
		دعوى
		نطاق الدعوى :
		١ - أساس الدعوى :
٦٠٢	٣٤٩٣	إقامة المسؤولية على أساس قانوني . لا موجب لمناقشة باقي الأسس التي ركن إليها المدعى في الدعوى
		٢ - طلبات الخصوم :
٤٩	١٤٢	إفقال الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ليس سببا من أسباب الطعن بطريق النقض . المادة ٣٦٨ مرافعات مثال الحكم قضى بإبطال الاستئناف دون أن يعرض في قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - تعدد الطلبات :
٢٧٦	١٤٣٩	تعدد الطلبات في دعوى واحدة لا يمنع المحكمة من قبول ما تختص بنظره منها
		٤ - وصف السرعة في نظر الدعوى :
١٧٣	١٤١٩	نظر الدعوى على وجه السرعة ليس منوطا بتقدير الخصوم ولا بتقدير المحكمة ولكن مناطه أمر الشارع سواء ورد هذا الأمر في قانون المرافعات أو في أى قانون آخر
		الخصوم في الدعوى :
		تمثيل الخصوم :
٢٤٩	١٤٣٢	المادة ٣ من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ مطلقة وصريحة في أن العمال المشمين إلى نقابة تمثلهم في طلباتهم ومنازعاتهم وفي نقاباتهم دون تفصيل أو تخصيص
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(١) تلاوة تقرير التلخيص :
٧٦٢	٢٤١٢٧	إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير تلخيص من قاضى التحضير تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة . إجراء جوهرى واجب قانونا ، مؤدى إغفال هذا الإجراء البطلان
		(ب) ترك الخصومة :
٢٢٤	١٤٣١	لا يمس الحق المرفوع به الدعوى على ما تقرره المادة ٣١٠ من قانون المرافعات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) وقف السير في الدعوى :
		وجوب تعجيل الدعوى بعد وقفها انفاقا خلال الثمانية أيام التالية لانتهااء مدة الوقف ، مفاوضات الصلح ليست قوة قاهرة توقف الميعاد المقرر للتعجيل . عدم التعجيل في الميعاد يترتب عليه اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه
٧٢١	١١٩ع ٢	
		شروط قبول الدعوى :
		(١) الصفة في رفع الدعوى :
		للجمعية التعاونية الصفة في رفع دعوى التعويض عن الضرر الذي لحق بأعضائها من جراء زراعة تقاوى كانت الجمعية قد اشترتها لهم من وزارة الزراعة
٥٤٥	٨٣ع ٢	
		(ب) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — شروطه : وحدة الموضوع والخصوم والسبب . القضاء بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه مع تخلف شرط اتحاد الموضوع غير صحيح في القانون
٣٩٢	٥٤ع ٢	
		(ج) عدم سماع الدعوى :
		١ - عدم اعتراف الشريعة الاسلامية بالتقادم المكسب أو المسقط . قاعدة عدم سماع الدعوى بالحق الذي مضى عليه المدة ليس مبناها بطلان الحق وإنما هي مجرد نهى للقضاة قصد به قطع التروير والحل . لا أثر له على أصل الحق . ليس في هذا المجال محل لإعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدني
٣٠٠	٤٣ع ١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٠٠	٤٣ ع ١	٢ — قوام الأعدار التي ذكرها الفقهاء مسوغة لسماع الدعوى رقم مضي المدة أن تكون في شقي صورها بحيث يتعذر معها على المدعى إمكان رفع الدعوى . الاختلاف في تفسير شرط الواقف لا يعد عذرا بهذا المعنى . المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية ..
٣٠٠	٤٣ ع ١	٣ — اتفاق المستحقين على ارجاء توزيع ما اختلفا عليه من أعيان الوقف حتى يفصل فيه القضاء مع تمسك كل بوجهة نظره وعدم تسليمه للآخر بما يدعيه . قول الحكم إن هذا الاتفاق يرتفع به الإنكار للحق المانع من سماع الدعوى به بمضي المدة . تكييف له بما لا تحتمله نصوصه
		إجراءات رفع الدعوى :
٤٢٣	٦١ ع ٢	١ — إعداد الخصم الغائب شرطه أن تكون الخصومة قد انعدت صحيحة بين أطرافها حتى ينتج أثره القانوني
٨٠٦	١٣٩ ع ٣	٢ — البطلان الذي يزول بحضور الخصم — طبقا للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات — هو البطلان الناشئ عن عيب في إعلان أوراق التكليف بالحضور أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة بطريق رفع الدعوى والطعن في الأحكام على الوجه المبين في القانون
		تقدير قيمة الدعوى :
٢٧٦	٣٩ ع ١	١ — الدفع بطلب سقوط حكم الشفعة هي بمثابة طلب فسخ سند التملك . تقدير قيمتها بالثمن المقدّر بالسند وهو حكم الشفعة . المادة ٣٧ مرافعات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٦٩	٣٧ ع ١	٢ — الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام جواز الدفع به في أية حالة كانت عليه . لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه في القانون (استثناء) .
		دفع ما لا يجب
		دعوى استرداد ما دفع من المعاش بغير حق :
		تسقط باقضاء ثلاث سنوات من يوم العلم بالحق في الاسترداد أو باقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق أيهما أقصر
٤٣٧	٦٢ ع ٢	(ر)
		رسوم البلدية على الملاهي . رسوم صرف مياه المحال العامة . رسوم قضائية . رهن الأوراق التجارية . رهن حيازي .
		رسوم بلدية
		رسوم الملاهي :
		(١) . حسب الالتزام بها :
		١ — يقع على أصحاب محال الفرجة والملاهي ومستغليها لاعلى روادها من أفراد الجمهور . القانون رقم ١٩٤٤/١٤٥ ورسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تحديد على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لادلالة فيه على أن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور . المادة ٣ من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .
٢٨٠	١ ع ٤٠	٢ - صراحة نصوص المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣/٨٥ في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور . عدم اعتبار رسوم الملاهي من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي . استقلالها وتميزها عنها
٢٨٨	١ ع ٤١	٣ - يقع عبء الالتزام بالرسوم البلدية على الملاهي على عاتق أصحابها ومستقليها لا على روادها من أفراد الجمهور بعكس ضريبة الملاهي فعبء الإثبات بها يقع على الجمهور . اختلاف الرسوم البلدية وضريبة الملاهي من حيث طبيعة التكليف المالي المفروض في كليهما يبرر اختلافهما من حيث عبء الالتزام بها
٤٧٦	٢ ع ٧١
٢٨٨	١ ع ٤١
		(ب) تحصيلها :
		لا وجه للتحدي بأن مصلحة الأموال المقررة ارتضت تحصيل الضريبة على وجه مخالف للقانون . هذا الخطأ بفرض وقوعه لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون
٢٨٨	١ ع ٤١
٤٧٦	٢ ع ٧١
		راجع . (ضرائب) .
		رسوم صرف مياه المحال العامة
		مناطق استحقاق الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة والصناعية في المجارى هو التصريف الفعلي لا مظنة التصريف ولا يكفي لاستحقاق الرسم مجرد اتصال تلك المحال بالمجارى العامة
٧٩١	٣ ع ١٣٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رسوم قضائية
٧٧٥	٣ ع ٢٩	الاعفاء الوارد بقانون العمل الموحد في المادة السابعة منه قاصر على الدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكامه راجع (نقض) .
		رهن الأوراق التجارية
٢٥٣	٢ ع ٤٧	رهن السند الإذني تأميناً لقرض . تظهر السند المرهون على بياض . النص في عقد الرهن على تحصيل قيمته دون قيد أو شرط . حق الدائن المرتهن في التحصيل وقبول الوفاء قبل ميعاد الاستحقاق . تمسك الراهن بأجل الاستحقاق لا يجدى
		رهن حيازي
٨١٥	٣ ع ١٣٨	٢ — لم يعين القانون طريقاً خاصاً يجب اتباعه في تقدير ربع العين المرهونة رهناً حيازياً عند إجراء عملية استهلاك دين الرهن ومن ثم كان هذا التقدير مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت تبينه على أسباب سائفة . راجع (حكم) .
		(ش)
		شركات . شفعة . شهر عقارى
		شركات
١٦١	١ ع ١٨	١ — للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها ومن ثم فإن الطعن الموجه إليها باعتبارها الأصلية والمقصودة به يكون قد تم صحيحاً وفقاً للمادة ١٤/٤ مرافعات متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن في سكن إدارتها

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - التزام الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم بمفرده متى كان توقيعه بعنوان الشركة وفقا للمادة ٢٢ من القانون التجارى راجع (افلاس) .	٤٨٩ ع ٧٣
شفعة	
(١) الخصوم فى دعوى الشفعة :	
١ - وجوب اختصاص البائع والمشتري فى دعوى الشفعة اجراء اوجبه القانون على خلاف الأصل . عدم جواز التوسع فى مفهومه . عدم وجوب اختصاص البائع فى الدعوى التى ترفع بسقوط حكم الشفعة	٢٧٦ ع ٣٩
٢ - يوجب القانون فى دعوى الشفعة اختصاص جميع البائعين والمشتريين فى كافة مراحل التقاضى بما فى ذلك الطعن بالنقض ... راجع (نقض) .	٤٢٠ ع ٦٠
(ب) إيداع الثمن :	
وجوب إيداع الشفعين الثمن الحقيقى خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وأن يكون الإيداع سابقا على رفع الدعوى ولم تحدد المادة ٢/٩٤ من القانون المدنى فاصلا زمنا معينا بين الإيداع ورفع الدعوى ومن ثم فلا يشترط حصول الإيداع فى اليوم السابق على رفعها	٦١٩ ع ٩٦
(ج) سقوط حكم الشفعة :	
الدعوى يطلب سقوط حكم الشفعة هى بمثابة حكم فسخ سند التملك . تقديرها بالثمن المقرر بالسند وهو حكم الشفعة المادة ٣٧٧ مرافعات ...	٢٧٦ ع ٣٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>شهر عقارى</p> <p>طلب شهر المحرر مؤقتا :</p> <p>١ - لم يربط الشارع حقا لصاحب الشأن فى الطعن المباشر فى قرارات مأمور الشهر العقارى باستيفاء بيانات أو مستندات متعلقة بطلبات الشهر . جواز طلب الشهر مؤقتا إلى أن يقول قاضى الأمور الوقتية كلمته فيه بإبقاء الرقم الوقى للمحرر أو بإلغاءه ...</p> <p>٢ - قرار قاضى الأمور الوقتية بإبقاء الرقم الوقى أو بإلغاءه ليس من قبيل الأوامر على الرعاىض التى يصدرها قاضى الأمور الوقتية طبقا للادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ مرافعات بل هو قرار يحسم به قاضى الأمور الوقتية جميع أوجه الخلاف القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر العقارى بخصوص شهر المحرر وهو قرار لا يقبل الطعن بأى طريق كان ع ٩٤ ٣ ٦٠٩</p> <p>راجع (استئناف . حكم) .</p> <p>(ص)</p> <p>صلح . صورية</p> <p>صلح</p> <p>جواز التصالح من الاستحقاق فى الوقف . بدل الصلح استحقاقه للغير . مثال : شروع الاصلاح الزراعى فى الاستيلاء على بدل الصلح لا يتحقق به معنى استحقاق البذل للغير — الاقرار المبطل للصلح هو الاقرار باستحقاق ثابت فى أمان الوقف لا باستحقاق متنازع عليه ع ٦٢ ٢ ٤٢٨</p> <p>راجع (وقف) .</p>

رقم الصفحة	رقم الفأدة والعدد	
		صورية
		(١) الصورية المطلقة :
		الافوار بصدور البيع فعلا من البائع وانحصار النزاع حول شخصية المشتري لا يستقيم معه القول بانعدام العقد بصوريته صورية مطلقة
٢٦٠	١ ع ٣٥	
		(ب) أثر الصورية على الغير :
		حق الغير حسن النية في التمسك بالعقد الظاهر المسجل . عدم جواز الاحتجاج عليه بورقة غير مسجلة تفيد التقايل من التعاقد ولو كان مؤشرا بمضمونها على هامش تسجيل العقد الظاهر راجع (عقد . وكالة) .
٣٧٦	٢ ع ٥١	
		(ض)
		ضرائب
		ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :
		(١) الأرباح التي تسرى عليها الضريبة :
		١ — جواز إضافة المكافآت التي تعطى للموظفين والمستخدمين والعمال إلى حساب التكاليف التي تخص من الأرباح الخاضعة للضريبة بغير تحديد لمقدارها مادامت لازمة لتشجيعهم بما يكفل حسن سير الانتاج في المنشأة بحيث إذ تجاوزت هذا الغرض وجب استبعادها من حساب التكاليف واعتبارها أرباحا تخضع للضريبة . كان هذا هو الوضع قبل العمل بالقانون ١٣٨/١٩٤٨ تعديله لسنة ٣٩ ونصه على أن الحد الأقصى للمكافآت التي يجوز خصمها من الأرباح هو مرتب شهرين .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٤١	ع ٣	<p>مثال لحكم أنزل على واقعة الدعوى حكما قانونيا لاحقا في صدوره على وجودها إذ استند في رفض إضافة مكافآت صرفت لبعض موظفي شركة عن عامي ١٩٤٦، ١٩٤٧ — قبل صدور الق ١٣٨/١٩٤٨ — إلى سبق صرف مرتب شهرين لجميع موظفي الشركة . خطأ في القانون</p> <p>٢ — يجوز إثبات مزاوله الممول للنشاطه بالقرائن . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه على أن عدم حصول الطاعن على رخصة لمحله أو قيد اسمه في مكتب توزيع الأخشاب خلال سنة ١٩٤٧ لا ينفيان حصوله على هذا الصنف من تجار الجملة وأن رواج المنشأة وضخامة مبيعاتها سنة ١٩٤٨ يدل على أنها رابحة القدم في مزاوله هذا النشاط وأن مصلحة الضرائب قد أخذت الطاعن في تقدير مبيعاته بإقراره وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلا ينفي ما ثبت بهذه القرائن التي استعدها من أوراق الدعوى — إذ كان ذلك وكان تقدير الدليل وكفايته من شأن محكمة الموضوع فإن التنى على حكمها بخالفه قواعد الإثبات يكون على غير أساس (١)</p> <p>(ب) تقدير وعاء الضريبة :</p> <p>التقدير الحكمي :</p> <p>١ — وجوب اتحاد الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ بالنسبة للمولين انخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ولو كانت الحسابات منتظمة في تلك السنوات . قاعدة عامة لا يستثنى منها إلا الممولين الذين يسكون حسابات منتظمة وذلك عن السنوات من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٤ وذلك طبقا للقانون ٢٠٦</p>
٦٩١	ع ١١٣	سنة ١٩٥٥
٢٢٣	ع ٢٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المقصود بالربط النهائي في حكم القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ هو الربط الغير قابل للطعن أمام جهة الاختصاص . طعن الممول وحده في تقدير الأرباح يكفي لاعتبار الربط غير نهائى . لا محل لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه ... ٧٨ ... ٥١٧
		٣ - اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن سنة ١٩٤٩ . لا عبرة بتغير نوع الشركة متى كان نشاط الشركة الثانية امتدادا لنشاط الشركة الأولى ... ٧٨ ... ٥١٧
		٤ - وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية متى كان الربط لم يصبح نهائيا ولو كان محل الطعن من الممول وحده . لا محل للتحدى بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه والمقصود بالربط النهائي في حكم القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ هو الربط الغير قابل للطعن أمام جهة الاختصاص . الطعن من أى من الطرفين في قرار تحديد الأرباح يكفي لاعتبار الربط غير نهائى ... ٣٨٩ ع ٨٧ ... ٣٤١٠ ع ٦٧٦
		٥ - تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات التالية ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات متظلمة . لا يمنع من ذلك أن يكون تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ محل نزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير وطالب أنه صدر قرار من لجنة التقدير بربط الضريبة بطريق التقدير في تلك السنة فإنه يتعين إلزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه ... ٣٤٩٢ ع ٥٩٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المهن غير التجارية :
٣٧٠	٢ ع ٥٠	١ - المهن غير التجارية هي المهن التي يباشرها المخولون بصفة مستقلة والتي يكون العنصر الأساسي فيها العمل ويقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون ولا يمنع من اعتبارها كذلك أن يكون الربح فيها مختلطا ونتيجة استثمار رأس المال والعمل متى كان العمل هو مصدره الأول والغالب
٥٩٥	٣ ع ٩١	٢ - مهنة كاتب صومعي لا تخضع لضريبة المهن غير التجارية طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ إذ أنها ليست من المهن المنصوص عليها بالمادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديله ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن
		(ج) إجراءات ربط الضريبة :
		النموذج رقم ١٨ :
٢٢٣	١ ع ٢٨	تقدير مصلحة الضرائب الضريبة المستحقة على المخول تقديرا حكيا في السنوات من سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٥١ إعمالا لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ لم يكن هذا التقدير يستلزم إثارة منازعات موضوعية أو قانونية من قبل المخول مما يقتضي توجيه النموذج رقم ١٨ إليه . لم يترتب على إضفاله إخلال بحقه . القضاء ببطالان إجراءات الربط بعدم توجيه النموذج رقم ١٨ غير مطابق للقانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لجان التقدير :
٦٨٧	١١٢ ع ٣	١ — لجان التقدير هي الهيئة المختصة بتقدير أرباح الشركات غير المساهمة والأفراد لها تحقيق إقرارات الممول وملاحظات مأمورية الضرائب بمختلف الوسائل المتعارف عليها . قرارها إعادة ملف الموضوع للأمورية لتصحيح بعض الأخطاء أو استجلاء بعض عناصر الأرباح . لا بطلان
٨٠١	١٣٥ ع ٣	٢ — الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية في حقيقته طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة . لا يرد عليه الاستئناف المقابل . طعن مصلحة الضرائب في القرار بطريق الطلب المارض أثناء نظر طعن الممول . غير مقبول . وجوب اتباع الطريق المرسوم في القانون للطعن
٨٢٢	١٣٩ ع ٣	٣ — تقدير الأرباح تقديرا غير نهائي لم يخطر به الممول ولم يقبله أو يتم بشأنه اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب . إعادة المصلحة تقدير الأرباح الحقيقية متى اتضح لها اتساع نشاط الممول في سنى النزاع . لا مخالفة في ذلك للقانون
٧٩٦	١٣٤ ع ٣	احتساب مدة التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من اليوم التالى لأقفاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار المنصوص عليها بالمادة ٤٨ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ . إضافة مدة وقت التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ إلى مدة التقادم . لا مخالفة في ذلك للقانون
		(د) سريان التشريع المستحدث :
٥٩٥	٩١ ع ٣	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام في ظل القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ . التعديل الذى تم به تشريع مستحدث لا يسرى على الضرائب المستحقة قبل تاريخ سريانه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(هـ) وقف السير في دعوى الضرائب :
		اتفاق الطرفين على وقف السير في الاستئناف . عدم تعجيله في الميعاد القانوني . اعتبار المستأنف تاركاً استئنافه . عدم تمسك المستأنف بأن الوقف كان تطبيقاً للقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ لا يجوز التحدى بذلك أمام محكمة النقض بأحكام القانون المذكور أو القانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٨ باقراض أنه مفسر له ... ع ٩٩ ٣ ٦٢٨ (راجع لإثبات . استئناف . دعوى) .
		الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :
		١ - وعاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية هو كل ربح يتجاوز ربح إحدى السنوات ٣٧،٣٨،٣٩، أو ١٢/ من رأس المال الحقيقي المستثمر حسب الأحوال . وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو كل ما يحققه الممول من أرباح فعلية . استقلال كل منهما عن الأخرى وإن كانا متماثلين في طرق التحصيل ومتشابهين في إجراءات الربط . لاتنفي الإجراءات التي تتخذ في شأن إحداها عن الإجراءات الخاصة بالثانية ... ع ١١ ١١٦١
		٢ - إجراء الاستهلاك الاستثنائي يقتضى وفقاً للقانون أن يكون هناك ربح استثنائي وبيان للأشياء الجديدة توضع فيه الأصول المستحدثة مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها ع ٨٨ ٣ ٥٨٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة :
		الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات :
		الاعفاء منها :
		سريان الضريبة على الفوائد الناتجة من " التأمينات " حتى ولو كانت متصلة بمباشرة المهنة . المادة ٢/١٥ من القانون رقم ١٩٣٩/١٤ ٢٦ ع ١٤ ٢٠٣
		رسم الأيلولة على التركات :
		خلو مواد القانون رقم ١٩٤٤/١٤٢ سواء قبل تعديله بالقانون رقم ١٩٥١/٢١٧ أو بعد هذا التعديل من النص على وجوب الفصل في الدعاوى على وجه السرعة . المادة ٣٨ منه لم يرد في نصها إحالته إلى المادة ٩٤ من القانون رقم ١٩٣٩/١٤ وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون . هذه الإحالة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه من اعتبار الطعن في التقديرات بالنسبة لرسم الأيلولة على التركات من الطعون التي تنظر على وجه السرعة ١٧٣ ع ١٩ ١٧٣
		ضريبة الملاهي :
		(١) وعاء الضريبة :
		وعاء ضريبة الملاهي هو أجرة الدخول التي تشمل ثمن التذاكر والرسم البلدي المقرر في حالة اضافته وتحويله من الجمهور . اعتبار الرسم في هذه الحالة جزء لا يتجزأ من أجرة الدخول ٧١ ع ٢ ٤٧٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الالتزام بالضريبة :
		١ — يقع عبء الالتزام بضريبة الملاهي على الجمهور بعكس الرسوم البلدية على الملاهي فيقع عبء الالتزام بها على عاتق اصحابها ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور . اختلاف الرسوم البلدية وضريبة الملاهي من حيث التكليف المالى المفروض في كليهما يبرر اختلافهما من حيث عبء الالتزام بها
٤٧٦	٢ ع ٧١	...
٢٨٠	١ ع ٤٠
٢٨٨	١ ع ٤١
		٢ — صراحة نصوص المرسوم بقانون رقم ١٩٣٢/٨٥ في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور . عدم اعتبار رسوم الملاهي من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي . استقلالها وتميزها عنها . تحددها على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لادلاله فيه على أن عبء الالتزام بضريبة الملاهي يقع على الجمهور
٢٨٠	١ ع ٤٠
		(ج) تحصيل الضريبة :
		جواز تحصيل المالم يتم تحصيله من ضريبة الملاهي . لا يمنع من ذلك اعتماد تذاكر الدخول المشتملة على الرسم البلدى المقرر . لا يصح الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا بنص القانون
٤٧٦	٢ ع ٧١	...
٢٨٨	١ ع ٤١
		واجع (رسوم بلدية)
		(ع)
		عقد . عمل .
		عقد
		تفسير العقد :
		١ — الانحراف من المعنى الظاهر لعبارة العقد مستخ له مثال ...
٤٤٤	٢ ع ٦٤	...

رقم القاعدة والمدد	رقم الصفحة
٢ — الانحراف عن المعنى الظاهر من عبارات العقد مسخ له .	
تخصيص النص العام المطلق في التعاقد ينطوي على المسخ للعقد ...	١٧٨ ع ٣ ٧٦٥
تكييف العقد :	
العبرة في التكييف بحقيقة التعاقد وفقا للقانون ، لا بما يصفه	
به الخصوم	١٣٧ ع ٣ ٨١٠
آثار العقد :	
مناط تطبيق نظرية الحوادث الطارئة أن يكون الالتزام الذي	
حصل الاتفاق عليه بين المتعاقدين قائما وأن تنفيذه بالشروط	
المتفق عليها بينهما يصبح مرهقا للدين بسبب الحادث الطارئ .	
أما إذا كان الالتزام الأصلي قد تغير فإنه يتمتع تطبيقها ...	٦٩ ع ٢ ٤٨٦
فسخ العقد :	
عقد التوريد ملزم للجائين . استرداد ما دفع من الثمن يمسد	
فسخا للعقد . التنازل عن التمسك بالفسخ . ما لا يعد كذلك .	
مثال	٤٧ ع ٢ ٣٥٣
راجع (تحكيم توريد . صورية . عمل) .	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عمل
		التزامات صاحب العمل :
		(١) أجر العامل :
		تعريف الأجر — المقصود به :
١٣٧١ ع ١٣	...	١ — شمول الأجر كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل فتدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة . إيضاح المسادة ٢/٦٨٣ مدنى هذا المعنى .
١٣٧٢ ع ١٣	...	٢ — يتعين عند حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة إضافة علاوة غلاء المعيشة إلى الأجر الأصلي . حساب المكافأة على أساس الأجر دون العلاوة فيه إهدار لحق فرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح
		(ب) إمانة غلاء المعيشة :
٣٩٦ ع ٥٥	...	١ — إمانة غلاء المعيشة جزء لا يتجزأ من الأجر . خلو لأئحة العمل من النص على استبعادها . وجوب إضافتها للأجر الأصلي عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة
٤٩٩ ع ٧٤	...	٢ — الأجر يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت التسمية المعطاة له ومن ثم فهو يشمل إمانة غلاء المعيشة . وجوب إضافة إمانة غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجور ساعات العمل الإضافية

رقم القاعدة والعدد	رقم المقابلة
٨٢٨٣٤٠	٣
٣ - متى كانت نماذج تعيين موظفي الشركة المطعون عليها وعملها موقعا عليها منهم وموضحة فيها تفصيلات مرتباتهم الأصلية وإعانة الغلاء على الوجه الذي أثبتته القرار المطعون فيه فإن ذلك يحقق غرض المشرع من الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فلا يجدي الطاعن التعدي بمظروقات وسراكي الأجور وخلوها من هذا التفصيل ، ولا يكون القرار المطعون فيه - إذ أخذ بهذا النظر - قد خالف القانون أو شابه قصور فسخ العقد :	
٥٩٠٣٩٠	١
١ - نفى الحكم وصف التعسف من صاحب العمل في ممارسة حقه في فصل العامل . تقدير موضوعي متى بني على مبررات سائغة كافية له ٢ - متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن نفى عن الطاعنة التعسف في فصلها المطعون عليهم - قد قضى لهم مع ذلك بالتعويضات التي قدرتها الشركة الطاعنة في الإخطارات الموجهة إليهم منها مع سبق تقرير الحكم أن هذه الإخطارات إنما تضمنت بيان ما يستحقه المطعون عليهم قبل الشركة من مقابل لمد مهلة الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة - وهي تختلف في أسامها القانوني عن التعويض عن الفصل التعسفي - فإن الحكم يكون مشوبا بالتناقض مما يستوجب نقضه مكافأة نهاية الخدمة :	
٧٢٥٣٤١٢٠	١
١ - عدم جواز الجمع بين حصة الإذار ومكافأة نهاية الخدمة . شرطه - وفقا لسنة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ - النص في لأئحة الصندوق على أن ما يؤديه صاحب العمل فيه لحساب العامل مقابل لالتزامه بالمكافأة وأن يكون ما أداء مساو لما يستحقه العامل من مكافأة أو يزيد عليه ٢٠٠ (٢٤)	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - ليس للعامل في العقد المحدد المدة - في ظل القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الملني - الحق في المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء مدة العقد إذ لا يكون الفسخ صادرا من جانب رب العمل في هذه الحالة (خلافا لقانون العمل الموحد م ٧ ق ٩١ سنة ١٩٥٩)
٥٩٠	٣ ع ٩٠ راجع (حكم . رسوم . قرض) . التحكيم في منازعات العمل : (١) قرارات هيئة التحكيم :
		١ - قرارات هيئة التحكيم في منازعات العمل - فصل قرار هيئة التحكيم في منازعة السكن المجاني للعمال الذين كانوا قد حصلوا عليها فعلا قبل صدوره . المطالبة في نزاع جديد بأحقية من هذا هؤلاء العمال في التمتع بالسكن مجانا في المساكن التي تنشئها الشركة لعمالها لا يتحقق بذلك شرط اتحاد الموضوع في النزاعين ويكون قضاء القرار المطعون فيه بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه غير صحيح في القانون
٣٩٢	٢ ع ٥٤
		٢ - وجوب أخذ رأى المندوبين الحاضرين عن صاحب العمل أو الغرفة الصناعية وعن النقابة أو العمال . وجوب إثبات الرأى المخالف مع بيان سبب عدم الأخذ به . خلو قرار هيئة التحكيم من إثبات الرأى المخالف وبيان أسباب عدم الأخذ به مخالف للقانون (ب) تمثيل العمال :
٦٤٥	٣ ع ١٠٤
		المادة ٣ من القانون رقم ١٩٥٢/٣١٨ مطلقة وصريحة في أن العمال المشتمين إلى نقابة يمثلهم في طلباتهم ومنازعاتهم رئيس قبايتهم دون تفصيل أو تخصيص
٢٤٩	١ ع ٣٢

رقم الصفحة	الترتيب والعدد	
		(ج) سلطة هيئة التحكيم :
		١ - هيئة التحكيم إعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات . ولها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن إلى حقوق تؤدي إليها نصوص القانون . إتفاق الطرفين بشأن توزيع حصيلة الوهبة ، لا يجوز لهيئة التحكيم تعديله إلا بسبب تغير الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية ٣٠١٤ ٧٧٨
		توفير وسائل العلاج للعمال :
		٢ - يشترط لالتزام رب العمل بتوفير العلاج الشامل لعماله حسباً تقتضيه المادة ٢/٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن يزيد عددهم على خمسمائة . فإذا أخفقت هيئة التحكيم تحقيق ذلك الشرط مع أنه مقطع الخصومة وانتهت في قرارها إلى أن عددهم يربو على خمسمائة دون أن تبين المصنوع الذي استقت منه هذا الذي أقامت عليه قضاها كان قرارها قاصر البيان ٦٥٢ ٤٥٠
		٣ - مؤدى شروط تسوية مبرمة بين الحكومة وشركة أنه يجب على العامل رد المكافأة التي سبق أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة بعد إعادته للعمل . تقرير هيئة التحكيم حق العامل في اعتبار أن مدة خدمته متصلة استناداً إلى مجرد إبدائه رغبته في هذا الخصوص ودون أن يقوم فعلاً عند إعادته إلى العمل بدفع قيمة المكافأة التي سبق له صرفها عند انتهاء مدة خدمته الأولى بسبب حريق المنشأة - مخالف للقانون ٢٣١ ١٩٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(غ)
		غرامة جمركية . غرف تجارية . غير
		غرامة جمركية
		راجع (جمارك)
		غرف تجارية
		طبيعتها :
		الغرف التجارية مؤسسات عامة خولت اختصاصات معينة . تخويلها إدارة سوق للجملة . علاقتها بالوزانين علاقة تنظيمية . وجوب التزامها أحكام القرار الوزاري الخاص بلائحة السوق ...
٥٤٠٢	ع ٨٢٢	غير
		راجع (خلف) .
		(ف)
		فوائد
		شروط استحقاق الفوائد :
		١ - متى كان المدعى قد حدد في عرضة دعواه المبلغ الذي يطلب به وثبت استحقاقه فإنه ليس من شأنه المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بمضه مما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب
٧٢١	ع ٦	٢ - تأخير المدين في الوفاء بالدين لا يستوجب أكثر من التزامه بالفائدة القانونية ما لم يثبت أن هذا التأخير كان بسوء نية المدين وترتب عليه إلحاق ضرر استثنائي بالدائن . وإذن فتي كان الحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعن بتعويض عن التأخير في الوفاء دون أن يستظهر سوء نيته فإنه يكون مشوباً بالقصور ...
٥٦١٢	ع ٨٦	راجع (حكم) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ق)
		قاضى الأمور المستعجلة . قانون . قرار تنظيم . قضاة
		قاضى الأمور المستعجلة
		إختصاصه :
		مناط إختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى المسائل التى يخفى عليها من فوات الوقت هو قيام حالة الاستعجال وأن يكون المطلوب إجراء وقتيا لا يمس أصل الحق المتنازع عليه راجع (قض) .
٦٥٠٣	١٠٥ع٣	
		قانون
		تطبيق القانون فى الزمان :
		راجع (ضرائب) .
		قرار تنظيم
		قرار الهدم لأيلولة البناء للسقوط :
		مجرد صدور قرار من مصلحة التنظيم لهدم بناء لأيلولته للسقوط لا يلزم مالكة بهدمه . حقه فى المنازعة فى صحته أمام القضاء حتى إذا ما صدر من المحكمة المختصة حكم بالهدم قام بتنفيذه ولا صار تنفيذه جبرا على نفقته ١٩٤١ع٢٤
		قضاة
		راجع (فهرس الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية فى مقدمة الفهرس الهجائى)
		(ك)
		كفالة
		راجع (قض)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

(٢)

مجلس تأديب . محاماة . محكمة الموضوع .
مرافق عامة . مسئولية مدنية . مقالة .
ملكية . مواعيد . مؤنسات عامة .
مؤلف . موظفون .

مجلس تأديب

تقضى قواعد العدالة والأصول العامة في إجراءات التقاضى
بوجوب توفير الضمانات للتقاضين حتى تصدر الأحكام لهم
أو عليهم من قضاء بعيدين عن الهوى لا تقوم لديهم أسباب قوية
لا يمكن مع قيامها أن يصدروا أحكامهم بغير ميل . وتسرى
هذه القاعدة على الدعوى التأديبية — ولولم يوجد نص تشريعى —
فهى قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترتب على القرار الصادر
فيها من مجلس التأديب نتائج خطيرة بالنسبة إلى الموظف مما
يوجب تحقيق ضمان جادة القاضى الذى يجلس منه مجلس الحكم
بينه وبين سلطة الاتهام ، وحتى يطمئن الموظف إلى عدالة
قاضيه وتحرره عن الميل والتأثر وهو ما حرص المشرع على النص
عليه في المادة ٨٧ من القانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفى الدولة . ومتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه
كان لرئيس مجلس التأديب الذى حوكم أمامه الطاعن رأى سابق
في إحالته إلى المحاكمة التأديبية وأن أحد أعضاء المجلس هو الذى
أجرى التحقيق معه وأبدى رأيه كتابة بإدانته مما لا تتوافر معه
أسباب الحيدة الواجب توفرها بهما وتتفى معه صلاحيتهما
لمحاكمة الطاعن تأديبياً . ومن ثم فيكون قرار المجلس المخصوص
الذى قضى بتأييد قرار مجلس التأديب بفصل الطاعن رغم ذلك
قد خالف القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر القرار الصادر
بفصل الطاعن صحيحاً قد خالف القانون كذلك بما يستوجب نقضه ...

رقم الفاعلة والعدد	رقم المادة
محاماه	
مجلس نقابة المحامين :	
٥٣٢	٢ ع ٨١
١ — أضفى الشارع على مجلس النقابة ولاية تقدير أتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها في حالة الإلتجاء إليه	
٥٣٢	٢ ع ٨١
٢ — تقدير مجلس نقابة المحامين للأتعاب عند الخلاف على قيمتها فصل في خصومة قضائية . تقديم طلب تقدير الأتعاب	
تنعقد به الخصومة مما يضفى على مجلس النقابة ولاية الفصل في النزاع	
٥٣٢	٢ ع ٨١
راجع (تقدم) .	
محكمة الموضوع	
٤٢٨	٢ ع ٦٢
١ — تكيف عقد الصلح واعتباره منشأ للحق أو مقررا له من حق المحكمة وحدها دون تدخل الخصوم . متى كان الصلح كاشفا عن الاستحقاق في الوقف رجعت الملكية إلى تاريخ الإستمحاق لا إلى تاريخ عقد الصلح	
راجع (صلح ومسئولية) .	
٨١٥	٣ ع ١٣٨
٢ — تقدير ريع العين المرهونة رهنا حيازا عند اجراء عملية الاستهلاك . تقدير موضوعي تستقل به محكمة الموضوع متى أقيم على أسباب سائغة	
٧٥٢	٣ ع ١٢٥
٣ — ندب الخبير رخصة مخولة لقاضى الموضوع . لامعقب عليه في رفض الطلب متى كان ذلك قائما على أسباب سائغة	

رقم الصفحة	رقم الفقرة والعدد	
٢١٢	ع ٢٧	٤ - حق محكمة الموضوع في مدم إجابة طلب تقديم الدفاتر التجارية...
٢١٢	ع ٢٧	٥ - تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات متروك لتقدير المحكمة ...
٢١٢	ع ٢٧	٦ - حق محكمة الموضوع في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أو عدم اعتبارها بشرط أن تقيم حكمها على أسباب سائفة ...
		٧ - قيام المانع الأدبي من الحصول على الدليل الكتابي من المسائل الواقعية وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع راجع (إثبات . حكم . حوادث طارئة . صلح . مسئولية).
		مرافق عامة
		راجع (مقابلة)
		مسئولية مدنية
		مسئولية تقصيرية :
		(١) مسؤولية الحكومة عن تنفيذ الأحكام :
٤٠٤	ع ٥٧	لم يحدد الشارع مجونا معينة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية وللجهة المكلفة بتنفيذ تلك الأحكام تنفيذها في أحد السجون العامة أو في أى سجن من سجون مصلحة الحدود حسبما تملية الظروف . متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن سجن مصلحة الحدود لم يكن موجودا وقت صدور الحكم على الطاعن مما كان يتعين معه تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه بأحد السجون العامة فإنه بذلك يكون قد تقي ما عزاه الطاعن إلى الحكومة من إساءة استعمال السلطة...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) عناصر المسؤولية :
٤٠٤	٥٧ ع ٢	توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من الأمور الموضوعية التي لا رقابة لمحكمة التقض عليها
		(ج) الخطأ التقصيرى :
٥١٠	٧٧ ع ٢	١ - إدخال ريالات "ماريا تريزا" للقطر المصرى كعملة محظورة قانونا . جواز ذلك بعد تسويةها . اعتبارها من السبائك الفضية واستحقاق رسم جمركى عنها . الدفع من المستوردين بالجمل بما أوجبه القانون الجمركى لا يقبل . إغفال تحصيل الرسم الجمركى لا يحل مظنة الخطأ التقصيرى الموجب للتمويض
٦٠٢	٩٣ ع ٣	٢ - للؤلؤ وحده الحق فى استغلال مصنفه ماليا بالطريقة التي يراها فلا يجوز لغيره مباشرة الحق بغير إذن منه وإلا كان عمله مدونا على الحق الذى اعترف به الشارع للؤلؤ وإخلالا به وبالتالي عملا غير مشروع وخطأ يستوجب مسؤولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه طبقا للسادة ١٥١ من القانون المدنى القديم راجع (موظفون ونقل بحرى) .
		معارضة
٧٠٠	١١٥ ع ٣	المعارضة فى أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقا لسادة ٨٥٥ من قانون المرافعات ومن ثم فإنه يسرى على الحكم الصادر فيها ما يسرى على الدعاوى المبينة فى السادة ١١٨ مرافعات من وجوب استئنافه بطريق التكاليف بالحضور راجع (استئناف) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مقاوله
		عقد التزام المرافق العامة :
		إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين ادارة الملتزم والحراسة الادارية على المرفق وبين الادارة الحكومية للمرفق بعد اسقاط الالتزام . الحكم الصادر ضد الملتزم والحراسة لا ينسحب أثره الى المرفق في هذه الحالة ١١٤ع ٣ ٦٩٦
		ملكية
		القيود التي ترد على حق الملكية :
		١ - تقييد وزارة التكوين للشركة الطاعنة — التي تعاقدت معهما على أن تستورد لحسابها قمحا تنتج منه دقيقا من النوع الفاخر كي تباعه الطاعنة بالاسعار المحددة — في التصرف في القمح والدقيق طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والقرار ٣٥٩ سنة ١٩٤٧ لا ينفي ملكية الشركة الطاعنة للقمح لان فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه ... ١٣٧ع ٣ ٨١٠
		مواعيد
		ميعاد المسافة :
		الانتقال الذي يقتضيه القيام باعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها الى محل من يراد اعلانه بهذا التقرير .

رقم القاعة والعدد	رقم المقعة
<p>احتساب ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان الطعن على أساس المسافة بين هذين المحليين .</p> <p>اقامة المطعون عليه في القاهرة . ليس للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الأصلى المحدد لإعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيدا عن القاهرة .</p> <p>الميعاد المعين في القانون لإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض ليس ميعاد حضور وإنما هو ميعاد لمباشرة اجراء فيه هو الاعلان فلا يحتسب ميعاد المسافة الا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الاعلان .</p> <p>اجراءات سحب تقرير الطعن من قلم الكاتب لم يعين لها القانون ميعادا يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة ...</p> <p>حق الطاعن في إضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الثلاثين يوما المحدد للطعن بالنقض . متى قرر بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة المتقدم ذكره مرة ثانية عند إعلان الطعن وإنما يضاف ميعاد المسافة على ميعاد الإعلان بسبب بعد موطن المطعون عليه عن مقر محكمة النقض ...</p>	
١٠١١ ع ٩	١٠١١ ع ٩
<p>مقر محكمة النقض ...</p>	
<p>مؤسسات عامة</p>	
٥٤٠٢ ع ٨٢	٥٤٠٢ ع ٨٢
<p>النفذ التجارية مؤسسات عامة خولت اختصاصات معينة ...</p>	
<p>مؤلف</p>	
<p>(١) حق المؤلف :</p> <p>اعترف المشرع في القانون المدنى القديم بحق المؤلف على مصنفاته وإن كان قد ترك تنظيمه لتشريع خاص . عدم صدور التشريع الخاص بتنظيم حماية هذا الحق إلا في سنة ١٩٥٤ (بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤) لاينفى اعتراف الشارع بحق المؤلف ...</p>	
٦٠٢٣ ع ٩٣	٦٠٢٣ ع ٩٣

رقم المقنة	رقم القاعده والعدد	
		(ب) الاعتداء على الحق :
		الاعتداء على حق المؤلف في استغلال مصنعه ماليا بعد عملا غير مشروع موجبا للمسئولية التقصيرية (طبقا للأادة ١٥١ من القانون المدني القديم) راجع (مسئولية تقصيرية) .
٦٠٢	٣ ع ٩٣	
موظفون		
		(١) سن القاعده لموظفى المجالس البلدية :
		عدم مريان أحكام قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ عليهم . إنهاء خدمة موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والمحلية عند بلوغهم سن الستين جائز فى القانون . لا موجب للمسئولية المدنية فى هذه الحالة
٢٦٥	٢ ع ٤٩	
٧٤٣	٣ ع ١٢٣	
		(ب) سلطة فصل الموظف وتأديبه :
		١ - الموظفون الخارجون عن هيئة العمال يختص بتأديبهم وفصلهم رؤساء المصالح التى يتبعونها . والموظفون الدائمون يختص بتوقيع العقوبات التأديبية عليهم — بما فى ذلك الفصل — مجلس التأديب . وينبئ على ذلك أن مجلس التأديب لا يختص بتوقيع العقوبات التأديبية على الموظفين المعيّنين بصفة مؤقتة أو إلى أجل مسمى الخارجين عن هيئة العمال
٤٦٢	٢ ع ٦٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — قواعد العدالة والأصول العامة في إجراءات التقاضي توجب ضمان حيطة القاضي . هذه القاعدة تسرى على الدعوى التأديبية وهي قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترتب على القرار الصادر من مجلس التأديب نتائج خطيرة . حرص المشرع على النص على هذه القاعدة في المادة ٨٧ ق ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة . سبق إبداء رئيس مجلس التأديب الرأي بالحالة موظف إلى المحاكمة التأديبية وإبداء أحد أعضاء المجلس من قبل وأيه بادانته لا تتوفر أسباب الحيدة وتنفي صلاحيتها لمحاكمة الموظف . قرار مجلس التأديب في هذه الحالة يفصل الموظف مخالفا للقانون (ج) معاش :
٨٥٠	٣٤١٤٣	لا يجوز الجمع بين مرتب الموظف والمعاش الذي كان مقررا له . تعلق ذلك بالنظام العام ٤٣٧٢ ع ٦٣
		المكافأة عن الأعمال الإضافية : جواز تكليف الموظف بتأدية أعمال إضافية دون أن يكون له حق المطالبة بمكافأة عن هذه الأعمال ولو استلزم تأديتها أن يعمل في غير أوقات العمل الرسمية متى اقتضت المصلحة العامة ذلك . وإن كان الشارع قد أجاز للدولة أن تمنح هذه المكافأة إن أرأت وجها لها إلا أن هذا الحق جوازي لها متروك لمشيئتها . تكليف الحكومة الموظف ببحوث تحصل بالدراسة التي اختص بها والتي أهله للوظيفة التي يشغلها لا يخوله المطالبة بمقابل ما أعده من هذه البحوث ٦٨٠ ٣٤١١١

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		(ن)
		نزع ملكية . نقض . نقل بحرى
		نزع الملكية للمنفعة العامة
		تقدير التعويض :
		وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذى لم نزع ملكيته عن تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته ع ٣٦ ٢ ٢٦٥
		نقض
		إجراءات الطعن :
		(١) التقرير بالطعن :
		١ - وجوب مباشرة إجراءات الطعن من محامى الطاعن بالوكالة عنه لا من الطاعن بشخصه . تعيين المحامى موطنه بتقرير الطعن دليل على علمه بأن هذا الموطن هو المحل المختار لموكله الطاعن . جواز توجيه قلم الكتاب الإخبار بالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون إلى موطن محامى الطاعن ع ٥٢ ٢ ٣٨٢
		٢ - ليس في القانون ما يوجب توقيع الموظف الذى حصل تقرير الطعن أمامه على الصورة الرسمية المطابقة للأصل أو الصورة المعلنه منه ع ٨٢ ٢ ٥٤٠
		٣ - إحالة غير جائزة في القانون . عدم مراعاة الأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ مراحعات في رفع الطعن إلى محكمة النقض . عدم قبوله شكلا ع ١٠ ٢ ٣٢٠

رقم المقنة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) التوكيل بالظمن :
		يشتترط من تقرر بالظمن بطريق التقض أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة التقض موكلا عن الطاعن بتوكيل سابق على التقرير . لا يشترط في التوكيل صيغة خاصة متى كانت عباراته تشمل الظمن في القضايا المدنية ١٣٦ ع ٣ ٧٥٨
		(ج) إيداع كفالة الظمن :
		إيداع الكفالة وقت التقرير بالظمن بالتقض إجراء جوهري إغفاله يؤدي إلى البطسلان لكل ذى مصلحة التمسك بذلك وللحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . يعنى من إيداع الكفالة الدولة ومن يعفون من الرسوم القضائية . الإعفاء الوارد بقانون العمل الموحد قاصر على الدعوى التى ترفع طبقا لأحكامه ١٣٩ ع ٣ ٧٧٥
		(د) إيداع صورة الحكم الابتدائى :
		يجب على الطاعن وقت التقرير بالظمن إيداع صورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أمثابه . مؤدى إغفال ذلك عدم قبول الظمن ١٣٤ ع ٣ ٧٤٧
		(هـ) إيداع أصل ورقة إعلان الظمن والمذكرة الشارحة :
		ميعاد إيداع أصل ورقة إعلان الظمن والمذكرة الشارحة لا يبدأ إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لإعلان الظمن بحسب المادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ . إذا كان للطاعن الحق فى إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الإعلان فإن ميعاد الإيداع لا يبدأ فى هذه الحالة إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد أصلا للإعلان مضافا إليه ميعاد المسافة ٣١ ع ١ ٢٣٤

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		إعلان الطعن :
٤٥١ ع ١		١ - مريان أحكام المواد ٩ - ١/١٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل به . لإطلاق المادة ٥ من مواد الإصدار حكمها في هذا الشأن مما يفيد وجوب إعمال حكم المادة ١١ بالنسبة لجميع الطعون التي لم تكن قد حددت لها جلسة ولو كانت قد رفعت قبل العمل بالقانون ٥٥/٤٠١ مثال
٥٨١ ع ٤		٢ - إيداع الطاعن قلم الكتاب بمحكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصم في الميعاد المفصوص عليه في المادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ هو إجراء جوهري يتعين التزامه ويقب حل إغفاله عدم قبول الطعن . لا يني عنه إرسال أصل ورقة الإعلان إلى قلم الكتاب عن طريق البريد
٢٢٨١ ع ٢٩		٣ - إعلان الطعن في الميعاد المحدد له في المادة ١١ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٧ من الإجراءات الختامية التي يترتب على إقفالها البطلان وبالتالي عدم قبول الطعن شكلا . لا يزيله حضور المطعون عليه وإيداعه مذكرة بدفاعة تمسك فيها ببطلان الطعن لعدم إعلانه به في الميعاد
١٠١٢ ع ٩		٤ - الانتقال الذي يقتضيه القيام بإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كاتبها إلى محل من يراد إعلانه بهذا التقرير .

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		احتساب ميعاد المسافة الذى يزداد على ميعاد إعلان الطعن على أساس المسافة بين هذين المحلين .
		إقامة المطعون عليه فى القاهرة . ليس للطاعن الحق فى إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصل المحدد لإعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيدا عن القاهرة .
		الميعاد المعين فى القانون لإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالتقص ليس ميعاد حضور وإنما هو ميعاد لمباشرة إجراء فيه هو الإعلان فلا يحتسب ميعاد المسافة إلا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الإعلان .
		إجراءات سحب تقرير الطعن من قلم الكاتب لم يعين لها القانون ميعادا يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة
١٠١	ع ١١	٩ ...
		٥ — حق الطاعن فى إضافة ميعاد مسافته إلى ميعاد الثلاثين يوما المحدد للطعن بالتقص . متى قرر بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة المتقدم ذكره مرة ثانية عند إعلان الطعن وإنما يضاف ميعاد المسافة على ميعاد الإعلان بسبب بعد موطن المطعون عليه عن مقر محكمة التقص .
١٠١	ع ١١	٩
		٦ — صحة الطعن الموجه إلى الشركة باعتبارها الأصيلة فيه المقصودة به متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن فى مركز إدارتها . المادة ١٤/٤ مرافعات . لا اعتداد فى هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ فى أسماء الأشخاص المتولين لها .
١٦١	ع ١٨	١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٥٢	٣٣ ع ١	٧ — المناقضة في قائمة توزيع مؤقتة موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان إعلان الطعن بالنسبة لبعض المطعون عليهم في هذا الموضوع يترتب عليه عدم قبوله بالنسبة إلى الباقيين .
٣٨٢	٥٢ ع ٢	٨ — إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن مؤثرا عليه بقرار الإحالة خلال الخمسة عشر يوما التالية لهذا القرار إجراء جوهرى . إخفاله يستوجب عدم قبول الطعن .
٥٤٠	٨٢ ع ٢	٩ — إضفال إسم محامي الطاعن في إعلان تقرير الطعن لا يترتب عليه البطلان متى كان موقعا منه على الصورة المعلنة من التقرير .
٤٧٦	٧١ ع ٢	١٠ — ذكر صفة الطاعن في إعلان الطعن مطابقة للصفة التي اختصم بها . إضفال بيان ليس من شأنه أن يجهل بشخصية وصفة الطاعن لا يترتب عليه البطلان .
٥٢٧	٨٠ ع ٢	١١ — إضفال إسم البلدة والشارع من بيان محل إقامة الطاعنين في صورة إعلان تقرير الطعن ليس من شأنه التجهيل بموطن الطاعنين . لا بطلان .
٥٢٧	٨٠ ع ٢	١٢ — إذا كان إضفال المحضر لإثبات غيبة المطعون عليه وإقامة من تسلّم ورقة الإعلان معه مما يترتب عليه بطلان الإعلان إلا أنه متى كان إعلان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه في الميعاد القانوني فلا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .

رقم المقنة	رقم القاعده والعدد	
٤٢٠	٢٤٦٠	١٣ — مراقبة ما يطرأ على الخصوم من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة واجب على الطاعن . عليه إعلان الطعن إلى ورثة المحكوم عليه بعد وفاته واختصاص من يبلغ من الرشد منهم دون من كان يمثلهم وهم قصر . هذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن
٧٤٠	٣٤١٢٢	١٤ — مراقبة ما يطرأ على الخصوم من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة واجب على الطاعن . عليه إعلان ورثة المطعون عليه إذا توفي قبل إعلان تقرير الطعن . عدم إعلان الورثة في الميعاد يؤدي إلى البطلان . لا يزال البطلان حضور الورثة وإدعاهم مذكرة مع التمسك فيها بهذا البطلان
٦٢٥	٣٤٩٨	١٥ — بيان صفة من استلم صورة إعلان تقرير الطعن إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الإعلان وبالتالي بطلان الطعن ... راجع (إعلان) .
٦٧٦	٣٤١١٠	١٦ — مقصود الشارح من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو الإعلام بأسمائهم وموطن كل منهم إعلاما كافيا وكل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغرض الذي يقصده القانون
٧١٣	٣٤١١٨	١٧ — خلوص صورة إعلان تقرير الطعن المسماة للخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن أو وقوع خطأ في هذا التاريخ لا يترتب عليه البطلان . هذا البيان لم يتطلبه القانون في ورقة الإعلان
		الخصوم في الطعن :
٤٧٦	٧١	١ — وجوب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٦٢٥	١٠٤ و ٩٨	٢ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفا في النزاع الذي حسمه الحكم المطعون فيه بحيث إذا اختلف من لم يكن خصما في النزاع أمام المحكمة التي أصدرته كان الطعن بالنقض بالنسبة له غير مقبول شكلا
٦٤٥	١٠٨ و	٣ — النظر على الوقف الخيري بحكم القانون لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين بالاسم . انتهاء النظارة على الوقف . اعتبار الناظر السابق حارسا على أعيانه حتى يتم تسليمها لوزارة الأوقاف . صفة الحراسة تحول له الطعن بالنقض على الحكم الصادر ضد الوقف
٦٦٣	٣ ع	٤ — وجوب رفع الطعن بذات الصفة في الدعوى . عدم اختصاص الطاعن أو محاميه في الدعوى بصفته الشخصية . ليس له الطعن بالنقض بهذه الصفة
٨٣٥	٣ ع ١٤١	٥ — صفة الحراسة على الوقف لا تورث عن الحارس . لا تقبل من ورثته السير في إجراءات الطعن بالنقض التالية لإحالة الطعن
٨٣٥	٣ ع ١٤١	٦ — نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيد في خصوص الطعن بالنقض بما توجبه المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب اشتغال ذات تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات التي حلت محلها المادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ من وجوب إعلان الخصوم جميعا في الميعاد القانوني والإلا كان الطعن باطلا
٨٩	١ ع ٧	٧ — نزاع حول بطلان إجراءات نزاع ملكية و بطلان حكم رسوم زاد استنادا إلى أن الطاعن لم يتخذ الإجراءات الصحيحة ولم يعلم الورثة جميعا بما يتخذ من إجراءات دون أن يكون لهم من يمثلهم قانونا أو يملك التحدث عن التركة . هو موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الخصوم وصيرورة الحكم نهائيا بالنسبة إليه يحمله باطلا بالنسبة للجميع
٨٩	١ ع ٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٢٠	٦٠	٨ — يوجب القانون في دعوى الشفعة اختصاص جميع الباعين والمشتريين في كافة مراحل التقاضي بما فيها الطعن بالنقض وينبئ على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة إلى بعضهم يترتب عليه عدم قبوله شكلا بالنسبة لجميع الخصوم
٦٣١	٣١٠٠	٩ — توجب المادة ١١ ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ على الطاعن إذا ما صدر قرار دائرة خص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة كما توجب أيضا أن يودع خلال الخمسة أيام التالية لا تقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن . تخلف الطاعن عن القيام بهذين الإجراءين الجوهرين أو أيهما يستتبع بطلان الطعن
		حالات الطعن :
		(١) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .
١٩٠	٢٣	١ — مؤدى شروط تسوية مبرمة بين الحكومة وشركة أنه يجب على العامل رد المكافأة التي سبق أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة . إتهاء القرار المطعون فيه إلى تقرير حق العامل في اعتبار خدمته متصلة إذا مكن الشركة من استيفاء المكافأة منه وقت انتهاء مدة خدمته . مخالف للقانون
٧٥٨	٣١٣١	٢ — الحكم الفاصل في جزء من النزاع يمنع من العودة إلى البحث في النزاع الذي حسمه من جديد . التزام المحكمة في الحكم النهائي بما حسمه الحكم الفرعي بصفة قطعية . إهدار حجية ما فصل فيه الحكم السابق في هذا الخصوص مخالفة للقانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٠١	٣ع ١٣٥	٣ - متى كانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم صحيحة قانوناً فلا يضيره ما تضمنته أسبابه من مقررات خاطئة . الطعن على أساسها غير منتج... ..
٤٩	٢ع ١١	٤ - إغفال الحكم الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ليس سبباً من أسباب الطعن بطريق النقض - المادة ٣٦٨ مرافعات - مثال الحكم قضى بطلان الاستئناف دون أن يعرض في قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان وبما يجعل موضوع هذا الاستئناف باقياً معلقاً أمام المحكمة فإن النعي على الحكم بخالفته القانون لإغفال الفصل فيه يكون في غير محله
		(ب) الخطأ في مسألة اختصاص :
٦٥٠	٣ع ١٠٥	لقاضى الأمور المستعجلة سلطة تقدير جدية المنازعة التي يثيرها المستأجر في دعوى الطرد . المجادلة في هذا التقدير . لا يعد خطأ في مسألة اختصاص ولا يصلح سبباً للطعن بالنقض
		أسباب الطعن :
		(١) "أسباب يخالفها واقع" :
٥١٧	٢ع ٧٨	١ - اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن سنة ١٩٤٩ . تغير نوع الشركة . عدم التمسك أمام محكمة الموضوع . دفاع يخالفه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
٧٩١	٣ع ١٣٣	٢ - التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بوقف التقادم أو انقطاعه . دفاع يخالفه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ب) "أسباب موضوعية" :
٤٠٤	٢ ع ٥٧	توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من الأمور الموضوعية. المجادلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع...
		(ج) ما يعتبر سببا جديدا :
٢٩٠	١ ع ٣٥	١ - قيام المانع الأدبي من الحصول على الدليل الكتابي من المسائل الواقعية التي يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
٦٨٠	٣ ع ١١١	٢ - مثال لسبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لأن نطاق الدعوى يتحدد بموضوعها وبالسبب الذي بنيت عليه أمام محكمة الموضوع
١٣٩	١ ع ١٥	المصلحة في الطعن :
٧٥٢	٣ ع ١٢٥	١ - مناط المصلحة في الطعن أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن. العبرة في ذلك بوقت صدور الحكم
٧٢	١ ع ٦	٢ - تطبيق أحكام عقود بيع القطن تحت القطع تؤدي إلى قطع سعر القطن المباع من الشركة الطاعنة إلى الشركة المطعون عليها على أساس سعر التعامل الفعلي على عقود مايو في أول يوم يجري فيه التعامل عليها بورصة العقود هذه الأسعار أقل من السعر الذي حدده قرار بورصة مينا البصل الصادر في ١٤/٥/١٩٥٢. ليس للطاعنة فزع في النعي على القرار بأنه باطل ولا حجة له
٣٧٦	٢ ع ٥١	٣ - مطالبة المشتري بثمن المبيع من شأن البائع له وحده . ليس لسلف البائع أن يتمسك بعدم سداد المشتري من خلفه بباقي الثمن لاصلاحه له في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لهذا السبب

رقم القاعدة والعدد	رقم المقابلة
٦٩٦	٣٤١١٤
<p>٤ - الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام والحراسة الإدارية التي كانت مفروضة عليه لا ينسحب أثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام ، إذ أن إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم والحراسة الإدارية وبين إدارة المرفق ومن ثم فإن الطعن المرفوع من الإدارة الحكومية للمرفق على الحكم المذكور يكون غير منتج متعبنا رفضه</p> <p>راجع (إعلان . مقابلة) .</p>	
<p>نقل بحرى</p> <p>مسئولية الناقل البحرى :</p> <p>تحديد المسؤولية :</p> <p>يدخل في نطاق التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى وفقا لمعاهدة بروكسل كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة خطأ غير عمدى أيا كانت درجته لا يمتد نطاق هذا التحديد إلى ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصيا . تحديد المسؤولية فى سند الشحن على وجه مماثل للتحديد القانونى . عدم التعويل على التحديد القانونى والاتفاقى للمسئولية مخالف للقانون</p>	
٥٥٧٢	٣٤٨٥
٦٧٢	٣٤١٠٦
<p>(و)</p> <p>وقف . وكالة</p> <p>وقف</p> <p>شرط الواقف وتفسيره :</p> <p>١ - شرط الانقراض . مثال</p>	
١٤٤	٣٤١

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف	
لا يعتبر حجة الا على من كان ممثلا في الدعوى ولا يستفيد منه	
٣٠٠	١ ع ٤٣
٣ - قوام الاعذار التي ذكرها الفقهاء مسوقة لسماح الدعوى	
رغم مضي المدة أن تكون في شتى صورها بحيث يتعذر معها على	
المدعي إمكان رفع الدعوى . الإختلاف في تفسير شرط الواقف	
لا يعد عذرا بهذا المعنى . المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية ...	
٣٠٠	١ ع ٤٣
٤ - اتفاق المستحقين على إرجاء توزيع ما اختلفا عليه من	
أعيان الوقف حتى يفصل فيه القضاء مع تمسك كل بوجهة نظره	
وعدم تسليمه للآخر بما يدعيه . قول الحكم إن هذا الاتفاق يرتفع	
به الإنكار للحق المانع من سماح الدعوى به بمضي المدة . تكيف	
له بما لا يحتمله نصوصه ...	
٣٠٠	١ ع ٤٣
٥ - إشتراط الواقف بعض مصارف الوقف من عموم الربح	
مقدما على الاستحقاق احداث تغيير في شروط الواقف من حيث	
إنشاء الوقف وأيلولة الاستحقاق لمن عينهم وحصر الاستحقاق	
فيهم لا يتناول هذه المصاريف بشئ ...	
٧٠٣	١ ع ١١٦
الاستحقاق في الوقف :	
١ - استعمال المشرع لفظ الحصة في المادة ١/٣٣ من	
قانون الوقف ٤٦/٤٨ بمعنى الموقوف . المقصود بالنص المخالف	
في معنى المادة ٥٨ من قانون الوقف هو النص الصريح الذي	
يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية . لا يتناول اللفظ إذا كان	
في دلالاته على المعنى خفاء ...	
١٤٤	١ ع ١٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٢٨	٢ ع ٦٢	٢ - جواز التصالح عن الاستحقاق في الوقف. بدل الصلح استحقاقه للغير. شروع الاصلاح الزراعى فى الاستيلاء على بدل الصلح لا يتحقق به معنى استحقاق البذل للغير
٤٢٨	٢ ع ٦٢	٣ - الاقرار المبطل للصلح هو الاقرار باستحقاق ثابت فى أعيان الوقف لا باستحقاق متنازع عليه
٤٢٨	٢ ع ٦٢	٤ - متى كان الصلح كاشفا عن الاستحقاق فى الوقف رجعت الملكية إلى تاريخ الاستحقاق لا إلى تاريخ مفق الصلح
ملطعة ناظر الوقف :		
٨٣٥	٣ ع ١٤١	١ - تنص المادة الثانية من القانون ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية على أنه إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم القانون لوزارة الاوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين بالاسم كما تقضى الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة من القانون المذكور بأن على من انتهت نظارته أن يسلم أعيان الوقف لوزارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته وبأن ناظر الوقف يعد حارسا عليه حتى يتم تسليم أعيانه . وإذن متى كان الطاعن لم يعين بالإسم فى كتاب الوقف ناظرا عليه فقد زالت صفته كناظر للوقف وإن بقيت له صفة الحراسة طالما أنه لم يثبت بالأوراق قيامه بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف . وهذه الصفة تحول له حق الطعن بالتقص فى الحكم الصادر ضد الوقف لما فى اتخاذ هذا الإجراء فى معاد معين من دفع ضرر يحمى بالوقف

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — لا يملك ناظر الوقف ابدال اعيانه ولو كان ماذونا بذلك في حجة الوقف . تصرفه في اعيان الوقف يأخذ حكم بيع ملك الغير . صيرورة الملكية للتصرف بعد العقد تصححه ع ٤٨ ٣٦١	
عدم سماع الدعوى :	
قاعدة الشريعة الإسلامية في الترك الموجب لعدم سماع دعوى الوقف بعد ٣٣ سنة . مقتضاها أن الدعوى في شأن عين الوقف لا تسمع بعد مضي ٣٣ سنة من اغتصاب الغير لها وإهمال الناظر المطالبة بها .	
الدعاوى التي يمنع من سماعها مضي ٣٣ سنة هي الدعاوى المتعلقة بعين الوقف . لا تدخل في مفهومها الدعاوى التي يرفعها المستحقون على الوقف بثبوت استحقاقهم فيه ع ٢٢ ١٨٦	
التقادم في الوقف :	
١ — اذا كانت القواعد الشرعية تقضى بوجود المحافظة على ابدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها من الدوام محبوسة أبدا عن أن يتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات ، وبأن الواقف وذريته وناظر الوقف والمستحقين فيه والمستأجرين والمحتكرين له وورثتهم مهما تسلسل تورثهم ، لا يقبل من أيهم أن يجمد الوقف أو يدعى ملكيته لأنهم جميعا مدينون له بالوفاء لأبديته ، الا أن نقاط حظر تملك هؤلاء جميعا للأعيان الموقوفة . على ما تقضى به قواعد القانون المدني — هو أن يظل وضع يدهم بصفتهم تلك لأن وضع يدهم يكون عندئذ وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال . أما اذا تغيرت صفة الحيازة تغييرا يزيل عنها صفة الوقفية ويكون ذلك اما بفعل الغير واما بفعل من الخائز يعتبر معاوضة لحق المالك (م ٧٩ مدني قديم و ٩٧٢ مدني) فان الخائز في هذه الحالة ولو كان واقفا أو ناظرا على الوقف يستطيع أن يكسب بالتقادم المال الموقوف ، متى توافرت لديه شروط وضع اليد المكسب للملك بالمدة الطويلة ودامت حيازته له مدة ثلاث وثلاثين سنة ع ١٤٢ ٨٣٩	

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — متى توافرت شروط التقادم المكسب جاز لواضع اليد — أيا كان — التملك . لا يحول دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو الوفاء للوقف (في حالة العين الموقوفة) . التقادم سبب قانوني للتملك ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزما بالضمان أن يملك بهذا السبب	١٤٢ع ٨٣٩
وكالة	
آثار الوكالة :	
(١) علاقة الوكيل بالموكل :	
ما يبرمه الوكيل في حدود الوكالة يضاف إلى الأصيل . الوكيل ملزم بأن يقدم لموكله حسابا شاملا وأن يوفى إليه صافي ما في ذمته المادتان ٥١٢ ، ٥٢٥ مدني قديم .	
إبرام الوكيل لعقد بيع وإتزامه بسداد دين ممتاز على الحصة المبيعة . التزامه بتدرج ضمن حدود وكالته بالبيع . قيامه بسداد الدين يضاف إلى الموكل وينصرف إليه آثاره . قبض الوكيل ثمن المبيع وسداده الدين الممتاز . لا يكون مدينا للوكل بما قبض ودائنا بما دفع . يقتصر التزامه على تقديم حساب وكالته وتأدية ما تسفر عنه أعماله	
١٥٤١ع ١٧	...
(ب) الوكالة بالاسم المستعار :	
وكالة الاسم المستعار حكمها حكم الوكالة السافرة . ليس للوكيل بالاسم المستعار أن يستأثر بالصفقة التي أبرمها لحساب موكله . أثر التعاقد ينصرف إلى الأصيل . تنازل الموكل عن ثمن الصفقة إلى الوكيل في هذه الحالة لا يفيد معنى الهبة متى كان قد اقضى التعامل بالاسم المستعار ذلك التنازل الصوري	
٧١٣ع ١١٨	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) جواز الوكالة في الأعمال القانونية :
٥٤٥٢	٨٣٤	ليس في القانون ما يمنع معه على مجلس إدارة الجمعية التعاونية ممارسة حق تقرر القواعد العامة وهو جواز الوكالة في كل الأعمال القانونية ومن ثم فيصبح انابة رئيس الجمعية في رفع دعوى تعويض من أعضاء مجلس الإدارة
		(د) انابة الوكيل للغير :
٤٣٢٢	٨٠٤	٤ - تجوز انابة الوكيل للغير في القيام بأعمال وكالته مع التزامه بأجره متى كان مرخصا له في ذلك من الموكل
		(هـ) التزام الوكيل بالفوائد :
٥٦١٢	٨٦٤	٥ - يلتزم الوكيل بفوائد المبالغ المقبوضة من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه . استغلال الوكيل لأموال موكله أمر لا يفترض . بل يجب توافر الدليل عليه وعلى تاريخ حصوله
		انقضاء الوكالة :
٣٨٣٢	٥٢٤	الزم الشارع الموكل أن يعلن عن انقضاء الوكالة وحله مسؤولية افعال هذا الإجراء ، فإذا انقضت الوكالة بالعزل أو الاعتزال ولم يعلن الموكل خصمه بذلك سارت الإجراءات صحيحة في مواجهة الوكيل . كذلك إذا انقضت الوكالة بوفاة الوكيل أو بعزله أو اعتزاله فإن ذلك لا يقطع سيرا لخصومة وتعين على الموكل أن يتقدم إلى المحكمة فتمنحه اجلا مناسباً يتمكن فيه وكيله الجديد من مباشرة الدعوى فإن هو تخلف عن ذلك عملت المحكمة بالجزاء الذي رتبته القانون على غياب الخصم

ملحق

بالمبادئ المدنية الصادرة من الدائرة الجزائية بحكمة النقض

السنة الثانية عشرة

تنويه

لما كانت الدائرة الجزائية لمحكمة النقض تعرض في قضائها في بعض الأحيان للفصل في مسائل مدنية ، فإن المكتب الفني لمحكمة النقض قد رأى تمعيا للفائدة أن يلحق بالسدد الأخير من مجموعات أحكام النقض المدنى التي يصدرها في كل سنة ملخصا لأهم المبادئ المدنية التي تصدرها الدائرة الجزائية ما

المكتب الفني

(١)

إثبات - إحالة - اختصاص - أموال

إثبات

١ - لا يشترط في القانون - كما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ذلك أن الصفة إنما يسبغها محررها لا طبعها على نموذج خاص والرسمية تتحقق حتما متى كانت الورقة صادرة أو منسوب صدورها إلى موظف مختص بتحريرها سواء كان أساس الاختصاص قانونا أو مرسوما أو لائحة أو تعليما أو بناء على أمر رئيس مختص أو طبقا لمقتضيات العمل .
(قضى جئاني ١٩٦١/٤/٣ - الطعن ٣١/٣١ ق)

٢ - ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها محله - فيما عدا مانع عليه في خصوص حجة محاضر المحادثات وما هو مقرر من صحة محاضر الجلسات - في الإجراءات المدنية والتجارية فحسب حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضي بأن يجرى في قضائها على مقتضاها ، أما في المواد الجنائية فالأصل في المحاكمة الجنائية أن العبرة من حيث الدليل باقتناع القاضي دون تعبد بدليل معين .
(قضى جئاني ١٩٦١/١٠/١٦ - الطعن ٥٨٠ سة ٣١ ق)

حياد القاضي في الإثبات في المواد المدنية :

٣ - المحكمة في حدود بحثها للدعوى المدنية - غير ملزمة بتوجيه الدعوى أو تكليف المدعى إثبات دعواه أو تقديم المستندات الدالة عليها إذ الأمر في ذلك موكل إليه ليدل على التمييز الذي يطالب به وبالكيفية التي يراها .
(قضى جئاني ١٩٦١/١٠/١٦ - الطعن ١٢٢١ سة ٣٠ ق)

٤ - استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي وليس في ذلك قضاء منه بعلمه .

(قضى جئاني ١٩٦١/١١/٧ - الطعن ٥٣٣/٣١ ق)

٥ — قواعد الإثبات وما تقتضيه من عدم جواز سماع الشهود فيما يجاوز نصاب الشهادة، هي قواعد غير متعلقة بالنظام العام ويتعين على صاحب المصلحة أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع .

(قض جئاني ١٦/١٠/١٩٦١ — الطعن ١٢٢١ سنة ٣٠ ق)

٦ — للحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تكون ملزمة بنذب خبير آخر ما دام استنادها إلى الرأي الذي اتهمت إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون .

(قض جئاني ١٦/١٠/١٩٦١ — الطعن ٥٩٠ سنة ٣١ ق) .

إحالة

٧ — المحكمة الجنائية غير ملزمة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة إلا إذا قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي أن تحديد التعويض يستلزم تحقيق خاص لا يتسع له وقتها . أما إذا قدرت المحكمة الجنائية أن هذا التحديد مسور من واقع الأوراق المروضة عليها وكان المدعي لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب إجراء تحقيق خاص أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية لإجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه ما دام سائفا مستندا إلى أصل صحيح ثابت بالأوراق .

(قض جئاني ١٦/١٠/١٩٦١ — الطعن ١٢٢١ سنة ٣٠ ق)

إختصاص

٨ — الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما إباح القانون استثناء رقعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت قابلة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أي أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة — فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية، ومتى قرر أن هذه الإجازة مبنها

الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية .
(نقض جنائي ١٩٦١/٢ - الطعن رقم ١٩٧٢ سنة ٢٠ ق)

٩ - المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ، وإذ جاء بفقرتها الأخيرة "ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية" فقد دلت على أنها قصدت بالمسؤولين مدني الأشخاص المسؤولين قانونا عن عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني ، وأساس مسئولية هؤلاء ما اقتضاه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتأجيرهم ، أو تصديرهم في واجب الرقابة لم أولم تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء ، ذلك لأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقد معها - أما الفعل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة - فالمضور لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار - بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين ، وإذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسئولية العقدية ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية بنظره إذ أن محله المحاكم المدنية ، ولا يرد على ذلك ما أورده القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن السيارات وقواعد المرور - من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات التأمين في مصر عن مدة الترخيص ، وما جاء به القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ - بشأن التأمين الإجباري - من النص على حق المضور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا - لأن ما أورده هذه النصوص لم يغير من أساس المسئولية العقدية لشركة التأمين ، وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة لدعوى التعويض - بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة ، وكل ما جدد من أمر في هذا الخصوص هو تحويل المضور حق مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة إلى استعمال حق مدينه في الرجوع عليها - على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلا ، وهي المحكمة المدنية - فإذا كان الحكم

قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكانت الدعوى على هذا الوجه مجمولة على سبب غير الجرمية المطروحة أمامها ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبل شركة التأمين .
(نقض جنائي ١٩٦١/٢/٢١ — الطعن رقم ١٩٧٢ سنة ٣٠ ق)

أموال

أموال الدولة (أموال هيئة قناة السويس) :

١٠ — لما كان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ قد نص صراحة على أن جميع ممتلكات الشركة العالمية لقناة السويس قد أصبحت ملكاً خاصاً للدولة من تاريخ صدور هذا القانون في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ ، وظلت الدولة تبأشر إدارة هذا المرفق العام من تاريخ صدور قانون التأمين حتى عهدت بذلك إلى "الهيئة العامة لقناة السويس" التي أنشئت بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ وهى من الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة التى تقوم على إدارة مرفق عام ، لما كان ذلك فإن ما يؤول به الطامن من أن أموال هذه الهيئة ليست أموالاً عامة مستنداً فى ذلك إلى ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ من أموال هذه الهيئة تعتبر أموالاً خاصة — هذا القول غير سديد لأن الشارع إذ وصف أموال الهيئة بأنها أموال خاصة إنما قصد به أملاك الدولة الخاصة . *Domaine privé de l'état* تميزاً لها من أموال الدولة العامة *Domaine — public de l'état* . وهى فى الحالتين عن أموال الدولة التى قصد الشارع حمايتها بما نص عليه فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الخاص باختلاس الأموال الأميرية والقدتر .
(نقض جنائي ١٩٦١/١/١٧ — الطعن رقم ١٣٩٦ سنة ٣٠ ق)

(*) راجع حكم الهيئة العامة لواء الجنائية ١٩٦١/٢/١٤ (قاعدة رقم ١ بالعدد الأول لسنة الثانية عشرة جنائي)

(ت)

تاجر . تضامن . تعويض

تاجر

١١ - يشترط قانونا في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسموق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني أن يتجر فيه حقيقة ولا يكفى أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو أن يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر .
وتقرير الاحتراف بالتجارة أو الانحياز بمثل الشيء المسموق أو الضائع مسألة يترك الفصل فيها الى محكمة الموضوع .

(قض جئائي في ١٨/٤/١٩٦١ - الطعن ١٣٥٩ سنة ٣٠ ق)

تأمين

راجع (اختصاص . مسئولية) .

تضامن

١٢ - متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه فانهم جميعا يكونون متضامنين مدنيا عما أصاب المجنى عليه (المدعى بالحقوق المدنية) من ضرر بسبب الاعتداء الذي وقع عليه من المتهمين جميعا أو من أى واحد منهم . ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي فإن هذا الاتفاق إنما تقتضيه في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير أو المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو بغاية بغير تدبير سابق على الايذاء بفعل غير مشروع فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل منهم مع ارادة الآخرين على ايقامه ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بينهم من حيث المسؤولية الجنائية فإن المسؤولية المدنية تعممهم جميعا .

(قض جئائي ١١/١٢/١٩٦١ - الطعن ٧٩٢ سنة ٣١ ق)

تعويض

١٣ - (١) من المقرر قانوناً أن الضرر المادى والأدبى سيان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شئ منهما وتقديره فى كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع .
(ب) تعويض الوالد من فقد ولده لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول فى المستقبل إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد وما سببه هذا الحادث من اللوعة للوالد فى أى حال .

(قض جئان ١١/٧ / ١٩٦١ - الطعن ٩١٠ لسنة ٣١ ق)

١٤ - يبين من استقراء نصوص المواد ١١ و ١٤ و ١٥ و ٢٧ و ٣٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن العلاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف هى علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور الذى يرب التزامات وحقوق لكل منهما قبل الآخر ، وأن المبالغ التى تؤدى تنفيذاً لأحكامه هى تأمين فى مقابل الأقساط التى تستقطع من مرتب الموظف فى حالة حياته ، أما مبلغ التعويض المقضى به فصدره الفعل الضار الذى أثبت الحكم وقوعه من التابع فى أثناء تأدية وظيفته ورتب عليه مسؤولية المتبوع ، وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ إذ هو لم يلتفت إلى حصول المدعى بالحقوق المدنية بصفتيه - على مبلغى التأمين ، ولم يلق إليهما بالاً وهو يصدد تقدير التعويض المقضى به ، ولا يقدر فى ذلك القول بأن المضرور يكون بذلك قد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر ، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يسبب الحكم التناقض عن الرد على ماتعاه المسؤولة عن الحقوق المدنية فى هذا الخصوص لظهور بطلانه .
(قض جئان ١ / ٣٠ / ١٩٦١ - الطعن ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق)

١٥ - إذا كان الثابت أن المعاش المستحق لابن المجنى عليها القاصر قد سوى طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، ولم يكن من قبيل المعاشات الاستثنائية التى يتعين التصدى لها عند تقدير التعويض عن الفعل الضار ، فإنه لا يقبل التمسك على الحكم عدم خصمه المعاش من مبلغ التعويض .

(قض جئان ١ / ٣٠ / ١٩٦١ - الطعن ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق)

(ح)

حجز إدارى . حراسة . حيازة . حكم

حجز إدارى

١٦ - متى كان الشارع (قبل صدور القانون ١٨١ سنة ١٩٥٩ الذى أخذ بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليه فى المادة ٥١٣ مرافعات) قد أوجب لانتقاد المجز الإدارى عناصر وشروط معينة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، وكانت الإجراءات فى المجز الإدارى قد وقفت عند ترك الأشياء المحجوزة فى حراسة المدين على الرغم من رفضه الحراسة ولم يعين عليها حارس آنرا أو يعهد بها إلى أحد رجال الإدارة فإن المجز لا يكون قائما قانونا .

(قاض جئائى ١٩٦١/٥/٩ - الطعن ٢٤٠ سنة ٣١ ق)

حراسة

١٧ - مبدأ الحراسة المفترضة فى قانون المرافعات بالمادة ٥١٢ منه لا يسوغ الأخذ به بالنسبة للمجز الإدارى إلا من تاريخ العمل بالقانون ١٨١ سنة ١٩٥٩ المعدل للقانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الخاص بالمجز الإدارى .

(قاض جئائى ١٩٦١/٥/٩ - الطعن ٢٤٠ سنة ٣١ ق)
راجع (مجز إدارى)

حيازة

١٨ - الأصل أن المشرع جعل من الحيازة ذاتها سندا للملكية المنقولات وقرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما لم يقم الدليل على عكس ذلك وهو ما صرح به فى الفقرة الأخيرة من المادة ٩٧٦ من القانون المدنى .

أما بالنسبة إلى حالة الشيء المسروق أو الضائع فإن الحكم يختلف إذ وازن الشارع بين مصلحة المالك الذي جرد من الحيازة على رغم إرادته وبين مصلحة الخائز الذي تلقى هذه الحيازة من السارق أو العاثر ورأى فيما نص عليه في المادة ٩٧٧ من القانون المدني أن مصلحة المالك أولى بالرواية .

(قض جنائي ١٨/٤/١٩٦١ — الطعن ١٣٥٩ س ٣٠ ق)

١٩ — يشترط قانونا في الشخص الذي يتجرى في منسل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني أن يتجرى فيه حقيقة ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو أن يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر . وتقدير الاحتراف بالتجارة أو الاتجار بمثل الشيء المسروق أو الضائع مسألة يترك الفصل فيها إلى حكمة الموضوع .

(قض جنائي ١٨/٤/١٩٦١ — الطعن ١٣٥٩ س ٣٠ ق)

٢٠ — للزوجة التي تساكن زوجها صفة أصلية في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها وهي تتمثل في هذه الحيازة وتنوب عنه بل تشاركه فيها .

(قض جنائي ٨/٥/١٩٦١ — الطعن ٢٤٦ س ٣١ ق)

حكم

٣١ — (١) من المقرر أن محضر الجلسة يكل الحكم في خصوص بيانات الديباجة .

(ب) ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره والا بطلت بفقدانها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها فيطلاتها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة أسنده إلى أصل صحيح شاهد بوجوب تكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

(ج) متى كان في الحكم الاستثنائي المطعون فيه وإن استوفى بياناته لم ينشأ لنفسه أسبابا بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قانونا فإنه يكون كذلك باطلا .

(قض جنائي ١٦/١٠/١٩٦١ — الطعن ٤٥٩ س ٣١ ق)

(د)

دعوى مدنية : راجع (اختصاص . تعويض . مسئولية)

دفاع : راجع (تعويض)

(ع)

عمل

٢٢ - مفاد ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى في المادة الثانية منه من أنه "يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة ..." هو وجوب تحرير عقد العمل باللغة العربية كتابة . وقد أكدت المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون المذكور هذا المعنى فضلا عن أن ما جرى به نص المادة ٥٣ في شأن التضامن في المسئولية بين أصحاب العمل والتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها من أنهم "يكونون" مسئولين بالتضامن قد جاء متسقا مع العبارة التي استعملها الشارع في المادة الثانية وواضح الدلالة في تأكيد مراده من أنه حين استعمل هذا التعبير قد قصد به الإلزام والتجسيم - لا مجرد التنظيم - ولا يقدح في ذلك النص على أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ذلك أن إيراد هذا الحكم التيسيرى الذى نخرج به الشارع عن قواعد الإثبات هو تأكيد لحرصه على حماية حقوق العمال ولا يقصد به إعفاء صاحب العمل من الالتزام الواقع عليه بوجوب تحرير عقد العمل بالكتابة وهو ما حرص عليه قانون العمل الموحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ .

(قض جئى ١٢/٦/١٩٦١ - الطعن ٤٥٨ سنة ٣١)

(ق)

قاض . قانون . قرار إداري

قاض

٣٣ — تقضى المادة ٣١٣/٥ من قانون المرافعات بأن "القاضى يكون غير صالح لنظر الدعوى ممنوما من سماعها إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب فيها ... أو كان قد سبق له نظرها قاضيا ... " وهذا النص عام فى بيان أحوال عدم صلاحية القاضى للحكم ويتعلق بالنظام العام .
(قض جئائى ١٢/٦/١٩٦١ — العطن ٤٤٧ لسنة ٣١ ق)

قانون

٣٤ — من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر فى لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للألحة
(قض جئائى ٢٧/٦/١٩٦١ — العطن رقم ١ لسنة ٣١ ق صحافه)

قرار إداري

٣٥ — قرار لجنة القيد هو فى حقيقته قرار إداري ، وهو بهذا الوصف يجب أن تتوافر فيه شروط الصحة كما هو معروف بها قانونا ، وليس فى القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر فى قرارها بالقيد متى ثبت لها — ولو بعد إصدار القرار — أنه بنى على وقائع غير صحيحة وأن الشروط المنصوص عليها فى القانون لم تكن كلها أو بعضها — فى حقيقة الواقع — مستوفاة فى الطالب وقت قيده بالجدول .

(قض جئائى ١٤/٢/١٩٦١ — العطن ٦ لسنة ٣٠ ق)

٢٦ — لا يجوز الطعن عملاً بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا في الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، فهذا الأمر هو الذى يكون للجنة عليه وللدعوى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف فإذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المؤجرة إلى البلدية — وهو إجراء إدارى — عدل فيه وضع اليد الذى رآه وكيل النيابة الجزئية ، فإن هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .

(قض جنانى ١٩٦١/٢/٦ — الطعن ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ ق)

(م)

محاماة — مسئولية

محاماة

٢٧ — مؤدى ما تنص عليه المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون ٦٢٥ سنة ١٩٥٥ الخاص "بالغاء المحاكم الشرعية والمالية وإحالة الدعاوى المنظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة" — وما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون الأول — أن مجرد إجازة المرافعة أمام محكمة التقض للمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية فى الدعاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها لا يخلع على هؤلاء المحامين صفة القبول أمام محكمة التقض فى سائر الأقضية ، بل إنه يجب لتمتعهم بهذه الصفة وتمكينهم من ممارسة الحقوق والواجبات التى نص عليها القانون بالنسبة إلى المحامين المقيدين بالجدول الخاص بمحكمة التقض ، أن يتقدموا إلى لجنة القبول الخاصة بالمحامين أمام المحكمة المذكورة ويستحصلوا منها على قرار بقبولهم بالجدول الخاص بها وإذا كان هذا الشرط متخلفاً فى حق المحامى الذى وقع على أسباب الطعن فإنه يكون غير مقبول شكلاً .

(قض جنانى فى ١٩٦١/١٠/٢٤ — الطعن ١١ ص ٣٠ نظم محامين)

راجع . (قرار إدارى)

مسئولية المتبوع

٢٨ - (١) يكفى لتحقيق مسؤولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الاساءة فى استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع فى ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية قد قصد خدمة متبوعه أو جرفه لنفسه ، يستوى كل ذلك مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو يفكر فى ارتكابه لولا الوظيفة .

(ب) بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد إليه بالعمل عنده وتقصيره فى مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ويكفى فى ذلك تحقق الرقابة من الناحية الإدارية ، كما لا ينفى أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدى عملاً مشتركاً لهم .

(قضى ١١/٣/١٩٦١ - الطعن رقم ١٤٥ سنة ٣٠ ق)

مسئولية عقدية (راجع اختصاص) .

(ن)

نقض

٢٩ - لا يقبل الطعن شكلاً إذا كانت التقريره فى قلم الكتاب حاصله من كاتب المحامى بناء على توكيل صادر له من المحامى الموكل أصلاً فى هذا الطعن يخول له فيه الطعن فى الحكم الصادر ضد الموكل، ومثل هذا التوكيل باطل لما فيه من إسباغ ولاية من المحامى على كاتبه فى أمر قضائى بحث هو الطعن فى الحكم مما لا يملك المحامى أن ينيب عنه فيه من لائتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .
(قضى جثا ٢٨/٢/١٩٦١ - الطعن ١٣٨٣ سنة ٣٠ ق)

٣٠ — الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم أو القرار ضده يمارسه أولاً يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه — لما كان ذلك وكان الموكل لم يحول ويكمله استعمال هذا الحق نيابة عنه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة ولا يغير من ذلك أن يكون التوكيل صادراً بالحضور والمرافعة نيابة عن الموكل لأن الطعن بالنقض لا يدخل في حدود هذه الوكالة .

(قض جئاني ١٩٦١/٤/٤ — في الطعن ٩ لسنة ٣٠ ق تنظم محامين)

٣١ — متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن نفسه هو الموقع على أسباب الطعن وهو محام غير مقيد بمجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً (م ٣٤ ق ٥٧ سنة ٥٩ ويمثلها م ٧ من القانون المذكور بالنسبة للوحدات المدنية) .

(قض جئاني ١٩٦١/١٢/٤ — في الطعن ٧٦٥ سنة ٣١ ق)

٣٢ — الأصل أن تتعدد الكفالة الواجب إيداعها عند الطعن بالنقض بتعدد الطاعنين أما إذا جمعهم مصلحة واحدة فلا تودع سوى كفالة واحدة .

(قض جئاني ١٩٦١/١١/٦ — الطعن ٦٦٩ سنة ٣١ ق)

تصويب

الصفحة	السطر	الأصل	الصواب
٦٥٨	١٤	إذا	أو
٦٦٣	١٨	إثباته	إبداؤه
٦٧٢	٨	لائحه	لا يمتد
٧٩٦	١٨	من دين الضريبة	”تستبعد من العبارة
٨٣٩	٨	تعتبر	تغير
٨٣٩	٩	يعارضه	معارضه

تم طبع هذا العدد بالمطبعة العامة لشئون المطابع الأميرية ” فرع دار القضاء العالي “
في يوم الاثنين ١٤ من رمضان سنة ١٣٨١ الموافق (١٩ من فبراير سنة ١٩٦٢)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المتدب

